عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت



التقشف

تاريخ فكرة خطرة

تأليف: مارك بليث
ترجمة: عبدالرحمن أياس

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة
سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت
صدرت السلسلة في يناير 1978
أسسها أحمد مشاري العدواني (1923-1990) ود. فؤاد زكريا (1927-2010)

التقشف

تاريخ فكرة خطرة

تأليف: مارك بليث
ترجمة: عبدالرحمن أياس

مارس 2016
434

المجلس الوطني
للثقافة والفنون والآداب

عالم المعرفة

سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب

ترسل الاقتراحات على العنوان التالي :
السيد الأمين العام
للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
ص . ب : 28613 - الصفاة
الرمز البريدي 13147
دولة الكويت
تليفون : 22431704 (965)
فاكس : 22431229 (965)
www.kuwaitculture.org.kw

التنضيد والإخراج والتنفيذ
وحدة الإنتاج في المجلس الوطني

ISBN 978 - 99906 - 0 - 487 - 0

العنوان الأصلي للكتاب

Austerity:

The History of a Dangerous Idea

by

Mark Blyth

Oxford University Press, 2013

First Edition was originally published in English in 2013. This translation is published by arrangement with Oxford University Press.

طُبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

جمادى الأولى 1437 هـ ـ مارس 2016

المحتوى

تقديم

«الرســالة هــي: أن ما يبــدو رائجا وأخلاقيــا في حقبة مــا، وعلى الرغم من كل مــا فيه من منطق، لا يجوز قبوله كمسلمة دائمة»

المقدم

لا بد من وضــوح الغرض من كتابة التقديم، فالغــرض ليس صياغة مقدمــة أو مقدمة بديلة لكتاب، فقد أبــدع مارك بليث في صياغة مقدمة كتابه. غرض التقديم هو تذكير قارئ سلسلة «عالم المعرفة» بأن الأفكار والأحكام في الكتاب ليســت بريئة مــن أيديولوجية كاتبهــا، أو من غلبة غير مبررة لأثر الحقبة التي تواكب نشرها. فالاقتصاد تحكمه مدارس ثلاث، بتشعباتها، ورواج أو شعبية مدرســة، ومســتوى القبــول لأفكارهــا يرتبطان بأوضــاع الحقبة التي تنشر فيهــا، فعندما يتولى أتباع مدرســة فكرية ما مسؤولية إدارة الاقتصاد عادة ما يأتي دورهم بعد حقبة ســقوط، ســببها سيادة فكر مدرســة أخرى، بما يخلق بيئة ناقمة وعلى استعداد للقبول بالفكر النقيض.

و«التقشــف: تاريــخ فكرة خطــرة» هو عنــوان كتــاب مــارك بليــث، وإذا كــان صحيحا

مـــا يقال من أن الكتاب يُقرأ من عنوانه، فإن هـــذا الكتاب من غلاف البداية حتى غلاف النهاية يروي كيف أن التقشف فكرة خاطئة. فالتقشف من وجهة نظر الكاتب ليـــس فكرة علاج اقتصادي لوضع يحتاج إلى علاج، بل هو أحد المشـــتقات الفكرية لأيديولوجية المدرسة الكلاسيكية (آدم سميث) حول ضرورة إبقاء الحكومات صغيرة وبأدنى سلطة ممكنة، حتى تتمكن «اليد الخفية»(*) من تحقيق أفضل أداء للاقتصاد الـــكلي. فعندمـــا تُترك لرجل الأعـــمال حرية تعظيم مصالحه، فإنـــه يعمل من دون قصد على تحقيق أعلى مستويات العمالة لمجتمعه، ويحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة لإنتـــاج نوعية متفوقة من الســـلع والخدمات بأدنى تكلفـــة ممكنة. وعدم التقشـــف من وجهة نظر المدرســـة الكلاســـيكية، يعني إنفاقا عاما أكبر وحكومات متضخمة وتبديدا للموارد وسلطات غير مستحقة لتلك الحكومات، حكومات تعمل في نهايـــة المطاف على فرض ســـلطانها على قطاع الأعمال بما يعطـــل الدور الرائد لـ «اليد الخفية».

وفي زمن رواج الفكر الكلاســـيكي تتضخم المؤسســـات الخاصـــة وتتغلغل في كل مناطق النفوذ، وعند حدوث أزمة هي ســـببها، تســـحب الحجة الجاهزة، وهي أن هذه المؤسســـات أكبر من أن يســـمح لها بالسقوط «Too Big To Fail». وفي نهاية المطاف يطلب من الكل بالتســـاوي تحمل نفقات الإنقاذ، حينها تستخدم مؤشرات المعدلات الكلية في قياس قدرتهم على التحمل، كأن يحسب نصيب الفرد من الناتج الإجمالي لتحديد مســـتوى الضرر في المتوسط على كل مواطن، وتثبت الأرقام الكلية أن تكلفـــة العلاج في العادة تكلفة محتملـــة، ويروي الكاتب مثالا طريفا حول خطأ القيـــاس بالمعـــدلات، فولوج «بل غيتـــس» إلى حانة يجعل كل واحـــد فيها مليونيرا بإضافـــة ثروته، أي ثروة «بـــل غيتس»، إلى ثروات الموجودين فيها وهي لا تذكر، ثم قســـمتها على عددهم، وهو معيار مضلل. ففي الولايـــات المتحدة الأمريكية، تبلغ ثروات الـ 400 شـــخص الأغنى، أعلى من ثروات 150 مليون أمريكي، ولا يزيد دخل 46 مليـــون أمريكي، أو 15 في المائة من الشـــعب الأمريكي لـــكل عائلة مكونة من 4 أفراد، على 22314 دولارا أمريكيا في السنة. واقتطاع مبالغ متساوية أو متقاربة من

(*) مصطلح وضعه آدم سميث في كتابه «ثروة الأمم»، لوصف الكيفية التي تصل بها الأسواق الحرة إلى الموازنة بين محاولات الأفراد لتحقيق المنفعة القصوى والمنافسة في ظل موارد اقتصادية نادرة. [المحرر].

كل الناس، يعني اقتطاع نسـب كبيرة من مستوى دخل الفقراء، بينما اقتطاعها من الأغنياء لا يمثل نسبة تذكر من دخولهم.

وذكـرت بدايـة أن الاقتصـاد تحكمه ثلاث مـدارس، ولكل مدرسـة تفرعاتها، والمدرسـة الأولى التي تزامنت مع ثورة أوروبا الصناعية وبدء تحويل المخترعات إلى منتجات سـلعية وخدميـة، تزامنت أيضا مع زمن نقل الثروات في الشرق الآسـيوي المُسـتعمَر، إلى الغـرب، وكانت حقبة سـادها رجال أعمال وشركات مارسـت دور الـدول، مثـل شركة «الهند الشرقية». ولم يكن «آدم سـميث» بمثـل ذلك التوحش عندما تبنى رجال أعمال ذلك الزمن ما سطره في كتاب «ثروة الأمم» الصادر في العام 1776، فقد سـبق أن كتب عن منظومة القيم في كتاب «The Theory of Moral Sentiment» الصادر في العام 1759. غير أن بريق «اليد الخفية» التي تطلق أيدي رجـال الأعمال في تغليب مكافأة عنصر رأس المال عـلى كل عناصر الإنتاج الأخرى، وأهمها العمل وتحويل البشر - الأيدي العاملة - إلى عبيد سُخْرة، هو ما هيأ لنشوء مدرسة أخرى نقيضة تماما.

ومـا بين بداية القرن التاسـع عشر ونهايتـه، كانت الظروف البائسـة لأوضاع العمالة هي التي أسسـت لقيام المدرسـة الثانية، أعني المدرسـة «الماركسية» التي كانـت تميل إلى النقيض تماما، أي الانحياز الشـديد إلى مكافأة العمل على حسـاب كل ما عداه، وبلغت حدود إلغاء الملكية الخاصة، كما سـطر فكرها (كارل ماركس) في كتابه «رأس المال» الذي أخذ بنشره في سـتينيات القرن التاسـع عشر. ولم يختبر فكـر تلك المدرسـة عـلى أرض الواقع إلا بعد نجاح الثورة البلشـفية في روسـيا في العام 1917، وتلقت دعما وشـعبية واسعة بعد سقوط المدرسة الكلاسيكية في أزمة الكسـاد العظيم في 1929، التي سبقها رواج شـديد أعقب الحرب العظمى الأولى، وتسـلم الولايات المتحدة الأمريكية زعامة العالم الغـربي بمنتجاتها الجديدة، ورؤية العالم الحر، الذي دان للمدرسـة الكلاسـيكية، يتداعى بأزمة كسـاد عظمى، ورؤية البؤس يملأ شـوارع المدن التي كانت يوما مزدهرة، تقابله روسيا الشيوعية المستقرة والعادلة والمتقدمة، كان كافيا لانتزاع إعجاب شعوب العالم بالأخيرة.

والخوف من انهيار العالم الحر بعد الكساد العظيم أسس لنشوء المدرسة الثالثة الجديدة بزعامة البريطاني «جون مينارد كينز»، وكانت مدرسة وسطا تحاول الموازنة

بين مكافأة رأس المال ومكافأة العمل. وســمحت تلك المدرســة للعالم الحر بتلمس طريق جديد لرأسمالية أفضل في نزعتها الإنسانية، وسمحت بضمان التقاعد المدفوع بعد ســنوات العمل، كما ســمحت بنظام الحد الأدنى للأجور، وبتأســيس النقابات العمالية لمواجهة قوى رجال الأعمال. بشــكل عام، أنتجت رأســمالية تســمح بقيام ما يســمى بشــبكة الأمان الاجتماعي، وفي تمويلها إضافــة إلى تكلفة الإنتاج تقتطع مــن أرباح رأس المال لمصلحة العمل، وتحقق ذلــك في الولايات المتحدة الأمريكية، وتفوقــت عليها أوروبا في تبني تلك النزعة الإنســانية بســبب الجوار الجغرافي مع روسيا الشيوعية.

وفي العــام 1939 بــدأت الحرب العظمــى الثانية، وفي زمن الحــروب تتضخم الحكومات وتدمن الاســتمتاع بالسلطة شــبه المطلقة، ويصعب عليها لاحقا التنازل عن تلك الســلطة، وعلى الرغم من أن المدرسة الـ «كينزية» كانت المدرسة السائدة في دول العالم الحر، فإنها مدرســة فضفاضة، تســمح للحكومات بالتمدد إلى حدود الحكومات العســكرية أو الشــيوعية. وذلك ما فعلته زعيمة المعسكر الغربي، فبعد نهايــة الحرب العظمى، أدمنــت التمدد، ولأن الدولار الأمريــكي كان يومها ومازال عملــة الاحتياط العالمي، وســعره كان ثابتا ومضمون التحويــل إلى ذهب، أدمنت طبع النقود لتمويل تمددها. ففي خمســينيات القرن الفائت كانت طرفا في الحرب الكورية، وفي ســتينياته وســبعينياته كانت الحرب الفيتنامية، الى جانب الكثير من حــروب الوكالة، بما أضعف النظام المالي العالمي وأضعف الدولار الأمريكي، ودخلت المدرســة حقبة ترهل غير مســبوقة، بعد إلغاء الولايات المتحــدة الأمريكية قاعدة الذهــب في يوليو 1971، وتزامنت معها أزمــة ركود اقتصادي وأزمة تضخم، وكانت سابقة فريدة.

بحلول ســبعينيات القرن الفائت كانت نحو 40 عاما قد انقضت على ســقوط المدرســة الكلاســيكية، وأصاب الوهن المدرســة الـ «كينزية» كما أسلفنا، كما بدأت بوادر وهن حقيقي تصيب المدرســة الاشــتراكية، من مؤشراتها، ثورة الصين الثقافية وقلاقل دول أوروبا الشرقية. وكانت حقبة مواتية لأن تجدد المدرســة الكلاســيكية فكرها، وبزغ نجم مدرســة «شــيكاغو» بزعامة «ميلتون فريدمان»، وكما هي حال رواج فكــر كتابنــا الحــالي، كان يومها فكر تلك المدرســة هو المســيطر. وفي أواخر

سـبعينيات القرن تبنى الفكر المتجدد للمدرسـة الكلاسـيكية زعيما أكبر دولتين في العـالم الرأسـمالي، وبدأت حقبة الرئيـس «رونالد ريغان» ورئيسـة وزراء بريطانيا «مارغريـت تاتشر»، وأعادت زعامتاهما كل العـالم الغربي إلى حقبة ما بعد الحرب العظمى الأولى، حكومات صغيرة ورقابة فضفاضة. وسـاهم في تسريع ذلك التحول تزامنه مع سقوط مريع للمدرسة الاشتراكية، بدأته بولندا في بداية ثمانينيات القرن، وأنهاه سقوط الاتحاد السوفييتي في بداية تسعينيات القرن.

وانفجرت أزمة العام 2008 في زمن سـيادة فكر المدرسـة الكلاسيكية المحدثة، ومن الموقع نفسـه الذي انفجـرت فيه أزمة العـام 1929، وفي خريف العام أيضا، واستُخدمت أموال دافعي الضرائب لحماية من هم أكبر من أن يسمح لهم بالسقوط، وقد تسـبب ذلك في أزمة أخلاقية، فبينما حرم نحو 90 في المائة من الانتفاع من نمو أكـبر اقتصاد في العالم لنحو 3 عقود من الزمن (1976 - 2008)، وذهب ثلثا منافع تلك الحقبة إلى 1 في المائة فقط من الشـعب الأمريكي وفقا لـ «إيمانويل سايز» من جامعـة «بيركلي كاليفورنيا»، كان عليهم تقديـم تضحيات في عمالتهم وفي أجورهم حمايةً لمن اسـتفاد من كل منافع تلك الحقبة وتسبب في أزمتها، أي مستبعدون في الرخاء وشركاء في علاج الأزمات. والتقشـف هو سياسة عامة قد تبدو ضرورية، غير أنها من المنظور السـابق ذكره، تبدو غير أخلاقية، فالشراكة في الغرم، إلى جانب أنها تعني غرما أكبر نسـبيا لأصحاب الدخول المنخفضة، هي أكثر ظلما عندما توجه إلى تمويل تبرئة أيدي من تسـببوا في الأزمة وغنموا كل مكاسب ما قبلها. وفي مثل هذه الحقبة، إلى جانب منطقية الحجج التي قدمها «مارك بليث» في كتابه الشـائق «في نقد سياسـة التقشف»، نجد كتابات مماثلة لـ«بيكيتي» و«إيمانويل سايز» وأخيرا لـ «روبرت رايخ»، الذي يجزم بأن الدعوة إلى عدم التدخل هي تدخل لمصلحة الأقلية الكبار، تحصد نفس الرواج والشـعبية، وهي فكر محدث ليمين المدرسة الاشتراكية، أو أقصى يسار المدرسة الكينزية.

والمسـتهدف من هذا التقديم، كما ذكـرتُ، هو قارئ إصدارات «عالم المعرفة»، وهو ليس بالضرورةِ متخصصا، والرسالة هي أن ما يبدو رائجا وأخلاقيا في حقبة ما، وعلى الرغم من كل ما فيه من منطق، لا يجوز قبوله كمسلمة دائمة، فكل المدارس الاقتصادية أخذت حقها في تحويل فكرها من النظرية إلى التطبيق على أرض الواقع،

وكلها أصابت نجاحا لافتا في بداياتها، وكلها انتهت بأزمة خانقة أدت إلى سـقوطها. وعلى مر التاريخ عملت هذه المدارس على تحديث فكرها، وهاجمت بالأرقام والحجة أداء مدرسة سقطت، وحظيت بنفس الدعم والشعبية، غير أنهما دعم وشعبية لا يدومان، وحجج تتهاوى لاحقا عندما تختبر على أرض الواقع، ويفترض في القارئ، أن يستمتع بقراءاته، ومن حقه أن يميل إلى فكر أو آخر، لكن، من دون تعصب أعمى لذلك الفكر، فالصواب دائما - في تقديري - هو خليط من ذلك التراث المعرفي والتجريبي للمدارس المختلفة، وهو خليط متغير باختلاف ظروف كل اقتصاد واختلاف ظروف ومعطيات الحقبة السائدة.

جاسم خالد السعدون
عضو هيئة التحرير
سلسلة عالم المعرفة
يناير 2016

مقدمة المترجم

«يشدد [المؤلف] على أن الحل هو معاقبة القطاعات المالية المذنبة وترك مؤسساتها تفلس»

المترجم

يُعرَّف «التقشف» بمجموعة من السياسات التي تسعى إلى تخفيض العجز في الموازنات الحكومية من خلال تقليص الإنفاق العام أو جمع عائدات ضريبية أكثر أو مزيج من الأمرين. وبرز التدبير في السنوات الأخيرة، وبخاصة منذ بدء أزمة الائتمان العالمية في العام 2008 - والتي يقول كثيرون إنها بدأت في العام 2007 - في الولايات المتحدة ثم انتشرت في مختلف أنحاء العالم. لكن أغلبية التغطيات الإعلامية والمواقف الرسمية المبررة للتقشف تنسى أن المشكلة بدأت في القطاع الخاص - تحديدا القطاع المالي الأمريكي ثم القطاعات المالية في دول أخرى - وهي لم ترهق الموازنات العامة إلا حين قررت حكومات كثيرة ضخ أموال في المؤسسات المالية المتعثرة بهدف إنقاذها. ويمكن هنا استثناء اليونان التي أسرفت في الإنفاق العام

فوقعــت في أزمتهــا التي لم تنته بعد، علما أن تبنيها اليــورو - العملة الأوروبية الموحدة - ساهم في إيقاعها في فخاخ كثيرة.

يعرض مارك بليث، الاقتصادي المولود في أســكتلندا والذي يعمل أســتاذا في جامعة براون الأميركية، أبرز محطات التقشــف خلال الأزمة الأخيرة، وينقّب في التاريــخ النظري للعلوم الاقتصادية بحثا عمّا يؤيد التقشــف أو يفنّده ليخلص إلى أن التقشــف فكرة ســيئة تفاقــم الصعاب، وهي إن مكنــت حكومات من ترتيــب أوضاعها المالية العامة في حالات قليلة، فالثمن الاجتماعي كبير، وكذلك الأثمان الاقتصادية. ويشــدد على أن الحل هــو معاقبة القطاعات المالية المذنبة وترك مؤسســاتها تفلس، بينما المخرج برأيــه من الركود في الاقتصادات الوطنية هــو في مزيد من الإنفاق الحكومي ولو لقاء طبع أوراق مالية إضافية ومراكمة مزيــد من الديــون. وإذ لا يمكن فعل أي من الأمريــن في منطقة اليورو، حيث طباعة المال بيد المصرف المركزي الأوروبي والاســتدانة دونها عقبات، فإنه يلمح إلى وجوب فرط عقد المنطقة بعدما اتضحت كثرة مشــاكلها وقلة منافعها. وهو يقدم آراء متينة ومقنعة، مدعومة بمصادر غزيرة جلّها من الأدبيات السائدة في علم الاقتصاد.

كاد التقشــف يعصــف بالولايات المتحــدة لدى دَفْع بليــث مؤلفه هذا إلى المطبعــة في آخر العام 2012، ففي ضوء شــد الحبال بــين الإدارة الديموقراطية للرئيــس الأميركي باراك أوباما والكونغرس، الــذي كان يملك الجمهوريون أغلبية مقاعد غرفته الســفلى (مجلس النواب)، كادت البلاد تقع فيما يُســمّى الهاوية الماليــة(*) العامة. ففــي 1 يناير 2013، وهــو يوم عطلة رأس الســنة الميلادية، أقــر مجلس النواب مشروع قانــون صادرا عن الغرفة العليا (مجلس الشــيوخ) ذات الغالبيــة الديموقراطية، ونص القانون عــلى منع فرض ضرائب جديدة على المدخــول، كما كان الجمهوريون يرغبون، لكن من دون أن ينص على تخفيضات في الإنفاق العام كان يعارضها الديموقراطيون.

(*) Fiscal Cliff: الهاويــة الماليــة، عمومــا، هي حالة تتضافر فيها مجموعة من العوامــل التي تؤدي إلى انهيار أو انحــدار اقتصــادي مفاجئ، وتعني، خصوصا، اجتماع حالتــين: انقضاء المهلة الضريبية وتقديــم زيادات ضريبية مع خفض الإنفاق. [المحرر].

وما لبث الخلاف أن تجدد حول سـقف الدّين إلى أن أصدر الرئيس الجمهوري لمجلس النواب جون بونر في 11 فبراير 2014، قانونا جمّد السـقف حتى 15 مارس 2015، مـا أثار ثائرة الجمهوريين عليه، خصوصا أن القانون لم يجمّد العمل ببرنامج الضمان الصحي الشامل الأثير على قلب أوباما كما كانوا يطلبون[*].

وفي اليونـان، تتجدد الأزمة مع كل رزمة إنقـاذ تطلبها البلاد من دائنيها. ففي العام 2009، انفجرت أزمة الديون السيادية Sovereign Debts، وثمة دور ملتبس أدتـه وكالات التصنيـف الدولية[1] في تسريع انفجار المشـكلة، ودفـع الدائنون - الترويـكا المؤلفة من المفوضية الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي - رزمتي إنقاذ في مقابل شروط تقشف صعبة قبلت بها أثينا مرغمة. ولدى طلبهـا الرزمـة الثالثة في العـام 2015 كادت اليونان تخرج مـن منطقة اليورو إذ رفض رئيس الوزراء ألكسـيس تسـيبراس، زعيم حزب «سيريزا» اليساري الراديكالي المنتخب حديثا، الخضوع لشروط تقشف جديدة، وما لبث أن خضع للشروط خوفا مـن تداعيات التخلي عن العملة الموحدة. وانفرط عقد حزبه ما دفعه إلى الدعوة إلى انتخابات عامة مبكـرة[2]. وثمة وجهة نظر قوية لدى يانيس فاروفاكيس، وزير المالية اليوناني السـابق الذي ضحى به تسـيبراس، في دعوته إلى إسقاط جزء أساسي مـن ديون بلاده لتسـهيل خروجها من دوامة طلب ديون جديدة لتسـديد ديون قديمة فور استحقاقها[3].

وعـلى الرغم من بذل الأوروبيين جهـودا جبارة للتوصل إلى آليات تنقذ الاتحاد الأوروبي (28 دولـة) ومنطقـة اليورو (19 من أصل الـ 28) مرة واحدة وأخيرة، أو تتجنب على الأقل تكرار الأزمات العميقة، لا يبدو أن الآليات المتفق عليها إلى الآن، خصوصا الآلية الأوروبية للاستقرار، المقرة في 27 سبتمبر 2012، قابلة للعمل بشكل مستقل عن سيادة الدول الأعضاء[4]، الأمر الذي يهدد فاعليتها.

ومنـذ العـام 2012 برزت أزمات أخرى. في 21 نوفمـبر 2013 بدأ النزاع الغربي - الروسي على أوكرانيا، وبعد ضم روسـيا شـبه جزيرة القرم الأوكرانية إليها في 18 مـارس 2014 ودعمهـا حركة انفصالية مسـلحة في شرق أوكرانيا، فرض الغرب على

(*) http://useconomy.about.com/od/fiscalpolicy/p/US-Fiscal-Cliff-2013.htm, http://useconomy.about.com/od/glossary/g/National-Debt-Ceiling.htm.

روسـيا عقوبات اقتصادية، ما هبط بالنمو الاقتصادي الروسي إلى مستويات متدنية خـلال الفصـول الأربعة للعـام 2014، وتحول النمو إلى انكـماش في النصف الأول من 2015[5]. وردت روسـيا بعقوبات اقتصاديـة على الغرب، وإن لم تكن تداعياتها شديدة كما في حالة العقوبات الغربية على روسيا[6]، فهي تنذر بمزيد من الصعوبات للدول الأوروبية.

وفي صيف العام 2015 انهارت سـوق الأسـهم الصينية بعد قرار بكين تخفيض سعر صرف عملتها اليوان في مقابل الدولار دعما لصادراتها التي يعتمد عليها النمو الاقتصـادي الصيني، ويُخشى من وقـوع الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد اقتصاد الولايات المتحدة، في أزمة تنعكس سلبا على اقتصاد العالم بأسره[7]. ويبدو أن الصين عرفت خطورة ما فعلت، فهي وقعت في 3 - 4 سبتمبر 2015 بيانا مشتركا مع مجموعة العشرين، هي العضو في المجموعة، يحذر من التخفيض المفتعل لأسـعار صرف العملات[8].

وعربيا، لا بد من الإشارة إلى القلق الذي يعم بلداننا من تراجع الأسعار العالمية للنفـط بأكثر من 60 في المائة منذ يونيـو 2014 على خلفية إصرار «منظمة البلدان المصدرة للنفط» (أوبيك) على عدم تحمل تبعات تقليص الإنتاج لدعم الأسعار فيما المنتجون خارج المنظمة - روسـيا والولايات المتحدة - غير راغبين في إجراء تقليص مماثل لإنتاجهم، مع الإشـارة إلى أن الأزمة الصينية تسـاهم في دفع الأسـعار نزولا. وموقـف «أوبيك» مفهوم، فهي لا ترغب في خسـارة حصصها في السـوق لمصلحة المنتجين الآخرين[*].

عبدالرحمن أياس

(*) http://uk.reuters.com/article/201507/09//us-markets-oil-idUKKCN0R70A820150907.

المقدمة

التقشف.. تاريخ شخصي

«أنا طفـل لدولة الرفـاه. وأنا أيضا فخور بالأمر»

المؤلف

لهذا الكتاب نشأة غير معتادة إلى حد ما. فقد أرسل ديفيد ماكبرايد من مطبعة جامعة أوكسفورد إليّ رسالة إلكترونية في يوليو 2000 سألني فيها إن كنت أريد تأليف كتاب عن التحوّل إلى التقشف في السياسات الاقتصادية. وكنت ألهو فترة بفكرة كتاب عنوانه «نهاية العالم الليبرالي» لكنني في الواقع لم أتقدّم بها كثيرا. وبدا عرض ديف مشروعا بديلا جاهزا. فعلى الرغم من كل شيء، كان على شخص ما أن يكتب كتابا كهذا، ولأن لي، كما يقول المصرفيون، «أصابع في النار»، لأسباب سأستطرد في شأنها أدناه، وافقت. وبعد فترة وجيزة، تساءل جيفري كيركمان، المدير المشارك لمعهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون، حيث أعمل أستاذا زميلا، إن كان ثمة أمر ما أرغب في تصويره في فيديو

قصـير ووافقت، رغبــة في تصوير شيء عن هذا الكتـاب الجديد الذي وافقت على تأليفه.

وجـاءت الفرصتان كلتاهما بعد فـترة وجيزة من إصــدار مجموعة العشرين(*) بيانهـا الختامي في نهاية اجتماعها خلال يونيو 2010 في تورونتو. ومثّل هذا الاجتماع لمجموعة العشرين لحظة أفسـحت فيها إعادة اكتشاف الاقتصاد الكينزي(**)، وهي خطوة وسمت استجابات الدول للأزمة المالية العالمية منذ 2009، الطريق أمام قراءة للحادثـة كانت اقتصاديـا أكثر تقليدية ومتقشـفة. ودعا البيـان الختامي لمجموعة العشريـن إلى إنهاء للإنفاق الإنعاشي، تحت قناع شيء اسـمه «ضبـط المالية العامة الصديق للنمو»، وهذا أسـلوب منمق لقول «التقشــف». وأذكر أنني قلت في نفسي وقتئذ «إن احتمالات الأمر كاحتمالات وجود الحصان الأحادي القرن مزودا بكيس من الملح السحري». لذلك حين نلت فرصة تصوير الفيديو، بدا انتقاد هذا الهراء المتعلق بـ «التقشـف المفـضي إلى النمو» الأمر الواجب فعله. ويمكن مشـاهدة الفيديو على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=FmsjGys-VqA.

يتمثّـل جزء من عمل الأكاديميـين في توليد الأفـكار وفي التعليم. ويتمثّل الجــزء الآخر والأهم ربما في أداء دور «شرطــة الهراء». فوظيفتنا هي أن ننظر في الأفـكار والخطط التي تتقدّم بها الجهات المهتمة لحل مشـاكلنا الجماعية والتفكير فيما إذا كانت قابلة للنجاح في امتحان الســلامة. ولا ينجح التقشـــف باعتباره طريقا إلى النمو والاستجابة السليمة لتداعيات الأزمة المالية في امتحان الســلامة. ولا تَنْجح الآراء المقدمة لتعليل وجوب لجوئنا جميعا إلى التقشـــف في امتحان الســلامة. وستقرأ النســخة الكاملة لأسـباب ذلك في هذا الكتاب. فالنســخة القصيرة هي الفيديو. لكن في أثناء تصوير الفيديو أجبرني المنتج جو بوســنر على تقطير ما أردت قوله حول هذا الموضوع في خمس دقائق ونصف دقيقــة. وما كدتُ أفعل ذلك حتى عدت إلى الكتاب وتسـاءلت إن كان لدي مزيد أرغب في قوله.

(*) G20 أو Group of Twenty: تجمع دولي يضم تسع عشرة دولة، والاتحاد الأوروبي، باعتبارها أقوى الاقتصادات في العالم. [المحرر].

(**) Keynesian Economic: حزمة النظريات الاقتصادية التي قدمها الاقتصادي الإنجليزي جون كينز بشأن أثر إجمالي الإنفاق في العائد الاقتصادي. [المحرر].

كانـــت الفرصة للدخـــول في مزيد مـــن التفاصيل ودعم الـــرأي، أي المنطق الأكاديمي، لاتزال قائمة. فكل من الأســـباب المقدمـــة لتأييد الرأي القائل بضرورة أن نتقشـــف جميعا (لأننا بالغنا في الإنفاق... إلخ) والحجج المعروضة دفاعا عن النتائج الإيجابية المفترضة لسياســـات التقشـــف - أي إن التخفيضات تفضي إلى نمو- هي عموما هراء خطر كما ســـنرى. لكنها تبقى الأفكار المهيمنة راهنا. ومع صـــدور الكتاب قـــد يتغير الوضع، لكن في الوقت نفســـه ســـتكون هذه الأفكار تسببت في ضرر فادح.

يعود بعض السبب وراء ذلك، كما سنرى، إلى موقف أيديولوجي. لكن بعض السبب وراء القوة الكبيرة لهذه الأفكار يعود إلى جذور مادية جدا. فالأمر يتعلق بتحـــوّل الموقـــف من الأزمة المصرفية من القول بأن المصـــارف المتعثرة «أكبر من أن تُـــترَك لتنهـــار» في الولايـــات المتحدة إلى القـــول بأنها «أكبر مـــن أن تُنقَذ» في أوروبا، وكيف يقودنا ذلك كله إلى الطريق المفضية إلى التقشف. ونحن، في أفضل الأحوال، لانـــزال ننقذ المصارف التي بدأنا بإنقاذها في 2008، خصوصا في أوروبا. وســـمح لي هذا الكتاب بأن أكتشـــف الدافع وراء بقاء أفكار رديئة كهذه أفكار مهيمنة، لأســـباب أيديولوجية ومادية معا. لكـــن العودة إلى الكتاب بعد تصوير الفيديو جعلتني أتذكر سببا شخصيا أكثر دفعني إلى تأليف هذا الكتاب ويتعلق بعدم الإنصاف لسياسات التقشف.

وُلِـــدت في دانـــدي بإســـكتلندا في العام 1967 لأب قصـــاب وأم تعمل وكيلة لتأجـــير التلفزيونات (نعم، كانـــت التلفزيونات آنذاك غالية إلى درجة أن معظم النـــاس كانوا يســـتأجرونها). وتُوفِيت والـــدتي وأنا في عمر صغير جـــدا، ومُنِحت رعايتـــي إلى جدتي لوالدي. وكبرت في فقر (نســـبي)، وعرفت أوقاتا كنت أذهب فيها إلى المدرسة حقا وفي حذائي ثقوب. وكانت تربيتي، بالمعنى الأساسي للكلمة، متقشـــفة إلى حد كبير. فمدخول العائلة كان شـــيكا حكوميا، هو تحديدا معاش تقاعـــدي حكومي، إلى جانب منح متفرقة من والـــدي العامل اليدوي. أنا طفل لدولة الرفاه. وأنا أيضا فخور بالأمر.

واليوم أنا أســـتاذ في جامعة منتســـبة إلى «رابطة اللبـــلاب» Ivy League في الولايـــات المتحدة. ولو تحدثنا بالفرضيات، فأنا مثال متطرف للحراك الاجتماعي

بين الأجيال يمكن العثور عليه في أي مكان. وما مكنني من أن أصبح الرجل الذي أنا عليه اليوم هو نفســه المتهم حاليا بالتســبب في الأزمة نفسها، أعني الدولة، خصوصا ما يُسمّى دولة الرفاه المطارَدة والمتخمة والأبوية والجامحة. هذا الزعم لا ينجـح في امتحان الســلامة. فبفضل دولــة الرفاه البريطانيــة، على الرغم من فقرهــا مقارنة بالــدول الأوروبية الأغنى الأخرى لم أعــرف الجوع يوما. فمعاش جدتي والوجبات المدرسية المجانية اهتمت بالأمر. ولم أفتقر يوما إلى مأوى بفضل الإســكان الاجتماعي. وكانت المدارس التــي التحقت بها مجانية وأدت في الواقع دور ســلالم الحراك للذين نالوا عشــوائيا من اليانصيب الجيني للحياة المهارات اللازمة للتسلق.

إن ما يزعجني إذن على مســتوى شــخصي عميق هو أن التقشف، إذا اعتُبِر الســبيل الوحيدة قدما، لن يكون غير منصــف للجيل الحالي من «العمال الذين ينقذون المصرفيين» فحســب، بل إن «نفسي» التالية قد لا ترى النور[1]. فالحراك الاجتماعي الذي ســلمت به مجتمعات مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة بين خمســينيات القرن العشريــن وثمانينياته، والذي جعلنــي أنا وكثيرين مثلي قابلين للوجود، دخل في الواقع، فترة جمود [2]. فبطالة الشباب عبر العالم المتقدّم بلغت في حالات كثيرة مســتويات قياســية. وفاقمت سياســات التقشــف هذه المشاكل. فتقليص دولة الرفاه باسم إنتاج مزيد من النمو والفرص خرافة مهينة. وهــذا الكتاب يهدف إلى جعلنا جميعا نتذكر ذلك ونســاعد بالتالي في ضمان ألّا يكون المســتقبل ملكا للأقلية صاحبة الامتيازات حاليا. فالعالم، صراحة، في حاجة إلى بَعْــضٍ إضــافي من أطفال الرفاه الذين يصبحون أســاتذة، فالأمر يحافظ على نزاهة الباقين.

كلمة عن الكتاب نفســه، هو مصمم ليكون نموذجيا. إذا رغبت في مراجعة عامة للأمور المعرضة للخطر في المعركة حول التقشــف فاقرأ الفصل الأول. وإذا رغبت في معرفة لماذا نُجبَر جميعا على التقشــف ولماذا انتهى المطاف بمجموعة من الرهون الفاسدة في الولايات المتحدة لتفجر الاقتصاد الأوروبي، فاقرأ الفصلين الثــاني والثالــث. وإذا رغبت في معرفة مصدر اعتبار التقشــف فكرة طيبة على صعيد نَسَبِها الفكري، فاقرأ الفصلين الرابع والخامس. وإذا رغبت في معرفة لماذا

يبدو التقشف فكرة خطرة إلى هذا الحد، بغض النظر عمّا يرد في الفصلين الثاني والثالث، فاقرأ الفصل السادس. وإذا رغبت في محطة واحدة لمعرفة السبب وراء الفوضى التي تعم العالم حاليا والتي يُطلَب منك أن تسدد فاتورتها فاقرأ الكتاب كله.

وأود الآن أن أشكر الأشخاص الكثيرين الذين جعلوا هذا الكتاب يبلغ شكله النهائي ولو متأخرا. شكر خاص لكورنيل بان لمساعدته في شأن حالات أوروبا الشرقية ولأودني هلغادوتر لمساعدتها في شأن إيرلندا. ولتوضيح الجانب الأميركي من القصة، شكر كثير لديفيد وويس، وبث آن بوفينو، وبروس شادويك، وديفيد فرِنك. وعلى الجانب الأوروبي، شكر خاص لبيتر هال، وأندرو بيكر، وبيل بلاين، ومارتن مالون، وسايمون تلفورد، ودانيال ديفيس، وديفيد لويس بيكر، ودوغلاس بورثويك، وإريك جونز، وماتياس ماتيس، وجوزف هين، وجوناثان هوبكن، وكاثلين ماكنمارا، ونيكولاس جابكو، وجوناثان كيرشنر، وشيري برمان، ومارتن إدواردز، وجيرالد ماكدرموت، وبريجيت يونغ، ومارك فايل، ووايد جاكوبي، وأبي نيومان، وكورنيليا وول، وكولين هاي، وفيفيان شميدت، وستيفان أولافسون، وبيل جاينواي، وورومانو برودي، وألفرد غوسنباور. وأدين لستيفن كينسيلا وألكس غورفيتش بدَين خاص من الشكر لرقابتهما على هفواتي الاقتصادية. أما الأشخاص الآخرون الذين يستحقون ذكرا في هذا الصدد فهم ديرك بيزيمير وجون كويغين. وساعدني كريس ليندون في إبراز صوتي. وساعدني لورنزو موريتي في ترتيب هوامشي. وساعدني أنتوني لوبيز في العثور على ما قاله آخرون قبلي، ووجد ألكس هاريس بيانات أَعْجَزت غيره.

وأود أن أشكر معهد واتسون للدراسات الدولية في جامعة براون لمساعدته ودعمه، وأن أعبّر عن امتناني لزملائي في جامعة براون لتأمينهم لي مناخ عمل داعما. وأود أن أشكر معهد التفكير الاقتصادي الجديد لتمكينه حقا تفكيرا اقتصاديا جديدا. تحياتي لجو بوسنر لإنتاجه الفيديو عن التقشف ولروبين فارغيس لإرساله إلي أشياء ما كنت لأجدها. وفكريا، ثمة شخصان متناقضان إلى حد ما (كلاهما مع الآخر) هما أندرو هالداني الذي يجب عليّ أن ألتقيه شخصيا ونسيم نيقولا طالب. شكرا لكما لأنكما جعلتماني أفكر أكثر في العالم. والشكر

أخـــيرا لديفيد ماكبرايد من مطبعة جامعة أوكســفورد لامتلاكه الحضور الذهني الــضروري للســؤال والضغط من وقت إلى آخر ولتركي وشــأني متى تطلب الأمر. لكن، وعلى الرغم من كل شيء، شــكرا لاســتمراره في الإيمان بي. اعتذاري لمن لم أذكره في هذه اللائحة. فالسبب، كما قال مرة مدعٍ عام من قوم كلينغون للدكتور ليونارد ماكوي(*)، هو على الأرجح مزيج من التقدّم في العمر والشراب.

مارك بليث

جنوب بوسطن، ماساتشوستس

ديسمبر 2012

(*) في سلسلة أفلام الخيال العلمي «ستارترك». [المترجم].

1

تمهيد في التقشف والدَّين والمسرحيات المعنوية

«لقد دُعي بعضنا إلى الحفلة، ولكننا مدعوون جميعا إلى سداد الفاتورة»

المؤلف

لِمَ التقشف؟

يــوم الجمعة 5 أغســطس 2011، حصل ما لم يكن في الحســبان على صعيــد المالية العامة. لقد خسرت الولايات المتحدة تصنيفها الائتماني (AAA) إذ خفّضته وكالة التصنيف «ســتاندرد آند بورز». وثمة مشــكلة مــا في الأمر، فالدولار الأمريكي هو عملة الاحتياطي في العالم، ما يعني (أساســا) أن الدولار يُعامَل كمســتودع للقيمة في حالات الطوارئ في ســائر العالم، فمثلا، تُقيَّم الســلع القابلة للتــداول كلها عمليــا في مقابل الــدولار، ويعمل الدولار كمرتكــز للنظام المالي العالمي. ويوم الاثنين التالي، أي في 8 أغســطس 2011، خــسر «مؤشر داو جونز الصناعي» 635 نقطة، وهي ســادس أكبر خسارة له في تاريخه. وفي الوقــت نفســه، وفي قــارة أخــرى، أصبح

اضطراب ســوق الســندات الأوروبية، الذي بدأ في اليونان خلال العام 2009، يهدد بابتلاع إيطاليا وإســبانيا، مزعزعا العملة الأوروبية الموحدة فيما يعزز الشــكوك في ملاءة النظــام المصرفي الأوروبي بأكمله. وفي الوقت نفســه، عانت لندن، وهي أحد المراكز المالية الكبيرة في العالم، أعمال شغب عمّت المدينة ثم البلاد.

وسرعان ما هدأت أعمال الشــغب في لندن، لكــن حركة «احتلوا» «Occupy Movement» بــدأت بعدئــذ، أولا في حديقة زوكــوتي في مانهاتن، ثــم في الولايات المتحدة كلها قبل أن تخرج إلى العالم الأوسع. وكانت دوافعها كثيرة، لكن دافعا كان الأبرز: القلق من حالات عدم المساواة في المدخول والثروة التي برزت خلال السنوات الـ 20 السابقة وحجبها الوصول إلى الائتمان السهل[1]. وأفرغ الشتاء وأعمال الشرطة مخيمات «احتلوا»، لكن المشــاكل التي أفرخت هذه المخيمات لا تزال بين ظهرانينا. فاليــوم تنتقل الأزمة المالية الأوروبية التي أصبحت أزمة ديون من اجتماع قمة إلى اجتماع قمة، حيث تصطدم المثُل الألمانية المتعلقة بالحرص في المالية العامة بالبطالة الإســبانية البالغة 25 في المائة، وتقلّص الدولة اليونانية نفســها في اتجاه عدم الملاءة والفقر العام، فيما تنال في مقابل ذلك قروضا تتزايد باستمرار. وفي الولايات المتحدة، تتخذ هذه المشاكل شكل نمو عليل للقطاع الخاص، وبطالة مستمرة، وتفريغ لفرص الطبقة المتوسطة، ودولة جامدة. ولو نظرنا في كل من هذه العناصر على حدة، تبدو كلهــا فوضوية إلى حد كبير. لكن انظر في شــكل أوثق فتتمكن من أن ترى أن هذه الحادثة مترابطة كلها في شكل وثيق. والعامل المشترك هو علاجها المفترض: التقشــف، أي سياسات تخفيض موازنة الدولة لتعزيز النمو.

إن التقشف شــكل من أشكال التقليص الطوعي التي يتعدل الاقتصاد فيها عبر تخفيض الرواتب والأســعار والإنفاق العام بهدف اســترجاع التنافسية، التي تتحقق (فرضيــا) بأفضل وجه بتخفيض موازنة الدولــة وديونها وحالات العجز فيها. فذلك، وفق مؤيدي التقشــف، يلهم «ثقة الأعمال»، والحكومة لن «تزاحم» الســوق على الاستثمار بامتصاص رأس المال المتوافر كله عبر إصدار الدَّين، ولن تزيد الدَّين العام «الكبير أكثر مما ينبغي» أصلا.

يقول جون كوكرين من جامعة شيكاغو المؤيد للتقشف: «كل دولار من الإنفاق الحكومــي الإضافي يقابــل حتما دولارا أقل مــن الإنفاق الخــاص. والوظائف التي

يوجدها الإنفاق المحفّز تبطلها الوظائف الضائعة بسبب تراجع الإنفاق الخاص. يمكننا أن نبني طرقا بدلا عن المصانع، لكن الحفز بواسطة المالية العامة لا يمكنه أن يساعدنا في بناء مزيد من الاثنين»[2]. ثمة فقط مشكلة طفيفة في هذا التفسير للحادثة: هو خاطئ تماما ونهائيا، وسياسات التقشف هي في أغلبية الأحيان الإجراء الخاطئ، تحديدا لأنها توجد النتائج نفسها التي تحاول تجنبها.

خذ السبب الذي أعطته «ستاندرد آند بورز» لتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة. لقد ادعت أن «الجدال الطويل حول رفع السقف القانوني للدَّين والنقاش المتصل به والمتعلق بسياسات المالية العامة... سيظلان عملية مثيرة للنزاع ومتكررة»[3]. لكن «مؤشر داو جونز الصناعي» (DJIA) لم يسقط بسبب التخفيض. فحصول تخفيض يوم جمعة قبل انهيار «مؤشر داو جونز الصناعي» يوم اثنين يخلط السببية والترابط. لو كانت الأسواق قلقة فعلا على ملاءة الحكومة الأمريكية، لانعكس هذا القلق على عائدات السندات (الفوائد التي يجب أن تدفعها الولايات المتحدة من أجل الحصول على مشترين لدينها) قبل التخفيض وبعده. وكان لعائدات السندات أن تقفز بعد التخفيض لأن المستثمرين فقدوا الثقة في الدَّين الأمريكي، وكان للمال أن يتدفق إلى سوق الأسهم كملاذ. لكن بدلا عن ذلك، هبطت العائدات والأسهم معا لأن ما دفع الأسواق نزولا كان قلقا أوسع من تباطؤ الاقتصاد الأمريكي، أي غياب النمو.

وهذا الأمر غريب في شكل مضاعف لأن سبب التباطؤ المتوقع، أي الاتفاق على سقف الدَّين في 1 أغسطس 2011 بين الجمهوريين والديموقراطيين في مجلس الشيوخ الأمريكي، وهو اتفاق سعى إلى تخفيضات في الموازنة بواقع 2.1 تريليون دولار خلال عقد من الزمن (خطة تقشف)، كان يجب أن يهدئ الأسواق بإعطائها تخفيضات في الموازنة كانت تتوق إليها. لكن هذا الالتزام الجديد للتقشف أطلق بدلا عن ذلك إشارة إلى نمو أضعف بسبب تراجع في الإنفاق العام يتواصل في اقتصاد ضعيف أصلا، وتراجعت أسواق الأسهم بسبب النبأ. يقول أوليفييه بلانشار، مدير البحوث في صندوق النقد الدولي (IMF)، ببعض التهوين: «إن المستثمرين الماليين يعانون فصاما إزاء ترشيد المالية العامة والنمو»[4]. واليوم تكاد دراما الدَّين الأمريكي تكرر نفسها في شكل آخر، هو ما يُسمّى هاوية المالية العامة التي ستقع الولايات

المتحـدة فيها حين سـتدخل تخفيضات آلية في الإنفاق العام حيـز التنفيذ في يناير 2013 إذا لم يتمكن الكونغـرس من اتخاذ قرار حول النفقات الواجب تخفيضها(*). ويسـتمر الفصام الذي حدده بلانشار قبل سـنة في هذه الحالة المتكررة، فالطرفان معا يؤكدان، في شكل متزامن، الحاجة إلى تخفيضات فيما يحاولان تجنبها.

وكان يُفترَض في شـكل مماثل بسياسـات التقشف أن تحقق اسـتقرارا لبلدان منطقة اليورو، لا أن تزعزعها. فالبرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسبانيا (المعروفة اختصارا في أوروبا بـ «PIIGS») طبقت كلها رِزما تقشـفية قاسية منذ الأزمة المالية التـي ضربتهـا في 2008. والدَّين المنتفخ للقطـاع العام اليونـاني، والقطاع الخاص الإسباني الشديد المديونية، وعدم السيولة في البرتغال وإيطاليا، والمصارف الإيرلندية الفاقـدة للملاءة، رتبت في نهاية المطـاف عمليات إنقاذ من دولها، أحدثت فجوات في ديون هذه الدول وحالات العجز الخاصة بها. وكان الحل المفترض للمشاكل، كما في اتفاق سـقف الدَّين في الولايات المتحدة، هو التقشف. خفّضوا الموازنة، وقلصوا الدَّين، وسيعود النمو إلى الظهور مع عودة «الثقة».

وهكـذا خفّضت البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسـبانيا موازناتها، وفيما تقلصـت اقتصاداتها، كبُرت أعباء ديونهـا بدلا من أن تصغُر، وفي تطوّر غير مفاجئ، قفـزت مدفوعاتها من الفائدة. فنسـبة الدَّين الصـافي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البرتغال ازدادت من 62 في المائة في 2006 إلى 108 في المائة في 2012، فيما ارتفعت الفائدة على سـندات البرتغال التي تستحق بعد 10 سنوات من 4.5 في المائة خلال مايـو 2009 إلى 14.7 في المائة خلال يناير 2012. وازدادت نسـبة الدَّين الصافي إلى الناتـج المحلي الإجمالي في إيرلندا من 24.8 في المائة العام 2007 إلى 106.4 في المائة العام 2012، فيما ارتفعت الفائدة على سنداتها التي تستحق بعد 10 سنوات من 4 في المائة في العام 2007 إلى ذروة بلغت 14 في المائة العام 2011. وشـهدت اليونان، وهي شـعار أزمة منطقة اليورو وسياسـات التقشف، نسبة دينها إلى ناتجها المحلي الإجـمالي تقفـز من 106 في المائة العـام 2007 إلى 170 في المائة العام 2012 على الرغم من جولات متتالية من التخفيضات التقشفية، وتكبد مالكو السندات خسارة بنسـبة 75 في المائة من اسـتثماراتهم في العام 2011. وتبلغ الفائدة على سـندات

(*) جرى تجنب هاوية المالية العامة في آخر لحظة. [المترجم].

اليونان التي تستحق بعد 10 سنوات 13 في المائة حاليا، بتراجع عن ذروة بلغت 18.5 في المائة في نوفمبر 2012[5].

واضح أن التقشف لا يفيد إن كانت عبارة «لا يفيد» تعني تقليص الدَّين وتعزيز النمو. فبدلا عن ذلك، عرّضت هذه السياسات، إذ أحاطت سندات هذه الحكومات بمزيد من الأخطار (كما يتبين من تغير سعر الفائدة)، المصارف الأوروبية الكبيرة التي تملك كميات كبيرة من هذه السندات (خصوصا في ألمانيا وفرنسا وهولندا) في شكل غير مباشر إلى مزيد من الأخطار خلال تطبيق العملية. وتنبه المستثمرون العالميون إلى ذلك حين اختفى تقريبا كل إقراض القطاع الخاص للقطاع المصرفي الأوروبي في صيف العام 2011 وخريفه، وتمثّل الرد على ذلك في تأمين سيولة طارئة من المصرف المركزي الأوروبي عبر ما يُعرَف باسم «العملية البعيدة الأجل لإعادة التمويل» (LTRO)، و«البرنامج الإضافي للمساعدة الطارئة بالسيولة» (ELA)، وطبعا، مطالب بمزيد من التقشف[6].

وكان يُفترَض أن تكون المملكة المتحدة في منأى عن هذه الدراما عبر «التشديد الاستباقي»، أي بتبني التقشف أولا ثم جني منافع النمو فور عودة الثقة. ومجددا لم تفض هذه المقاربة إلى ما كان مخططا له تماما. فعلى الرغم من أن عائدات سندات المملكة المتحدة أدنى مقارنة بكثير من الدول المماثلة، لا يتعلق الأمر باتِّباع التقشف بمقدار ما يتعلق بواقع أن للبلاد مصرفها المركزي وعملتها الخاصين بها. ولذلك في مقدورها أن تلتزم في شكل قابل للتصديق دعْم قطاعها المصرفي بسيولة غير محدودة في شكل لا تستطيعه البلدان الواقعة من منطقة اليورو، مع السماح لسعر الصرف بالتراجع لأنها لا تزال تملك سعر صرف[7]. الأكيد أن نمو المملكة المتحدة لم ينتعش نتيجة لذلك، ولم تنتعش الثقة. ويعاني البريطانيون وضعا سيئا على غرار الآخرين جميعا، على الرغم من قيامهم بالتشديد، وتشير المؤشرات الاقتصادية للمملكة المتحدة كثيرا إلى الاتجاه الخاطئ، مبيّنة مجددا أن التقشف يضر ولا ينفع.

هي ليست حقا أزمة ديون سيادية

بما أن التقشف ببساطة غير مفيد، فهذا السبب الأول لكونه فكرة خطرة. لكنه فكرة خطرة أيضا لأن الشكل الذي يقدّم فيه التقشف من السياسيين ووسائل الإعلام

معا - باعتباره ردا على شيء اســمه «أزمة الديون الســيادية» المفترض أن سببها هو دول «أفرطــت في الإنفاق» على ما يبدو - هو تمثيل للحقائق خاطئ جذريا إلى حد كبير. هذه المشاكل، بما فيها أزمة أسواق السندات، بدأت مع المصارف وستنتهي مع المصارف. فالفوضى الحالية ليست أزمة ديون سيادية سببها إنفاق مفرط لأي طرف باســتثناء اليونانيين. وبالنســبة إلى الآخرين جميعا، المشكلة هي المصارف التي على الجهات الســيادية أن تتحمل مســؤوليتها، خصوصا في منطقة اليورو. وحين نسمي الأزمة «أزمة ديون سيادية» يوحي ذلك بوجود سياسات مثيرة جدا للاهتمام تتعلق بـ «تضليل إعلاني».

قبل العام 2008، لم يهتم أحد، باســتثناء محافظين هامشــيين قلائل في الولايات المتحــدة وأمكنة أخرى، بالديــون أو حالات العجز الســيادية «المفرطة». واختفى صقور العجز في الولايات المتحدة، مثلا، إلى حد كبير بســبب الإحراج، فتحت شــعار الماليــة العامة المحافظة، دفعت إدارة بوش كلا مــن الديون وحالات العجز إلى ذرًا جديدة، فيما بقي التضخم مســتقرا[8]. وحتى في أماكن حيث كان الحرص شــعارا، كما في المملكة المتحدة خلال عهد غوردون براون أو في إســبانيا وإيرلندا حين كانتا تُعتــبَرَان نموذجين اقتصاديين بفضل اقتصاديهما الديناميكيين - حقا - لم تثِر حالات العجز والدَّين اهتماما كبيرا. كان دَين القطاع العام الإيطالي في العام 2002 يســاوي 105.7 في المائــة مــن الناتج المحــلي الإجمالي ولم يهتم أحــد. وفي العام 2009، كان يساوي الرقم نفسه تماما تقريبا واهتم الجميع.

مــا تغــير طبعا كان الأزمــة المالية العالمية لـــ 2007 - 2008 التــي لاتزال تثير ضجيجا بطريقة مختلفة إلى يومنا هذا. وبلغت تكلفة إنقاذ النظام المصرفي العالمي وإعادة رســملته ونجدته بطرق أخرى بين 3 تريليونــات دولار و13 تريليونا، وفق الطريقة التي تســتخدمها لاحتساب التكلفة، كما سنرى لاحقا[9]. وظهر معظم ذلك في الموازنات العامة للحكومات فيما عمدت الحكومات إلى امتصاص تكلفة الانهيار، ولهذا الســبب نســمي الأزمة، في شكل خاطئ، «أزمةَ ديون ســيادية» فيما هي في الواقع أزمة مصرفية حُوِّلت طبيعتها ومُوِّهت في شكل جيد.

وكما سنرى في الفصل الثاني، اعتبرت الحكومة الأمريكية النظام المصرفي الأمريكي، الذي كان مصدر الأزمة المصرفية العالمية، «أكبر من أن يُترَك لينهار»، ولذلك لم يُسمَح

له بالانهيار حين وقع في مشكلة خلال 2007 – 2008. وتمثّل الثمن لعدم تركه لينهار في تحويـل مجلس الاحتياطي الفـدرالي إلى «مصرف رديء» (يغص بالأصول الرديئة التي اسـتُبدِلت بها أموال بهـدف الحفاظ على الإقراض)، فيـما أوجدت الحكومة الفدرالية فجوة في ماليتها فيما ملأت فجوات القطاع المصرفي، فهي خسرت عائدات بسبب الأزمة وعبر الإنفاق بعجز في الموازنة وإصدار ديون. فكما يُقال: «خيرا تفعل شرا تلقى». هذا ما نعرفه. لكن الأمر المعروف أقل هو أن الجزء الثاني من الأزمة هو ببساطة نسخة معدلة عن القصة الجارية اليوم في أوروبا.

ربما كذب اليونانيون حقا حول ديونهم وحالات العجز لديهم، كما يُقال، لكن كما سـنرى في الفصل الثالث، فإن اليونانيين هم الاسـتثناء، لا القاعدة. فما حصل في أوروبـا فعلا خـلال عقد من الزمن منـذ وضع اليورو في التـداول أن مصارف كبيرة جدا في البلدان الأوروبية المركزية اشـترت كثيرا من الديون السيادية للبلدان الطرفيـة (أصبحت اليوم تسـاوي أقل بكثـير) ورفعت ماليتها (قلصت أسـهمها وازدادت ديونها لتحقق أرباحا أكبر) أكثر بكثير من نظيرتها الأمريكية. ويعني رفع المالية، بنسبة 40 إلى واحد في بعض الحالات، أن تحوّلا ببضع نقاط مئوية في مقابل أصولهـا يمكن أن يوقع المصارف في حال من عدم الملاءة[10]. والنتيجة أن المصارف الأوروبيـة، بدلا عن أن تكون أكبر مـن تُترَك لتنهار، أصبحت بعد جمع مطلوباتها كلها، «أكبر من أن تُنقَذ» (بواسطة أي حكومة منفردة)، وهي ظاهرة ليس لليورو، كما سنرى، إلا أن يفاقمها.

تملك مصارف فرنسـا الثلاثة الكبرى، مثلا، أصولا تـوازي نحو 250 في المائة من الناتج المحـلي الإجمالي للبـلاد[11]. في المقابل، لا تتجاوز القيمـة الإجمالية للقطاع المـصرفي الأمريكي برمّته 120 في المائة من الناتج. ويمكن للولايات المتحدة أن تخرج نفسـها من المشـاكل بطباعة العملة فهي تملك مطابع مال خاصة بها والدولار هو عملة الاحتياط العالمية. وليس في مقدور فرنسا القيام بالأمر نفسه، فالدولة الفرنسية لم تعـد تشـغّل مطابعها، ولذلك لا تسـتطيع إنقاذ المصارف مبـاشرة. ويصح الأمر لإسـبانيا وللجميع. والنتيجة أن أسـعار الفوائد على السـندات الحكومية الفرنسية ترتفع، ليس لأن فرنسـا لا تسـتطيع تحمـل أعباء دولة الرعاية الفرنسـية، بل لأن نظامها المصرفي يشكّل مطلوبات أكبر من أن تنقذها الدولة.

لكــن لو أن أيا مــن هذه المصارف العملاقة انهار فعــلا، يجب أن تنقذه دولته الأم. ولو أن نســبة دَين الدولة المعنية إلى ناتجها المحلي الإجمالي لا يزيد على 40 في المائة، فالإنقاذ ممكن. ولو كانت النسبة قريبة من 90 في المائة، يستحيل تقريبا على الدولة إدخال المطلوبات في موازنتها العامة من دون أن تقفز عائدات ســنداتها في شــكل كبير. لهذا السبب، كما ســنرى في الفصلين التاليين، يجب على أوروبا كلها أن تتقشــف، فالموازنة العامة لكل دولة يجب أن تؤدي دور ممتص الصدمات للنظام بــأسره. وبعد إنقــاذ المصارف، علينا أن نتأكد من وجود قــدرة لدى الموازنة العامة لمساندتها. ولذلك ثمة تقشف. فالأمر كله يتعلق بإنقاذ المصارف.

يتنــاول الفصلان التاليان كيفيــة حصول ذلك، لكن حصوله يســتحق أن نذكّر أنفســنا به الآن. هــي أزمة مصرفية أولا وأزمة ديون ســيادية ثانيا. فوجود أزمة في أســواق الديون الســيادية، خصوصا في أوروبا، ليس موضع شــك. لكن ذلك نتيجة وليس ســببا. فأي عربدة على صعيد الإنفاق الحكومــي لم تحصل للوصول إلى هذا الوضــع. ولم يــبرز قط أي خطر عام في تحــوّل العالم كله إلى يونــان. وليس ثمة أي خطــر في إفلاس الولايات المتحدة خلال أي وقت قريب. وما من أزمة دَين ســيادي ســببها إنفاق ســيادي إن لم يؤخذ في الاعتبار الإنفاق الفعلي والمطلوبات المستمرة التي تســبب بها تعثر الأنظمة المصرفية المحلية. فما يبدأ أزمة مصرفية ينتهي أزمة مصرفية، حتى ولو مر عبر حســابات الدول. لكن ثمة عملا سياسيا لجعله يبدو خطأ ارتكبته الدول لكيلا يضطر مســببو الإفلاس إلى دفع ثمنه. وليس التقشف مجرد ثمن إنقاذ المصارف. إنه الثمن الذي تريد المصارف أن يدفعه طرف آخر.

بيل غيتس، وحقيقتان عن الدّين، وزومبي

لكن التقشف منطقي حدسيا، صح؟ لا يمكن للمرء أن ينفق للوصول إلى الازدهار، خصوصا حين يكون مدينا، أليس كذلك؟ يبدو التقشف جذابا حدسيا، وتلخصه بسهولة العبارة القائلة إنك لا تســتطيع معالجة الدّيــن بدَين إضافي. فإن كان المرء رازحا تحت دَين يفوق احتماله، عليه أن يتوقف عن الإنفاق. وهذا صحيح، حتى الآن. لكن التفكير بهذه الطريقة في شأن الدّين لا يكفي، كما لا يطرح السؤال المهم المتعلق بالتوزيع: من يدفع ثمن تقليص الدّين، وماذا يحصل إن حاولنا جميعا تسديد ديوننا في الوقت نفسه؟

يميــل الاقتصاديون إلى مقارنة مســائل التوزيع بدخول بيــل غيتس حانة. فهو لا يــكاد يدخــل، حتى يصبح من في الحانة جميعا أصحاب ملايين، فمتوســط قيمة الموجودين في الحانة يرتفع جدا. وهذا فورا صحيح إحصائيا وغير ذي معنى تجريبيا، ففي الواقع، ما من مليونير في الحانة، بل ملياردير واحد ومجموعة أشخاص آخرين يساوي كل منهم بضع عشرات من آلاف الدولارات أو أقل. تعاني سياسات التقشف الوهم الإحصائي والتوزيعي نفسه، لأن الشعور بتداعيات التقشف يختلف عبر هرم توزيع المداخيل. فالذين في أسفل الهرم يخسرون أكثر ممن هم في قمته لسبب بسيط مُفــاده أن الذيــن في القمة يعتمدون أقل على الخدمات التــي تنتجها الحكومات، ويمكنهم أن يتحملوا خســائر أكبر لأنهم، في البدايــة، يملكون ثروة أكبر. لذلك ومع صحة العبارة القائلة «إنك لا تســتطيع معالجة الدَّين بدَين إضافي»، إن لم يســتطع أولئــك المطلوب منهم دفع الدَّين أن يفعلوا ذلك أو اعتبروا مدفوعاتهم غير منصفة أو غير مناســبة، فإن سياســات التقشــف، ببســاطة، لن تنجح. وفي الديموقراطيات تتفوق الاستدامة السياسية على الحاجة الاقتصادية في كل مرة.

لكــن ثمة حقيقــة ثانية تقوّض تمامــا القصة الأولى المتعلقة بـــ «الدَّين المفرط يستدعي وقف الإنفاق»، وتقول إننا لا نستطيع تخفيض النفقات وتحقيق النمو في الوقت نفســه. لا شك في أن تخفيض دولة واحدة ما لديونها أمر منطقي. فاليونان، مثــلا، يقودهــا حرفيا إلى الإفلاس دَينُهــا المتزايد أبدا، فمزيد مــن الدَّين والقروض وخطــط الإنقاذ لا يحل المشــكلة. لكن ما يصح للبعض - مفيــد لليونان أن تقلّص دَينهــا - لا يصح للكل. فلو خفّضت اليونــان دَينها فيما شركاؤها التجاريون - دول أوروبا الأخرى كلها - يحاولون القيام بالأمر نفســه في الوقت نفســه، يصبح التعافي أصعب على التحقيق.

ونميل إلى نســيان أن على شــخص ما أن ينفق ليتمكن شخص آخر من الادخار، وإلا فلــن يملك المدّخر أي مدخول يدّخر منــه. وعلينا أن نتذكر أن الدَّين هو أصل وخط مدخول لشــخص ما، وليس فقط مطلوبات من شخص آخر. فكما لا نستطيع جميعــا أن نحمل أصولا ســائلة (نقــود)، لأن ذلك يعتمد على وجود شــخص آخر مســتعد لحمل أصول أقل سيولة (أســهم أو بيوت)، لا يمكننا أن نبلغ جميعا النمو بتخفيض الإنفاق في الوقت نفســه. فلكي يســتفيد شــخص من تخفيض في الرواتب

(بأن يصبح أكثر تنافسية على صعيد التكلفة)، يجب أن يكون ثمة شخص آخر راغب في إنفـاق المال على ما ينتجه الشـخص الأول. وأشـار جون ماينـارد كينز بحق إلى هذا بوصفه «مفارقـة الادخار» Paradox of thrift: إن ادخرنا جميعا معا يختفي الاستهلاك الحافز للاستثمار.

إن بدأ المرء، كما سـنرى، من فرضية أن الاستثمار والنمو ينبعان من الثقة، فهو لم يـدرك الأمر على الإطلاق. فالمهم هو مشـكلة «مغالطة التركيب»[*]، لا مشـكلة الثقـة، حيث ما يصح للـكل لا يصح للبعض. فالأمر يخالف المنطق السـليم وجزء كبير من السياسـات الاقتصادية الحالية، لكن من الأهمية في شـكل حيوي أن نثمّن هذه الفكرة فهي عبارة عن السـبب الثالث الذي يجعل التقشـف مفهوما خطرا: لا نسـتطيع أن نتقشـف جميعا في الوقت نفسـه. إن هذا لا يحقق سـوى تقليص اقتصادي للجميع[12].

قد تسـاعد هنا مقارنة بين فترات التضخـم والانكماش. من الجوانب الغريبة لفترات التضخم أنها عمليا الوقت الوحيد الذي يعبّر فيه الناس القابعون في أقصى توزيع المدخول عن التضامن مع الفقراء في شـكل جماعي. فلا يكاد التضخم يطل برأسه حتى نسمع أنه «يضر أساسا الفقراء» لأن مداخيلهم متدنية ويتأثرون أكثر بارتفاع الأسـعار[13]. هذا في أفضل الأحوال نصف القصة إذ يُفضَّل اعتبار التضخم ضريبة محددة طبقيا. فحين تسعى «أموال أكبر مما ينبغي» وراء «بضائع أقل مما ينبغي» - في حال التضخم - يسـتفيد المدينون على حسـاب الدائنين، فكلما كبر التضخم تراجـع حجم المدخول الحقيقي المطلوب لتسـديد الدَّين المتراكم. ولأن المدينـين يفوقون عادة الدائنين عـددا في أي وقت من الأوقات، ولأن الدائنين هم بحكم التعريف أشـخاص يملكون مالا يقرضونه، فإن للديموقراطية، وفقا للبعض، تحيزا تضخميا Inflationary bias. لذلك يتخذ العمل السياسي المتعلق بتخفيض التضخم شـكل إعـادة القيمة «الحقيقيـة» للمال عبر تخفيض معـدل التضخم بواسـطة مصارف مركزية «مسـتقلة» (عن الباقين منا). ويفـوز الدائنون ويخسر المدينـون. ويمكـن للمرء أن يدافع عن ميـزان المنافع، لكن الأمـر لا يزال يتعلق بضريبة محددة طبقيا.

(*) Fallacy of composition: الاستنتاج أن الكل يشترك ضرورةً مع جميع أجزائه في محمول ما. [المحرر].

في المقابل ينتج الانكماش، وهو ما يطلبه التقشــف، عملا سياسيا أخبث بكثير، فأي خطوة يتخذها أي شــخص في اتجــاه الحماية الذاتية (قبول تخفيض في الراتب لقــاء البقاء في العمــل، مثلا) محصلتهــا في الواقع صفر مقارنة بخطوة الأشــخاص الآخريــن جميعا (فتلك الخطوة تخفّض اســتهلاك ذلك الشــخص وتخفّض الطلب بالنســبة إلى الأشخاص الآخرين جميعا). هي مغالطة التركيب تلك مجددا. ليس ثمة رابحــون بل مجرد خاسرين، وكلما حاولت الفوز ســاءت النتائــج، وهو أمر تبرهنه أطراف منطقة اليورو في السنوات الكثيرة الماضية.

هذه المشــكلة وخيمة خصوصا في ضوء سياسات معممة من التقشف فإن كان القطاعــان الخاص والعام في بلد ما يســددان معا ديونــا (يخفّضان المالية)، لا يملك ذلك البلد وسيلة لتحقيق النمو غير زيادة التصدير، ويكون ذلك أفضل لو حصل عبر سعر أدنى للعملة الوطنية، وذلك إلى دولة لا تزال تنفق. لكن لو أن الجميع يجربون السياســات نفسها المتعلقة بعدم الإنفاق، مثلما يحصل في أوروبا اليوم، يصبح الأمر من قبيل هزيمة الذات. وتصبح القصة البسيطة التي تقول «دَين كبير، خفّضه الآن» معقدة في شــكل مفاجئ لأن إجراءاتنا التي نتخذها وفق الحدس تؤدي إلى النتائج نفســها التي نحــاول تجنبها، وكلما حاولنا أكثر تخفيض الإنفــاق، كما تثبت اليونان وإســبانيا للعالم، يتفاقم الوضع. لا نستطيع جميعا أن نقلص الإنفاق لتحقيق النمو، كما لا نستطيع جميعا أن نصدّر من دون أي اهتمام بمن يستورد. فمشكلة مغالطة التركيب هذه تقوّض في شكل كامل، بالأحرى، فكرة التقشف كدافع للنمو.

وكما ســنرى بالتفصيل أدناه، حصلت مناســبات قليلة جدا نجح فيها التقشف بالنســبة إلى الــدول، لكــن ذلك لم يحدث إلا في غياب مشــكلة مغالطــة التركيب، حــين كانت دول أكبر من تلك المطبقة لتخفيض الإنفاق تســتورد، وفي شــكل كبير، للتعويض عن تداعيات التخفيضات. والمؤســف بالنســبة إلى الأغلبية العظمى من البلــدان، ليس العالم الذي نعيش فيه اليوم هكذا. كذلك وفي ضوء الظروف الحالية، حتى لو أمكنت معالجة مســألة الاستدامة السياسية (من يدفع)، ستقوّض المشكلة الاقتصادية (الجميع يخفّضون الإنفاق في الوقت نفسه) هذه السياسات[14].

يطلــق جون كويغــين على الأفــكار الاقتصادية التي لن تموت عــلى الرغم من التناقضــات المنطقية الكبــيرة والإخفاقات التجريبية الضخمة تســمية مفيدة هي

«اقتصاد الزومبي». والتقشـف هو إحدى أفكار اقتصاد الزومبي لأن خطأها أُثبِت تكـرارا لكنها لا تزال تبرز[15]. ولا يبدو أنها سـتموت يوما لأسـباب منها أن الفكرة الحدسـية التي تقول «إن دَينا إضافيا لا يعالج الدَّين» لا تزال جذابة في تبسـيطها، ومنهـا أن التقشـف يمكّن المحافظين مـن أن يحاولوا (مجـددا) التخلص من دولة الرعاية التي يكرهون[16]. وفكرة التقشـف هي باختصار فكرة خطرة لثلاثة أسباب: هي غير ناجحة عمليا، وهي تعتمد على تسـديد الفقراء ثمن أخطاء الأغنياء، وهي تقوم على افـتراض غياب مغالطة كبيرة من مغالطات التركيب هي حاضرةٌ الحضورَ كله في العالم الحديث.

هل «ذلك الدَّين كله» غير مهم، إذن؟

الدَّيـن مهم في الواقع. هو مشـكلة، والذين يؤيدون التقشـف من منطلقات تتجـاوز كراهية فطرية للدولة وأعمالها كلها لا يحاربون طواحين هواء. ففيما قد لا نكون «غارقين في الدَّين»، يشعر كثيرون في العالم بقلق من أننا سنعاني ولو قليلا إن لم نتحلَّ بالحذر. تقول الورقة الشهيرة التي وضعتها كارمن راينهاردت وكينيث روغوف وتحمل العنوان «النمو في زمن الدَّين»، إن دَينا حكوميا يفوق عتبة حاسمة تساوي 90 في المائة يمكن أن يصبح معرقلا مهما للاقتصاد[17]. ولم ينجُ هذا الرأي من النقد، لكن بغض النظر عن هذه الانتقادات، يمكن إعادة صياغة الفكرة الأساسية كما يلي: لمـاذا قد ترغـب أي دولة في حمل عبء دَين كهذا وخدمته إن لم تكن مضطرة؟[18] ونظرا إلى الأجل الأبعد، يقول سـايمون جونسـون وجيمس كواك إن «أمريكا تواجه مشكلة دَين بعيدة الأجل» تخلق مناخا سياسيا من «الهرع والغوغائية والتضليل»، سـيفضي في الأجل البعيد إلى تخفيضات ستؤثر أكثر شيء «في الناس الأقل قدرة على تحملها»[19]. وفي نهاية المطاف، وبافتراض أن الولايات المتحدة لن تعاني صدمة على صعيد أسـعار الفائدة في الأجل القريب، «سـتبدو الولايات المتحدة كبلد نمطي في أمريكا اللاتينية يضم أغنياء جدا يعيشون في جزر معزولة... وطبقة مهنية مرتاحة... وطبقـة دنيا كبـيرة ومكافحة»[20]. ويمكن للمرء أن يـرى في مفارقة أننا بلغنا هذه المرحلة إلى حد كبير، لكن المسألة مأخوذة مجددا في الاعتبار جيدا. ويعني التعامل مع الدَّين الآن، احتماليا على الأقل، إعطاء المجتمع قدرة أكبر على الإنفاق غدا.

وبمناسبة الحديث عن أمريكا اللاتينية، يشعر محللون آخرون بقلق أكبر قليلا. يقول منزي تشين وجيفري فرايدن، مثلا، إن الدَّين القومي الأمريكي هو تهديد حقا، لكن المسألة ذات المغزى حقا هي الدَّين الدولي والاقتراض الأجنبي الماثل خلفه. ونظرا إلى الدورة الدولية لتدفق رأس المال عبر الزمن، يقولان إن الموقف الأمريكي لا يختلف كثيرا عن مواقف إيرلندا وإسبانيا وحتى الأرجنتين[21]. ويعبّر معلّقون آخرون، مثل بول كروغمان، عن رأي أكثر استرخاء، قائلين إن الديون الضخمة يمكن تعويضها في شكل رخيص عبر تحقيق موازنة متوازنة في مناخ من النمو الإيجابي، فينمو الناتج المحلي الإجمالي بوتيرة أسرع من نمو الدَّين، ما يقلّص القيمة الحقيقية لسندات الدَّين بمرور الوقت[22].

يمكننا طبعا توجيه انتقادات إلى كل موقف. ويشمل بعض الانتقادات الواضحة ما يلي: يمكن للنمو الضعيف أن يفضي كذلك إلى مزيد من الدَّين، لذلك قد يتمثّل الحل في زيادة النمو، لا تخفيض الدَّين. ويمكن لأي وفور قابلة للتحقيق الآن عبر تخفيضات أن تُعتبَر ببساطة مجرد تخفيضات ضريبية إضافية في المستقبل القريب من دون أي مردود مناسب للأجيال المقبلة. ويمكن لرفض الولايات المتحدة إعادة تدوير الادخارات الأجنبية أن يكون مؤذيا للاقتصاد العالمي مثله مثل الاقتراض المفرط للأموال الأجنبية، بسبب التهديد الذي سيطاول قدرة سائر العالم على تحقيق فائض مع الولايات المتحدة، وهو أمر ضروري بسبب نماذج النمو المعتمدة على التصدير في سائر العالم[23]. أخيرا، يملك الكبح المالي، الذي يؤيده كروغمان ضمنيا، بعض التكاليف إلى جانب المنافع[24].

أما أنا فيقلقني الدَّين لكن لأسباب أخرى. أنا أقلق لأن معظم نقاشات الدَّين الحكومي وما يجب القيام به إزاءها لا تسيء فهم السبب والنتيجة وتشوههما فحسب بل تأخذ أيضا شكل منافسة معنوية بين «التقشف الحسن» و«الإنفاق الرديء» بما قد يفضي بنا إلى مرحلة من تخفيضات للموازنات تمثّل هزيمة للذات. فلنتفق أولا على أمر. إذا بلغت الولايات المتحدة مرحلة عدم القدرة على إعادة تمويل دَينها، وهي مرحلة الخوف الكبير المفترض، يمكننا أن نفترض بسلامة أن بدائل الدَّين السيادي الأخرى انتهت أصلا. فالولايات المتحدة تطبع الأصل الاحتياطي (الدولار) الواجب على البلدان الأخرى كلها أن تجنيه لتجري تجارة دولية. وما

مـن بلد آخر يملك القيام بذلك. وبغض النظر عن التخفيضات التي تجريها وكالات التصنيـف، لا يزال الدولار الأمريكي عملة الاحتياط العالمية، وتُميل حقيقة غياب أي بدائل موثوقة (الأوروبيون منشغلون بالتضحية الذاتية ببديلهم، أي اليورو) الميزان أكـثر لمصلحة الولايات المتحـدة. ولا يزال الدَّين الأمريكي الأكـثر جاذبية لأنه الأكثر قابلية للتسييل. نقطة على السطر.

ثانيا، نميل إلى نسيان أن حالات العجز في الموازنات (الزيادة في الدَّين الجديد المراكَم - القلق القريب الأجل الذي يتراكم ويصبح «الدَّين») تتبع دورة الأعمال: إنها دورية، وليسـت مسـتمرة. وهذا مهم حقا. وهو يعني أن أي شخص يقول «إن الدَّيـن أو العجز الأمريكي سـيصل إلى كذا من الـدولارات بحلول 2025 أو 2046 أو 2087» - يقول كثيرون كلاما كهذا - إنما يستخرج اتجاها خطيا Linear Trend مـن بيانات غـير خطية[25]. ولمعرفة سـخافة الموقف، تذكـروا الجملة العظيمة التي قالها جين سبرلنغ، المستشار الاقتصادي لكلينتون (هو اليوم يحمل الصفة نفسـها بالنسبة إلى أوباما(*) في العام 1991). لقد توقع سبرلنغ فوائض في الموازنة «على مد عينك والنظر». واسـتمرت هذه الفوائض لسـنتين. وبناء على هذا الهراء الخطي، توقعت إدارة بوش موازنتها لـ 2002 فائضا بواقع ألف و958 مليـار دولار بين 2002 و2006[26]. وكانـت النتائج، كما نعرف، على العكس من التوقع إلى حد كبير.

لمـاذا إذن نقلق إلى هـذه الدرجة على الدَّين الحكومـي الأمريكي مادام لا يزال الأفضل بين الخيارات السـيئة كلها، حالات العجز التي تسـببه هي حالات دورية أساسـا؛ ومستواه، كما سنرى لاحقا في الكتاب، يبدو ضئيلا مقارنة بالدَّين الخاص الذي يحمله المواطنون والمصارف في بلدان أخرى كثيرة؟ تتلخص الإجابة في أننـا حوّلنا العمل السـياسي المتعلق بالدَّين إلى مسرحيـة معنوية، مسرحية نقلـت اللوم من اتجاه المصارف إلى الدولة. والتقشـف هو الكفارة - أي التألم الطاهر بعد الحفلة غير المعنوية - باسـتثناء أنه لن يكون النظام الغذائي المؤلم الذي سنتشـارك فيه جميعا. لقد دُعي بعضنا إلى الحفلة، لكننا مدعوون جميعا لتسديد الفاتورة.

(*) استقال في مارس 2014 [المترجم].

توزيع الدّين وتخفيض المالية

يقــول مؤيدو التقشــف إن الموازنة العامــة للدولة، بغض النظــر عن المصادر الفعلية للدّين، وبما أن المطــاف انتهى به في «دفاتر» الدولة، وفي «موازناتها العامة الخاصــة بالأصــول والمطلوبــات»، يجب أن تُقلّــص قبل أن يقــوّض الدّين المتزايد النمو[27]. ويبدو المنطق الاقتصادي مقبولا مجددا، لكن على غرار دخول بيل غيتس حانــة وتحوّل الجميع نتيجة لذلك إلى أصحاب ملايين (في المتوســط)، يتجاهل هذا المنطق التوزيع الفعلي للمدخول والمســألة الحاســمة المتعلقة بالقدرة على الدفع. فإن خُفِّض إنفاق الدولة، فنتائج ذلك تُوزَّع، ببســاطة كبيرة، في شــكل غير منصف وغير مســتدام. شخصيا، أنا أؤيد «شد الأحزمة من الجميع» - مادمنا جميعا نرتدي السراويــلات نفســها. لكن هذا الأمر بعيد من الواقع هذه الأيــام. بل إنه أبعد عن الوضع اليوم مقارنة بأي وقت منذ عشرينيات القرن العشرين.

مثلــما أبرزت حركة «احتلوا» في العام 2011، أصبحت توزيعات الثروة والمدخول في المجتمعــات التــي هزتهــا الأزمة المالية، خلال الســنوات الـ 30 الماضية، شــديدة الانحراف. وأوضح انفجار فقاعة الائتمان هذا الأمر كثيرا. ففي الولايات المتحدة، مثلا، يملك الواحد في المائة الأعلى من توزيع المدخول الأمريكي اليوم ربع مدخول البلاد[28]. أو في تعبــير أكثر دراماتيكية، يملك الأمريكيــون الـ 400 الأغنى أصولا تفوق أصول الـ 150 مليونا الأقل ثراء، فيما يعيش 46 مليون أمريكي، أو 15 في المائة من الســكان، في عائلات مؤلفة من أربعة أفراد وتجني أقل من 22 ألفا و314 دولارا سنويا[29].

يقول روبرت وايد:

> زاد الواحد في المئة الأعلى مدخولا من الأمريكيين حصتهم من المدخول المجمع (باســتثناء المكاسب الرأسمالية) بمعدل الضعف من 80 في المائة العام 1980 إلى أكثر من 18 في المائة العام 2007. وزاد الـ 0.1 في المائة الأعلى مدخولا (نحو 150 ألف دافع ضرائب) حصتهم أربعة أضعاف، من اثنين إلى ثمانية في المائة. ويجعل إدراج المكاســب الرأســمالية الزيادة في عدم الإنصــاف أكثر حدة حتى، فالواحــد في المائة الأعلى مدخولا نالــوا 23 في المائة من المدخول الإجمالي في العام 2007. وخلال التوسع الاقتصادي لإدارة كلينتون

> الذي استمر سبع سنوات، حصد الواحد في المائة الأعلون 45 في المائة من النمو الإجمالي في المدخول السابق لاحتساب الضرائب، فيما حصد 1 في المائة الأعلون خلال التوسع الاقتصادي لإدارة بوش الذي استمر أربع سنوات 73 في المائة... وليس في هذا الأمر خطأ طباعي[30].

إن كنت في النصف الأوسط أو الأدنى من توزيع المدخول والثروة، فأنت تعتمد على الخدمات الحكومية، غير المباشرة (الإعفاءات الضريبية، والدعم) والمباشرة (التحويلات الاجتماعية، والنقل العام، والتربية الرسمية، والعناية الصحية). هذه هي التحويلات الاجتماعية العابرة لتوزيع المدخول التي تجعل فكرة الطبقة المتوسطة ممكنة. وهي لا تحصل بالمصادفة المجردة. العمل السياسي هو ما يجعلها تحصل. لم يستفق الأمريكيون ذات صباح ليجدوا أن الله أعطاهم تخفيضا ضريبيا يتعلق بالفائدة على الرهون. وواضح أن القابعين في أعلى توزيع المدخول والمتحصلين على بدائل خاصة (ومزيد من التخفيضات) هم أقل اعتمادا على خدمات كهذه، لكن حتى هم سيشعرون في نهاية المطاف بنتيجة تخفيض إنفاق الدولة فيما ينتشر تأثير التقشف في اتجاه أعلى توزيع المدخول في صيغة نمو أدنى، وبطالة أعلى، وبنية تحتية متداعية، وحتى توزيع مشوه أكثر للموارد وفرص الحياة. وفي الجوهر، فالديموقراطية، وعمليات إعادة التوزيع التي تجعلها الديموقراطية ممكنة، هي شكل من أشكال ضمان الأصول للأغنياء، لكننا نجد عبر التقشف أن أصحاب الأصول الأكبر لا يسددون بانتظام أقساط هذا الضمان.

حين تُقلّص الخدمات الحكومية بسبب «الإنفاق المسرف»، لا يُتوقّع قطعا من الناس القابعين في الطرف الأعلى لتوزيع المدخول أن يشدوا أحزمتهم. بل سيفعل ذلك أولئك القابعون في الـ 40 في المائة الدنيا من توزيع المدخول، وهم الذين لم يحصلوا على زيادة فعلية في الرواتب منذ العام 1979[31]. هؤلاء هم الأشخاص الذين يعتمدون حقا على الخدمات الحكومية وراكموا كميات كبيرة من الدَّين (نسبة إلى مداخيلهم) سيتعرّض لـ «ضبط المالية العامة». هذا هو السبب وراء اعتبار التقشف أولا وأخيرا مشكلة سياسية من مشاكل التوزيع، وليس مشكلة اقتصادية من مشاكل علم المحاسبة.

إن التقشف إذن فكرة خطرة لأنه يتجاهل الجوانب الخارجية التي يخلقها، وتأثير خيارات شخص في خيارات شخص آخر، خصوصا بالنسبة إلى مجتمعات ذات توزيعات مشوهة للمدخول. فقرارات الأعلين في شأن الضرائب والإنفاق والاستثمار قبل العام 2008 خلقت مطلوبات عملاقة في صورة أزمة مالية ومؤسسات مالية أكبر من أن تُترَك لتنهار أو أن تُنقَذ يتوقع الأعلون من القابعين في أدنى توزيع المدخول جميعا أن يسددوا ثمنها. يقول الأعلون، «لقد أنفقنا بإفراط»، متجاهلين من دون مبالاة إلى حد كبير واقع أن «الإنفاق» كان تكلفة(*) إنقاذ أصولهم بواسطة كيس النقود العام[32]. في الوقت نفسه، يقول للأدنين «شدوا أحزمتكم» أشخاص يرتدون سراويلات أكبر بكثير ويبدون اهتماما قليلا بالمساهمة في عملية التنظيف.

باختصار، حين يُنتظَر من الأدنين أن يسددوا في شكل غير متناسب ثمن مشكلة خلقها الأعلون، وحين يتحاشى الأعلون في شكل فاعل أي مسؤولية عن تلك المشكلة بإلقاء تبعة مشاكلهم على الدولة، لن ينتج عصر الأدنين ما يكفي من العائدات لتصويب الأمور بل سينتج مجتمعا أكثر استقطابا وتسييسا ستُقوِّض فيه الشروط اللازمة لقيام عمل سياسي مستدام يتعامل مع دَين إضافي ونمو أقل. فالشعبوية والقومية والدعوات إلى عودة «الرب والذهب»(**) بنسبتين متساويتين هي نتائج التقشف غير المتوازن، ولن يستفيد أحد، حتى أولئك الأعلين. وفي عالم غير متوازن ومتقشف كهذا، سيبقى من يبدأون عند أسفل توزيع المدخول في الأسفل، ومن دون إمكانية التقدّم و«تحسين ظروف المرء»، كما قال آدم سميث، يكون التحرك الممكن الوحيد تحركا عنيفا[33]. وعلى الرغم مما نُقِل عن السيدة تاتشر يوما، ثمة شيء قائم اسمه المجتمع، نعيش فيه جميعا، أغنياء وفقراء معا، في السراء وفي الضراء.

الكتاب باختصار

بعد هذه المراجعة، يشرح الفصل الثاني، «أمريكا: أكبر من أن تُترَك لتنهار: مصرفيون وعمليات إنقاذ ولوم الدولة»، لماذا لا تعود أزمة الدَّين في العالم إلى

(*) تقع هذه النتيجة، في مجال الاقتصاد الجزئي، امتثالا لمبدأ تكلفة الفرصة البديلة Opportunity Cost [المحرر].

(**) «الذهب والرب والمجد» (Gold, God, and Glory) عبارة تستخدم في التاريخ للإشارة إلى الدوافع التي دعت الأوروبيين، بين القرنين الخامس عشر والتاسع عشر، إلى استكشاف «العالم الجديد» والسيطرة عليه. فالذهب يشير إلى الثروة المادية، والرب إلى الحملات العسكرية والإرساليات التبشيرية المسيحية. أما المجد فيشير إلى المنافسة التي تقع بين السلالات الحاكمة. [المحرر].

إنفاق حكومي مفــرط، على الأقل وفق مفهوم مباشر. بل نحن نشرح كيف خُلِقت زيــادة الدَّين من انهيار القطــاع المالي الأمريكي، وكيف أثر ذلــك في الحكومات في الولايــات المتحدة ومنطقة اليــورو ووراءهما. ولشرح هذا الأمــر، أركز على كيفية اجتماع التفاعل في أسواق الريبو (البيع وإعادة الشراء) مع الأدوات المعقدة وأخطار التوزيع المشــوه للعائدات والتفكير الخاطئ لإعطائنا المشــكلة المسماة أكبر من أن يُترَك لينهار. ويأخذنا الأمر من جذور الأزمة في الســحب المكثف من ســوق الريبو الأمريكية في سبتمبر 2008 إلى انتقال هذه الأزمة الأمريكية المركز إلى منطقة اليورو، ونلاحظ في الوقت نفســه كيف حُوِّلت أزمة مصرفية، بمهارة وبعمل ســياسي أساسا، إلى أزمة قطاع عام والتكلفة التي ترتبت عن ذلك كله[34].

ويحلــل الفصــل الثالــث، «أوروبا: أكــبر من أن تُنقَذ: العمل الســياسي للتقشــف الدائم»، كيف أُعيدَت تسمية الدَّين الخاص الذي خلقه القطاع المصرفي الأمريكي ليصبح «أزمة الدَّين الســيادي» للدول الأوروبيــة المسرفة. وإن وضع الفصل الثاني أصول الدَّين في الولايــات المتحــدة، فالفصل الثالث يصــف الترويج المضلل الذي حصــل في أوروبا. ونبــيِّن كيــف أصبح العــالم كينزيا نحو 12 شــهرا، ونتفحّص لماذا لم يقــع الألمان قط في الفخ حقا. ونبرِز الانتهازية البريطانية والشــلل الأمريكي، ونؤكد كيف أن القول بضرورة التقشــف وإلقاء اللوم بالأزمة عــلى الإنفاق الحكومي هو صنيعــة مجموعة من قادة الأعــمال والمصرفيين وكذلك، للمفارقة، سياســيين أوروبيين. ويبرِز الفصل الســبب الذي يجعل التركيز الأوروبي على التقشــف باعتباره الوســيلة الوحيدة للمضي قدما لا يعكس فقــط مجرد خيار أيديولوجي، بل كذلك مطلوبات بنيوية بلغت أوروبا عبر أقنية تمويل مصرفيــة، عالمية وإقليمية. هذه المطلوبات، الناجمة عــن اتجار ضخم بأخطار معنوية بين المصــارف الأوروبية قبــل تداول اليورو، تفاقمت أكثر بســبب التصميم المؤســسي الغريب للنموذج الأوروبي الخاص بالصيرفة «الشاملة»، وخصائص تحويلات سوق الريبو (مجــددا)، فأنتجــت نظاما مصرفيا هو أيضا أكــبر من أن يُنقَذ. والتقشــف، إضافة إلى الســيولة العامة غير المحدودة المتوافرة للأنظمــة المصرفية في أوروبا، هو الشيء الوحيد الذي يبقي الفوضى المتعلقة بالاقتصاد الكلي والنقد معوَّمة، وهو علاج ذو أجل محدود.

بعد تفحّص مصدر الأزمة والســبب الذي يجعلها أكــبر ترويج مضلل في تاريخ البــشر في الجزء الأول (الفصلان الثاني والثالث)، يمكننا الآن الانهماك في الجزء الثاني،

«التاريخان التوأمان للتقشـف»، بالفصول الثالث والرابع والخامس. والتاريخ الأول هو التاريخ الفكري للتقشـف. والتاريخ الثاني يتعلق بأداء التقشـف في الممارسـة - أي تاريخـه الطبيعـي. في الفصل الرابع، «التاريخ الطبيعـي لفكرة خطرة، 1692 - 1942»، نسـأل من أين أتى التقشـف كفكـرة، ولماذا ظهر، ومـن روّج له؟ وكما سـنرى، فتاريخ التقشـف قصير وغير مباشر في الوقت نفسـه. فالتقشف ليس كتلة أفكار ومبدأ مطورا في شـكل حسـن، وليس جزءا لا يتجزأ من نظرية اقتصادية أو غير اقتصادية. هو بالأحرى مشـتق من مجموعة أوسـع من الاقتناعات حول الدور المناسـب للدولة في الاقتصـاد، وهذه الاقتناعات مبعثرة حـول النظرية الاقتصادية الكلاسيكية والمعاصرة.

نسـافر عبر أعمال لوك وسـميث وهيـوم، ونلاحظ كيف يبني هؤلاء مشـكلة الدولة في النظرية الاقتصادية الليبرالية، المشكلة التي أقول أنا عنها إننا «لا نستطيع أن نعيـش معها، ولا نسـتطيع أن نعيـش من دونها، ولا نريـد أن ندفع تكلفتها». ثـم نناقش كيف فصلـت «اللبرلة» الاقتصادية في بداية القـرن العشرين بين الذين يعتقـدون أننا لا نسـتطيع (ويجب ألّا) نعيـش مع الدولة وبـين الذين يعتقدون أن الرأسـمالية لا تسـتطيع النجاة مـن دون الدولة. وتوصلنـا الليبرالية البريطانية المسـتجدة، والمدرسـة الاقتصادية النمساوية، ومسـؤولو وزارة الخزانة البريطانية، وتقدّم كينز، وتقهقر شومبيتر إلى 1942، حين بدت المعركة محسومة لمصلحة الذين خضعوا للمدرسة الفكرية القائلة إننا «لا نستطيع أن نعيش من دون الدولة».

ويتابع الفصل الخامس الرحلة، «التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1942 - 2012». ونسـافر إلى ألمانيا، موطن الأوردوليبراليـة Ordoliberalism، هي مجموعة أفكار أثبتت في شكل غير متوقع أهميتها للأزمة الحالية في أوروبا، وأدت دور الملجأ للتفكير المتقشـف خلال الشتاء الطويل للكينزية. ونتطرق إلى مسألة التوقيت والتطوير إذ نزور المعقل الأمريكي للمدرسـة النمسـاوية الذي نشـأ بعد الحرب العالمية الثانية لمناقشـة أفـكاره حول المصارف وحـالات الازدهار والانهيار. ونعـرّج على النظرية النقديـة لميلتون والخيار العام لفيرجينيا في طريقنا إلى مناقشـة بعض السياسـيين غير المنسـجمين مع أنفسهم بحثا منا عن المصداقية. وبعدئذ نزور النموذج النقدي لصنـدوق النقد الدولي، ونبحث عن «توافق واشـنطن» المتعلق بالسـبل الآيلة إلى

الـثراء. وأخيرا نسـافر إلى إيطاليا للعثور عـلى الموطن المعاصر للفكـرة التي تقول بنجاعة التقشـف، قبل أن نعود إلى جامعة كامبريدج الأمريكية لنسـتمع إلى الرأي القائـل إن الدولـة لا يمكن أن تكون محط ثقـة، وإن تخفيضات الإنفاق تفضي إلى النمو. هذا هو إذن التاريخ الفكري للتقشف.

وينظـر الفصل السـادس، «التاريخ الطبيعـي للتقشـف، 1914 - 2012»، في التقشـف كممارسة. وبعدما نلاحظ أن النقاشات حول تقليص حجم الدولة لا تبدأ فعلا إلا حين تبدأ الدول الكبيرة كفاية في تخفيض النفقات، نبدأ بالمعيار الكلاسـيكي الخـاص بالذهب وكيف بُنِيت التخفيضات من ضمن عمله وأدت إلى نتائج كارثية. ونتفحص سـتا من حالات التقشـف منذ ثلاثينيات القـرن العشرين، وهي حالات الولايات المتحدة وبريطانيا والسـويد وألمانيا واليابان وفرنسـا، ونلاحظ كيف أسهم التقشـف في هذه الحالات وبقوة في تفجير العالم - حرفيا - خلال ثلاثينيات القرن العشرين وأربعينياته. ثم نتفحص أربع حالات في الثمانينيات، وهي حالات الدنمارك وإيرلندا وأستراليا والسويد، ويُعتقَد في الشكل الأكثر شيوعا بأنها تثبت أن التقشف مفيـد لنا عـلى الرغم من كل شيء. ثم نحلل الدراسـات التجريبيـة الأحدث التي أُجرِيت حول العلاقة بين التقشف والنمو، ونلاحظ أنها أبعد ما تكون عن دعم فكرة «التقشف التوسعي»، فهي بالأحرى تقوّضها.

وأخـيرا، نتفحص الأمـل الجديد لمؤيدي التقشـف، المتمثّل في حـالات رومانيا وإسـتونيا وبلغاريا ولاتفيا ولتوانيا - أو تحالف الـ REBLL [الذي يجمع الأحرف الأولى من أسماء الدول المعنية]. ويُفترَض بهذه الحالات أن تبرهن أن التقشف ناجح على الرغم ممّا نعرفه من السـجل التاريخي والنظرية المعاصرة. لكننا لا نجد شـيئا من هذا القبيل. فالتقشـف غير ناجح أيضـا في تحالف الـREBLL، لكننا في الواقع لانزال نسـمع أن التحالف يبرهن لنا أمرا: لا تبطل الوقائع إيديولوجيا جيدة، وهذا ما يبقي التقشـف فكرة خطرة جدا. ويلخص اسـتنتاج قصيرٌ النقاشَ، ويشرح لماذا كان علينا ربما أن نترك المصارف لتنهار على الرغم من كل شيء، ويتوقع الاتجاه الذي نسير فيه على الأرجح في ضوء الطريق المسدودة المسماة تقشفا.

الجزء الأول

لماذا علينا جميعا أن نتقشف

2

أمريكا: أكبر من أن تُترَك لتنهار؟

المصرفيون وعمليات الإنقاذ ولوم الدولة

«بصراحة، رأيت الدولة صدعا وأوقفت انهيارا ماليا»

المؤلف

مقدمة

للفيلم الوثائقي عمل داخلي Inside Job الحائز جائزة أوسكار حسنات كثيرة. هو يقدّم وصفا واضحا ومفهوما لما حصل في الأزمة المالية. ويؤدي عملا مذهلا في فضح تضارب المصالح المزمن في مهنة الاقتصاد. فثمة، مثلا، اقتصاديون ينشرون أدلة «علمية» على فاعلية الأسواق والدور الإيجابي للتمويل فيما يتقاضون مبالغ ضخمة غير معلنة من قطاع الخدمات المالية في مقابل تكليفات استشارية تخبر القطاع ما يرغب في سماعه. لكن الفيلم أقل إثارة للاهتمام فيما يخص شرح الأسباب وراء حصول الأزمة أساسا. وينحرف حين يبدأ بالتركيز على الفشل المعنوي moral failings

للمصرفيــين. (يبدون رجالا في منتصف العمــر يملكون مالا كثيرا وينفقون بعضا من ذلك المال على المومســات). وأعتقد بأن هدف صانعي الفيلم يتمثّل في الإيحاء بأن وراء الأزمــة ضعفــا معنويا لدى أفــراد. فمع كثرة ذلك المال، تقــول القصة، طارت المعنويات من النافذة[1].

وفيــما ترضي هــذه القصة البعض، ليسَ الفشــلُ المعنويُّ لأفــرادٍ ذا صلة بفهم أســباب حصول الأزمة المالية في الولايات المتحدة وأســباب اعتبار التقشــف اليوم الاستجابة الممكنة الوحيدة، خصوصا في أوروبا. ويمكن للمرء أن يحِل محل المصرفيين الفعليــين في 2007 جميعــا أفرادا مختلفــين تماما، وكان هــؤلاء ليتصرفوا بالطريقة نفســها خلال الانهيار: هذا هو ما تؤدي إليه الحوافز. والمهم حقا هو الطريقة التي اجتمعت عبرها أجزاء من النظام المالي العالمي، بدت متهافتة وكَمِدة، لتنتج أزمة لم يكن أي من هذه الأجزاء قادرا على إنتاجها وحده، والطريقة التي انتهى الأمر عبرها بالأزمة وقد أصبحت أزمة خاصة بالدولة واستطرادا أزمة خاصة بك أنت.

لكن كيف نحكم بين ما هو مهم وما هو غير مهم في إعادة بناء الشق الأمريكي من الأزمة؟ فعلى الرغم من كل شيء، كما أشــار أنــدرو لو في مقالة حديثة حملت عنوانــا شريرا هو «القراءة عن الأزمة: مراجعة لـ 21 كتابا»، فالأزمة تعاني في الوقت نفســه من الشرح المفرط والتحديد المفــرط[2]. ويبرز الشرح المفرط للأزمة في توافر مشتبه بهم كثيرين يمكن اعتقالهم واتهامهم بأنهم «سبب» الأزمة «فيتمكن الكتّاب من بنــاء روايات مقنِعة تســتعرض أي متهم تقريبا من «فــاني» و«فريدي»[*] إلى نســب الرفع المالي إلى عدم المســاواة في المدخول - على الرغم من أن الانهيار كان في شكل واضح عملية غير خطية بعمق ومتعددة الأسباب[3]. وتعاني الأزمة تحديدا مفرطا لأنها وبسبب كونها غير خطية ومتعددة الأسباب، يمكن حذف كثير من هذه الأسباب المفترضة لكن الأزمة تبقى قابلة للحدوث. مثلا، تركز ثلاثة كتب ممتازة عن الأزمة، على التوالي، على زيادة عدم المســاواة في المدخول خلال المرحلة المفضية إلى الأزمة، والطبيعة الموضّحة للتنظيم المصرفي، والقوة السياسية لقطاع المال. وبالتأكيد يوضــح كل كتاب جانبا مهما من جوانب الأزمة[4]. لكن هل هذه العوامل ضرورية بالمطلق لشرح الأزمة في شكل وافٍ؟

(*) مؤسستان أميركيتان للقروض السكنية. [المترجم].

آمل بأن أضيف إلى هذه الروايات أمرا بسيطا يتمثّل في الفكرة القائلة إن هذه الأزمة هي أولا وأخيرا أزمة من أزمات القطاع الخاص. وفي كل حلقة نتفحصها في هذا الكتاب، في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وأوروبا الشرقية، سنرى أن الأزمة بدأها القطاع الخاص لكن ثمنها يسدده القطاع العام، أي أنت وأنا. ويمكن تكريس الأمر عبر التفكير خلافا للوقائع. ويمكن للمرء أن يتساءل: هل كانت الأزمة لتحدث لو أن توزيع المدخول كان أقل تشوها، ولو كان المنظمون أكثر استقلالا، ولو كان قطاع المال أقل قوة؟ أعتقد بذلك. كانت العوامل مهمة - إذ أعطت المشكلة دفعا قويا - لكنها لم تكن جوهرية بالنسبة إلى المشكلة ولا في حد ذاتها.

أركّز فيما يلي على أربعة عناصر أعتقد بأنك لا تستطيع إلغاءها بالتفكير خلافا للوقائع وهي لا تزال قادرة على شرح الأزمة. وهناك الأسس العارية التي مكنت الأزمة من الحصول، وهي كلها مقيمة بصلابة في القطاع الخاص. وهذه الأسس التي سنشرحها بلغة مبسطة فيما نتقدّم، هي بنية الصفقات الجانبية في أسواق الريبو الأمريكية، وبنية المشتقات المدعومة برهون ودورها في تداولات الريبو، والدور الذي أداه الترابط وخطر التوزيع المشوه للعائدات في تضخيم هذه المشاكل، والضرر الذي سببته مجموعة من الأفكار الاقتصادية التي أعمت اللاعبين - المصرفيين والمنظمين معا - عن الأخطار المتراكمة في النظام. وأشدد مجددا على أن هذه الظواهر ظواهر تخص القطاع الخاص بشكل جوهري. وأفعل ذلك لأتمكن من طرح سؤال إضافي كتمهيد. لو أن المشاكل كلها ولّدها القطاع الخاص، لماذا يلوم أشخاص كثيرون كما نرى الدولة على الأزمة ويرون في تخفيض إنفاق الدولة السبيل إلى الخروج من فوضى تسبب بها القطاع الخاص؟ إن الإجابة عن هذا السؤال هي ما يهمنا فيما تبقى من هذا الفصل.

المولِّد: سوق الريبو والذعر المصرفي

وتُعتبَر سوق الريبو repo جزءا مما يُسمّى نظام «مصارف الظل»، وتأتي كلمة «ظل» لأن نشاطات السوق تدعم نشاطات المصارف العادية وتكررها في الأغلب، أما كلمة «مصارف» فتعود إلى كون السوق تؤمّن خدمات مالية لكل من المصارف العادية (المنظمة) والاقتصاد الحقيقي. خذ شيكات الأجور مثلا. من غير العملي

إلى درجة كبيرة أن ترسـل الأعمال الكبيرة في شاحنات كميات ضخمة من النقود كل نهاية أسـبوع لتدفع لموظفيها من العائدات المحفوظـة في مصارفها المحلية. لذلك تقـترض الشركات المال أو يقرضه بعضها إلى بعض خلال فترات قصيرة جدا في مقابل أسـعار متدنية جدا للفائدة، فتبـادل عادة نقودا بأصول قبـل أن تعيد شراء هذه الأصول في اليوم التالي - لهذا تُطلَق تسـمية «البيـع» و«إعادة الشراء» - في مقابل رسـم يُعرَف بـ «الريبو». وهذه الممارسـة أرخص من الاقتراض من المصارف المحلية ولا تشمل إرسال أساطيل من الشاحنات المصفحة.

وكان ما حصل في 2007 و2008 عبارة عن سـباق على السـحب من سوق الريبو هـذه[5]. ويحصل السـباق على السـحب حين يطلـب المودعون في مـصرف جميعا نقودهـم في الوقـت نفسـه ولا يملك المـصرف نقودا كافيـة بين يديـه يعطيها لهم. وحـين يحصل هـذا، تعمد المصارف إمـا إلى الاقتراض لتحافظ على سـيولتها وتوقف الذعـر أو إلى إعـلان تعثرها. وبرزت سـوق الريبو في ثمانينيات القـرن العشرين حين خسرت المصارف التقليدية حصتها في السـوق بسـبب عملية اسمها «إلغاء الوساطة» disintermediation[6]. فالمصارف، باعتبارها وسيطة، تقبع في وسط الأعمال المتوقعة لطرف آخر، فتربـط بين المقترضين والمقرضين، مثلا، وتفرض رسـوما على القيام بذلك. وقبل إلغاء الوساطة، انهمكت المصارف فيما أُسمِي في الأغلب «صيرفة 3 - 6 - 3» إذ كانت تقترض بثلاثة بالمائة، وتقرض بسـتة بالمائة، وتقفل أبوابها في الساعة الثالثة بعد الظهر. وكان الأمر سـليما ومسـتقرا ومملا. لكن مع تقلص التنظيمات في أسواق المال في ثمانينيـات القرن العشرين، بدأت الشركات الكبيرة في اسـتخدام احتياطاتها النقدية الخاصة بها، فأقرضها بعضها إلى بعض مباشرة - ألغت الوسـاطة - متجاوزة المصارف ما قلص الأرباح المصرفية. ومما أضعف «صيرفة 3 - 6 - 3» أكثر كان ممارسـة موازية اسمها التسنيد Securitization.

افترض النموذج القديم «صيرفة 3 - 6 - 3» أن المصرف الذي يصدر قرضا لزبون يملك القرض حتى تسديده، وكانت الأرباح تنجم عن مدفوعات الفائدة التي يتلقاها المـصرف. لكن ماذا لو أمكن فصل مدفوعـات الفائدة هذه وبيعها إلى طرف آخر؟ ومـاذا لو أمكن جمع كثـير من القروض المماثلة معـا كمجموعة مدفوعات رهون وبيعها إلى مسـتثمرين في عقد مولِّد للمدخول يسـمى سندا مدعوما برهن؟ هكذا

يمكن للمصرف الذي أصدر القرض أن يقترض بسعر أدنى ويصدر قروضا إضافية لأن خطر عدم تسديد القرض الأول لم يعد مدرجا في دفاتره، ويمكن للمقترض أن يحصل على أسعار أفضل. كان الأمر ينطوي على ربح مؤكد، كما قالوا.

الأضرار الجانبية وفق النمط الأمريكي

على الرغم من أن التسـنيد مثّل تهديدا للأساليب المصرفية التقليدية، فهو قَدّم فرصة إلى المصارف التـي ركبت موجة النموذج الجديد. فهذه المصارف تمكنت من إبطال مخاطرتها ببيع القروض، واسـتطاعت نتيجة لذلك أن تقترض بأسعار أرخص وتصـدر مزيدا من القروض. ما الخطأ المحتمل في ذلك؟ الخطأ أن الأخطار المتأصلة في هـذه القـروض لم تختفِ حقا بل نُقلت إلى مكان آخـر. وفي الواقع، ركزت بيوع القروض من غير قصد هذه الأخطار في أسواق الريبو القريبة الأجل. كيف إذاً انتهى المطاف بالرهون اليومية في سوق الريبو؟

حـين نضع، أنـت وأنا، مالنا في مـصرف، تضمنه المؤسسـة الفدراليـة للتأمين (FDIC) على الودائع من فشـل المصرف، لذلك فخطر التوقف عن التسـديد هذا مغطـى. لكـن ما من تأمين مماثل في أسـواق الريبو، لذلك يحمي المسـتثمرون في أسـواق الريبو نقودهـم بالحصول على مكافئ ضمان للنقـود المقرَضة. وإن أفلس المقترض، يسـتطيع المقرض اسـتعادة ماله مادام الضمان لم يفقد قيمته، وهذا أمر حاسـم. لكن ما الضمان العـالي النوعية؟ في بداية العقد الأول مـن القرن الحادي والعشرين، شـملت الضمانات العالية النوعية طبعا سندات الخزانة. لكن السندات المدعومة برهون مصنفة AAA بدأت تُسـتعمَل في شكل متزايد كضمانات، بسبب قلة سندات الخزانة، وهكذا انتهى الأمر بالرهون في أسواق الريبو[7].

وضرب تراجع في أسـعار البيوت في 2006 قيمة سندات الرهون المجمعة هذه. ولو كنت تسـتخدم سـندات الرهون كضمان للقروض في سوق الريبو، لاحتجت إلى العثـور على ضمان إضافي (كان الناس أقل اسـتعدادا لحمله) أو ضمان أعلى نوعية (أصـول بديلة كانت قليلة)، أو لاضطررت للحصول على «قصة شـعر» Hair Cut (حسم) على العائد المتوقع، وهذه الأمور كلها كانت لتؤثر في ربحك الأخير. لكن لو أن لاعبا كبيرا في هذه الأسواق، مثل «بير سترنز» أو «ليمان براذرز»، عانى مشاكل في

«تقديم ضمانات» بسـبب تراجع قيمة ما يملك وما يستطيع تقديمه، ربما اضطر إلى إعادة طمأنة مستثمريه بالإعلان أمام الملأ أن ما من مشكلة في الشركة.

لكـن هـذا التصرف هو، مع الأسـف، قاتل لشركـة مالية ضخمـة. يقول والتر بيجهوت قبل مائة سـنة تقريبا في كتابه شـارع لومبارد، في اللحظة التي يعلن فيها مـصرف كبير أن «المال في وضع جيد» لديه، يكـون الأمر خلافا لذلك، أو على الأقل يتوقـف الناس عن الاعتقاد بأن الأمر كذلـك، فتجف القروض المعطاة إلى المصرف، وتصيبه «أزمة سيولة». وفي حالة «بير سترنز»، حين تراجعت أسعار البيوت وازدادت حالات التوقف عن تسـديد الرهون، تراجعت قيمة استثمارات المصرف، وارتفعت «عروض الضمانات» لديه (أي ما يمكن أن يقبله الناس الذين اقترض منهم للاستمرار في إقراضه). وفي النتيجة، تراجعت سـمعة «بير سترنز» وكذلك قدرته على الاقتراض، ما شكّل كارثة في ضوء مستوى الرفع المالي لديه (قيمة دَينه بالنسبة إلى أصوله).

إن الرفع المالي هو الوسـيلة التي تحقق من خلالها المصارف كميات خرافية من المال. يقول مثل ألماني، «حين تملك ماركين، أنفق ماركا». وفي الصيرفة الحديثة، يصبح المثل، «حين تملك دولارا في مصرف، أقرض 30 أو 40 دولارا أكثر». وازداد الرفع المالي، أي نسـبة الأصول (القروض والاسـتثمارات الخارجية) في مقابل الملكية (رأس المال الاحتياطي - الوسـادة التي تسـتند إليها حين تحصل مشـكلة)، بشكل حاد خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسـعينياته. فإن كان لمصرف رفع مالي يساوي 30 ضعفا، كما شـاع خلال الفترة السـابقة للأزمة، لا يتطلب الأمر سوى تعديلا طفيفا جدا في قيم أصوله في مقابل وسادة ملكيته ليعاني أزمة سيولة إن لم يكن أزمة ملاءة. وحين بدأت الرهون المسنّدة تفقد قيمتها في 2006، أصبح هذا التراجع الصغير جدا حقيقة واقعة جدا، وشـهدت المصارف الكبيرة التي مولت نفسها من سوق الريبو (حصلت أساسـا على قروض لليلة واحدة لتقدّم قروضا لفترات أطول بكثير في مقابل كميات ضخمة من الرفع المالي في موازناتها العامة) اختفاء مصادر تمويلها. وجفت السيولة، الأمر الأساسي المفترض بأسواق الريبو تأمينه، فما من أحد كان مستعدا لتمويل أحد آخر عند الأسعار المعتادة. ولأن المصارف كانت شديدة الرفع المالي، لم تحتَج لجفاف تمويلهـا كله - كان جفاف بعض التمويل كافيا لجعلها تفتقر إلى السـيولة بشـكل شبه فوري.

لكن السيولة لا تتبخر فجأة مثل الندى الصباحي. هي تحترق في «نار البيع» إذ اشتدت عملية تُسمّى «العدوى»[8]. فمع غرق من في السوق جميعا حتى الرُكَب في سـندات الرهون ومحاولتهم جمع المال بالضمان نفسه ذي القيمة المتراجعة، كانوا يحاولون تسـييل أصول كانت أساسا متشـابهة. وإن لم يستطيعوا بيع رهون، باعوا أي شيء آخر كان في متناولهم ليجمعوا نقودا ويغطوا خسـائرهم، بما في ذلك أصول ذات نوعيـة عالية مفترضة لم تربطها أي علاقة بالرهون. ولأن السـوق لم تسـتطع امتصـاص كمية السـندات التي كانت تُرمَى فيها دفعـة واحدة، خلق رمي الأصول بهدف جمع النقود حالة الذعر نفسـها التي سـعى الجميع إلى تجنبها[9]. وانهارت الأسعار، وأقفلت مؤسسات أبوابها، وتبخرت الثقة أكثر.

لاحـظ أنه لا صلـة للأمر لا بالدولة، التي تُلام اليوم على الدَّين الناجم عن هذه الأزمة - في تشـويش مذهل للسـبب والنتيجـة - ولا بالمشـاعر المعنوية الفردية للمصرفيـين[10]. ويمكنـك أن تلوم بمقدار ما تشـاء المنظمـين لتراخيهم أو إهمالهم والسياسـيين لخضوعهـم للمصالح المصرفيـة، لكن هذه الأزمة كانـت في جوهرها أزمـة من أزمات القطاع الخاص، وكانت تحديدا عبارة عن نشـوء ذُعْر يَنْطَوي على المليارات من الدولارات من مجموعة من حالات التوقف عن تسـديد الرهون. لكن الأزمـة لم تكن كبيرة بما يكفي لتسـبب أزمة عالمية. ولتعـرف كيف تحوّلت الأزمة إلى أزمـة عالميـة عليك أن تفهم كيف أن بنية سـندات الرهـون هذه انضمت إلى وثائق تأمين غير مدعومة، تُسمّى «مبادلات العجز الائتماني» لتنتج «قنبلة تبادلية» نشرت أزمة سوق الريبو في النظام المصرفي العالمي. ومجددا لم تكن ثمة علاقة للدول وعـادات إنفاقها المفرط المفـترض، وكانت ثمة علاقة وطيـدة لأوجه ضعف داخل القطاع الخاص.

المضخِّم: المشتقات

يصعب وصف المشـتقات derivatives في شكل تجريدي. فالقول إنها سندات تشتق قيمتها من أصل أو مؤشر أو مرجع مالي ضمني آخر، وهو التعريف النموذجي، لا يقول كثيرا. وتُعرَف أيضا بأسمائها المختصرة (CDOs [التزامات الدَّين المضمونة] التربيعية، وETFs [صناديق المؤشرات المتداولة] التركيبية، وغيرها)، ما لا يزيدها إلا

غموضا. والمشتقات هي أساسا عقود، تشبه سندات الرهون. وهي تسمح للمصارف بالقيام بما قامت به دائما، أي أن تربط بين الناس فيما تؤدي هي دور الوسيط وتفرض رسما، لكن بطرق تسمح لها بالإتجار بأشياء هي ليست أصولا بأي مفهوم طبيعي، كالتحركات الخاصة بأسعار الفوائد أو العملات. وفيما يُعتبَر أي أصل ملكية، أو زعم يتعلق بملكية أو مدخول، فالمشتقات عقود، ورهانات تُسدَّد استنادا إلى كيفية أداء أصول معيّنة خلال فترة محددة من الزمن[11]. وهذا هو الفارق الأساسي. وتأتي المشتقات في مجموعات مختلفة تضم أربعة أنواع رئيسية: العقود الآجلة المتداولة في الأسواق، والعقود الآجلة المتداولة خارج الأسواق، والخيارات، وعقود التبادل[12]. والمشتقات التي تعنينا هنا هي عقود التبادل[13]، خصوصا «مبادلات العجز الائتماني»، إلى جانب كيفية تفاعلها مع سندات الرهون التي استُخدِمت كضمانات في سوق الريبو.

ومن الأفكار الواجب فهمها لفهم كيف ضخّمت المشتقات أزمة سوق الريبو فكرة العلاقة التبادلية بين الأصول: حين يرتفع سعر الأصل «أ» ينزل سعر الأصل «ب» في شكل موثوق. وتسمح «العلاقات التبادلية السلبية» هذه للمستثمرين بـ «تحويط» رهاناتهم. ومن الأمثلة النموذجية العلاقة بين الدولار الأمريكي واليورو. حين يرتفع أحدهما يهبط الآخر (في شكل مثالي). وتكمن المشكلة في الاعتماد على العلاقات التبادلية في أن هذه الأخيرة تفشل أحيانا، ما يتركك مكشوفا للغاية. وتستهدف «مبادلات العجز الائتماني» المساعدة في التغلب على مشكلة العلاقات التبادلية هذه لكن المطاف انتهى بها وهي تضخّمها.

في منتصف تسعينيات القرن العشرين، حين كانت الأسهم التي تشكّل أسواق الأسهم العالمية تقترب من مرحلة فقاعة قطاع التجارة الإلكترونية، بحث المستثمرون عن أصول تخلو من العلاقات التبادلية للتحوّط إذا انهارت قيمة الأسهم. وتحوّلوا بكثافة إلى العقارات لتحويط رهاناتهم على الأسهم، ودفعت العملية أسعار العقارات صعودا بما بين 70 في المائة (في الولايات المتحدة) و170 في المائة (في إيرلندا) خلال السنوات الـ 10 التالية. وكانت الأصول العقارية جذابة ليس لمجرد اعتبارها غير ذات علاقة تبادلية مع الأسهم بل كذلك لاعتبارها «غير ذات علاقة تبادلية داخل قطاعها» وهي بالتالي رهان سليم في حد ذاتها[14]. ويعني القول «غير

ذات علاقـة تبادلية داخل قطاعها» أن البيوت لو فقدت قيمتها في تكساس، مثلا، لا سبب ليؤثر ذلك في أسعار البيوت في بالتيمور أو أسعار الشقق في مانهاتن. الأمر حسن حتى الآن. لكن هل يمكن تحسينه أكثر؟ كانت السندات المدعومة برهون استثمارات آمنة أصلا، لكن هل يمكن الحفاظ على هذا الأمان مع تحسين العائدات؟ لو استطعت العثور على إجابة لأمكنك جني كثير من المال.

وتحقق الأمر من خلال تقنية «تشريح الأمان» التي حوّلت السندات البسيطة المدعومة برهون (سلة مدفوعات الرهون المباعة إلى المستثمرين المشار إليهم آنفا) إلى عقود عُرِفت باسم «التزامات الدَّين المضمونة»[15]. وجمعت التقنية مدفوعات الرهون الخاصة بكثير من الأجزاء العقارية المختلفة الواقعة في أمكنة مختلفة في السند نفسه، لكنها أبقتها منفصلة ببيع أجزاء مختلفة من السند إلى أشخاص مختلفين عبر «شرائح» (أو طبقات) مختلفة. وبذلك تأخذ أساسا جزءا من الجانب الشرقي لمانهاتن وتمزجه بجزء من ضاحية في أريزونا وجزء من واجهة بحرية في بالتيمور، وتدفع لحاملي الشرائح المختلفة (تُسمّى عادة الأرشد أو الوسطى أو المساهمة) أسعارا مختلفة للفائدة وفق مدى الأخطار التي تحف بالشريحة التي اشتروها. ويحمل الناس الراغبون في مخاطرة قليلة وعائد قليل، مثلا، الشريحة الأرشد. وينال أصحاب الشهية الأكبر إلى المخاطرة (والرغبة في مدفوعات أعلى للفائدة) الشريحة الوسطى. وللراغبين في العائدات على الرغم من كل شيء كانت الشريحة المساهمة هي الجائزة.

وتتمثّل الفكرة في أن الأسواق العقارية المختلفة هذه لو كانت أصلا غير مترابطة، فإن تقطيعها وإعادة تجميعها سيجعلانها غير مترابطة أكثر. فلو توقف البيت في بالتيمور عن التسديد، سيُمحَى مالكو الشريحة المساهمة، لكن تلك الخسارة معزولة عن مالكي الديون المتعلقة بمبانٍ مؤلفة من شقق وبالشقق الفخمة في آبر إيست سايد(*). ودفع الأمان الممزوج بعائدات أعلى (على الأقل بالنسبة إلى متحملي الخطر) إلى انفجار في الطلب على هذه السندات، إذ تضاعفت تقريبا أسعار البيوت في الولايات المتحدة بين 1997 و2008. ولم تعد السندات مجرد تحوّط استثماري. لقد أصبحت مرغوبة في حد ذاتها لدى المستثمرين. لكن الأمور لم تصبح مثيرة حقا إلا حين بيعت المشتقات مع مبادلات للعجز الائتماني مرفقة بها.

(*) حي فخم في نيويورك. [المترجم].

إن مبادلة العجز الائتماني هي أساســا وثيقة تأمين يمكنك بيعها[16]. وهي تؤمّن مشــتريها ضد عجز الســند المرتبطة بــه. وفي المقابل، يتلقى مصــدِر مبادلة العجز الائتماني، أي كاتب وثيقة التأمين، تدفق مدخول منتظم من المشــتري، مثلما تتلقى شركــة التأمين أقســاط التأمين من الزبائــن. ويكمن الفــارق في أن شركات التأمين تعتمد عادة على مقاييس مثل الجداول الإكتوارية (مخصصة لاحتســاب الأخطار - المترجم) لحســاب الأخطار التي تغطيها، ثم احتساب كمية النقود التي يجب عليها أن تضعها جانبا لتغطية الناس الذين يســيلون وثائقهم، وهو أمر ســيفعلونه حتما. وتراكــم شركات التأمين أيضا احتياطات نقدية لتســدد المطالبات التي ســترد فعلا إلى الشركــة[17]. لكــن إن اعتُبِرت فرضية توقف كيان ما عن التســديد (مثل «ليمان براذرز») غير محتملة إلى حد كبير، وإن أصدرت أنت مبادلة للعجز الائتماني يتعلق بهــذا الكيان، لا تفترض أن عليك أن تحتفظ عــلى الإطلاق برأس مال كبير كاحتياط لتغطية خسائر متوقعة لأن خسائر من هذا النوع غير متوقعة.

وبعد عقد من الزمن شــهدت فيه أســعار البيوت ارتفاعــات ما جعل الجميع يعتقدون بأن أســعار البيوت ترتفع فقط، وفيما ألغت المشــتقات الرهنية الجديدة هذه كما بدا مشكلة ترابط اعتُبِرت صغيرة أصلا وباتت الآن قابلة للتأمين من خلال مبادلات العجز الائتماني، كان في مقدورك أن تعتقد بأنك تمتلك ما يسميه المصرفيون «خيارا مجانيا»: أصل لا يحتمل التراجع أبدا ويحتمل الارتفاع أبدا، وتصنفه وكالات التصنيف بالعلامة AAA. وبما أن كثيرا من صناديق الاستثمار ملزمة قانونا بامتلاك نسبة محددة من أصولها كسندات مصنفة AAA، ازداد الطلب أكثر[18].

وبحلــول منتصف العقــد الأول من القرن الحادي والعشرين، لم تعد الأســواق تشــبع من هذه الســندات، ما مَثَّل مُشُــكِلَة إِذْ إنَّ المصارف والوسطاء الذين كانوا يصدرون هــذه الرهون المربحة جدا بدأوا يفتقــرون إلى المقترضين الجيدين الذين يمكنهم أن يقرضوهم. ولذلك بدأت الدفعات الأخيرة من هذه الســندات تتألف في شكل متزايد من رهون تعود إلى أشخاص لا يملكون مداخيل ولا وظائف ولا أصول، تضمنهــا عائدات «إيباي» ebay أو بقشــيش محصل في حانــات يجمعه الراهنون الجدد، أو مجرد بيانات مفبركة بمداخيل ومعاملات موقعة من دون تدقيق[19]. ولأن الرهــون الجديدة المقبلة كانت ذات نوعية مشــكوك فيها كهذه، تراجعت بشــكل

متزايـد رغبة مصدري هذه السـندات في الإبقاء على هذا الخطر المشكوك فيه في دفاترهم ورغبوا في إخراجها من الدفاتر[20].

وليخرِج مصدرو مبادلات العجز الائتماني هذه السـندات من دفاترهم، أسسوا نظاما نُقِل عبره إصدارها وتمويلها إلى ما يُسـمّى أدوات استثمارية خاصة(SIV)[21]. وكانت هذه عبـارة عـن شركات أُسِّست بشكل منفصل، معزولة عن الموازنة العامة للشركة الأم، وكان هدفها الوحيد جمع تدفقات المدخول من هذه الرهون ومبادلات العجز الائتماني ودفعهـا إلى المسـتثمريـن المختلفـين الحاملين لها. وبحلول 2006، شـمل هؤلاء المسـتثمرون بلـدات نرويجـية، وصناديق تقاعد أمريكية، ومصارف إقليمية أمريكية. فعلى الرغم من كل شيء، في وجود عائد جذاب، وإصدار لسندات، وضـوء أخـضر شـبـه حكومـي يحمـل التصنـيف AAA، وأسـعار ترتفع، كان أي خلل مستبعدا.

لكـن في نهايـة المطاف اختل كل شيء. فحين تعطلت أسـواق الائتمان المرهقة أصلا في سـبتمبر 2009، تراجعت أسعار هذه السـندات. ولجم الأمر الائتمان أكثر، وضخم ما كان يحصل لأشـهر على صعيد هذه السندات في سوق الريبو. وفيما كان كل مصرف يحمل أصولا ومطلوبات متشـابهة، وفيما حاول كل مصرف التخلص من هـذه الأصول والمطلوبات دفعة واحدة، انهارت الأسـعار. لكـن المفاجأة الحقيقية التي ضخمت الأمور كانت أن تصميم هذه السـندات، بدلا عن أن يخفف الترابط، عززه في الواقع.

الترابط والسيولة

مـن جهة المبدأ، كانـت الشرائح المختلفة لالتزامـات الدَّين المضمونة معزول بعضهـا عن بعض. ولـو انهارت، لحصل الأمر وفق ترتيب عَكْسي للشرائح، وسـاد اعتقـاد بأنهـا لا يمكن أن تنهار كلها لأن أشـخاصا مختلفين كانـوا يحملون أجزاء مختلفة من أي سـند وأن الأسـواق المعنية كانت غير مترابطة. لكن لسـوء الحظ تبيّن أن الأسـواق المعنية كانت شـديدة الترابط إلى حد كبير. فإضافة مانهاتن إلى أريزونا وبالتيمور في سـند واحد جعلتها مترابطـة. وخلق الحجم الإجمالي للنقود المسـتثمرة في العقارات سوقا كبيرة واحدة للعقارات الأمريكية امتدت حول العالم

وأصبحت مترابطة في شكل متزايد مع الأسهم، خصوصا أسهم المصارف التي كانت تتاجــر بالعقارات. وحين جفت تدفقات المدخول من الجزء المحفوف بأخطار أكبر (الأوسط) حين تخلى راهنون لا يملكون مداخيل ولا وظائف ولا أصول عن ديونهم، شــعر المســتثمرون في الشرائح الأكثر أمنا بالخوف فتخلوا عن أصولهم من ضمن السعي العام إلى السيولة. وأصبَح غير المترابط نظريا شديد الترابط عمليا. وفاقمت الوضع مبــادلات العجز الائتماني (التأمــين) المرتبطة بالتزامــات الدَّين المضمونة والمفترض أن تســدد إذا عجزت الســندات عن التســديد. ولــو حصلت مطالبات التأمين هذه في شــكل مكثــف، لظهر عجز النظام كله عــن الوفاء كاحتمال بارز. وهكذا حين اتضــح نطاق حماية مبادلات العجز الائتــماني الصادرة عن «ليمان» أو الصادرة في شــأنه من «المجموعة الأمريكية الدولية»، مثلا، لم ينتشر الرعب في الأسواق فحسب بل بدأت أيضا الدولة ترى للمرة الأولى المشكلة نظامية لا فردية، وأصبحت مسألة «أكبر من أن يُترَك لينهار» واقعا.

خلاصة القول إن شــبكة من الأخطار المســاء احتســابها والمســتبعدة تماما بين النظام المصرفي «الطبيعي» ونظام الظل المصرفي، أُنشِأت من خلال روابط غير مرئية بين ســندات الرهون ومبادلات العجز الائتماني مــا ضخّم الترابط القائم بين الأصول والمقلل من شأنه بشكل فادح. ولم تعد المشكلة التي نشأت في سوق الريبو في 2007 مقتصرة عليها. وانتشرت الأزمة عالميا إذ سعى المستثمرون إلى حماية السيولة لكنهم فشــلوا في العثــور عليها. ومثلما تعتمد صادرات بلد عــلى واردات بلد آخر، تعتمد سيولة مصرف على استعداد مصرف آخر ليكون غير سائل. وفي تلك اللحظة لم يرغب أحد في أن يكون غير سائل.

لاحظوا مرة أخرى أن هذه المســألة لم تتعلــق على الإطلاق بالدولة (بما يتجاوز حقيقة أن الدول اختارت ألّا تنظم أســواق المشتقات - مسألة تتعلق بالإغفال) ولا بالمعنويات الفردية. فســلوك الكل لم يكن قابلا للاختزال إلى مجموع أجزائه. وبدلا من اختزال الترابط، ضخمت هذه الأصول المعقدة أزمة ســيولة كانت حاصلة أصلا وكانت نشــأت في سوق الريبو قبل أشــهر. وكانت مسألة «أكبر من أن يُترَك لينهار» النتيجة الحتمية حين اكتشــفت مؤسسات تتسم برفع مالي كبير أن السيولة كلها في العالم يمكن حقا أن تجف دفعة واحدة.

التعمية الأولى: خطر التوزيع المشوه

لمـاذا إذا لم يتوقع أحد الأمر؟ سـألت الملكة إليزابيـت الاقتصاديين البريطانيين المجتمعين في مدرسة لندن للاقتصاد في 2009، الذين فشلوا على غرار المحللين في كل مـكان في توقع الأزمة. تكمن الإجابـة في الطريقة التي تقيس بها المصارف الأخطار وتديرها، وهذه الأخطار تمثّل ثلث عناصرنا التي تبدو غير مترابطة وولّدت مجتمعة الأزمة وتخص أساسـا فشـلا في القطاع الخـاص، لا العام. يمكن لـدورات الريبو أن تطلقها وللمشـتقات أن تضخمها، لكن أن تأخـذك أزمة بهذا الحجم على حين غرة يجب أن تملك نظرية أخطار تنكر منذ البداية احتمال وقوع حادثة كارثية، ثم يجب أن تترك للقطاع الخاص النفعي إدارة هذا الخطر بشـكل كامل. ولسوء الحظ، عمل النظام المالي العالمي كله بمجرد نظرية كهذه من نظريات إدارة الأخطار.

التقنية الأولى والأكثر أساسـية في إدارة الأخطار في القطاع المالي تُسـمّى «تنويع المحفظة» وهي تحاول ضمان عدم انكشـاف محفظتك من الأصول بشـكل مفرط لمصـدر وحيد من مصـادر الأخطار، إلا إذا اخترت ذلك عمـدا. وتتمثّل طريقة من طرق التنويع في عدم شراء الأصول مثلما يفعل الآخرون جميعا. عليك بدلا من ذلك أن تشـتري أصولا مختلفة، يُفضّل أن تكـون أصولا غير مترابطة أو حتى ذات ترابط سـلبي مع أصول أشـخاص آخرين[22]. وتُسـمّى التقنية الثانية التحويط. فبدلا من مجرد الاتكال على الترابطات السـلبية الموجودة في العالم لضمان أمنك، مثل العلاقة العكسـية التي تسـود عادة بين الـدولار الأمريكي واليورو، يمكـن للمصارف تبني إسـتراتيجيات محددة أو الاتجار بمشـتقات ذات صفات محددة فتغطي (تحوّط) الأرباح من مجموعة من الانكشافات أي خسائر من مجموعة أخرى[23].

بالمبدأ إذا يبقي مزيج من تنويع المحفظة والتحويط - إن طُبِّقا بشكل مناسب في مناخ السـوق - اسـتثماراتك آمنة في الحد الأدنى. هل تظن أن السوق ستتراجع؟ بِع على المكشـوف أصلا (اكسب من تراجع سعر سهم ما باقتراض السهم لقاء رسم وبعه ثم اشـتره مجددا حين يصبح أرخص) واتخذ مركزا بعيد الأجل (اشترِ واحتفظ بما اشـتريته) يتعلق بأصل غير مرتبط واسـتخدمه كغطاء. هل ترغب في الاستفادة مجددا من صعود السـوق؟ اسـتخدم الخيارات (الحق بشراء أصل أو بيعه بسـعر محدد سلفا) لزيادة الرفع المالي (تكبير الرهان) مع اتخاذ مركز قريب الأجل كغطاء.

لكــن إن كان هــذا فقط المطلوب لتحقيق الأمن، وربما حتى لكســب المال، لماذا لم تتوقع المصارف الأزمة؟ لتجيب عن هذا السؤال، عليك بالتاجر الذي أصبح فيلسوفا، عنيت نسيم نقولا طالب.

البجعات السوداء وعوالم التوزيع المشوه عند طالب

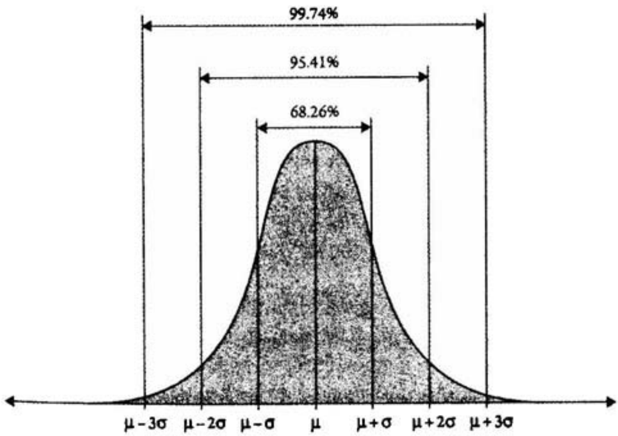
من اللازمات التي شــاعت حين ضربت الأزمة للمرة الأولى تلك التي تقول إن أحدا لم يكن في مقدوره أن يتوقعها. كانت الموازي المالي للنيزك الذي محا الديناصورات. فكل إســتراتيجيات التنويع والتحويط التي كان مفترضا بها أن تحمي المصارف من الانفجار كانت، وفق تعبير ديفيد فينيار، المســؤول المالي الأول في «غولدمان ســاكس»، فوجئت بـ «25 حركة انحرافية معيارية خلال أيام كثيرة متتالية»[24]. وهذا يشــبه زعم «حادثة الأرقــام الرياضية الـ 10»[*] التي تُعزى إلى جون ميريويذر حين انفجر صندوق التحوّط الخاص به المعروف باسم «الإدارة الرأسمالية البعيدة الأجل» في 1998[25].

تشــير هذه الأرقــام الرياضية إلى عدد الانحرافات المعيارية عن متوســط توزع احتمالي يُحتمَل أن تحصل عنده نتيجة، ويكون كل رقم أعلى أقل احتمالا بنسبة أكبر مقارنة بالرقم السابق له. ووفق السيد فينيار، كان ما حصل في 2008 «قابلا للمقارنة بربــح اليانصيب 21 أو 22 مرة متتالية»[26]. كذلك كانــت الأرقام الـ 10 لـ «الإدارة الرأســمالية البعيدة الأجل» في 1998 حادثة يجــب أن تحصل ثلاث مرات في حياة الكون. وتبيّن حقيقة أن الحادثتين وقعتا بفارق تســع ســنوات فقط فصل إحداهما عن الأخرى أن مزاعم من هذا النوع هي هراء. وتخبرنا أيضا لماذا يعاني نسيم طالب مشكلة كبيرة مع فكرة إدارة الأخطار والهندسة المالية.

تشير المزاعم حول الأرقام الرياضية عادة إلى توزيع احتمالي «موزع في شكل طبيعي». وشــكل التوزيع مهــم. فحين يكون الشــكل «طبيعيــا»، يتوافق مع ما يُســمّى توزيعا غاوســيا[**]، أي المنحنى الجرسي الكلاسيكي، حيث يجري معظم العمل في وسط التوزيع، ويُحتمَل حصول عمل أقل كلما ابتعدتَ إلى الخارج في اتجاه الطرفين (انظر الشكل 2-1).

(*) Ten-sigma event: عبارة لوصف معدل الانحراف الإحصائي لحادثة ما عن المعدل الاعتيادي. [المحرر].

(**) Gaussian Distribution: دالة متصلة لتقريب التوزيع الدقيق لمجموعة من الأحداث. تســمى أحيانا دالة التوزيع الطبيعي. [المحرر].



الشكل (2-1): التوزيع «الطبيعي» للحادثة المحتملة

ولفهم أهمية الأمر، تخيّل أننا جمعنا عيّنة لأطوال 10 آلاف شخص بالغ اختيروا عشوائيا. سنجد أن معظم الأشخاص بطول ما بين خمس وست أقدام وأن أشخاصا أقل بكثير هم بطول سبع أو ثلاث أقدام، وأنه لا أحد في عيّنتنا يقع خارج هذا النطاق. وإذ نعرف ذلك، يمكننا أن نستنتج احتمال قرب أي شخص واحد بطول معيّن من متوسط التوزيع. ووفق توزيع طبيعي، يعني انحراف بواقع رقم واحد أن ثمة احتمالا بواقع 68 في المائة أن يكون ذلك الشخص قريبا من الطول المتوسط. ويُترجَم رقمان إلى احتمال بواقع 95 في المائة بأن يكون ذلك الشخص قريبا من المتوسط، وهكذا حتى الطرفين الدقيقَين (جدا)، حيث لا أحد بطول ثماني أقدام. وكلما كبُر الرقم، يصبح احتمال مقابلة شخص بطول أقصى كهذا أصغر بأضعاف مضاعفة. ويصبح احتمال حلول شخص خارج العيّنة تماما غير محتمل إلى درجة تستطيع معها أن تنسى الأمر أساسا.

بدِّل المتغير من الطول إلى احتمال عدم التسديد فتتمكّن من رؤية كيف استطاع أسلوب تفكير كهذا في احتمال الحادثة المقبلة أن يكون ذا منفعة كبرى للمصارف حين حاولت أن تلائم محافظها ومراكزها مع الأخطار. وتُعرَف التقنية التي سمحت للمصارف بالقيام بذلك باسم تحليل القيمة إزاء الخطر، وهي جزء من

صنف أوسع من النماذج الرياضية المصممة لمساعدة المصارف على إدارة الخطر. ويولّد تحليل القيمة إزاء الخطر رقما يتعلق بمدى الربح أو الخسارة المحتملين لمؤسسة ما في تجارة فردية. وبجمع أرقام تحليل القيمة إزاء الخطر، يستطيع المرء أن يقدّر الانكشاف الإجمالي للمؤسسة. انظر في المثال التالي.

ما كان الاحتمال الأسوأ لسوق البيوت الأمريكية في 2008؟ كما في مثال الطول، تعتمد الإجابة على عيّنة بيانات تُعايِرُ النموذج. قبل 2007، كان التراجع الأسوأ الذي تملك المؤسسات بيانات عنه هو ذلك الناتج عن حالات التوقف عن تسديد الرهون في تكساس في ثمانينيات القرن العشرين حين خسرت البيوت 40 في المائة من قيمتها. خذ هذه البيانات كحدٍ للمُعامِل، أو كمدى يستطيع طرف التوزيع الوصول إليه قبل أن يصبح الرقم أكبر من أن يُتخيَّل، فتستطيع أن تستنتج، في ضوء فرضية التوزيع الطبيعي للحادثة، أن احتمال أن تخسر الرهون كلها الموجودة في محفظتك أكثر من 40 في المائة من قيمتها دفعة واحدة احتمال صغير في شكل تافه. هو في الواقع صغير إلى درجة تستطيع معها التغاضي عنه. وفي الواقع، فإن احتمال فشل سندات الرهون الخاصة بك كلها أو انهيار مصرف كبير جدا هو احتمال صغير في شكل تافه، يساوي 10 أرقام أو أكثر، لكن مجددا مادمت بقيت تفكر في أن توزيع الاحتمالات الذي تواجهه موزع طبيعيا. وسيعكس رقم تحليل القيمة إزاء الخطر، ما إن تحتسبه، هذا الأمر.

لم يقبل نسيم طالب قط هذا الاتجاه من التفكير. فهو معارض لنماذج تحليل القيمة إزاء الخطر منذ زمن طويل يعود إلى 1997، مشيرا إلى أن هذه النماذج تقلل بشكل منهجي من شأن احتمال الحادثة الكبيرة التأثير والقليلة الاحتمال. وقال إن الطرفين الدقيقين للتوزيع الغاوسي مفيد أن في مجال الأطوال لكن ليس في المجال المالي، حيث الطرفان «سميكان». فالاحتمالات المرتبطة بالطرفين السميكين لا تصبح أصغر بأضعاف مضاعفة، لذلك فالحادثة النافرة أكثر تكرارا مما يسمح لك نموذجك بتخيله. ولذلك تحصل الحادثة ذات الأرقام الـ 10 بفارق تسع سنوات.

وحوّل كتاب طالب، الصادر في 2006 بعنوان البجعة السوداء Black Swan أي قبل الأزمة، هذه الانتقادات الموجهة إلى تحليل القيمة إزاء الخطر إلى هجوم

شامل على طريقة تفكير المصارف والحكومات في شأن الخطر. وطرح طالب أساسا سؤالا عمّا يمكن أن يحصل حين تلتقي بامرأة طولها 8.5 قدم بعدما تكون جمعت عيّنة من 10 آلاف شخص كانوا أقصر؟ لأننا لم نلتقِ بامرأة كهذه قط، يمكنك أن تقول بثقة إنها غير موجودة. وسيكون الالتقاء بها حادثة ذات 10 أرقام. وسيراهن طالب ضدك، وستخسر، لأن في القطاع المالي، ما من طريقة تمكنك من معرفة أنك لن تصادف ما يوازي امرأة طولها 8.5 قدم.

من الأساسيات هنا مسألة التجربة الرقابية. إن لم تكن موجودا خلال ثلث عمر الكون (10 أرقام)، فكيف يمكنك أن تعرف ما هو ممكن خلال هذه الفترة الزمنية؟ يقول لك التوزيع المفترض ما هو ممكن، لا تجربتك. وبالعودة إلى مثال الأطوال، فلمجرد أن نموذجك يتوقّع أن امرأة بطول 8.5 قدم غير موجودة، لا يلي ذلك أنها غير موجودة فعلا وأنك لن تصادفها. وفي مثال طالب، كانت البجعات كلها بيضاء إلى أن ذهب الأوروبيون إلى أستراليا ووجدوا بجعات سوداء. كانت عيّنتهم الشاملة الممتدة لسنوات كثيرة والمتضمنة لمواقع كثيرة للبجعات المعروفة كلها أقنعتهم أن البجعات كلها بيضاء، حتى تبيّن العكس. وما من شيء في عيّنتهم السابقة، بغض النظر عن مدى اكتمالها، كان ليقنعهم أن ثمة بجعة سوداء آتية. فكيف إذن تتحوّط من أخطار ليست في عيّنتك؟ وكيف تعرف المجهول قبل حلوله؟ تتلخص الإجابة في أنك لا تستطيع ذلك، وإن ظننت أنك تستطيع ذلك، فأنت تتجه إلى هاوية.

احتساب الرصاصات

من الطرق الممكنة للتفكير في المشكلة أن تتخيل أنك تلعب الروليت الروسية. يفضّل معظم الناس ألّا يلعبوا هذه اللعبة حين يُعرَض عليهم الخيار لأن نسبة الخطر إلى المكافأة عالية جدا، وهذا صحيح إن افترضنا الوضع الكلاسيكي المتضمن «رصاصة وست حجرات في المسدس». لكن ماذا لو كانت لديّ معلومات لا تملكها، مستمدة من نموذج رياضي اسمه الدماغ إزاء الخطر، يقول لي إن للمسدس أكثر من مليار حجرة ورصاصة واحدة، وإنني أستطيع أن أعرف مكان الرصاصة بمجرد أخذ عيّنة (أن أطلق الزناد ملايين المرات)؟ فلنقل

أيضـا إنني كلما أطلقت الزناد أتلقى مائـة دولار. أطلقه مرة فتزداد ثروتي مائة دولار، فأطلقـه مجددا. بحلول وقـت الغداء، أصبح مليونـيرا وأكثر ثقة. وعلى صعيـد تقدير الخطر الذي أواجهـه، يمثّل كل «إطلاق للزنـاد من دون انطلاق الرصاصـة» معلومة جديدة عن توزيع الاحتمالات. وكلما جمعت عيّنة (أطلقت الزنـاد)، أصبح أكثر ثقة في شـكل التوزيع. وأعتقد أنني أحقـق توقعا أدق عن مـكان الرصاصة مع كل معلومة (إطلاق للزناد)، حتـى اللحظة التي أفجر فيها دماغـي. لقد صادفت بجعة سـوداء: احتمال متدن (في ضـوء العيّنة والتوزيع المفترض) وحادثة كبيرة التأثير (جدا).

يأخـذ تحليل القيمـة إزاء الخطر والتقنيات المرتبطة بـه عيّنات من الماضي لتوقع المستقبل، ومن هذه المعلومات نستقي نظريات حول الطريقة التي يجب أن يكون عليها المستقبل استنادا إلى توقعاتنا لتوزع الاحتمالات لا تجاربنا الفعلية في العالم. ونفترض أيضا أن مزيدا من المعلومات أفضل من معلومات أقل، بغض النظر عن طريقة توليد هذه المعلومات، ونعتقد لذلك أننا كلما وسـعنا العيّنة، فهمنا العالم أكثر «كما هو فعلا». لكننا لا نفعل ذلك في الواقع. نحن نفترض بدلا من ذلك اسـتقرارا أكبر بكثير مما هو مضمون - ببساطة لأن المسدس لم ينطلق بعد. وكما يخبرنا كتاب البجعة السـوداء، تأتينا الحادثة التي لم يستطع نموذجنا أن يحذرنا منها مباشرة في ذروة ثقتنا بأن هذه الحادثة لن تحدث.

يجعلنا تحليل القيمة إزاء الخطر والنماذج المشابهة ننسى أننا لا نرى مولّدات الواقـع (عدد الحجرات في المسـدس) بل نرى فقط نتائجهـا (إطلاقات الزناد)، وتكون النتيجة أننا نقلل في شـكل كبير من شأن النتائج التي نواجهها، ومعظمها سـلبي في شكل حاسـم. نظن أننا نرى المولّدات، أي المسـبّبات، لكننا لا نفعل. وبـدلا من ذلك، نملك نظريات حول المسـبّبات، ونتصرف وفق هذه النظريات، وتميل النشاطات، كما يبيّن مثال الروليت الروسية، إلى أن تنتهي في شكل مفاجئ وسيئ في آن.

فلنطبق فكرة البجعة السوداء على إدارة الأخطار في المصارف في 2008. انظر في مجموعة بيانات تشـمل عائدات النظام المصرفي الغربي. وإن أخذت متوسطا لسلسـلة أوقات شـهرية لربحية القطاع المالي بين يونيـو 1947 ويونيو 2007،

يمكنك التحدث بدرجة جيدة من الدقة عن المعدل المتوسط للعائدات، أي عن الانحراف «المعياري» وسائر الأمور حتى يونيو 2007. لكن إن شملت العائدات بين يوليو 2007 وديسمبر 2008، ستشمل نشازا كبيرا بما يقضي على مقاييسك التاريخية السابقة. ما من شيء في تحليلك للقيمة إزاء الخطر أو أي تحليل آخر يمكن أن يخبرك بأن هذه الحادثة ستحصل. فالخطر في طرف التوزيع، لا وسطه، وهو ضخم. وعلى غرار السكير المضروب به المثل الذي يبحث عن مفاتيحه فقط تحت عمود الإنارة، نميل إلى رؤية التوزيعات «الطبيعية» في عوالم غير طبيعية قطعا، لأننا نجد الضوء هناك.

يعود بعض من السبب الذي جعل الجميع يفشلون في توقع الأزمة إلى النماذج نفسها التي استخدمتها المصارف لتوقع الأمور. فنماذج كهذه ترى المستقبل فقط كتكرار موزع توزيعا طبيعيا للماضي. وهذا يجعل الأحداث الكبرى والعشوائية والتي تغير طبيعة اللعبة مستحيلة التوقع، فيما هي في الواقع شائعة أكثر مما ينبغي. وتعطينا هذه التقنيات، وفق تعبير طالب، وهم التحكم. ظننا أننا نوّعنا وتحوّطنا. ظننا أننا نركب أخطارا قليلة، فيما كانت الأخطار تتراكم أضعافا مضاعفة، تحت السطح مباشرة، وتستعد للانفجار. لهذا بدت أحداث 2007 و2008 للمشاركين أرقاما رياضية تساوي 10 أو حتى 25، لكن ما تبيّنه هو أن النماذج المستخدمة تتسم بما هو أسوأ من عدم الدقة. يقول أندي هالداني من مصرف إنكلترا، «كانت هذه النماذج دقيقة جدا وخاطئة جدا في آن»[27]. وأضف تقنيات إدارية لا ترى أخطار الأطراف إلى سباق ضخمته المشتقات وعززه الرفع المالي للسحب من سوق الريبو، فينتهي بك المطاف بفوضى لعينة تشمل تريليونات الدولارات. ولم نفشل في توقعها فحسب، بل لم نتوقعها أيضا لأننا لم نعتقد أنها ممكنة أصلا.

لاحظ مجددا كيف أنه لا شيء من هذا كله يتعلق بعادات الإنفاق الحكومي أو معنويات الأفراد. فالأسباب هي مجددا نظامية وتبرز من التفاعل بين الأجزاء لتنتج نتيجة لا يمكن عزوها إلى هذه الأجزاء. لماذا يؤمن الناس في هذا الشكل بتقنيات تخفي الخطر بدلا من أن تقيسه؟ لنجيب عن هذا السؤال، علينا معالجة السبب الأعمق للأزمة – السبب الآخر الذي جعل الجميع لا يتوقعونها:

نظريات لجيل من المفكرين الاقتصاديين الذين لم يروا الأسواق إلا جيدة والدولة إلا سـيئة، ما يعيدنا إلى علم الاقتصاد كقصة معنويات، على الرغم من أن القصة من نوع آخر.

التعمية الثانية: القوة السياسية للأفكار المالية

علينا أن نعتبر النظريـة الاقتصادية ورقة تعليمات لإدارة الاقتصاد[28]. فعلى غـرار التعليـمات التي تأتي مع مائـدة قابلة للتركيب من صنـع «أيكيا»، تقول النظريـة إن العلبة المسـماة «الاقتصـاد» تتضمن عددا معينا من الأشـياء التي تتـلاءم بعضها مع بعض وفق طريقة معينـة. وإن أهملت ورقة التعليمات، لن تكون المائدة الاقتصاديـة كما يجب تماما. ويعتبر هذا الرأي النظرية الاقتصادية ما يسميه الفلاسفة «نظرية الانسـجام»(*) المتعلقة بالعالم. فأي أمر تقوله ورقة التعليـمات (النظرية) عن المائدة (الواقع) يصح للموائد كلها (دول العالم) بغض النظـر عن مكان تطبيق المعلومات وزمنه. لكن ماذا لو أن النظريات الاقتصادية تقل كمالا عن هذه الانسجامات في العالم؟ وماذا لو أصبحت معرفتنا الاقتصادية أقل صلة بمرور الوقت وفيما يتغير العالم وتبقى النظرية نفسها؟ ستكون نظريتنا أقل انسجاما مع الواقع بمرور الوقت، فتصبح خلال هذه العملية ورقة تعليمات أقل موثوقية.

تقدّم لنـا النظرية الاقتصادية، في أفضل الأحوال وأسـوئها، مخططات للقواعد والمؤسسـات التي نبنيهـا لإدارة الاقتصاد. مثلا، إن اعتقـدت أن تحليل القيمة إزاء الخطـر يقـدّم نموذجا مناسـبا لإدارة الخطر، قد يمكنك أن تقول بوجوب السـماح للمصـارف بإدارة أخطارها الخاصة بها بنماذجها الخاصة بها، على غرار ما قالت به قواعد ملاءمة رأس المال المعروفة باسـم «بـازل 2» Basel II التي تحكم متطلبات رؤوس الأموال الاحتياطية لدى المصارف، وهي قواعد كتبتها عموما المصارف بنفسها وطبقتهـا الحكومات بإخـلاص. أو إذا اعتقدت أن المشـكلة الاقتصادية الأولى هي

(*) Correspondence Theory: أفـكار المطابقة والتمثيل ضاربة في القدم في الفكر الفلسـفي؛ في ميدان مبحث الوجود وبحث المعرفة. وأخص أشـكال هذه النظرية، ذلك المتصل بفكرة الحقيقة. ومن أهم من قدّم في هذا المجال ب. راسل وجورج إدوارد مور.[المحرر].

التضخم في كل زمان ومكان، ستؤيد على الأرجح استقلال المصارف المركزية لتقييد أيدي السياسيين الموصوفين بأنهم متقلبون والذين يميلون عن خطأ إلى الإصغاء إلى الناس الذين انتخبوهم. لكن إن اتسمت تلك المخططات المؤسسية بعيوب أو كانت تلك القواعد خاطئة لأن النظرية التي استُمِدت منها القواعد تختلف عن الأسلوب الذي يعمل به العالم في الواقع، قد تنتج أوراق التعليمات الخاصة بنا مؤسسات أكثر هشاشة مما نتوقع.

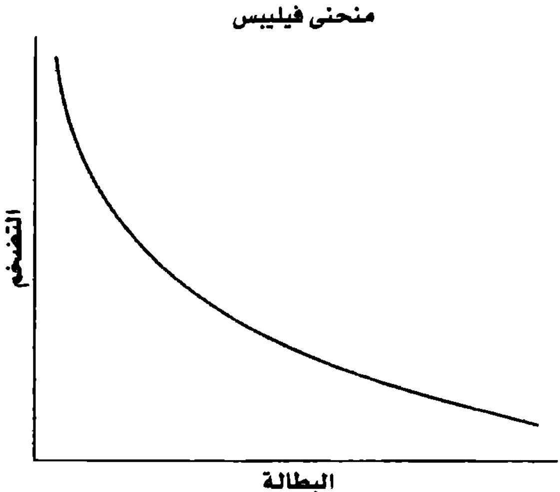
أخيرا، تتسم النظريات الاقتصادية أيضا بالتحيز والتنافس بمقدار ما تحوي الأفكار الاقتصادية داخلها تبريرات لتوزيعات مختلفة للموارد. مثلا، وكما سنرى في الفصل الرابع، يركز كل من النظرية الاقتصادية الليبرالية الجديدة المعاصرة والنظرية الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية على ذلك الجانب الاقتصادي الجزئي المتعلق بالعرض، أي على كيفية إفضاء الادخار إلى الاستثمار، الذي يفضي بدوره إلى التشغيل وإلى الرواتب التي تشتري المنتجات التي صنعها العمال أنفسهم، ما يفضي بدوره إلى أرباح يُعاد استثمارها في الشركة. لا عرض للاستثمار، ولا طلب ولا استهلاك. في المقابل، يقول الاقتصاد الكينزي إن الاستهلاك، لا الادخار، يقود الاستثمار. فبالنسبة إلى الكينزيين، ما يهم هو العالم الكلي للمجموعات (المدخول، الاستهلاك) وجانب الطلب من الإنفاق. ففي عالم كينزي، يكون المستهلكون، لا المستثمرون، هم الأبطال لأن طلبات المستهلكين تحدد ما يعرضه المستثمرون. لا طلب، لا عرض استثماريا. في ضوء هذه «الآراء المتنافسة حول مجتمع السوق»، وفق تعبير الاقتصادي ألبرت هرشمان، من يجب أن يحصل، مثلا، على تخفيض ضريبي؟ يريد الكينزيون منحه إلى الفقراء ليتمكنوا من الاستهلاك الآن فيعززوا الطلب والاستهلاك. في الوقت نفسه، يريد الليبراليون الجدد أن يعطوه إلى الأغنياء ليستثمروا بحكمة. إذن تمكّن نظريات اقتصادية مختلفة مجموعات سياسية واقتصادية مختلفة وتضعفها.

وهكذا فإن النظريات الاقتصادية هي في الوقت نفسه أكثر بكثير من ورقة تعليمات وأقل منها بكثير. هي أكثر لأنها مهمة سببيا في العالم، وليست مجرد انعكاس انسجامي له - هي في اللغة الاقتصادية ذاتية النشوء في قلب العالم. وتخبرنا نظريات مختلفة أي قواعد ننتقي، وأي سياسات نتبع، وكيف نصمم

المؤسسات، وتقدّم مكافآت مختلفة لمجموعات مختلفة، خلال العملية التي تغيّر العالم والتي ترمي النظريات إلى رسمها. لكن النظرية الاقتصادية هي أيضا أقل بكثير من ورقة التعليمات بسبب الطبيعة الجزئية للنظريات المختلفة وكيفية رسمها في شكل غير كامل للعالم الذي تسعى إلى وصفه. وفي الواقع إن تبيّن أنها متناقضة مع العالم في شأن سلوكه الفعلي، فإن السيولة والترابط والخطر الطرفي هي نفسها اشتقاق في نهاية المطاف من هذه القصة الأوسع المتعلقة بفشل أفكارنا المتعلقة بكيفية عمل الاقتصاد في أن تؤدي دور أوراق تعليمات ومخططات مؤسسية مناسبة. هي الأدوات التي «نرى» عبرها الاقتصاد والأدوات التي نستخدمها للعمل داخل الاقتصاد، وهذا هو السبب النهائي لعدم تمكننا من توقع ما حصل. فإن جعل تحليل القيمة إزاء الخطر الأزمة مستحيلة إحصائيا، فإن أفكارنا حول كيفية عمل الأسواق جعلت الأزمة مستحيلة نظريا، إلى أن وقعت الأزمة[29].

تمزيق ورقة التعليمات القديمة

إن الطريقة التي نتصور بها أسواق المال اليوم هي نتيجة للثورة في النظرية الاقتصادية الكلية التي حصلت في سبعينيات القرن العشرين، حين اعتُبِر أن الطريقة القديمة لتصور العالم، أي الاقتصاد الكلي الكينزيKeynesian Macroeconomics، فشلت، وفق المعايير الخاصة بذلك الزمن، في امتحان حاسم حول العالم الحقيقي. وكانت الكينزية بحلول ستينيات القرن العشرين، على الأقل في عقول واضعي السياسات، اختُصِرت في علاقة إحصائية اسمها منحنى فيليبس Phillis Curve انظر (الشكل 2-2). ورمى منحنى فيليبس إلى تبيان أن العلاقة بين معدل تغير الأسعار والأجور خلال فترة زمنية طويلة هي علاقة ثابتة إحصائيا: إن معدلا معينا للتضخم (الأجور بالنسبة إلى الأسعار) تنسجم مع مستوى معين من التشغيل. وهذا أوحى بأن واضعي السياسات كانوا يستطيعون «انتقاء» نقطة تعجبهم في المنحنى (قل نسبة مئوية معينة من التضخم بالتوازن مع نسبة مئوية معينة من التشغيل) والوصول بالاقتصاد إلى تلك النقطة من خلال إدارة فاعلة للمالية العامة. وكان ذلك ورقة التعليمات الخاصة بذلك الزمن.



(الشكل 2-2): منحنى فيليبس الكينزي

وبــدلا من موازنــة التضخم مع التشــغيل، بــدأ اقتصاد ســبعينيات القرن العشرين يــوازن التضخم مع البطالة في ظاهرة أُســمِيت بـ«الركود التضخمي» حيث ارتفعت نســبة الأجور إلى الأســعار (التضخم) والبطالة معا. وشكّل الأمر ضربة جدية لمصداقيــة الأفكار الكينزية لأنها بدت وكأنها تبيّن إمكانية التعايش بين البطالة والتضخم، ما كان مستبعدا جدا في النظرية الكينزية[30]. وشكّل أيضا فرصة للاقتصاديين المهمشين آنذاك، الذين لم يحبوا يوما ورقة التعليمات الكينزية بسبب آثارها التوزيعية وبسبب تركيزها على المجموعات لا الأفراد، ليكتبوا ورقة تعليــمات جديدة. باختصار، اعتُبِر العالم مختلفا عــن ورقة التعليمات، فوجبت إعادة كتابة ورقة التعليمات.

وكانــت ورقة التعليــمات الجديدة، التــي أصبحت تُعرَف باســم الاقتصاد «الكلاسيكي الجديد»، أو شعبيا أكثر، «الليبرالي الجديد»، تقنية إلى حد كبير، لكنها بدأت أساســا من فرضية تقول إن الأفراد ليســوا رجــال الأعمال القصيري النظر الذين تقودهم الغريزة والذين سلقهم كينز بألسنة حداد، بل كانوا بدلا من ذلك

معالجين فائقي الذكاء للمعلومات[31]. وشككت المقاربة الجديدة في أي شيء يفوق الفرد حجما، مصرة على وجوب إسناد سلوك المجموعات مثل «أسواق المال» إلى حالات سابقة من سلوك الأفراد (المستثمرون، الشركات، الصناديق) التي تشكّلها، وعلى وجوب توليد أي نظرية تتعلق بسلوك المجموعات من الفرضيتين الأساسيتين لهذا الاقتصاد الكلاسيكي الجديد، أي أن الأفراد هم وكلاء تدفعهم المصالح الشخصية ويزيدون السعي وراء هذه المصالح إلى الحد الأقصى، وأن الأسواق تصفي الحسابات[32].

ووفق هذه النظرة الجديدة، على ورقة التعليمات الكينزية، بمعنى ما، أن تعتبر أن الأفراد مضللون دائما من السياسات الحكومية، وإلا فسيتوقعون السياسات ويستبقونها في قراراتهم، فيلغون بالتالي تأثيراتها في المتغيرات الحقيقية - ما يُسمَّى توقعات أو تأثيرات «التكافؤ الريكاردي». مثلا، لو عرفت أن الديموقراطيين يحبون إنفاق المال، وأن المال الذي يحبون إنفاقه هو ضرائبي، سأغير عاداتي الإنفاقية قبل وصول الديموقراطيين إلى الحكم لأحمي مالي. لذلك إن استثمر الأفراد بشكل سليم، كما تقترح هذه النظرية الجديدة، فبمرور الوقت سيُلغَى الأفراد الميالون إلى الخطأ من السوق، ما يخلق عالما يتشارك فيه اللاعبون في السوق جميعا النموذج الاقتصادي الحقيقي نفسه. ولذلك، لا تستطيع الحكومة القيام بأي شيء على الإطلاق باستثناء تعطيل الأمور بأن تعترض العملية. وحين لا يبقى سوى المعلومات الشائعة والدقيقة، ستلتقي توقعات أفراد كهؤلاء حول الأوضاع الاقتصادية المستقبلية وتعزز توازنا مستقرا وداعما لنفسه.

في ضوء هذا كله، وفيما يمكننا أن نتوقع أخطاء من أفراد عشوائيين في الأسواق، فالأخطاء المنهجية من الأسواق مستحيلة أن السوق هي ببساطة انعكاس للخيارات المثلى للأفراد التي تنتج معا «السعر الصحيح». وستكون توقعات الوكلاء للمستقبل، وفق اللغة الكلاسيكية الجديدة، عقلانية، لا عشوائية، وسيكون السعر الذي ستعطيه السوق في ضوء ظروف كهذه السعر «الصحيح» الذي ينسجم مع القيمة الحقيقية للأصل المعني. وتكون الأسواق فاعلة كمجموعات إن كانت عناصرها الفردية فاعلة، وهي فاعلة بحكم التعريف. وكان هذا العالم فعلا، وفق تعبير الدكتور بانغلوس، أفضل العوالم الممكنة كلها.

وكما أشـــار جون إيتويل قبل وقت طويل، تكتســـب هذه الأفكار، المعطاة صفة رســـمية باسم فرضية الأسواق الفاعلة وفرضية التوقعات العقلانية، أهمية سياسية مساوية لأهميتها النظرية، فهي ككل تقول إن الأسواق الحرة والمتكاملة ليست مجرد وســـيلة جيدة لتنظيم أسواق المال بل هي الوسيلة الوحيدة. وأي وســـيلة أخيرة هي وســـيلة معتلة. وفي الواقع، ربما لاحظـــت في هذه الرواية أن الدولـــة، إلى جانب دورة الأعمال، وحالات الازدهار والركود، والبطالة، والتنظيم المـــالي، غير موجودة في أي مكان. وإلى الحد الذي تملـــك معه الدولة دورا، فهو يتقلص إلى «لا شيء» لأن القيام بأي شيء سيســـبب تشـــوهات ســـعرية كفيلة بإقلاق فاعلية السوق.

وأحب قطـــاع المال هذه الأفكار خصوصا لأنها بررت ترك النظام المالي يفعل ما يشـــاء، فبعيدا من الاحتيال المتعمد واحتساب التلاعب بحالات عدم التناسق المعلومـــاتي (حيث يعرف المصرف أكثر منك ما يؤدي إلى التداول من الداخل)، لا يستطيع قطاع المال بحكم التعريف ارتكاب أي خطأ. وإن اعتقدت بأن الأسواق تعمل كذلك، تصبح فكرة تنظيم القطاع المالي في حد ذاتها هراء. فاللاعبون الذين تحركهم المصلحة الخاصة، ســـواء أكانوا أفرادا أو مؤسســـات مالية، حين يعملون في أســـواق فاعلة، ســـيتخذون قرارات مثلى تتعلق بالاتجار، وستحسّـــن النتائج أوضاع الجميع. وإن اعتقدت بأن الأسواق تعمل كذلك، يلي ذلك أن الخطر قابل للاحتساب، والتشريح، والاتجار، والأفضل أن يملكه مستثمرون عقلانيون يعرفون ماذا يشـــترون. ولن تبرز أي مشـــكلة حقيقية تتعلق بالسياسات باستثناء كيفية تجنب الخطر المعنوي. أي إن قامت مؤسســـات فردية برهانات ســـيئة وانهارت، يشجع إنقاذها ببساطة شركات أخرى على افتراض أنها ستُنقَذ أيضا؛ لذلك يجب عـــدم إنقاذ أحد. باختصار، إن الخطر أمر فردي والأفضل ترك التنظيم للمصارف نفســـها (لأنها الوحيدة التي تضع «أصابعها في النـــار»، فإن أي شيء تنهمك فيه مفيد للجميع)، وطالما لم يبدأ أحد بإنقاذها، ســـيكون كل شيء على ما يُرَام. وما من قطاع عام، بل القطاع الخاص فقط، وهو دائما في توازن.

مشاكل في ورقة التعليمات الجديدة

تمثّلـت المشـكلة في ورقة التعليـمات الجديدة في أنها من خـلال رؤيتها التوازن والكفاءة ينشـآن فقط عن قرارات التداول من الجهات الفائقة الذكاء، تجاهلـت إمكانية حدوث أزمة تنشـأ عن أي مصدر بغـض النظر عن الخطر المعنوي أو عوامل خارجية كبيرة تكون عادة صدمة سياسية تسببها الدولة[33]. فهي ببسـاطة لا يمكن أن تتصور أن الربط بـين العناصر التي كان يهدف كل منهـا إلى جعل العـالم آمنا، مثل سـندات الرهن العقاري، ومبـادلات العجز الائتماني، ونماذج الأخطار التي تعدّها المصارف، يمكن أن يجعل العالم أقل أمنا في شكل مدهش.

كان الخلــل المنطقي يكمن مرة أخرى في الأمل بأن الكل لا يمكن أن يكون مختلفـا عن الأجزاء المكونة له، فباتت مغالطـات التركيب تلاحقنا مجددا[34]. واقترح الإصرار الكلاسـيكي الجديد على تأسيس كل شيء في الأشياء الجزئية أنك إذا جعلت أجزاء آمنة (المصارف الفردية مسـلحة بالنماذج الصحيحة الآمنة)، فإنــك تجعل الكل (النظـام المصرفي) آمنــا. لكن اتضح أن الــكل كان مختلفا تمامــا عن مجموع أجزائه لأن التفاعل بين الأجـزاء ينتج نتائج بعيدة جدا عن توقعـات ورقة التعليمات، وهي الورقة التي كانت في المقام الأول خاطئة تماما في تصويرها العالم.

كانــت الأزمة العميقــة، من ثــم، أزمة الأفــكار التي جعلت هذه الســندات والمؤسسات ممكنة. فإذا صدّقتَ ورقة التعليمات الجديدة، رأيت أن مصارف الظل خدمت المصارف الحقيقية من خلال تعزيز الســيولة والمســاعدة في نقل الأخطار. وجعلتْ المشــتقات النظام آمنا بــأن جعلت من الممكن للأفــراد بيع المخاطرة إلى الذين هم على اســتعداد لشرائها، والذين كان يُفترَض أنهم الأنسب لتحملها بحكم الرغبة في شرائها[35]. والمصارف نفسها، التي وضعت أصابعها في النار، كان يُفترَض أن تكون أفضل الأطراف في الحكم على الأخطار التي كانت تركبها باســتخدام النماذج التي صممتها بنفسها، حتى لو اتضحت فيما بعد حقيقة أن المشكلة تمثّلت تحديدا في أن المصارف لم تكن تضع أصابعها في النار لأنها كانت تنقل كل ما كان في وســعها نقله من الدفاتر إلى الأدوات الاستثمارية الخاصة.

وهكذا كانت الأزمة أكثر بكثير من ركود تضخمي أفقد الكينزية مصداقيتها، إذ كانــت أزمــة فكر. وكانت أزمة ورقــة التعليمات الخاصة بالســنوات الـ 30 الماضية[36]. أما الزعم بأن الأسعار التي جرى تداول الأصول المالية عندها كانت تمثّل الأســس الاقتصاديــة الحقيقية، فأُبطِــل إلى حد كبير عندمــا تبيّن أن هذا الازدهــار كان فقاعة. وتبيّن أن التوقعات العقلانية للمســتثمرين كانت قصيرة النظر وتطارد فقاعة، ومحل الوفرة الطائشــة على الجانب الإيجابي حل تشــاؤم على الجانب السلبي، تماما كما حذر كينز قبل نحو 80 سنة. ودفع اعتبار الخطر المعنوي بوصفه المشــكلة الوحيدة على صعيد السياســات إلى القرار بالســماح بانهيار «ليمان بــراذرز»، ما عرّض النظام المصرفي العالمي فجأة إلى الخطر الذي تشــكّله مبادلات العجز الائتماني[37]. وأنتج اســتخلاص إجراءات لإدارة الأخطار من هذه الأفــكار المعادل المالي لقيادة طائرة وأنت معصوب العينين لأن الوعد بعالم يخلو من الأخطار الطرفية، دفع في الواقع العالم إلى تلقي صفعة قوية من تلك الأطراف.

لكــن الأهم مــن ذلك كله أن ما لم نتمكن من توقعه كان شــيئا قالت ورقة التعليمات إنه غير ذي صلة، وهو شــكل من أشــكال الأخطار التي لم تكن قابلة للاختزال إلى مجموعة من الأخطار الفردية، هو الخطر النظامي Systemic risk. ولايــزال الخطر النظامي قائما في شــكل دائم: هو خطر لا يمكنك تنويع الاقتصاد بعيــدا منه. لكنه يبرز أيضا مــن داخل الترابط بين القرارات الفردية للوســطاء، وكذلــك تضخمه هذه القــرارات، وذلك بطريقة غير قابلــة للتنبؤ بها من خلال معرفة تلك القرارات الفردية. إن الخطر النظامي، الخطر الذي لا يمكن التنبؤ به، الرصاصة في حجرة المســدس، هي ما اجتمعت العناصر المختلفة التي نوقشــت هنا لإنتاجه. لقد فجّر الخطر النظامي السوق الكفؤة.

مرة أخرى، خصوصا في هذه المرحلة، لم تكن للأزمة علاقة بالمعنويات الشخصية أو إسراف الدولــة. كانت الدولة قد جُرّدت مــن أي أهمية أبعد من تأمين المحاكم، والمعايير، والمقاييس، والســلع الدفاعية. وتماما كما لم تطلق السباق إلى السحب من

سـوق الريبو، أو تضخم الحادثة، أو تتسـبب بالتعامي عن الخطر، لم يكن للدولة علاقة بتصميـم ورقة التعليمات الجديـدة. وفي الواقع، صُمِّمـت ورقة التعليمات الجديـدة للإبقاء على الدولة بعيـدة مقدار الإمكان عن عمليات السـوق. وكانت المعنويـات موجودة بالتأكيد، لكنها كانت معنويات مقلوبة حيث اعتُبِرت المصلحة الذاتية المجردة للاعبين في السـوق المالية الفضيلة الأكثر إيجابية لأن السـعي إليها أدى إلى نتائج أفضل على الرغم من النية المعنوية. وسـخرت اليد الخفية لسـميث مـن الرأي العام. فهذه الأفكار الجديدة كانت في الواقع نوعا من مسرحية معنوية، لكن من نوع غريب جدا.

لكن ما يهم أساسا كان فشل مجموعة من الأفكار التي تبرر قيام قطاع المال بما يحب فعله كله لأن ما فعله كله هو تعريف الشيء الأكثر فاعلية الذي يمكن القيام بـه. كان يُفترَض أن تكون هـذه الأفكار «الطريقة التي يعمل بهـا العالم». وهكذا عندمـا اتضح أن العالم لم يعمل بهذه الطريقة، لم يكـن مفاجئا انهيار بقية الصرح المبني على هذا الأساس. وبكلام دقيق، ضُرِبت هذه الأفكار من خلال حادثة واحدة تبلـغ كلفتها إلى اليوم، إذا احتُسِـبت الخسـارة التي تكبدها الإنتـاج، 13 تريليون دولار، وما متوسطه زيادة مقدارها 40 إلى 50 في المائة في ديون الدول التي ضربتها الأزمة[38]. ذلك يبدو ثمنا كبيرا جدا يُدفَع لإنقاذ شيء ما، كان أكبر من أن يُترَك لينهار، ولم يكن يُفترَض أن ينهار في المقام الأول، خصوصا عندما يكون من المتوقع أن تدفع أنت وأنا هذا الثمن.

محاسبة قطاع المال: تكلفة ذلك كله

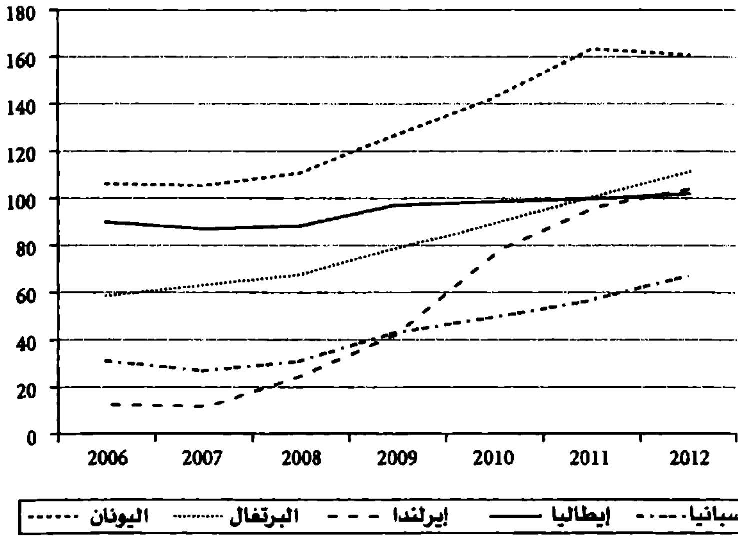
لاتزال البيانات الرسـمية الأفضل عن مقدار تكلفة هذه الأزمة غير مكتملة لأن مـا يدعـوه بلد واحد إعادة رسـملة، يدعوه آخر دعما للسـيولة. وربما لم تُسـتعَد بعض نفقات الإنقاذ، مثل الضمانـات الحكومية لأصول مصرف لايزال عرضة إلى الخطر. الأمر نفسـه ينطبق على القروض التي سددتها المصارف بعد الأزمـة. في حالة الولايات المتحدة، يقدِّر صندوق النقد الدولي أن مقدار الدعم

الـذي تعهّده المصرف المركزي كان في البدايـة 12.1 في المائة من الناتج المحلي الإجـمالي في 2009، وهو يبلغ نحو 1.75 تريليون دولار. ومع ذلك، عند إضافة الدعـم الفعلي الذي قدمه مجلـس الاحتياط الفدرالي (بمـا في ذلك اتفاقيات مبادلة النقـد الأجنبي مع المصارف المركزية الأجنبية، أي تسـليم العدد الذي تدعو إليه الحاجة من الدولارات في مقابل عملة محلية للحفاظ على السـيولة الدولارية في النظام المصرفي الأجنبي)، يمكن أن يصل الرقم إلى تسعة تريليونات دولار[39]. وتقـدّر المحاسـبة الأحـدث التي أجراها معهد الأسـواق الأفضل في واشـنطن العاصمـة، التكلفة الإجماليـة للأزمة في الولايـات المتحدة بنحو 13 تريليون دولار متى احتُسِـبت تماما خسائر الناتج المحلي الإجمالي[40]. وفي حالة المملكة المتحدة، يورد راصـد المالية العامة لصندوق النقد في نوفمبر 2009 في الحـواشي أن أرقام المملكة لدى الصندوق لا «تشـمل أمـوال الخزانة المقدمة لدعم عمليات المصرف المركزي. وتبلغ هذه... 12.8 في المائة [من الناتج المحلي الإجـمالي] في المملكـة المتحدة»[41]. وليـس 12.5 في المائة مـن الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة، المُنفَق على إعادة رسملة المصارف بواسطة مصرف إنكلترا، في أموال مسـتمدة من الخزانة البريطانية، رقما بسيطا يمكن استبعاده مـن الموازنـة العامة. لكنه يظهِر في شـكل واضح جدا تكاليـف اعتبار النظام المصرفي أكبر من أن يُترَك لينهار.

وعلاوة على ذلك، يجب علينا أن نتذكر أن هذه التكاليف الثانوية لم تذهب إلى المصـارف باعتبارهـا الفاتورة التي يتعين دفعهـا في مقابل الأضرار الناجمة. لقـد أُعيد بالتأكيـد كثير من المال المدفوع للإنقاذ في بلـدان مختلفة، لكن مرة أخرى، وكما تظهـر أرقام صندوق النقد الدولي، لاتـزال التكلفة الصافية تفوق بكثير المبالغ المسـتردة. بحلول آخر 2010، لم يكن نحو تريليون دولار اسـتُعيد من الدول التي أنقـذت مصارفها. لكن للحصول على تقدير صحيح لمقدار هذا الثمن، سيكون عليك احتساب تكاليف الإنتاج الضائعة بسبب الأزمة وإضافتها إلى هذه الأرقام.

فقط في الفترة ما بين 2008 ونهاية 2011، يبلغ متوسـط الإنتاج الضائع نحو ثمانية في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات الكبرى. وفي بعض الحالات، مثـل اليونان وإيرلندا، كانت الخسـائر مضاعفة أكثر بكثـير. لكن الانخفاض في عائـدات الدولة من الضرائب بسـبب الأزمة هو ربما أكـثر أهمية لأنه يضاعف الخسـائر في الناتج المحلي الإجمالي. وفي نهاية المطاف ينعكس كل من خسـارة الناتـج المحلي الإجمالي وفقدان الإيرادات، أولا، في عجـز فوري للموازنة، وثانيا، في زيادة الديون الحكومية اللازمة لسـد النقص. ومع دخول ما يُسـمّى الضبط التلقـائي على الخط، وزيـادة التحويلات الاجتماعية مثـل إعانات العاطلين عن العمل فيما تنخفض الإيرادات، يوسـع القطاع العام موازنته مع انكماش القطاع الخـاص. أضف إلى ذلك الحوافـز التقديرية التي أضافتها هـذه الدول لتجنب مزيد من الانهيارات في الناتج المحلي الإجمالي والمدخول، فتكون النتيجة النهائية هي الآلية الأكثر راهنية لتحويل ديون المصارف إلى ديون للدولة[42]. مرة أخرى، وفق صندوق النقد الدولي، يُعزى نصف متوسط الزيادة في الدَّين البالغة 40 في المائـة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كلها والمتوقعة بحلول 2015، إلى اسـتبدال الإيرادات المفقـودة عندما انهارت الإيـرادات الضريبية من قطاع المـال[43]. بصراحة، رأبت الدولة صدعا وأوقفت انهيارا ماليا. هي لم تخلق صدعا في المالية العامة من خلال الإنفاق المسرف.

في المملكة المتحدة خصوصا، كان هذا الانهيار في الإيرادات الضريبية ينذر بالخطر، خصوصا بسـبب تحصيـل نحو 25 في المائة من الضرائـب البريطانية من القطاع المالي. ليـس من قبيل المفاجـأة إذ إن الدَّين البريطاني تضخم. ومن بـين ما تبقى من الزيادة في الدَّيـن الحكومي، فـإن نحو 35 في المائة هي التكلفة المبـاشرة لإنقاذ المصارف. وفي الوقت نفسـه، تبلغ حوافز الماليـة العامة، وهي كبش الفداء عـلى صعيد نمو الديون وفق المعادين للدولة، 12 في المائة فقط من الإجمالي[44]. حتى إذا كنت ترغب في إلقاء اللـوم على الحفز في شـأن زيادة الدَّين، سـتحاول حصر الـ 87.5 في المائة الضائعة في هذا الصدد. ويظهر هذا بوضوح في زيادة نسـبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي منذ 2006 في الدول الأكثر تضررا، أو البرتغال وإيرلندا وإيطاليا واليونان وإسـبانيا (المعروفة اختصارا في أوروبا بـ PIIGS)، كما هو موضح في (الشكل 2 - 3).



الشكل (3-2): الدّين الحكومي قبل أزمة 2006 - 2012 وبعدها

المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

آمل أن يدل هذا على أن أي رواية تقول إن الإسراف في الإنفاق من الحكومات قبل الأزمة في 2007 هو سبب الأزمة، هي ببساطة أكثر من مجرد خطأ. هي مخادعة ومتحيزة. في الواقع، كان متوسط الديون في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قبل الأزمة يتراجع، لا يرتفع. وما حدث هو أن المصارف وعدت بالنمو، وتكبدت خسائر، ونقلت هذه التكاليف إلى الدولة، ومن ثم تلقت الدولة اللوم لتوليد الديون والأزمة في المقام الأول، والديون طبعا يجب أن تُسدّد من طريق تخفيض الإنفاق. لقد تكبدت المصارف خسائر، بيد أن المواطنين يدفعون ثمنها. هذا هو نمط نراه تكرارا خلال الأزمة.

أكبر من أن تُترَك لتنهار؟

ثمة طريقة مختزلة للتفكير في قرار إنقاذ المصارف الأمريكية بدلا من السماح لها بالانهيار تتمثّل في النظر إلى وجود 311 مليون شخص في الولايات المتحدة.

مـن هـؤلاء، تبلغ أعمار 64 في المائة 16 سـنة أو أكثر، ويعمـل نحو 158 مليون شـخص. ويعيش 72 في المائة من السـكان العاملين على رواتبهم فقط، ويملكون حسابات ادخار قليلة أو لا يملكونها، وسيجدون صعوبة في جمع مبلغ مقداره ألفا دولار خلال فترة قصيرة[45]. ووفق معلوماتنا، ثمة نحو 70 مليون مسـدس يدوي في الولايـات المتحـدة[46]. فماذا يمكن أن يحـدث إذا لم يكن هناك مال في أجهزة الصراف الآلي ولم تُدفَع أي رواتب؟ كان هذا هو الخوف. لكن ما هو الواقع؟ هل كان النظـام المـالي في الولايات المتحدة، بما فيه مصارف الظـل والأدوات المبهمة والنماذج السيئة للأخطار والمخططات المعيبة، في الواقع أكبر من أن يُترَك لينهار؟ مسـتحيل إعطاء إجابة محددة لأنها ستنطوي على احتسـاب النشاطات القائمة خـارج الموازنات العامة للمصـارف المعنية كلها وكذلك انكشـافها على مبادلات العجز الائتماني والمراكز الاسـتثمارية في المشـتقات الأخرى. هـذا صعب للغاية. ومـع ذلك، ونظرا فقـط إلى ما يـرد في الموازنات العامة من أصـول ومطلوبات ونسب للرفع المالي، يمكن للمرء أن يرى بوضوح لماذا، بعد انهيار «ليمان براذرز»، تراجعت الدولة وصاحت إن القطاع أكبر من أن يُترَك لينهار.

بحلـول الربـع الثالـث مـن 2008، أي في ذروة الأزمـة، بلغت النسـبة الإجماليـة للأصول إلى الناتج المحـلي الإجمالي لدى المصارف السـتة الأولى في الولايات المتحدة - «غولدمان ساكس» و«جاي بي مورغان» و«مصرف أمريكا» و«مورغان ستانلي» و«سيتي غروب» و«ويلز فارغو» - 61.61 في المائة. وبلغت نسـب الرفع المالي (الأصول إلى الأسـهم) بين 27 إلى واحد («مورغان ستانلي») وبـين 10 إلى واحـد («مصرف أمريـكا»). قارن هذا ببصمة «ليـمان براذرز». كان «ليـمان» يدير رفعا ماليا بنسـبة 31 إلى واحد على قاعدة أصول تسـاوي 503.54 مليار دولار، وهو ما يعادل نحو 3.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة[47]. وإذا لم يكن ذلك كافيا لدفع حكومة الولايات المتحدة إلى العمل لوقف انتشار العدوى عبر أسواق الريبو ومبادلات العجز الائتماني، ومنع إمكانية رمي أكثر من 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في النار، كان التأثير الإجمالي لبصمة الأصول المصرفية سيركز العقل الجمعي على مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تُترَك لتنهار.

لذلك أُنقَـذت المصارف، ووقع عبء التكاليف، كـما رأينا، أولا على الدولة، وفي نهايـة المطاف على دافعي الضرائب. هل كان الأمر يســتحق هذا كله؟ هذا نقيـض أكـبر للمنطق لأن ما كان يمكــن أن يحدث لايزال في علـم الغيب. لكن لو انهـار النظام كله كما كان يُخشَى، كانت التكلفة المباشرة ستسـاوي مجموع الأصول المصرفية، أي نحو 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو لا يشمل التكاليـف الثانوية المتمثّلـة في الناتج المفقود والبطالة والـضرر الذي يمكن أن يتسبب به 70 مليون مسدس.

بـدأت الأزمة في أمريـكا لأن النظام المصرفي أصبح أكبر من أن يُترَك لينهار. تحوّلـت المصارف مـن أصلها الكسـول المسـمى «3 – 6 – 3». وجعل إلغاء الوسـطاء وبروز التسـنيد وصعود أسـواق الريبو، التمويل أرخص والإقراض أكـثر وفرة لكن أكـثر خطورة. وكان يُفترَض بتلك الأخطار أن تخضع لسـيطرة المشـتقات المالية وأدوات إدارة الأخطار، لكن هذه التقنيات ضخّمت الأخطار ونشرتها في النظام كما بدا، بدلا من الحد منها والسيطرة عليها. كنا عميانا إزاء إمكانيـة حصول الأزمـة، لأن كلا من المنظِّمين والمنظَّمـين قبلوا منطق كفاءة الأسـواق والتوقعات المنطقية والتكافـؤ الريكاردي وبقية الأمـور، باعتبارها وصفـا للعالم الفعلي لا نظرية مبسـطة تتعلق بالعالم. ولذلك، اجتمعت أجزاء مبهمـة لكنها مترابطة للغاية من نظام معقـد، مع ثقة مفرطة في قدرتنا على إدارة الأخطـار، لتنتج انهيارا قررت الدولة أن عليها تحمله. هل كانت التكلفة البالغة 13 تريليون دولار حتى الآن ثمنا يستحق أن يُدفَع؟ ربما. لكن فقط إذا تُقوسِـمت التكاليف وفق كل من القدرة على الدفع والمسؤولية عن الانهيار، لكن ذلك لم يحصل.

كما سـنرى في الفصل التالي، حوّلت النخب السياسـية والمالية أزمة القطاع المصرفي الخاص في غضون أشـهر إلى أزمة للدولة ذات السيادة. وللوهلة الأولى بدا تماسك الرواية باعتبارها الرواية السائدة لشرح الأزمة في دول منطقة اليورو غريبا نوعا ما. فأوروبا تجلس عادة إلى يسـار الولايات المتحدة سياسـيا، لكنها كانت تتصرف إلى يمينها اقتصاديا في شـكل كبـير بحلول منتصف 2010. وكان السبب الأسـاسي لهذا الأمر هو السبب نفسه الذي رأيناه في الولايات المتحدة.

إذا كنت تعتقد أن الخطر الذي شــكلته مصــارف أمريكية ذات رفع مالي عال كانــت أكبر مــن أن تُترَك لتنهــار، كان خطرا مرعبا، انظر مــن ثم فيما يلي: في نوفمــبر 2011 نشر مجلس الاســتقرار المالي، وهو هيئة التنســيق للمنظمات الماليــة الوطنية، قائمة المصارف ذات الأهمية النظامية، أو بعبارة أخرى، لائحة المصــارف الأكــبر من أن تُــترَك لتنهار. من بــين 29 مصرفا، كانــت ثمانية فقط أمريكيــة. وكانت 17 أوروبية. وتمكن الأوروبيون مــن بناء نظام كان أكبر من أن يُنقَذ، وهذا هو الســبب الحقيقي لماذا تخنق حفنة من اليساريين المفترضين الرفاهية في دولهم(*).

فكــرة نهائية. منذ أزمة 2008، منحت المصارف التي تخضع للجنة الأوراق الماليــة والبورصات نفســها 2.2 تريليــون دولار كتعويضــات[48]. أكرر - منذ الأزمة. إن التقشــف سياســات جيدة للمصارف لأن الذين يدفعون ثمن هذه الفوضى ليســوا هم الأشخاص أنفسهم الذين سببوها. وينطبق ذلك تماما على أوروبا. وفي الواقع، كما ســنرى لاحقا، هذا هو الســبب الحقيقي الذي يجبرنا جميعا على التقشف.

(*) كان هــذا قبل فوز حزب «ســيريزا» اليســاري الراديكالي اليوناني بالســلطة في بــلاده في 2015 وانتفاضته على التقشف. [المترجم].

3

أوروبا: أكبر من أن تُنقَذ؟

العمل السياسي للتقشف الدائم

«تذكّـر أن المصرف المركزي الأوروبي يتعامـل مع مشـكلة واحـدة، هي تضخم الأسعار، ويملك أداة واحدة، هي سعر الفائدة»

المؤلف

مقدمة

صحيـح أن أوروبا، وبخاصـة البلدان التي تسـتخدم اليورو، ليسـت في صحة جيدة على صعيد الماليـة العامة. لكن كـما هي الحال في الولايـات المتحدة، ليس صحيحـا أن هذا الأمر جاء مـن طريق الانغماس في الاقتراض والإنفاق الحكوميّـين. فقط في حالة اليونـان تبدو قصة الإسراف معقولـة. والقصة ببسـاطة لا تنطبق عـلى دول أوروبيـة أخـرى. وعـلى الرغم من ذلك فإن ما نسـمعه اليوم يتعلق كله بإسراف الحكومـة اليونانية وكسـل العـمال اليونانيين وعدم تنافسـيتهم بوصف هذه الأمور تشـكّل السبب الجذري لما يُسمّى أزمة الديون السيادية في أوروبا[1]. مرة أخرى، أشـدد على «ما يسمى بـ »، فعلى الرغم من أن نسب الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول الأوروبية نمت بشكل كبير منذ بداية الأزمة، من متوسـط مقداره 70

في المائـة في 2008 إلى 90 في المائة نهايـة 2012، كان هذا نتيجة للأزمة المالية التي بدأت في الولايات المتحدة في 2007 وضربت الشـواطئ الأوروبية في 2008 ودفعت الاقتصـاد الأوروبي إلى الركـود[2]. ومثلما حدث في الولايات المتحـدة، أصبح الدِّين الخاص للمؤسسـات المالية ذات الرفع المالي المرتفع دَينا عاما للدول وذلك لسببين، أولهما مألوف فعلا، وثانيهما ناتج عن مشروع الاتحاد النقدي الأوروبي نفسه.

كان السبب المعروف هو جمود النظام المصرفي العالمي في 2008، والذي تسبب في انكـماش الاقتصاد الأوروبي. وفيما كافحت الدول لملء ثقوب المالية العامة هذه، حـل الدِّين العام مرة أخرى محل ديون القطاع الخاص فيما أنقذت الدول مصارفها وأعادت رسـملتها(في بعض الحالات) في وقت دخلت فيه المثبتات التلقائية الخاصة بهـا لدعـم اقتصاداتها (انخفضت عائـدات الضرائب في حين ارتفعـت التحويلات الاجتماعيـة في الحالات كلهـا). وفجأة بدت الدول المحملة بالديـون التي لم تُعتبَر محفوفة بالأخطار قبلا- كانت نسبة الدِّين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيطاليا أكثر مـن 100 في المائة في 2001 ولم يبدُ أن أحدا اكـترث لذلك- أكثر خطورة فيما تباطأ نموها وقفزت نتيجة لذلك عائدات السندات الخاصة بها.

كان السـبب المخفـي هو الدور الذي أدته المصـارف الأوروبية في توليد أزمة الديون السـيادية. في آخر 2008، بدا أن المصارف الأوروبية نجت من أسوأ مراحل الأزمـة. وبغض النظر عن مواجهة مشـكلات في عدد قليل مـن المصارف الألمانية ومـصرف بلجيكي هنا أو هنـاك، عانت أوروبا، وفق السياسـيين الألمان خصوصا، «أزمة مصرفية أنجلوسكسـونية». وقال وزير المال الألماني آنذاك بير شتاينبروك إن السـبب الحقيقي للأزمة المالية هو«التركيز المفرط وغير المسـؤول على مبدأ عدم التدخل، أي تحديدا إعطاء السوق أكبر مقدار ممكن من التحرر من تنظيم الدولة، في النظـام المالي الأنجلو- أمريكي»[3]. وقيل إن النموذج المصرفي الأوروبي كان على النقيض أسـلم بكثير بسـبب ممارسـاته المحافظة، لذلك لم تكن ثمة حاجة إلى أن تنفق أوروبا مالا على المشـكلة مثلما فعلت الولايـات المتحدة والمملكة المتحدة. وقالت المستشـارة الألمانيـة أنجيلا مريكل في آخـر 2008 «كان المال الرخيص في الولايات المتحدة الدافع إلى هذه الأزمة.... أنا أشعر بقلق بالغ... [من] تعزيز هذا الاتجاه... [وأتساءل] هل يمكن أن نجد أنفسنا مرة أخرى في غضون خمس سنوات

في مواجهـة الأزمة نفسـها»[4]. وما إن بدا أن أزمة السيولة الفورية للعام 2008 مرت، تمثّل تشخيص الأزمة المفضل لدى القوة المهيمنة في أوروبا في أن المشكلة في القارة كانت أزمة إنفاق حكومي. لذلك كانت السياسات الصحيحة تخفيض موازنات الدول الطرفية المسرفة.

ثمة مشكلة واحدة فقط في هذا التشخيص: هو خاطئ. فأزمة منطقة اليورو المستمرة لا تملك في الواقع سوى صلة بسيطة بإسراف الدول الطرفية على صعيد المالية العامة، إذ إن دولة واحدة منها فقط، كما أشرنا، أسرفت في شكل ذي معنى. ثمة أزمة في أسواق الديون السيادية الأوروبية، وما من شك في ذلك. لكن التعامل معها باعتبارها أزمة ناجمة عن الاستهلاك المدفوع بالدَّين والإنفاق الحكومي المسرف هو لتشويش الترابط (حدث الأمران في الوقت نفسه) مع السببية (الإنفاق خارج نطاق السيطرة تسبب في الأزمة).

كما رأينا في حالة الولايات المتحدة، لم يكن للأزمة في أوروبا أي علاقة تقريبا بالدول وكل علاقة ممكنة بالأسواق. إنها أزمة من أزمات القطاع الخاص أصبحت مرة أخرى من مسؤولية الدولة. لا علاقة للأزمة تقريبا بحصول إنفاق حكومي مفرط ولديها كل علاقة ممكنة تقريبا بالحوافز التي واجهت المصارف عندما بدأ تداول اليورو، الذي يمثّل آلة فناء مالي صنعها الأوروبيون لأنفسهم. ولنفهم السبب، فلنبدأ مع الرواية الرسمية للأزمة الأوروبية: كيف ضربت الأزمة أوروبا، والانقسام الأيديولوجي حول الإنفاق، واكتشاف الـ PIIGS، والدَّين الحكومي، والصرخة من أجل التقشف. ثم ننتقل إلى درس الأسباب التي تجعل السياسيين الأوروبيين يقولون عن وعي بعض الأشياء السخيفة جدا، أي لماذا يخجلون من القصة الحقيقية للأزمة، والسبب الحقيقي الذي يفرض علينا جميعا أن نتقشف.

الأزمة تضرب أوروبا

شهدت ألمانيا، أكبر اقتصاد في أوروبا، أولى بوادر المتاعب تقترب في أغسطس 2007 عندما وجب إنقاذ «آي كاي بي»، وهو مصرف يتخذ من دوسلدورف مقرا، بعد تعرضه لخسائر في الاستثمارات العقارية العالية الأخطار في الولايات المتحدة. وفي أعقاب هذه الحادثة، بدا لبعض الوقت أن المصارف الألمانية تجنبت الأزمة،

حتـى اضطرت الدولـة إلى التدخل وإنقاذ مصرف «هيبـو العقاري» في 2008 حين جفـت قروضه إلى راهنـين في أوروبا الشرقية. ودقت هـذه الحادثة ناقوس الخطر في شـأن استمرار انكشـاف المصارف الألمانية الأخرى على أوروبا الشرقية من خلال قروضها للمصارف النمساوية، التي قدمت بدورها نقودا تعادل أكثر من 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي النمسـاوي، إلى راهنين في أوروبا الشرقية بدأت عملاتهم تفقد قيمتها بسرعة.

وردا عـلى ذلك، أعلنـت الحكومة الألمانية تأسـيس صنـدوق للإنقاذ المصرفي بقيمـة 500 مليار يورو في آخـر 2008. ومرت ألمانيا بوقـت عصيب مرة أخرى في 2009 عندما واجهت مشـكلات مصارف كثيرة مشتركة بين القطاعين العام والخاص ومخصصة للتنمية الإقليمية في ألمانيا، كانت، كما اتضح فيما بعد، تستثمر في أصول أمريكية مسمومة. لكن خسائرها، أيضا، عولجت بسهولة. وبحلول نهاية 2009 كان النظام المصرفي الألماني مسـتقرا، وإن لم يكـن في صحة جيدة. وقلِق الألمان من تأثير أزمة الائتمان العالمية على صادراتهم التي يعتبرونها آلة نموهم وليس من الانكشاف على سندات الرهن العقاري العالي الأخطار في الولايات المتحدة.

بـدت هذه المخاوف مبررة في الربع الرابع من 2008 عندما سـاهمت الصادرات الألمانية بنسبة 8.1 في المائة من التراجع السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 9.4 في المائة[5]. وبحلول منتصف 2009 توقع المصرف المركزي الألماني انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 في المائة بحلول نهاية العام. لكن الطلب القوي في آسيا عوّض بشكل مدهش الانخفاضات في منطقة اليورو، وانتعشت الصادرات الألمانية بسرعة. وارتفعت الطلبيات الصناعية خلال 2009، وبحلول أغسـطس وصلت ثقة المستثمرين إلى أعلى نقطـة لها في ثلاث سـنوات[6]. وبـدا أن ألمانيا تجنبت إطلاق النار المـالي الصادر من الولايات المتحدة. صحيح إن ألمانيا امتلكت برنامج الحفز الخاص بها في شكل البرنامج الأصلي المخصص للسيارات والمسمى بالنقد في مقابل السيارات القديمة، وأعطت دفعة قوية للتعويضات العائلية، والأهم من ذلك أنها قدمت الدعم إلى أصحاب العمل لكيلا يسرحوا العمال. لكن خلافا لما حدث في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، لم تكن ثمة حاجـة إلى ضخ المال لحفز الانتعاش. ولا عجـب إذن في أن الألمان بدوا مذعورين من قيام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة بهذا الأمر تحديدا.

كينزيون لـ 12 شهرا

كان أحد أغرب جوانب انتقال الأزمة المالية من الولايات المتحدة إلى أوروبا التبني المفاجئ للاقتصاد الكينزي من الجميع تقريبا، فيما عدا المصرف المركزي الأوروبي والحكومة الألمانية. وإذا تذكرت مناقشة السلطة السياسية للأفكار الاقتصادية في الفصل الثاني، قد لا تعتقد بأن هذا أمر غريب جدا. فعلى الرغم من كل شيء، إذا تحدّت الأزمة المالية بطريقة علنية جدا العديد من الأفكار المركزية لكفاءة الأسواق، فلن يكون استبدال تلك الأفكار بعد الأزمة مفاجئا. لكن إذا كنت تقبل بأن الأفكار الاقتصادية هي أكثر من أوراق للتعليمات، أي تكرس توزيعات مختلفة للثروة والسلطة والموارد على فاعلين تعتمد مزاعمهم في شأن السلطة والمدخول على مصداقية هذه الأفكار، فإن فكرة التخلي عن هذه الأفكار، خصوصا النظرية التي «هزمها» هؤلاء اللاعبون قبل جيل، ستبدو غريبة بعض الشيء. لقد هزّت الأزمة الأفكار الليبرالية الجديدة المتعلقة بكفاءة السوق، لكن أن يحل محلها كلها الحفز الكينزي الشامل كان مسألة أخرى تماما. لكن يبدو أن هذا فقط هو ما حدث لنحو 12 شهرا.

أحد الأسباب الرئيسية لتحوّل الكينزية إلى سياسات رائجة كان أن الأفكار الليبرالية الجديدة نفت إمكانية حصول هذه الأزمة في المقام الأول. لذلك عندما حدث ما حدث كان لا بد له أن يفتح مجالا للأفكار التي تقول إن أحداثا كهذه لا مفر منها، إذا تركت الأسواق تنظم نفسها، وهذه هي النقطة الكينزية. كان يصعب الدفاع علنا عن منطق الأسواق القادرة على التصحيح الذاتي عندما كان واضحا أنها لا تصحح نفسها بنفسها. وفي الواقع، وجد الحاملون التقليديون للواء الكلاسيكية الجديدة، مثل يوجين فاما وإدوارد بريسكوت وروبرت بارو، الذين تمتعوا قبلا بحضور علني طاغ، وجدوا أنفسهم محصورين في صفحات الرأي في صحيفة «وول ستريت جورنال» (*). لم يعد أحد يصدّق رواية «السعر دائما صحيح/الدولة سيئة والسوق جيدة» عندما تبين أن الأسعار خاطئة بأشواط وأن الدولة تنقذ السوق. فضلا على ذلك، ركزت السياسات الكلاسيكية الجديدة كليا على تجنب مشكلة واحدة، هي التضخم، وتقديم نتيجة واحدة، هي الأسعار المستقرة. وبدا أن لديها القليل جدا لتقوله عن عالم أصبح فيه الانكماش المصدر الأوحد للقلق، وعنى فيه استقرار الأسعار زيادة توقعات التضخم وليس تخفيضها.

(*) Wall Street Journal: صحيفة اقتصادية أمريكية مصرة على صواب الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد. [المترجم].

وتلقت هــذه الأفكار دعما مــن واقع وصفه هنري فاريــل وجون كويغين كما يلي: «كان ثمــة طرف كينزي كبير مخبأ في الأكاديمية»، ولاقى الطرف حلفاء غير متوقعين(7). انضم اقتصاديون كلاســيكيون جدد واقتصاديون متنقلون كانوا يعيدون علنا خلال الأزمة تقييم معتقداتهم الخاصة بهم، وشــملوا، مثلا، مارتن فيلدشــتاين وريتشارد بوســنر، إلى خبراء بارزين في الاقتصاد الكينزي، مثل بول كروغمان وجوزف ســتيغليتز، في حملة لحفز الاقتصاد، ما منح الأفكار الكينزية مكانة جديدة. حتى المؤسسات الاقتصادية الدولية التي اشتُهِرت بفرض التقشف على البلدان النامية، مثل صندوق النقد الدولي، بدأت تقول إن الأدوات النقدية لم تكن كافية لحل الأزمة وإن سياسات نشطة ومنسقة على صعيد المالية العامة أصبحت لازمــة التطبيق(8). وبقيت مؤسســات موازية، مثــل المصرف المركزي الأوروبي، كان من شــأنها أن تطلق قريبا هجمة مرتدة ضد السياســات والأفكار الكينزية، خارج النقاش في ذلك الوقت، فأعطت الكينزيين الساحة. أخيرا، وفيما كان نظــام المدفوعات العالمــي برمته على المحك وكانت سياســات «ترك الأمر للســوق» غــير قابلة لأي دفاع عنها لأن الســوق كانت في وضــع مزرٍ، «سرعان ما آمنــت الحكومات بأن السياســات النقدية لم تكن كافية وحدها لمســاعدة الاقتصاد الحقيقي»(9).

وكانــت النتائج فورية ودراماتيكيــة. واصطفت بلدان مختلفــة، مثل البرازيل والصــين والولايات المتحدة، لحفز اقتصاداتها وإحباط انكماش النشــاط الاقتصادي. وحلت الصين أولا بنســبة ضخمــة بلغت 13 في المائة من الناتــج المحلي الإجمالي، وتوقعت إســبانيا 7 في المائة، والتزمت الولايات المتحدة بنحو 5.5 في المائة. وحفزت ألمانيا نفســها اقتصادها إلى ما يقل قليلا عن 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وكان إنفــاق هذا المال في الواقع مســألة أخرى تماما، لكــن الوعد بالغرض المقصود كان كبيرا. يقول كاتب سيرة كينز اللورد سكيدلسكي في كتاب احتفل بإعادة اكتشاف كينز في 2009، إننا شــهدنا «عودة الأســتاذ»(10). وكانت المشكلة الوحيدة أن بعض الناس المهمين جدا غادروا الساحة بحلول الوقت الذي عاد فيه الأستاذ، وهم الألمان ثم البريطانيون والكنديون. واســتمرت العودة العالمية لكينز سنة واحدة فقط من البداية إلى النهاية.

الأيديولوجيا الألمانية

لماذا عزم الألمان على وقف عودة الأستاذ؟ استُشهِد كثيرا بثلاثة عوامل وكل منها يحمل بعض الصواب. الأول هو القلق التاريخي الجماعي في ألمانيا من التضخم في عشرينيات القرن العشرين، ما يؤدي حتما إلى استنتاج واضعي السياسات الألمان أن «رمي الأموال في الأنحاء كلها» ليس فكرة جيدة أبدا. وفي حين أن ثمة صوابا في هذا، فالواقع هو طبعا أكثر إثارة للاهتمام.

لم يكن التضخم الألماني في عشرينيات القرن العشرين نتيجة لسياسات الحفز النقدي من المصرف المركزي والخزانة الألمانيين إذ حاولا درء الركود. أولا وعلى الرغم من كل شيء، لم يحدث التضخم في ألمانيا فقط. لقد خبرت بلدان أوروبا الوسطى الأخرى، مثل النمسا وهنغاريا وبولندا، نوبات من التضخم الجامح في الوقت نفسه، ولم يكن سبب أي من هذه الدورات تطبيق سياسات كينزية. فالأصول المشتركة لهذه الدورات تكمن بدلا من ذلك في أن الحرب العالمية الأولى مُوِّلت من طريق الديون وليس الضرائب، ما خفّض أسعار الصرف بعد الحرب وجعل الواردات أكثر تكلفة، ما عزز بدوره التضخم. وانحسر التضخم المكبوت من تلك الفترة السابقة وتدفق لـ 10 سنوات تقريبا.

ثانيا، على الرغم من أن التضخم الألماني الجامح نجم عن سياسات حكومية، فإنه قد ارتبط ارتباطا وثيقا برغبة الحكومة الألمانية في كسر الخناق الاقتصادي الناجم عن تعويضات الحرب الواجبة إلى فرنسا وفق معاهدة فرساي. أرادت فرنسا أن تسدد ألمانيا تعويضات عن حربها بماركات ألمانية مدعومة بذهب أو عملات أجنبية. لكن بالنسبة إلى ألمانيا تطلب الحصول على العملة الأجنبية، عندما كان سعر الصرف الخاص بها يتراجع، مزيدا ومزيدا من الماركات، ما زاد من التضخم. وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير قرار الحكومة مواصلة دفع رواتب العمال الألمان (في الأراضي التي احتلتها فرنسا بسبب عدم دفع ألمانيا لالتزامات معاهدة فرساي في 1923) في حين كان سعر الصرف ينهار. وكان للتضخم الجامح الناتج تأثير مناسب تمثّل في محو كميات كبيرة من الديون الحكومية وأحبط قدرتها على دفع مبالغ التعويضات لفرنسا. وانتهى التضخم الجامح في شكل مفاجئ جدا مع إصلاح العملة في آخر 1923. فما حصل هو أن الحكومة طبعت أموالا جديدة،

ما أنهى مشـكلة الحكومـة المتمثّلة في طباعة العملة[11]. واليوم، يسـتعيد واضعو السياسات في ألمانيا والمصرف المركزي الأوروبي شبح التضخم الجامح كلما أرادوا لجم الانتقادات لإجراءات التقشـف أو الانتقال إلى الهجـوم على مقترحات الحفز. ومع ذلـك، تبدو الحجة غريبة لأن الحالة الكلاسـيكية من التضخـم الجامح التي تطارد ذاكرة السياسات في البلد الأقوى في أوروبا لم تنتج بشكل منفرد عن الحوافز النقدية المتعمدة التي حاولت وقف الانهيار الاقتصادي[12].

الحجـة الأيديولوجيـة الثانية التـي تَدْفَعُ في الاتجاه نَفْسِـهِ هـي أَنْ واضعي السياسـات الألمان هُـم «أوردوليبراليـين» Ordoliberals (تعني حرفيـا ليبراليين نظاميين) وليسـوا ليبراليين جددا. سـنبحث في هذا الموضوع أكثر في الفصل الرابع، لكن الفكرة الأساسـية مفادها أن الفلسـفة التي تحكم النخب الاقتصادية الألمانية لم تكن قط شعار الليبرالية الجديدة «الأسواق جيدة والدولة سيئة». بدلا عن ذلك، يؤكد التقليد الأوردوليبرالي الألمـاني أهمية تأمين الدولة لـ Ramenbedingungen (الشروط الإطارية) التي يمكن للأسـواق أن تعمـل ضمنها. ووفق هذا الرأي، يجب على الدول تأمين شـبكات أمـان اجتماعي ملائمة ودعم المؤسسـات الواقعة خارج الاقتصاد للسـماح للعمالة بضبط المهارات اللازمة لتتناسب مع احتياجات السوق، وضـمان عدم تطور اتحادات احتكارية، والحد مـن المضاربة غير المنتجة من خلال الضرائب وأدوات سياسـاتية أخرى. باختصار، يصبح التنظيم لجعل السوق ممكنة، بـدلا عن التنظيم لمراقبـة انحرافاتها، إلى جانب الانضباط القـوي للموازنة، نواة لـ Sozialmarktwirtschaft (اقتصـاد السـوق الاجتماعـي)، حيـث تنظـم الدولة الأمـور لكنهـا لا تحفزها أو تمارس التجريب، خصوصا مـع الموازنة. وتكون النتيجة Ordnungspolitik، وهي عمل سياسي للنظام والاستقرار، خصوصا الاستقرار المالي الخاضع لحراسة مصرف مركزي مستقل وقوي[13].

ثالثـا، لا شيء ينجـح مثل النجاح، كان الاقتصاد الألمـاني ناجحا للغاية مع ورقة التعليمات هذه. فعلى الرغم من الدمار شبه التام في الحرب العالمية الثانية، أصبحت ألمانيا الاقتصاد الأكبر والأقوى في أوروبا بحلول بداية ستينيات القرن العشرين. وكانت قُوَّتُها، ولاتَزال، تَسْـتَنِدُ إلى تَصْدير مَصْنوعات عالية الجودة إلى بقية العالم. وهذا لم يجعلها غنية فحسـب، بل سـمح أيضا لبلد كان يُسمَّى في ذلك الحين ألمانيا الغربية

بشراء دولة مفلســة تماما، هي ألمانيا الشرقية، وإدماجها في اقتصاده، والذهاب بعد ذلك إلى الحد من تكاليف العمالة، واســتعادة القدرة التنافسية، والتخلص بلا عناء مــن الركود في أعقاب الأزمة المالية، وتحقيق الاســتقرار لمصارفه، والعودة إلى النمو الذي تقوده الصادرات في 2009، في حين وقعت بقية أوروبا في الهاوية المالية.

هذه الرواية للأحداث التي يفضلها الألمان أنفســهم تميل إلى الاســتهانة بعوامل مثل رعاية الولايات المتحدة، خصوصا غض الولايات المتحدة الطرف عن إدارة ألمانيا لمارك ألماني مقيّم بأقل من قيمته خلال الحرب الباردة بأكملها، باعتبار الأمر غير ذي صلة[14]. ويؤمن الناخبون بهذه القصة. والدرس، على صعيد السياســات، المســتفاد من الدولة الأوروبية الأقوى (والأكثر ســيولة) مفاده أن فشل السياسات الحكومية، وليس فشــل أسواق المال، هو ما ينتج الأزمات. لذلك، فإن «نجاح» سياسات 2008 - عودة الأســتاذ وإجراءاته للحفز- بدا في نظر الألمان وحلفائهم في المصرف المركزي الأوروبي بمثابة كارثة على صعيد السياســات توشك أن تقع ولن تبرز تداعياتها سوى في تضخم مستقبلي. وكانت الزيادات الحالية في الديون مجرد إنذار بالكارثة. ونظرا إلى هــذا، لم يكن الألمان على وشــك التوقيع على أي جهــود لمزيد من الحفز، بغض النظر عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة.

عمل سياسي ضار

يُذكَر كم كان ضارا العمل الســياسي في هــذا الصدد. عندما ضربت الأزمة الولايات المتحــدة في 2007 و2008، كانت الإدارة جمهورية، وكان رئيس تنفيذي ســابق لمصرف «غولدمان ســاكس» على رأس المالية العامة، فاخترعــت الإدارة «برنامج إغاثة الأصول المعــسرة» (تراب) بقيمة 700 مليار دولار وهندســت إنقاذ النظــام المالي في الولايات المتحدة. وعمد اقتصاديون كينزيون مزعومون، مثل لاري سامرز، كانوا جزءا من الفريق الاقتصــادي لأوبامــا في 2008، إلى متابعة عمل أســلافهم الجمهوريين. ربما كان الفريق الجديــد أكثر انســجاما فكريا مع منطق التعويض بحكم كونــه ديموقراطيا، لكن علينا أن نتذكــر أن الإدارة الديموقراطية لبيل كلينتون هي من وازن موازنة الولايات المتحدة و«أنهــى الرفاهية كما نعرفها». وعندما ضربت الأزمة، ربما كانت الولايات المتحدة على اليمين أيديولوجيا، لكنها كانت يسارية كثيرا فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية.

أمـــا أوروبا، في المقابـــل، فكان يديرها الديموقراطيـــون الاجتماعيون الميالون إلى اليســـار والديموقراطيون المســـيحيون القابعون في يمين الوســـط ممن أمضوا العقد الســـابق من الزمن في بناء الاتحاد النقدي الذي توقع الاســـتقرار النقدي، بالإضافة إلى فرض ضوابط صارمة على الديون والعجز صارمة باعتبارها السياســـات الوحيدة التي تستحق الاهتمام. وهكذا، عندما ضربت الأزمة، زعم اليسار الأوروبي (باستثناء البريطانيين بقيادة حزب العمال الجديد) ويمين الوسط وتصرفا وفق أساليب يمكننا أن نتوقعها عادة من الجمهوريين الأمريكيين: لقد دافعا عن الاستقرار المالي، والسيطرة على التضخم، وتخفيض الموازنة باعتبارها السبل الضامنة للخروج من الأزمة.

في المملكة المتحدة أدت هذه الديناميكيات السياسية الضارة في بلد واحد: عمد رئيـــس الوزراء البريطاني غوردون براون، الـــذي أشرف بوصفه وزيرا للمال على أكبر ازدهـــار وأكبر ركود في تاريخ بريطانيا في حـــين كان يعد بـ «التعقل المالي الهادف»، إلى إنفـــاق نحـــو 40 في المائـــة من الناتج المحـــلي الإجمالي البريطـــاني أو إقراضها أو ضمانها لإنقاذ المصارف وأكثر من ذلك لحفز الاقتصاد. وعندما خسرت حكومة براون الانتخابات لمصلحة حزب المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون في مايو 2010، كان حزب كاميرون أمضى العامين الســـابقين في محاولة إقناع الناخبين بأنه لن يخفّض الإنفاق الاجتماعي، وســـيكون في الواقع أفضل من حزب العمال الجديد في تقديم الخدمات العامـــة. كانت هذه الأوقات، كما يقـــول المثل الصيني، أوقاتا مثيرة للاهتمام. ونظرا إلى هذا الخليط الغريب من المناصب السياسية والمنظرين الأيديولوجيين، أنتج ربيع 2010 مشـــهدا غريبا، إذ دافع الأمريكيون عن الكينزية العالمية، فيما كان الألمان، في مقابل تهليل من الحكومة الجديدة للمحافظين البريطانيين بزعامة ديفيد كاميرون، يطالبون بالتقشف الإقليمي.

الطريق إلى تورونتو

خلال ربيـــع 2010، ومع خفوت الخطر الفوري بانهيار مالي وعدم بروز التهديد الجديـــد بانتشـــار عـــدوى الديون الســـيادية بعد في شـــكل كامل، بدأت تشـــكيلة الأيديولوجيـــة الجديدة في التبلور. في العام الســـابق شـــككت الولايات المتحدة، إلى جانب البريطانيين في ظل الحزب العمالي غوردون براون، في شكل متزايد بالتزام ألمانيا

بحفـز اقتصادها. وهوجِمت ألمانيا لركوبها المجاني أساسـا جهـود الحفز لدى الدول الأخـرى، وهو اتهـام نفته. وللإنصاف، عندما يأخذ المـرء في الاعتبار إجراءات الحفز الفعـلي في ألمانيا، مثل دعم وقت العمل وتأثير دولة الرفاه الأكبر لديها في الانكماش، يملـك الألمان أكثر مـن نقطة في مصالحهم. لكنهم لم يكونوا على وشـك تقديم حفز أبعـد من ذلك، خصوصا أن صادراتهـم عاودت الانتعاش بحلول منتصف 2009، ولم يواجهوا، كما بدا في ذلك الوقت، أزمة مصرفية يجب التعامل معها. وتابعت الولايات المتحـدة والمملكة المتحدة الضغط على ألمانيا في الفترة التي سـبقت انعقاد اجتماع مجموعة العشرين في تورونتو خلال يونيو 2010. وفي الوقت نفسه، وبدلا من مجرد الاستمرار في قبول الهجوم المضاد المستمر للكينزية، بدأ بعض الحرس القديم لليبرالية الجديدة في كل من أوروبا والولايات المتحدة بالرد في النقاش العام.

أصبـح لصحيفـة «فاينانشـيال تايمـز» نوع من لوحـة إعلانات لإبـداء الرأي الاقتصادي النخبوي. وباسـتخدام الصحيفة كمنصـة، انتقل رئيس مجلس الاحتياط الفدرالي السـابق ألان غرينسـبان من القول في أكتوبر 2008 إن الأزمة أجبرته على إعـادة النظر في «عيـب» في «الأيديولوجيا» الخاصة به عن الأسـواق، إلى الاعتراف في فبراير 2009 باستحسـان تأميم المصارف، ثم إلى الدفـاع بحلول يونيو من العام نفسه عن التقشف والقلق، بطريقة ألمانية للغاية، من التضخم المستقبلي[15]. ورأى جيفري ساكس أن «الوقت حان للتخطيط لعصر ما بعد الكينزية» لأن الحفز كان في أحسن الأحوال لا لزوم له، وفي أسوأ الأحوال مضرا[16]. وبحلول منتصف 2010 كانت «فاينانشيال تايمز» تنظم «نقاش التقشف» التي وضعت الكينزيين على نحو متزايد في موقف دفاعي ضد زمرة من المحافظين والكلاسيكيين الجدد. وفي تطور ذي دلالة، بدأ سياسيون ألمان رئيسيون يضمون قواهم إلى مديرين في المصرف المركزي الأوروبي لإرسـال رسالة مشـتركة. وقال رئيس المصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه في انتقـادات ذُكِرت كثيرا في «فاينانشـيال تايمز»، «لا تحفـزوا أكثر - حان الوقت الآن للجميع ليتشددوا»[17]. كانت الحملة ضد الأستاذ تزداد حماوة.

وقبل أسـبوع مـن كل اجتماع كامـل لمجموعة العشرين، يجتمـع وزراء المال في المجموعـة لوضع جدول الأعمال. وأشـاروا في اجتماعهم خـلال يونيو 2010 في بوسـان بكوريا الجنوبية إلى أن الكينزية العالمية كانت على وشـك الفشـل. كانت

صحيفة «فاينانشيال تايمز» أوردت قبل وقت قصير، خلال أبريل 2010، أن موقف مجموعة العشرين حول الأزمة كان أن الإنفاق العام «يجب الحفاظ عليه حتى يترسخ الانتعاش بقوة». وبحلول موعد اجتماع بوسان، أصبح وزراء المال في مجموعة العشرين يعتقدون بأن «الأحداث الأخيرة تسلط الضوء على أهمية المالية العامة المستدامة... والإجراءات الصديقة النمو وتحقيق الاستدامة للمالية العامة». واعترضت الولايات المتحدة على هذا التحوّل في اللهجة على أساس أن «سحب حفز المالية العامة والحفز النقدي... في حاجة إلى المضي قدما بالتزامن مع تعزيز القطاع العام»، لكن المد بدأ فعلا يتحوّل، حتى قبل حصول الاجتماع الكامل لمجموعة العشرين في تورونتو[18].

وصعّد المصرف المركزي الأوروبي الحكومة الألمانية في وقت واحد الضغط على الموقف الأمريكي في الفترة التي سبقت الاجتماع الكامل. وقبل أيام من اجتماع مجموعة العشرين، رفض رئيس المصرف المركزي الأوروبي تريشيه صراحة الحجج الكينزية حول نقص الطلب، مشيرا إلى ضرورة «تطبيق سياسات تتعلق بالموازنة... يمكن أن نسميها بناء الثقة» تركز على الحد من الديون. وبعد ذلك بيومين، نشر وزير المال الألماني فولفغانغ شويبله مقالة موسعة في صحيفة «فاينانشيال تايمز» شدد فيها على ضرورة «ضبط توسعي للمالية العامة». وفي استدعاء لشبح التضخم المستقبلي، قال، «نحن [ألمانيا]... قلقون أكثر من الآثار المترتبة على العجز المفرط وأخطار ارتفاع معدلات التضخم». وهكذا، لن تستجيب ألمانيا للأزمة «بمراكمة الدَّين العام»[19]. وبحلول موعد اجتماع تورنتو، انحاز الكنديون والبريطانيون إلى صف الألمان، تاركين الأمريكيين معزولين. وكرر البيان الختامي لاجتماع تورونتو اللازمة، التي ألّفها تريشيه وضخّمها شويبله، حول «ضبط المالية العامة في شكل صديق للنمو». وعلى الرغم من اعتبار الأمر آنذاك مراوغة بين المواقف الكينزية والتقليدية، أشار في الواقع إلى نهاية الكينزية العالمية.

وفي أعقاب بيان مجموعة العشرين، صدرت في يونيو 2010 النشرة الشهرية للمصرف المركزي الأوروبي، التي كانت بلا حرج إعادة صياغة للأفكار الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ودعوة إلى المضي قدما في «ضبط المالية العامة في شكل صديق للنمو». وفي النشرة ظهر على الشاشة «المستهلكون الريكارديون» ذوو

التوقعـات العقلانية الذين ترقبوا آثار السياسـات الحكومية لسـنوات مقبلة، إلى جانب المسـتثمرين الكارهـين للتضخم والحساسـين للثقة والفزعـين من احتمال «مزاحمة» الحكومة للاسـتثمار والتضخم المسـتقبلي والديون الحكومية الأكبر من أي وقت مضى[20]. وزعم سـتيفن كينسيلا في شـأن ما بدا تناقضا منطقيا في الضبط التوسـعي للمالية العامة، فقال إن «مؤيـدي هذه النظرية يقولون إن الانكماش في الماليـة العامة، بدلا من أن يـؤدي إلى انخفاض الإنتاج سـيحدث زيادة في الإنتاج، [فيما] يتوقع المسـتهلكون والمستثمرون تخفيضات ضريبية في الأجل البعيد بسبب التخفيضات في الإنفاق [التي] سـتبطل... الانكماش»[21]. ونظرا إلى هذا الإصدار من نظرية التوقعات العقلانية، يمكن للمصرف المركزي الأوروبي أن يستنتج أن التقشف يجب يكون الطريق إلى الأمام لأن «المنافع في الأجل الأطول على صعيد ضبط المالية العامـة غير متنازع عليهـا إلى حد كبير»[22]. هي غير متنـازع عليها مادام قد طُرِح السـؤال فقط وفق هـذا النموذج الضيق من التوقعـات العقلانية. كانت الكينزية العالميـة في الواقع تسـتعد للخروج. لكـن إذا وضعنا الرهاب الألمـاني من التضخم والأوردوليبراليـة جانبا، لماذا كان الأوروبيون فجأة حساسـين جدا لمشـكلة الديون الحكومية وعارضوا مزيدا من الإنفاق المحفِّز؟ تعيدنا الإجابة إلى دول الـ PIIGS في أوروبا وطرقها المسرفة.

دول الـ PIIGS الأوروبية واكتشاف الديون السيادية: اليونان

بينما كان الألمان يتعافون والإنجليز يمارسـون الإنقاذ، كانت أزمة هادئة تختمر على طرف أوروبا. كانت اليونان منذ فترة طويلة الطفل المشاغب في الطرف الأوروبي. خرجـت من الحـرب العالمية الثانيـة، وتوجهت مباشرة إلى أكـثر الحروب الأهلية دموية في التاريخ الأوروبي الحديـث. وعندما انتهت الحرب، وقع البلد الفقير أصلا في ركود (فيما ازدهرت بقية أوروبا) في ظل نظام سياسي غير مستقر انهار في النهاية إلى ديكتاتورية عسـكرية وحشـية. وعندما خرجت اليونان مـن فترة الديكتاتورية واسـتقرت في آخر سـبعينيات القرن العشريـن، قدّمت لها المجموعـة الاقتصادية الأوروبيـة (كما كان الاتحاد الأوروبي يُعرَف آنذاك) تمويلا خارجيا اشـتدت الحاجة إليه من أجل الاستثمار في البنية التحتية في حين تبلور نظامها الحزبي الحديث.

وهيمنت على العمل السياسي اليوناني في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته الإدارات الاشتراكية لرئيس الوزراء باباندريو التي سعت إلى زيادة المدخول الشخصي والاستهلاك العام، في استجابة مفهومة لعقود من عدم الاستقرار والعنف والاستقطاب السياسي. وأدارت هذه الحكومات سياسات توسعية باستمرار أسفرت، نظرا إلى انخفاض الإنتاجية في البلاد، عن زيادة الديون واتساع العجز. (في الواقع لم تحقق اليونان فائضا في الموازنة في 50 سنة). وفاقت نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي 100 في المائة في 1994، وحامت نحو 105 في المائة لـ 10 سنوات، ثم قفزت نتيجة للأزمة المالية في 2008 لتصل إلى 165 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في آخر 2011[23].

وما جعل هذا الإنفاق ممكنا أن تبني اليورو مكّن اليونان وغيرها من دول الأطراف الأوروبية (البرتغال وإيطاليا وإسبانيا وإيرلندا) من أن تحظى فعليا بالتصنيف الائتماني لألمانيا على افتراض أن المصرف المركزي الأوروبي سيدعم الديون غير المسددة كلها التي تصدرها الدول الأعضاء لأن الديون كلها بعملة اليورو الجديدة نفسها. وهكذا انخفضت تكاليف الاقتراض المرتفعة تاريخيا في هذه البلدان. فتكاليف الاقتراض في اليونان، مثلا، انخفضت من 20 في المائة على السندات التي تستحق بعد 10 سنوات قبل اعتماد اليورو إلى نحو 4 في المائة في 2005، وفي حالة اليونان خصوصا، كانت النتيجة مزيدا من الاقتراض[24]. ولأن اليونان كانت قادرة على الاقتراض بسهولة أكبر، أصبح المال أكثر وفرة محليا، فموّل كلا من الاستهلاك والاستثمار، لكن هذا زاد أيضا تكاليف اليد العاملة في اليونان بالنسبة إلى جيرانها في منطقة اليورو، فتراجعت قدرتها التنافسية، واتسع عجز حسابها الجاري- أصبحت اليونان تستورد أكثر مما تصدّر بالمال الإضافي.

وعانت اليونان بعض المشكلات الهيكلية الخاصة التي حوّلت نقاط الضعف هذه إلى حادثات تنتظر الحدوث. أولا، إذا وضعنا جانبا كل هذه القصص التي تتكرر أحيانا كثيرة عن الفساد المستشري والتقاعد المبكر المشكوك فيه، وهي قصص كثيرة، لدى اليونان ضعف في القدرة على جمع الضرائب وإرادة سياسية أضعف حتى لفرض التحصيل، لذلك فالعائدات لم توازِ النفقات قط. ثانيا، كان الإنفاق الحكومي غير منسق بشكل بارز، لذلك كشفت الحكومة اليونانية في أكتوبر 2009

عــن أن عجز المالية العامة المبلّغ عنه عنــد 6.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي كان في الواقع أقرب إلى 13 في المائة. وفي شكل لا يدعو إلى الدهشة، دق المستثمرون جرس الإنذار بصوت عال حــول الحالة الحقيقية للمالية العامة في اليونان. وقفزت أســعار الفائدة المنخفضة التي حظيت بها الديــون اليونانية منذ اعتماد اليورو من طريق التصنيف الائتماني الألماني المســتعار، ما جعل البيئة الصعبة لتسديد الفوائد بشــعة بشــكل مفاجئ جدا. وفي تصعيد للضغوط، لاحظت وكالات التصنيف الأمر وخفّضت تصنيف السندات اليونانية من A إلى -BBB، ما ضاعف من عبء الديون من طريق تخفيض الأسعار وزيادة ارتفاع العائدات. لذلك، بدأ الاقتصاد في الانكماش في شكل ازدادت معه الديون غير المسددة مع انهيار الناتج المحلي الإجمالي.

في حــالات كهذه، يواجه المســتثمرون في ســوق الســندات معضلــة. إذا كانوا يعتقدون أن السندات تســير إلى مزيد من الانخفاض في القيمة، يجب أن يتخلصوا منها في أقرب وقت ممكن[25]. لكن إذا تخلوا عن الأصل المعني، يتعرضون إلى خطر قيام من يحملون هذه الأصول جميعا الشيء نفســه، لتنهار الأســعار نتيجة لذلك. وكما رأينا في الفصل الثاني مع سندات الرهن العقاري الأمريكية، يلوح خطر العدوى عندمــا يؤدي التخلص، في هذه الحالة، من الأصول اليونانية، إلى انهيار في الأســعار. وإذ يتوقع الأشــخاص الذين يحملون تلك الأصول الأمر، فإنهم ســيريدون التخلص منهــا قبل أي شــخص آخر، ما ســيؤدي إلى بيع سريع جدا يحــاول الجميع تجنبه. وهــذا بدوره يؤدي إلى التخلص من أصول أخرى (غير يونانية) لتغطية خســائرهم (اليونانيــة)، مــا يقلل من قيمة الأصول غير ذات الصلة، ويــؤدي في النهاية إلى بيع سريع للأصول الجيدة ككل. ونظرا إلى أن المصارف الأساسية في منطقة اليورو كانت محشــوة بالكامل بســندات دول الأطراف (هي، على الرغــم من كل شيء، أقرضت اليونانيين المال عن طريق شراء سنداتهم)، ستكلف أي عملية للبيع السريع في نهاية المطاف أكثر بكثير من قيمة الديون اليونانية المعلقة، خصوصا إذا كانت نار الديون تنتشر إلى البرتغال وإيرلندا، وكان يخشى أن تصل، ربما، إلى إسبانيا وإيطاليا.

كانت السياســات المثلى ســتكلف في 2009 نحو 50 مليــار يورو. كان المطلوب أن يشــتري المصرف المركــزي الأوروبي، أو ألمانيا، الدائن الرئيسي، الديون اليونانية في الســوق الثانوية التي كانت خاضعة لخطر إعادة التمويل في الأجل القريب، ودفنها

في مــكان ما في أعماق الموازنة العامة، ومتابعــة الحياة العادية. لماذا لم يفعلا ذلك؟ تكمن إجابة واحدة في العمل السياسي الألماني. كانت ثمة انتخابات إقليمية مقبلة في ألمانيا، وكان إلقاء اللوم على اليونانيين لكونهم غير فاعلين أســهل سياسيا من الشرح للجمهــور الألماني بأن المصرف المركــزي الأوروبي يجب أن ينقذ اليونانيين لأســباب تتعلق بأخطار نظامية. وتكمــن الإجابة الأخرى في قوانين المصرف المركزي الأوروبي التــي تحظر على دولة واحدة إنقاذ أخــرى خوفا من توليد خطر معنوي. فعمليات الإنقاذ هذه غير مسموح بها إلا في ظروف استثنائية (المعاهدة المعنية تذكر الكوارث الطبيعيــة). تذكّــر أن المصرف المركــزي الأوروبي يتعامل مع مشــكلة واحدة، هي تضخم الأســعار، ويملك أداة واحدة، هي سعر الفائدة. هكذا، كان المصرف المركزي الأوروبي غير قادر تماما، ولم يكن الألمان مستعدين تماما لتحمل المسؤولية. لذلك، بدأ المســتثمرون في احتساب سعر خطر العدوى باعتباره مرجحا بشكل متزايد، وبدأت العائدات على ســندات دول الأطراف كلها بالارتفاع، وهذا هو الســبب الذي جمع البرتغال وإيرلندا وإســبانيا وإيطاليا معا مــع اليونان. ووُلِدت جماعة الـ PIIGS في نيران خطر العدوى. ولســوء الحظ، في حين أن التســمية المختصرة للجماعة جذابة، المشكلة هي أن إيرلندا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا ليست في شيء مثل اليونان.

إيرلندا وإسبانيا: ورطة الفقاعة العقارية

إن إيرلندا وإسبانيا ثنائي أغرب من أن يُجمَع مع اليونانيين. أولا وعلى الرغم من كل شيء، لديهما معا سمعة أفضل في شأن مدفوعات الضرائب. لكن الأهم من ذلك بكثير أن أوضاعهما المالية العامة والنقدية كانت جيدة في العام 2007. فعلى عكس اليونان، كانت إيرلندا وإســبانيا معا «الأفضل في صفهما» في مواجهة احتمال وقوع الديون والعجز في أزمة. في العام 2007 كانت نسبة صافي الدَّين الإيرلندي إلى الناتج المحــلي الإجمالي 12 في المائة، وبلغت لدى إســبانيا 26 في المائــة. في المقابل، بلغت الديون في ألمانيا 50 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[26]. لماذا إذن وقعت إيرلندا وإســبانيا في أزمة عندما تجنبتها ألمانيا؟ الإجابة، كما جرت العادة، تبدأ وتنتهي مع المصارف، وهي تتعلق في هذه الحالة بالإقراض العقاري. إذا حفرت اليونان لنفسها حفرة بعيدة الأجل على صعيد المالية العامة غطّاها انخفاض أسعار الفائدة، لم تدرك

إيرلندا أن الحفرة موجودة حتى وبنت بيوتا فوقها. وإسبانيا، كما سنرى، هي إيرلندا مضروبــة في بضعة أضعاف. أمــا إيطاليا فهي البرتغال مضروبــة في بضعة أضعاف. وتبقى اللازمة نفسها في كلتا الحالتين.

كان أداء إيرلنــدا، مثل ألمانيا، جيدا قبل الأزمة. فإيرلندا خفّضت نســبة الدَّين الحكومــي الإجمالي لديها إلى ناتجها القومي الإجمالي من 112 في المائة العام 1986 إلى 25 في المائــة العام 2007، وبلغ صــافي ديونها إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام 2007 مجــرد 12 في المائــة[27]. واســتطاعت تحقيق ذلك من طريــق التصدير إلى البلدان التي كانت تتوسع، وزادت مهارات القوة العاملة لديها للاستفادة من تدفق الشركات المتعددة الجنســيات التي كانت تحرص على استخدام إيرلندا، ذات القوى العاملة الناطقة باللغة الإنجليزية، وحيث تنخفض معدلات الضريبة على الشركات، كبوابــة إلى الســوق الأوروبية الموحــدة. ارتفع الناتج القومي الإجــمالي لإيرلندا في شــكل كبير، وكذلك الأجور، وازداد كل من الاستهلاك وعائدات الضرائب. وشجّع نمو هذا الاقتصاد المســمى بالنمر الســلتي Celtec Tiger خلال آخر تسعينيات القرن العشريــن مزيدا من الناس على اعتبار العقارات اســتثمارات، وبذلك ولّدت إيرلندا الحادثــة المصرفية الهائلة التي تنتظر الحدوث، من دون وجود «فاني» أو «فريدي» أو أي شيء مثلهما.

جزء مما أثار الفقاعة في إيرلندا أثّر أيضا في اليونان: نشــاطات شراء الســندات من المصارف الأوروبية الكبرى، التي أعطت الدول الطرفية المال الرخيص، إلى جانب انخفاض أســعار الفائدة التي حددهــا المصرف المركــزي الأوروبي والتي تُترجَم إلى الصفر، إن لم تكن أســعارا حقيقية ســلبية، في إيرلندا وإســبانيا من 2000 فصاعدا. «ولذلك قفزت أسعار العقارات [الإيرلندية] بنسبة تزيد على 64 في المائة في 2002 - 2006»[28]. ولتمويل الإقراض على هذا النطاق الواســع، تحوّلت المصارف الإيرلندية في شــكل متزايد إلى أســواق التمويل بالجملة في الولايات المتحدة (أســواق الريبو التــي قرأنا عنها في الفصل الثاني)، وكان الهدف أساســا الاقــتراض بين ليلة وضحاها لتمويل رهون عقارية تمتد إلى 30 ســنة. وبلغت بصمة الأصول الإجمالية للمصارف الإيرلندية الرئيســية الثلاثــة في وقت وقوع الحادثة نحــو 400 في المائة من الناتج المحلي الإجــمالي. وقدم أحد تلك المصارف، «المصرف الإنجليــزي - الإيرلندي»، 67

مليار يورو للقطاع غير المالي (العقارات) في 2007 فقط[29]. وكان «المصرف الإنجليزي - الإيرلندي» يعتمد اعتمادا كبيرا على التمويل في الأجل القريب. وعندما جمُدت سوق ما بين المصارف بعد انهيار مصرف «ليمان»، انهارت قدرة المصارف الإيرلندية على خدمة قروضها، وانهارت أسعار العقارات الإيرلندية، آخذة معها القطاع المصرفي بأكمله إلى الأسفل.

وخوفا من انهيار مالي، أصدرت الحكومة الإيرلندية ضمانا شاملا لمطلوبات النظام المصرفي بأكمله، وفي شكل مفاجئ جدا، أصبحت الـ 400 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، الواردة كأصول في الموازنة العامة للقطاع الخاص، مشكلةً للشعب الإيرلندي. وكانت النتيجة الإجمالية لانفجار فقاعة سوق العقارات وانهيار النظام المصرفي «أكبر انخفاض مركب في الناتج المحلي الإجمالي لدى أي دولة صناعية خلال 2007 - 2010»[30]. وازداد الدِّين الحكومي بنسبة 320 في المائة إلى أكثر من 110 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إذ أنفقت الحكومة نحو 70 مليار يورو لدعم النظام المصرفي. وفي الوقت نفسه، ارتفع معدل البطالة إلى 14 في المائة بحلول منتصف العام 2011، وهذا الرقم كان يمكن أن يكون أعلى في غياب الهجرة.

وفي إسبانيا تتلخص الحالة في «أن اللازمة لا تزال هي نفسها»، وإن ترجمتها وضخمتها مؤسسات مصرفية مختلفة. فبدلا من ثلاثة مصارف كبيرة تهيمن على الإقراض المحلي كله، كما في الحالة الإيرلندية، فإن أكبر المصارف في إسبانيا مدوّلة، وبالتالي يُتحوَّط لها إلى حد ما ضد الاضطراب الداخلي. في إسبانيا المشكلة الحقيقية، كما اتضح في ربيع 2012، كانت تكمن في مصارف الادخار الإقليمية: أو cajas de ahorros.

لفهم وضع إسبانيا اليوم، عليك أن تبدأ بحقيقة أن إسبانيا كانت في 1979 ثامن أكبر اقتصاد صناعي في العالم. أما اليوم، فتراجعت إلى المركز الـ 17. وبين العامين، نُزِعت صفة التصنيع عن إسبانيا على نحو فاعل، لتصبح البلاد مركزا للمصارف والخدمات والسياحة. والمشكلة هي أن مصادر المدخول التي يعتمد نموذج نمو كهذا عليها تأتي في المقام الأول من خارج البلاد: عندما يتوقف هؤلاء الأشخاص عن الإنفاق والإقراض، أنت في ورطة خطيرة. وتكبر المشكلة عندما يكون النمو المحلي ممولا بديون ويعتمد على أكثر بقليل من تبادل للبيوت.

يقول جون مولدين: «شهدت إسبانيا أمَّ فقاعات الإسكان كلها»[31]، وهو صحيح لكنـه أيضـا مضلل قليلا، فلدى بلـدان أخرى فقاعات أكبر. ووفـق بيانات مصرف إسـبانيا، في حين أن الاندفاع الإسـباني المتهور في السكن لـ 10 سـنوات أنتج زيادة بنسـبة 115 في المائة في أسـعار المسـاكن بين عامـي 1997 و2007، كانت فقاعة المملكـة المتحدة أكبر عند 140 في المائة، وتصـدرت إيرلندا القائمة بـ 160 في المائة. لكن أهمية إسبانيا أكثر بكثير من إيرلندا، والسبب أن الناتج المحلي الإجمالي الإسباني يسـاوي نحو سبعة أضعاف حجم اقتصاد إيرلندا. وإسبانيا هي رابع أكبر اقتصاد في منطقة اليورو، وهي مسـؤولة عن نحو 10 في المائة من منطقة اليورو الناتج المحلي الإجمالي. هكذا، كانت فقاعة الإسكان الإسبانية مهمة في أكثر من مجرد إسبانيا.

في هذا المعنى يبقى مولدين على حق تماما. كان حجم فقاعة العقارات الإسبانية مذهلا. لقد أصبحت العقارات محورية في الاقتصاد الإسـباني، فالبناء ولّد وحده 14 في المائة من العمالة و16 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفور إدراج القطاعات ذات الصلـة، قفزت الأرقام إلى نحو ربع الناتج المحـلي الإجمالي وربع العمالة. وفي شكل لا يثير الدهشة، نظرا إلى هذه الطفرة العمرانية، توسع الائتمان لتلبية الطلب. وفي الواقع، شـكّلت القروض الممنوحة إلى المطوريـن وحدها نحو 50 في المائة من الناتج المحلي الإجـمالي بحلول العام 2007[32]. وعندمـا انفجرت الفقاعة، أطلقت البطالة من 8 إلى 25 في المائة في غضون ثلاث سنوات، فيما بلغت بطالة الشباب 52 في المائة في منتصف 2012. وانخفض الطلب المحلي بنسـبة سـبعة في المائة، في حين تقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.3 في المائة في الربع الأول من 2009 وحده.

اختـلاف إيرلنـدا عن إسـبانيا - بغض النظر عـن حجم الانفجـار - يكمن في المؤسسات الخاصة للقطاع المصرفي الإسباني. كما ذُكِر آنفا، فالمصارف الإسبانية الثلاثة الكبرى، بمحافظها الاسـتثمارية الدولية، تتمتع في شـكل معقـول بتحوط جيد ضد الانكشـاف المحلي. من أين يـأتي إذن حجم الائتمان هذا؟ الإجابـة هي cajas de ahorros، أو مصـارف الادخار الإقليمية (تشـبه الاتحـادات الائتمانية الأمريكية)، خصوصا في نسـختها المتمثّلة بتكتل «بانكيـا» Bankia الذي أفلس في العام 2012. قدمـت هذه المؤسسـات معا نحو 50 في المائـة من مجموع القـروض في القطاع المصرفي المحلي. وcajas مهمة لأن قروضها غير شـفافة (تشبه الرهن العقاري العالي

الأخطار)، ولأن رسملتها ناقصة، والأهم من ذلك، أنها محشوة بالكامل بأصول لا تُستعاد في أي وقت قريب، خصوصا لأن الأصول المعنية كانت غير مسعرة بسعرها الحقيقي في البداية. والأصول لا تُستعاد قريبا لأن الجانب الآخر من الموازنة العامة لقروض cajas هو زيادة هائلة في دَين القطاع الخاص في إسبانيا. ونما هذا الدَّين بما يزيد على 20 في المائة سنويا في الفترة التي سبقت الأزمة إلى أكثر من 200 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتحمل هذا الدَّين اليوم كتلة سكانية ربعها عاطل عن العمل. أضف إلى ذلك حقيقة أن القروض العقارية الإسبانية هي قروض معاودة، ما يعني أن المصرف يمكن أن يلاحق المدين في شأن الدَّين الأصلي - إلى الأبد - وليس في شأن القيمة الحالية للعقار فقط، وللراهنين كل حافز للجلوس وعدم السماح للسوق بالتوازن، ما يجعل الوضع أسوأ قليلا. في الولايات المتحدة يمكنك التخلي عن رهن عقاري ويصبح البيت مشكلة المصرف. أما في إسبانيا، فعند التخلي عن البيت، تبقى ديون الرهن العقاري مشكلتك.

خذ إيرلندا وإسبانيا معا، ولن تكون أمامك قصة الدول المسرفة والعمال غير الفاعلين وبقية الحكاية. مؤكد أن الحكومات الإقليمية الإسبانية أقامت عددا قليلا من المشاريع غير المنتجة ما فاقم الأوضاع، وتشمل مطارات لا تعرف حركة مرور، ودور أوبرا واسعة النطاق لا تجد زبائن، وما شابه ذلك. لكن هذه أعراض وليست أسبابا. وفي الواقع، في بلاد الباسك(*)، حيث خضعت cajas لسيطرة سياسية أكبر، لم يُسمَح بالاستثمار في العقارات بالمقدار نفسه، وكانت النتيجة توجه الاستثمار إلى التصنيع[33]. الأزمة الأساسية هي، مرة أخرى، أزمة من الأزمات المالية للقطاع الخاص، وليس العام.

ما لدينا هنا هو الشيء نفسه الذي رأيناه في الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وأيسلندا التي سنتناولها بالتفصيل في فصل لاحق - انفجار فقاعات المساكن الممولة من القطاع الخاص. هو ظاهرة تعود أساسا إلى القطاع الخاص ما لبث أن أصبحت مشكلة للقطاع العام. والفارق هو أن إيرلندا، من خلال ضمان ديون مصارفها، صراحة وفورا، حوّلت الديون الخاصة إلى ديون عامة وهي تتعرض اليوم لضغوط لتسديدها. أما إسبانيا فلم تتمكن حتى من الحصول على معلومات وافية عن

(*) Basque Country: إقليم قديم تاريخيا يقع شمالي إسبانيا، بات مستقلا منذ العام 1979. [المحرر].

أزمتهـا المصرفية، على الرغـم من أن أكبر تكتل لـ cajas أفلـس في العام 2012[34]. لكن حقيقة أن هذا يحدث في ظل اقتصاد أكبر بسـبعة أضعاف من إيرلندا ويضم مؤسسـات مصرفية مبهمة أكثر، تشكّل سـببا أكثر من كافٍ لجعل اللاعبين في سوق السندات يقلقون على الملاءة المالية للدولة التي تقف وراء تلك المصارف. ومن شأن توقف اليونان عن تسـديد ديونها أن يكون خطرا من تلقاء نفسـه، لكن إذا انتشر الأمر إلى إيرلندا وإسبانيا، فستكون النتيجة غير قابلة للتوقع.

البرتغال وإيطاليا: أزمة النمو البطيء

ترتبـط البرتغـال وإيطاليا بعلاقة واحدة كما إسـبانيا وإيرلنـدا. لكن بدلا عن ارتباطهما بأزمة عقارية أصبحت مصرفية، تعاني البرتغال وإيطاليا مزيجا من انخفاض النمو، وشيخوخة السـكان، وانخفاض الإنتاجية، والتصلب المؤسسي. ما يجمع دول الـ PIIGS كلها هو أن اعتمادها على اليورو خفّض مدفوعات الفائدة على سنداتها فيما فضّلت المصارف الأساسـية ديونها على الديون الألمانية والفرنسية ذات العائد الأقل حتى. ومع ذلك، وعلى الرغم من كل هذه الأموال الرخيصة المنتجة في دول الـ PIIGS، كانت البرتغال في ورطة قبل وقت طويل من أزمة 2008.

تعرضـت اثنتان من الصناعات التصديرية الرئيسـية للبرتغـال، وهي الأحذية والمنسـوجات، لضربةٍ بسبب المنافسة من آسيا وأوروبا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين. لذلك، اتسـع العجز التجـاري للبرتغال وتراجعت قدرتها التنافسـية، في حين عـانى قطاع الخدمات، وكثير منهـا غير قابل للتداول، ركودا. وتحوّل الشـباب عـلى نحو متزايد إلى التعليم، فخفّضوا مؤقتا، على نفقة الدولة، معدل البطالة، من دون زيادة المهارات بالضرورة. وأشـارت مجلة «إيكونوميسـت» بامتعاضٍ إلى «أن عـدد المحامين ازداد بنسـبة 48 في المائة بين عامـي 2000 و2010»[35]. وفي الوقت نفسه، بلغ متوسط حصة الفرد من النمو 0.2 في المائة سنويا خلال الفترة نفسها، في حـين بلغ مجموع الديـون العامة والخاصة أكثر من 240 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2010.

وضاعفت التركيبة السـكانية هذه المشاكل. تحل البرتغال في المرتبة 178 من بين 230 بلدا في النمو السكاني و195 في الولادات. ويبلغ متوسط العمر 40 سنة، ويتجاوز

عمر 18 في المائة من السكان 65 سنة. وقبل الأزمة كان يمكن تجاهل هذه الأمور لأن تدفقات رؤوس الأموال من مركز أوروبا إلى أطرافها حجبت النقص المزمن في النمو لهذه البلدان. لكن بمجرد أن توقفت تلك التدفقات في 2010 في سياق مخاوف السوق من الديون اليونانية والإيرلندية، ما لم يكن قبلا مشكلة - ديناميكيات النمو البعيدة الأجل - أصبح فجأة كذلك. فعلى الرغم من كل شيء، إذا غابت المحركات الأساسية لِدَعْمِ النمو، لن يخفّض أي مقدار من التقشف الديون المستحقة.

وتُعتبَر إيطاليا نسخة عملاقة من البرتغال في حين أنها في جوانب كثيرة نقيض لإسبانيا. لدى إيطاليا دَين خاص منخفض ودَين عام ضخم. والدَّين العام ضخم بمعنى أن لإيطاليا ثالث أكبر سوق للسندات في العالم. دعونا نفكر في ذلك لحظة. لدى بلد أوروبي جنوبي يملك الكتلة السكانية الـ 23 الأكبر في العالم والاقتصاد الـ 11 الأكبر في العالم، ثالث أكبر سوق للسندات في العالم. كيف حدث هذا؟ انظر فقط في شمال إيطاليا، وسترى إحدى الدول الصناعية الأكثر تطورا في العالم، حيث الصادرات تنافسية والمنتجات ذات مرونة سعرية والمدخول المرتفع. انظر في جنوب إيطاليا، وسترى عالما مختلفا بدلا عن المنتجين الزراعيين والشركات الصغيرة المنخفضة الإنتاجية.

ويوحّد هاتين النسختين المختلفتين جدا من إيطاليا نظام سياسي نقل الموارد من الشمال ليدفع الثمن في الجنوب، في حين لا يفرض ضرائب على مواطنيه بالكامل لتعويض النقص بسبب استمرار التحالفات الطبقية التقليدية في الجنوب. لذلك يتحقق الأمر بعجز مستمر، تحوّل إلى ديون قُلِّصت بتخفيضات مستمرة لمعدل الصرف. وألغى اعتماد اليورو تخفيض قيمة العملة هذا، لكن الانهيار في أسعار الفائدة الذي جاءت به الخطوة أدام الوضع غير القابل للاستدامة فترة أطول قليلا. في العام 2000، بلغ صافي الديون الإيطالية إلى الناتج المحلي الإجمالي 93 في المائة. وفي 2007، سجل 87 في المائة. اليوم هو 100 في المائة، إذ تخفّض سياسات التقشف والأزمة معدل النمو البطيء أصلا للاقتصاد الإيطالي والبالغ نحو 1.5 في المائة سنويا (والمستمر منذ 25 سنة)، في حين أن الديون المستحقة لا تزال تكبر، فيما قفزت أسعار الفوائد[36].

وكما هي الحال بالنسبة إلى البرتغال، ما لم يكن مسألة في 2000 أصبح كذلك فجأة في العام 2010 عندما لاحظت الأسواق ثلاثة أشياء: لدى إيطاليا أصلا ثالث

أكبر سـوق للسـندات في العالم، ويُعتبَر معدل نموها مريعا بمـا يجعل قدرتها على تسـديد ديونها أو حتى إعادة تمويلها إذا ارتفعت أسـعار الفائـدة مقيدة للغاية، وتبدو تركيبتها السـكانية أسـوأ من البرتغالية. وفي حين تحتـل إيطاليا المرتبة 158 من أصل 230 بلدا على صعيد النمو السـكاني، في تفوق هامشي على البرتغال، تحتل المرتبة 207 في الولادات. ويبلغ متوسـط عمر السكان 43.5 سنة، فيما تجاوز 20 في المائة من السكان 65 سنة. ونظرا إلى أن واحدا من عدد قليل من الأحداث الخطية حقا في الحياة هو الموت (لا يوجد أي شـخص يبلغ من العمر 200 سـنة)، سـيبلغ أكثر من ثلث السـكان في إيطاليا أكثر من 65 سـنة بحلول العام 2035. وفي الوقت نفسـه، لا يتعامل المسؤولون الحاليونَ بود مع الهجرة باعتبارها وسيلة للخروج من هذا المأزق.

إذا كانـت إسـبانيا عبارة عن إيرلنـدا مضخمة، فإيطاليـا برتغال مضخمة. وصحيح هو القول إن هذه الدول لا تستطيع أن تحقق نموا يخرجها من الديون المتراكمـة. وصحيح أيضـا القول إن ثمة أزمة على صعيد السـندات السـيادية في هـذه الدول. لكن هـل دول الـ PIIGS حقا في ورطة بسـبب أزمة الإنفاق الحكومـي؟ في الحالة الإيطالية فإن الاعتماد على العجز الذي أصبح ديونا وعلى تخفيض قيمة العملة الذي اسـتُعيضَ عنه بتدفقات رأسمالية رخيصة وعائدات منخفضة في شـكل مصطنع فور اعتماد اليورو، يشير إلى أن المالية العامة عبارة عن قطار مترهل يسير بخطى بطيئة، واستيقظت الأسواق في نهاية المطاف على حقيقة أن إيطاليا لن تملك بعد 30 سنة من الآن شخصا يعمل لتسديد الفائدة على السـندات التي تسـتحق بعد 30 سـنة لأن الإيطاليين سيكونون مشغولين جدا بدفع المعاشـات التقاعدية. وعلاوة على ذلك، لم تعد الأسـواق ترى ما كان مستداما في 1999 – نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي البالغة أكثر من 100 في المائـة – مسـتدام الآن نظرا إلى خطر العدوى مـن دول الـ PIIGS الأخرى. لقـد تغيرت النظـرة إلى الأخطار، بدلا عن الأخطار الكامنة نفسـها، التي كانت دائما هناك.

لذلك، هل الدولة متواطئة؟ نعم. هل سـببت الدولة هذه المشـاكل؟ لا. إلا إذا كنا على اسـتعداد للقول إن مسـتوى خصوبة الأسرة في إيطاليا هو من مسؤوليات

المالية العامة ويمثّل بالتالي مشــكلة للدولة. وفي الحالة البرتغالية، في حين أن التركيبة الســكانية وانخفاض الإنتاجية تؤدي أدوارها، بلغ صافي الديون البرتغالية إلى الناتج المحــلي الإجمالي في العام 2000 نحو 52 في المائة و66 في المائة في العام 2007، وهو بالــكاد دليل على وجود مبالغة في الإنفاق. بدلا عن ذلك، وفي كلتا الحالتين، فإن ما كان يُعتبَر مستداما أصبح فجأة يُعتبَر غير مستدام بمجرد أن أضيفَت إلى أزمة النمو البطيء إمكانية حصول عمليات بيع سريع مدفوعة بالعدوى في أســواق السندات الأوروبية كلها. وكما جرت العادة، فإن فهم الأخطار هو ما يهم. ومرة أخرى، ومثلما رأينــا في حالــة الولايات المتحدة، لم تكن ثمة موجة مــن الإنفاق الحكومي وراء كل هذا. لماذا إذن الاســتمرار في الاعتبار المتخيل لأزمة ســوق الســندات على أنها أزمة الحكومات المسرفة؟

الخلط بين الترابط والسببية: الظهور الخاطف للتقشف

مــع بلوغ العائدات مســتويات لا يمكن تحملها في اليونــان وإيرلندا والبرتغال، تلقــى كل بلد خطة إنقاذ من الاتحاد الأوروبي والمصرف المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي، وكذلك قروض ثنائية، شرط أن تقبل حزمة تقشــف لتصويب مســار ماليتهــا العامة وتنفذها. خفّضوا الإنفاق وزيــدوا الضرائب - لكن خفّضوا الإنفاق أكــثر مما ســتزيدون الضرائب - وســيكون كل شيء على ما يُــرام؛ هكذا قيل. وفي مايــو 2010، تلقت اليونان قرضــا بـ 110 مليارات يورو في مقابل تخفيض بنســبة 20 في المائــة في أجــور القطاع العام، وتخفيض المعاشــات التقاعديــة 10 في المائة، وزيــادة الضرائب. وتوقــع المقرضون، أو ما يُســمًى الترويــكا المؤلفة من المصرف المركــزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية وصندوق النقــد الدولي، عودة النمو بحلول العــام 2012. وبــدلا من ذلك، وصلــت البطالة في اليونــان إلى 21 في المائة في آخر العــام 2011، وواصــل الاقتصاد الانكماش. وفي نوفمــبر 2010، احتاجت إيرلندا إلى إنقــاذ وتلقت 675 مليار يــورو في مقابل تخفيض 26 في المائة في الإنفاق العام. وفي مارس 2011، جاء دور البرتغال، وتلقت 78 مليار يورو في مقابل حزمة مشابهة من الإصلاحــات. ومع ذلك، ونظرا إلى الانكــماش في هذه الاقتصادات كلها والخوف من العدوى، وصلت العائدات على الديون البرتغالية التي تســتحق بعد 10 سنوات إلى

17 في المائة في بداية العام 2012، وخُفِّض تصنيف سنداتها التي تستحق بعد 10 سنوات إلى BBB-وهو تصنيف السندات غير المرغوب فيها.

وفيما بقيت اليونان أبعد ما تكون عن الاستقرار من خلال الحزمة الأصلية من القروض والتخفيضات، واصلت التدهور وتطلبت خطة إنقاذ ثانية في يوليو 2011. وأُضيفَت ديون بـ 110 مليارات يورو، أصبحت 130 مليارا في أكتوبر 2011، إلى الموازنة العامة اليونانية بينما فُرِض تخفيض آخر للأجور بنسبة 20 في المائة، إلى جانب تخفيضات مماثلة عابرة للقطاعات في الإنفاق العام ومزيد من الزيادات الضريبية. وفي نهاية المطاف، اضطر مالكو السندات من القطاع الخاص حتى إلى تحمّل تشذيب (تخفيض) في قيمة الديون اليونانية بلغ نحو 75 في المائة، بالإضافة إلى شطب نحو 100 مليار يورو. وعلى الرغم من هذا الانغماس في التقشف، يُتوقَّع أن تصل الديون اليونانية (إذا ظلت الأشياء كلها كما هي في مدى السنوات الثماني المقبلة، وهو أمر لن يحدث أبدا) إلى 120 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2020. ويعتقد صندوق النقد الدولي أن 145 في المائة هي نسبة أكثر ترجيحا بحلول العام 2020. ولمجرد إبقاء الأمور على المسار الصحيح، أُسقِطت الحكومات المنتخبة ديموقراطيا في اليونان وإيطاليا واستُعيض عنها بحكومات تكنوقراطية غير منتخبة وعدت بإبقاء الإصلاحات مستمرة.

تجدر الإشارة إلى توقيت الأحداث. تكثفت المعارضة للسياسات الكينزية في ربيع العام 2010 فور بروز الأزمة اليونانية في الأنباء على الرغم من أن اليونان لا تساوي سوى 2.5 في المائة من مجموع إجمالي الناتج المحلي لمنطقة اليورو. في المملكة المتحدة، وألمانيا، والولايات المتحدة، ركز السياسيون المؤيدون للتقشف على الأزمة اليونانية باعتبارها كناية عن أخطار الكينزية. وأصبح التخويف من «التحوّل إلى يونان» مبررا لمزيد من التقشف المحلي.

أجرى المحافظ جورج أوزبورن، وزير المال البريطاني الجديد، في شكل متكرر مقارنات على صعيد المالية العامة بين اليونان والمملكة المتحدة فور انتخابه، فقال في مثال نموذجي على تصريحاته، «ترون في اليونان مثالا لبلد لم يواجه مشاكله، وهذا هو المصير الذي أريد تجنبه»[37]. وزعم كبير الاقتصاديين السابق في صندوق النقد الدولي سايمون جونسون في الوقت نفسه تقريبا بأن المملكة المتحدة واليونان

متشـــابهان أساسا[38]. وفي الوقت نفسه، شبّه المؤرخ المحافظ نيال فيرغسون اليونان بالولايات المتحدة، قائلا بانهيار يلوح في الأفق[39].

وتلقــف الجمهوريون في الكونغرس الأمريــكي تعليقات كهذه بغبطة، في حين التقطت وســائل الإعلام المســألة وضخمتها خلال ربيع 2010 كلــه[40]. في أوروبا، ركز المصرف المركــزي الأوروبي تكرارا على اليونان باعتبارها مصير الدول الأوروبية ما لم تُخفّض الموازنات[41]. لقد خرج التقشــف إلى الضوء بفضل اليونانيين. وجُمِع الهجوم على الكينزية العالمية باكتشاف أزمة الديون اليونانية وتضخيمها عبر خطر انتقال العدوى لتكريس التقشــف في المالية العامة باعتباره السياســات الرائجة. لكن عبر القيام بذلك، خُلِط بين الســبب والترابط، في شــكل متعمد إلى حد بعيد، وعلى نطاق واسع.

أكبر ترويج مضلّل في التاريخ الحديث

كانت النتيجة من إعادة كل هذا الوسم الانتهازي أكبر ترويج مضلّل في التاريخ الحديث. فما كان أساســا مشاكل على صعيد ديون القطاع الخاص أُعيدَت تسميته «دَينا» تولّد عن إنفاق عام «خرج عن السيطرة». ومع ذلك، ومن بين دول الـ PIIGS كلها، ما من دولة أسرفت في شــكل ذي معنى غير اليونان. ربما تراخت إيطاليا، لكن أحدا لم يهتم لامتلاكها ثالث أكبر سوق للسندات في العالم حتى العام 2010، عندما أجبرت العدوى والتركيبة السكانية حاملي الديون الإيطالية على وقف استثماراتهم. وربما أنفقت البرتغال مالا كثيرا على تحديث بنيتها التحتية وبناء بضعة خطوط من السكك الحديد العالية السرعة تحوم شكوك حول الحاجة إليها، لكنها لم تكن مسرفة حقا. ومثّلت إيرلندا وإسبانيا أزمتي إسكان للقطاع الخاص أصبحتا أزمتين مصرفيتين، لكن الدولتين كانتا أكــثر حذرا ماليا من ألمانيا، حيث جُعِلت الأخطار عبئا اجتماعيا وخُصِّصــت الأرباح. في الحالات كلهــا، انتهى الأمر بنقاط الضعف في القطاع الخاص بــأن خلقت مطلوبات مــن القطاع العام، غير أن الجماهــير الأوروبية مطالَبة الآن بدفعها في ظل برامج تقشــف تجعل الوضع أســوأ لا أفضل. وكانت الأزمة المالية في هذه البلدان كلها نتيجة لوصول الأزمة المالية إلى شــواطئها، وليس سببا لها. والقول إنها السبب هو بمنزلة خلط متعمّد، وسياسي، بين السبب والنتيجة.

يجـب علينا حقا أن نعرف في شـكل أفضل. تشـير كارمن راينهـاردت وكينيث روغوف، وهما ليسا صديقين للسياسات الكينزية، إلى أن أزمة مصرفية تستتبع أزمة ديون سيادية في 80 في المائة من الحالات[42]. ولا تصل راينهاردت وروغوف إلى حد اسـتخدام كلمة «سبب». لكن موريتز شولاريك وألان تايلور أثبتا أن أزمات الديون السـيادية هي دائما تقريبا «ازدهارات ائتمانية انتهت بالانهيار»[43]. وهي تتطور في القطاع الخاص وتنتهي في القطاع العام. والسـببية واضحة. فالفقاعات والانفجارات المصرفية تسبب أزمات الديون السيادية. نقطة على السطر. أما قلب السببية وإلقاء تبعة أزمة سـوق السندات على الدولة، كما فعل واضعو السياسات في أوروبا تكرارا لفرض سياسات تقشف فاشلة، فيطرح السؤال، لماذا يستمرون في فعل ذلك؟

في حين أن من المغري القول إن السياسـيين الألمـان ومصرفيي المصرف المركزي الأوروبي لم يفهمـوا معا مغالطات التركيب وتحسسـوا معا من التضخم وترك الأمر عنـد هذا الحد، ثمة إجابة مرضية أكثر، وهي نفسـها التي رأيناها في حالة الولايات المتحدة: ما يبدأ مع المصارف ينتهي مع المصارف. ولنفهم حقا لماذا تتقشـف أوروبا إلى حد الإعسـار، ونحـن في حاجة إلى تضمـين العوامل الأيديولوجية والسياسـية الحقيقية في احتسـاب كيف أن اليورو كعملـة مكّن من تطوير نظام مصرفي أصبح أكبر من أن يُنقَذ. فإذا كانت لدى الولايات المتحدة مصارف أكبر من أن تُترَك لتنهار، لدى أوروبا نظام من المصارف هي مجتمعة أكبر جدا من أن تُنقَذ. وهذا يعني أنه لا يمكن لدولة تغطية الأخطار الناتجة عن مصارفها لأن المصارف كبيرة جدا وليست لدى الدولة مطبعة للمال. وفي هذا العالم لا يمكن وجود خطة إنقاذ كبيرة بما يكفي لإنقاذ النظام إذا بدأ بالانهيار. ولذلك، لا يمكن السـماح للنظام بالانهيار، وهذا هو السـبب الحقيقي الذي يفـرض علينا جميعا أن نتقشـف. في الولايات المتحدة كنا نخشى عواقب انهيار المصارف. وفي أوروبا هم خائفون من الشيء نفسـه، وهم كما سنرى، مرعوبون لسبب وجيه.

للوصول إلى هناك نواجه بعض المواضيع المألوفة جدا: أدوات اسـتثمارية خاصة للرهن العقاري العالي الأخطار، مشاكل ضمانات سوق الريبو، والمصارف التي تطارد العائـدات في بيئة ينخفض فيها معدل الفائدة، وبعـض المواضيع غير المألوفة مثل أنظمة تصفية المصارف (لديها مسـؤولية إنقاذ المصـارف أو تركها لتنهار)، والاتجار

بالخطـر المعنوي (أكبر مـن أن يُترَك لينهار كنموذج أعمال)، ولمـاذا الدَّين الوطني الصـادر بعملة موحدة هو فكرة سـيئة حقا. تشرح هـذه المواضيع معا لماذا نحن جميعا في حاجة حقا إلى أن نتقشـف: لأننا مـرة أخرى في حاجة إلى إنقاذ المصارف من نفسها. لكن هذه المرة لا يوجد سياسي، خصوصا في أوروبا، سيصل إلى الاعتراف بأن هذا هو بالضبط ما يجري القيام به، لهذا السبب ثمة حاجة إلى ترويج مضلِّل.

الاتحاد الأوروبي واليورو: جسر بعيد جدا؟

حقق الاتحاد الأوروبي كمشروع سياسي نجاحا مذهلا. فبعدما بُنِي حرفيا إلى حد كبير على رماد قارة دُمِّرت مرتين بسبب الحرب فيما يزيد قليلا على 30 سنة، احتفظ بالسلام في أوروبا ونشر الرخاء في أنحاء القارة كلها. واستوعب الأنظمة الديكتاتورية السـابقة في البرتغال وإسـبانيا واليونان وحوّلها إلى ديموقراطيات مسـتقرة. وبعيدا مـن كونه من مواليد الحرب الباردة، اتسـعت طموحاته في أعقـاب انهيار الاتحاد السوفييتي. وإذا استثنينا مأساة البلقان في تسعينيات القرن العشرين، أدرج الاتحاد الشـعوب من البلطيق إلى رومانيا في المشروع الأوروبي، وعزز التجارة، ووسع سيادة القانون، ودفع مشروع «إنشـاء اتحاد أوثق من أي وقت مضى» إلى مسـتوى أبعد. لو أنه فقط لم يفعل الشيء نفسـه مع النقد. ففيما كان المشروع السـياسي الأوروبي يحقق نجاحا باهرا، كان قريبه النقدي، أي اليورو، قريبا من كارثة على الجميع، ربما باستثناء الألمان[44].

كان يُفـترَض بالمشروع الهادف إلى جمع أوروبا في شـكل أوثق من خلال عملة موحـدة أن يعمل عند مسـتويين. أولا، كانت الاقتصادات التي لم تندمج في شـكل جيد، وتشـهد دورات أعمال مختلفة، وتخصصا قليلا وفـق نقاط القوة الاقتصادية النسـبية الخاصة بها، سـتتلاقى لتصبح أكثر تماثلا وأكثر كفاءة ببسـاطة من طريق اسـتخدام وحدة الحسـاب نفسـها. هذه كانت الفكرة على الأقل. ثانيا، كان وجود عمـلات مختلفـة يعني وجود أسـعار صرف مختلفـة، وعواقب مختلفـة للدول، والناس، والشركات[45]. بالنسبة إلى الأشـخاص والشركات، كان متعبا تغيير العملات في السـفر أو التجارة، وقلصت الحاجة إلى ذلك الأمرين معا. وعند مسـتوى الدول، كانت الحجة أن أسـعار الصرف المختلفة التي تتحرك معا تولِّد تقلبات في العملات

كان يصعب التحوط منها، وتخلق حوافز لإضعاف العملات للحصول على مساحة مريحة من خلال تخفيض قيمة العملة في مواجهة الشركاء التجاريين الأقوى من أجل تحسين القدرة التنافسية، وهو أمر فعلته دول أوروبية كثيرة تكرارا. ولا تقتصر المشكلة مع تخفيض قيمة العملة باعتباره من سياسات التعديل على أن الخطوة تزعج جيرانك؛ هي تؤدي أيضا إلى استيراد التضخم إلى البلدان التي تقلل من قيم عملاتها. وأصبحت إيطاليا شعارا لهذه المشاكل، بعدما خفّضت قيمة الليرة سنويا بين عامي 1980 و1987، باستثناء العام 1984، وبالتالي عانت تضخما أعلى بكثير من المتوسط في بقية أوروبا، فيما حدّت بفاعلية من متوسط الأجور الحقيقية الإيطالية من خلال الباب الخلفي للتضخم.

مواكبة الألمان

كافح القادة الأوروبيون مع مشاكل التضخم/ انخفاض قيمة العملات/ التذبذب هذه خلال العقود القليلة الماضية، وبنوا تباعا آليات أدق لمعدل الصرف للحفاظ على العملات الأوروبية معا. واستُبدِلت بترتيبات للعملات تُسمّى «ثعابين» ترتيبات تُسمّى «الثعابين في الأنفاق» ومن ثم «آليات سعر الصرف» الرسمية وكانت كلها خيارات لمواكبة الألمان. كانت «المشكلة الألمانية» في أوروبا مشكلة تتعلق بكيفية تقييد الألمان للحفاظ على السلام. وأصبحت «المشكلة الألمانية» بعد العام 1970 تتعلق بكيفية مواكبة الألمان لجهة الكفاءة والإنتاجية. وتمثّلت طريقة، على النحو الوارد أعلاه، بتخفيض متسلسل لقيمة العملة، لكن الطريقة بدأت تؤذي. وتمثّلت وسيلة أخرى في ربط العملة بالمارك الألماني، وبالتالي جعل الأسعار والتضخم في بلادك مساوية للأسعار والتضخم في ألمانيا، واتضح أن من شأنها أن تضر أيضا، لكن بطريقة مختلفة.

المشكلة مع مواكبة الألمان أن الصادرات الصناعية الألمانية لديها أدنى مرونة أسعار في العالم[46]. وفي كلام أبسط، تصنع ألمانيا أشياء عظيمة حقا يريدها الجميع وسيدفعون ثمنا أكبر لها مقارنة بالبدائل كلها. لذلك عندما تربط عملتك بالمارك الألماني، فأنت تراهن ضامنا الفوز على أن الصناعة الخاصة بك يمكن أن تكون قادرة على منافسة الصناعة الألمانية لجهة الجودة والسعر. ومن شأن ذلك أن يكون

صعبـــا بما فيه الكفاية إذا لم يكن المارك الألماني مقيّما بأقل من قيمته لمعظم فترة ما بعـــد الحرب، ولو لم تكن تكاليـــف اليد العاملة ومعدلات التضخم في ألمانيا أقل من المتوســـط، وهذا مع الأســـف ما كان الأمر عليه بالنســـبة إلى الآخرين جميعا. وهذا أعطـــى الاقتصاد الألماني ميزة إنتاج أشـــياء أقل من عظيمة أيضـــا، وبالتالي إضعاف المنافســـين في المنتجات الأدنى مستوى، إلى جانب المنتجات الأعلى في سلسلة القيمة المضافة[47]. أضف إلى ذلك الأجور الألمانية المعاصرة، التي شهدت انخفاضات حقيقية خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فيكون لديك اقتصاد تصعب للغاية مواكبتـــه. وعلى الجانب الآخـــر من هذا الرهان الضامن الفوز كانت أســـواق المال. نظرت الأسواق إلى الاقتصادات الأقل حيوية، التي ربطت نفسها بالمارك الألماني، مثل المملكة المتحدة وإيطاليا، ورأت وسيلة لكسب المال.

الســـبيل الوحيد إلى الحفاظ على ربط العملـــة هو إما الدفاع عنها باحتياطيات النقد الأجنبي أو تخفيض الأجور والأسعار لديك لاستيعاب ذلك. وللدفاع عن الربط تحتاج إلى كثير من العملات الأجنبية فعندما تفقد عملتُك قيمتها (ستفعل إذا كنت تحاول مواكبة الألمان)، يمكنك بيع احتياطيات العملة الأجنبية وإعادة شراء عملتك للحفاظ على السعر المطلوب. لكن إذا كانت الأسواق تستطيع معرفة مقدار العملة الأجنبية لديك في الاحتياطي، يمكنها أن تراهن ضدك، وتفرض تخفيض قيمة عملتك، وتكسب الفارق بين الربط والقيمة السوقية الجديدة في بيع على المكشوف.

فعل جورج ســـوروس (وكثير من صناديق التحوط الأخرى) في حادثة شهيرة هـــذا الأمر مع الآلية الأوروبية لأســـعار الصرف في العـــام 1992، فأخرج المملكة المتحدة وإيطاليا من النظام. وتمكّن ســـوروس من أن يفعل هذا لأنه كان يعرف ألّا وسيلة تستطيع المملكة المتحدة أو إيطاليا من خلالها أن تصبح تنافسية مثل ألمانيا من دون حصول انكماش حاد في الأســـعار بهدف زيادة القدرة التنافسية، وأن البلدين لن يستطيعا تحمل سوى مستوى محدد من الانكماش والبطالة قبل أن تنفد احتياطياتهما من النقد الأجنبي أو يخسرا الانتخابات المقبلة. وفي الواقع، كان يشـــار إلى الآلية الأوروبية لأسعار الصرف أحيانا باسم «آلية الركود الأبدية» في أوروبـــا، كان هذا هو تأثيرها الانكماشي. باختصار، تفشـــل محاولات الحفاظ على ربط للعملة يكافح التضخم لأنها ليست ذات مصداقية في النقطة التالية: لا

يمكنك إدارة معيار الذهب (تكون الطريقة الوحيدة للضبط من خلال الانكماش الداخلي) في نظام ديموقراطي[48].

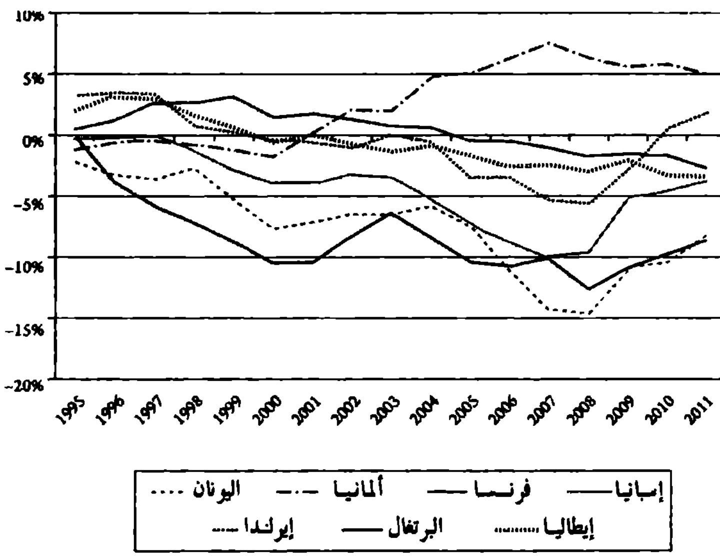
حسـنا، يمكنك المحاولة، والأوروبيون الذين بنوا الاتحـاد الأوروبي حاولوا. بعد كارثة آلية أسعار الصرف، وفي مشهد يعيد إلى الأذهان مشهدا في فيلم مونتي بايثون «الـكأس المقدسـة» The Holy Grail حين يقول الملك لابنـه «قالوا لا يمكنك بناء قلعة في مسـتنقع، وفعلت الأمر في أي حال، وسـقطت القلعـة، لذلك فعلت الأمر مرة أخرى، وسـقطت، لذلك فعلت الأمر مرة أخرى، وسقطت»، قرر الأوروبيون أن يمضـوا خطوة أبعد من ربط العملات بالمارك الألماني، قرروا أن يصبحوا جميعا ألمانا من خلال تقاسم العملة نفسها والسياسات النقدية نفسها.

سـيُصبح اليورو، خلف آلية أسعار الصرف، إصلاحا داخليا لمرة واحدة للعملات الأوروبيـة المختلفـة كلها في مقابل عملـة عائمة خارجية واحدة، مـع فارق واحد مهـم[49]. بدلا عن الربط والإبقاء على العملات ومطابع المال الوطنية، بعد الإصلاح سـتُلغى العمـلات الوطنية وستُسـلَّم المطابـع إلى الألمان للتأكد مـن أن التضخم وانخفـاض قيمة العملة لن يكونا مرة أخرى من بين الخيارات. وبالتسـلح بدلا عن ذلك، بالمصرف المركزي المسـتقل الجديد الذي كان لـه هدف واحد فقط، الحفاظ عـلى معـدل التضخم عند نحـو اثنين في المائة، بغـض النظر عـن تكاليف الإنتاج والعمالة وعبر السـيطرة على أسـعار الفائدة، ستُعدَّل الأسـعار والأجور تلقائيا مع التوازن الخارجي. بعبـارة أخرى، بنى الأوروبيون مرة أخرى معيار الذهب في دولة ديموقراطية. تُنسَـب إلى أينشتاين ملاحظة مفادها بأن فعل الشيء نفسه تكرارا مع توقـع نتائج مختلفة هو تعريف الجنون. كان المشروع النقدي الأوروبي منذ البداية جنونا محدودا. وكشف أخيرا فقط أنه ضرب من الجنون.

لماذا أصبح اليورو جهازا نقديا كارثيا

في وقت إطلاق اليورو، توقع العديد من الاقتصاديين أنه سيفشل. أشار مارتن فيلدشـتاين إلى أن البلـدان التي تعتمد اليورو لا تشـكّل «منطقة مثلى للعملة» حيث تتكامل بشـدة الدورات التجارية وما شـابه ذلك فيمكن تحقيق مكاسـب الكفـاءة[50]. ورأى بول كروغمان صعوبة في عقد من الزمـن من الركود والبطالة

استلزمته معايير التقارب في معاهدة ماستريخت للعام 1992، شرطا مسبقا لاعتماد اليورو، فالعجز في الموازنة والديون ومعدلات التضخم يجب تخفيضها كلها في الوقت نفسه[51]. وكان الاثنان على حق، لكن ما سبّب المشاكل حقا كان أن استخدام اليورو، بدلا من أن يخلق التقارب، خلق اختلافا كبيرا بين الاقتصادات الأوروبية (انظر الشكل 3-1) في كل شيء تقريبا ما عدا الهوامش بين عائدات السندات وميزان المدفوعات.



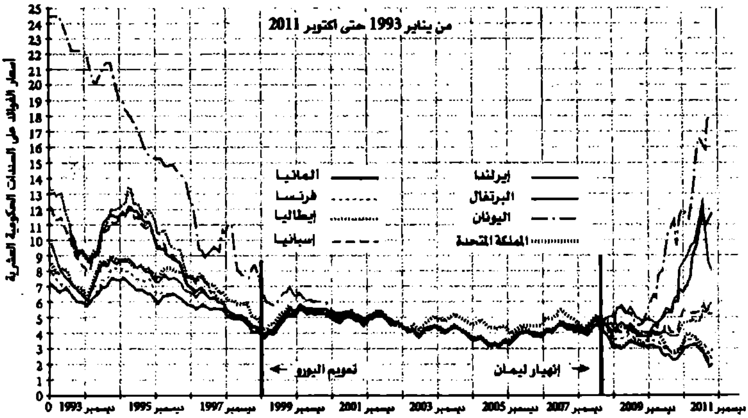
الشكل (3 – 1): اختلالات الحسابات الجارية في منطقة اليورو

لاحظ أنه قبل اعتماد اليورو، كانت فرنسا البلد الوحيد مع فائض في الحساب الجاري. وبعد اعتماده، صمدت فرنسا حتى العام 2005 قبل أن تتحوّل إلى العجز. وانتقلت ألمانيا إلى الفائض في العام 2001، وانتقلت بقية منطقة اليورو إلى مزيد من العجز. كان ثمة تقارب من نوع ما. الجميع ما عدا ألمانيا عانوا العجز. ولمعرفة لماذا حدث هذا، يتعين علينا أن نلجأ إلى الطريقة التي تمول هذا العجز، ما يأخذنا إلى عالم أسواق الديون السيادية، وما فعله اعتماد اليورو لحوافز المصارف الأوروبية (الشكل 3 -2).

إذا كانت الصورة ترسم ألف كلمة، فالشكل (3 - 2) يرسم مليونا. على الجانب الأيسر، نرى رأي الأسواق في السندات السيادية قبل اعتماد اليورو. بدأت عائدات السندات اليونانية التي تستحق بعد 10 سنوات بـ 25 في المائة، وانخفضت إلى 11 في المائة، ثم جاءت من ضمن 50 نقطة أساس (نصف نقطة مئوية) مقارنة بالسندات الألمانية بحلول 2001. كذلك تراجعت السندات الإيطالية من ذروة بلغت 13 في المائة في 1994 لتصبح في العام 2001 «ألمانية تقريبا» لجهة العائدات. ومع ذلك، واضح تماما أنه لا اليونان ولا إيطاليا ولا إيرلندا، ولا أي بلد آخر، أصبح فعلا ألمانيا، فلماذا نرى هذا التقارب في العائدات؟ الإجابة الشعبية أن اعتماد المصرف المركزي الأوروبي وسعيه الذي لا ينتهي إلى مصداقية مناوئة للتضخم أشارا إلى مشتري السندات أن كلا من أخطار الصرف الأجنبي وأخطار التضخم أصبحت الآن شيئا من الماضي. كان اليورو أساسا ماركا ألمانيا موسعا، وكان الجميع الآن ألمانا.

على الرغم من حقيقة أن السندات الوطنية كانت لا تزال تصدر عن الحكومات الوطنية نفسها، اشترتها المصارف والجهات المالية الأخرى مفترضة أن الأخطار التي رأيناها على الجانب الأيسر من الشكل (3-2) قد انتهت بشكل سحري بعد اعتماد اليورو. وغمر هذا التطور دول الأطراف بالمال الرخيص لتغمر تماما الأسواق المحلية للتمويل بالجملة، ما جعل هذه الأخيرة عرضة إلى هروب رؤوس الأموال فأصبحت هذه الأسواق غير سائلة في العام 2011، رافعة، في حالة إسبانيا خصوصا، مديونية القطاع الخاص. وفي حين أقرض المقرضون الشماليون المصارف المحلية والمطورين العقاريين وما شابه ذلك، استخدم المستهلكون في دول الأطراف هذا المد العاتي من النقد الرخيص لشراء المنتجات الألمانية، وبالتالي برزت الاختلالات في الحساب الجاري المشار إليها سابقا.

لكن لماذا اعتقد مشترو السندات هؤلاء أن هذه المؤسسة الجديدة التي لم تُختبَر بعد، أي المصرف المركزي الأوروبي، ستحمي في الواقع قيمة سنداتهم، وأن الحكومات الوطنية لم تعد مهمة، وأن اليونان أصبحت الآن ألمانيا؟ الإجابة: لم يكونوا في حاجة إلى تصديق أي شيء من هذا القبيل لأن ما كانوا يفعلونه يمكن وصفه بأنه أمّ الاتجار بالخطر المعنوي.



الشكل (3-2): عائدات السندات الحكومية العشرية في منطقة اليورو

المصدر: المصرف المركزي الأوروبي - مستودع البيانات الإحصائية

أمّ الاتجار بالخطر المعنوي

لو كنت أحد المصارف الأوروبية في آخر تسعينيات القرن العشرين ورأيت عائدات السندات السيادية تنهار، ربما أزعجك الأمر لأن مصدرا للأرباح المحفوفة بالأخطار كان يختفي. من جهة أخرى، لو تخلص حقا المصرف المركزي الأوروبي باعتباره أداة جديدة من أخطار أسعار الصرف لمصلحة الدول بإصدار الديون واستبعاد التضخم من خلال وضع آلة طباعة المال الوحيدة في أوروبا في فرانكفورت، لكان حقا حلم كل مصرفي - كخيار حر - أصول آمنة ذات اتجاه صعودي إيجابي، تماما كالتزامات الدَّين المضمونة التي رأيناها في الولايات المتحدة. ولهذا ستكون أحمق إن لم تشترِها بكثافة، وهذا ما فعلته المصارف الأوروبية تحديدا. لكن فيما تتقارب العائدات، سيكون عليك شراء مزيد ومزيد من السندات لكسب أي أموال. كانت مع ذلك ثمة فوارق صغيرة لكن مهمة في العائدات بين السندات السيادية الصادرة في أوروبا الشمالية وبين تلك الصادرة من الأطراف بعد تقارب العائدات. لذلك، إذا كنت بادلت الدَّين الألماني والهولندي القليل العائد الخاص بك بما استطعت أن تجده من دَين مساوٍ له من دول الـ PIIGS، ثم أعطته دفعا قويا من

طريق إدارة نســب عالية من الرفع المالي التشــغيلي تبلغ 40 إلى واحد - أكبر بكثير مــن نظرائك في الولايــات المتحدة - لملكت آلة مال عملاقة مضمونة مؤسســيا. ما الذي يجعل هذا اتجارا بالخطر المعنوي؟

تخيــل أنــك كنت تعرف أن اليونــان لا تزال هي اليونــان وإيطاليا لا تزال هي إيطاليا فيما الأسعار المحددة في الأسواق تمثّل نشاطات شراء السندات من المصارف التي تخفّض العائدات بدلا من تقدير لأخطار الســندات نفســها. لماذا تشتري هذه الأوراق إذا كان العائــد لا يعكــس الأخطــار؟ قد تدرك أنك إذا اشــتريت ما يكفي منها - إذا كبر حجمك حقا - وفقدت تلك الأصول قيمتها، ســتصبح أنت خطرا على النظام المصرفي الوطني الخاص بك وســيتعين إنقاذك مــن دولتك. إذا لم تُنقَذ، نظرا إلى انكشــافك وروابطك عبر الحدود مع مصارف أخرى رفعك المالي العالي، ستشكّل أخطــارا نظامية للقطاع المــالي الأوروبي بأكمله. هكذا، كلــما ازدادت الأخطار التي ركبتهــا في دفاترك، خصوصا في شــكل ديــون لدول الأطــراف، ازداد احتمال تغطية خطرك من المصرف المركزي الأوروبي، أو حكومتك الوطنية، أو الاثنين معا. وهذا من شأنه أن يكون اتجارا بالخطر المعنوي عند المستوى القاري. قد يكون اليورو مشروعا سياسيا أمّن حوافز اقتصادية لهذا النوع من الاتجار ليحصل. لكن اللاعبين في القطاع الخاص هم من اقتنص الفرصة عمدا وطوعا تماما.

الآن، إما لأنهم اعتقدوا حقا أن المصرف المركزي الأوروبي غير المختبَر أزال بشكل ســحري كل خطر مــن النظام أو رأوا إمكانيات للاتجــار بالخطر المعنوي، أو حصل الأمران معا، اشــترت المصــارف الأوروبية الكبرى أكبر مقدار من الديون الســيادية لدول الأطراف (وأصول أخرى لهذه الدول) استطاعت شراءه. في الواقع، وكما سنرى أدنــاه، حفزت المفوضية الأوروبية هذه المصارف لوضع أيديها على أكبر عدد ممكن من ســندات دول الأطراف واســتخدمتها كضمان في معاملات الريبو، فزادت بالتالي الطلــب عليهــا أكثر[52]. كان هناك، مع ذلك، عيب واحد بســيط في الخطة. في حين أن الإقراض والاقــتراض المصرفيَّين قد يكونان عابرَين للحدود في منطقة اليورو، فإن مسؤوليات تصفية المصارف وإنقاذها (على الرغم من اقتراح في 2012 باتحاد مصرفي في الاتحاد الأوروبي، لم يفعل ســوى القليل لمعالجة هذه المشــاكل في شكل أساسي) لاتــزال وطنيــة[53]. لذلك، في حــين يمكــن لأي مصــرف فــردي أن يمــارس الاتجار

بالخطر المعنوي هذا، فإن مارسته المصارف كلها في وقت واحد، يصبح بسرعة كبيرة جدا ما كان على حدة أكبر من أن يُترَك لينهار أكبر من أن يُنقَذ ككل. مرة أخرى، كانت ديناميكيات النظام تختلف عن ديناميكيات مجموع الأجزاء.

تقزيم الملك

لفهم الأخطار التي تنطوي عليها هذه التجارة بالنسبة إلى الدول، تذكر أنك إذا أخذت الأصول الإجمالية لأكبر ستة مصارف في الولايات المتحدة في الربع الثالث من العام 2008 وجمعتها، فستحصل على ما يزيد قليلا على 61 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي. لذلك يمكن لأي واحد من هذه المصارف، في المتوسط، أن يزعم أنه سيؤثر في نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إذا انهار. أضف خطر العدوى الذي نوقش سابقا، فتحصل على ما رأته السلطات الأمريكية مشكلة المؤسسات الأكبر من أن تُترَك لتنهار. الآن، افعل الشيء نفسه مع المصارف الأوروبية في الربع الرابع من العام 2008، وهو أمر يجب عليك القيام به على أساس وطني (نسبة الأصول المصرفية إلى الناتج المحلي الإجمالي) لأنه ليس هناك في وقت كتابة هذا النص، نظام شامل للاتحاد الأوروبي لضمان الودائع، ولا توجد آلية إنقاذ للمصارف عند مستوى الاتحاد الأوروبي - كل شيء يقع على عاتق الدولة - فتحصل على بعض النتائج المخيفة جدا[54](*).

في العام 2008، حققت أكبر ثلاثة مصارف فرنسية بصمة إجمالية على صعيد الأصول بلغت 316 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في فرنسا. وكان اثنان من أكبر المصارف الألمانية الأصول يساويان 114 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني. وفي العام 2011، بلغ الرقمان هذان 245 و117 في المائة على التوالي. كان «دويتشه بنك» وحده صاحب أصول بأكثر من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الألماني ويدير رفعا ماليا تشغيليا يساوي 40 إلى واحد[55]. وهذا يعني أن خسارة ثلاثة في المائة من أصولها يضعف موازنته العامة كلها ويعرض الدولة الألمانية إلى خطر

(*) فيما لا يزال الاتحاد الأوروبي يفتقر إلى نظام موحد لضمان الودائع يتجاوز الشروط الملزمة للدول الأعضاء في هذا الصدد، أسس في 27 سبتمبر 2012 آلية الاستقرار الأوروبية لإنقاذ الدول الأعضاء وقطاعاتها المصرفية المتعثرة. [المترجم].

محتمل. ولمصرف واحد، «آي إن جي» في هولندا، بصمة أصول تساوي 211 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لدولته. ولأكبر أربعة مصارف في المملكة المتحدة بصمة أصول إجمالية تساوي 394 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة. وتشكّل أكبر ثلاثة مصارف إيطالية مجرد 115 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، لكن بريطانيا تنال على ما يبدو بطاقة دخول مجانية إلى أسواق سندات مقارنة بإيطاليا. وبالمقارنة، تبدو الديون السيادية في كل من هذه الدول لا شيء[56].

وفي دول الأطراف ليس الوضع أفضل حالا. فالمصارف المحلية لم تكن لتفوت على نفسها هذا الاتجار، فاشترت الديون السيادية الخاصة بدولها بالأطنان. ووفق عينة من مصارف منطقة اليورو التي خضعت إلى اختبارات التحمل في يوليو 2011، تملك المصارف اليونانية 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي اليوناني في سندات محلية، وتحتفظ المصارف الإسبانية بنحو 20 في المائة، وأصبحت ملكية تلك السندات وطنية بشكل متزايد خلال 2012[57]. تذكر، ليس على هذه الأصول أن تساوي صفرا لتخلق مشكلة. عليك أن تعطّل ما يكفي من الأصول للقضاء على رأس المال المصنف بأنه من الدرجة الأولى في المصرف، ويمكن أن تقل الأصول المعطلة عن اثنين في المائة من الإجمالي، خصوصا عندما تؤخذ في الاعتبار الالتزامات العابرة للحدود وأخطار العدوى[58].

خلاصة القول أنه في كل بلد وعبر منطقة اليورو ككل، أصبحت المصارف الأوروبية أكبر من أن تُنقَذ. فما من دولة، حتى لو ملكت مطبعة مال خاصة بها، يمكنها إنقاذ مصرف معرض لمخاطر بهذا الحجم. وإذا وقّعت ترتيبا لعملة ألغيت بموجبه عملتك، أنت حقا في ورطة. يقول سايمون تيلفورد وفيليب وايت بصراحة، إن أزمة منطقة اليورو هي «حكاية رفع مالي مصرفي مفرط وإدارة أخطار ضعيفة في أساسها... [و] سوء توزيع ملحمي لرأس المال من طريق مصارف ذات رفع مالي مفرط»[59].

من البداية كان اليورو عبارة عن أزمة مصرفية يُنتظَر أن تحدث. ومن شرارات الأزمة كانت اليونان واكتشاف أن دول الـ PIIGS كانت تزيد عائدات السندات، كما فصّلنا سابقا. ومن الشرارات الأخرى كانت سلسلة الأحداث التي وقعت، مثلما شاهدنا في الولايات المتحدة في العام 2008، في عمق النظام المصرفي نفسه وتركزت

على استخدام السندات الحكومية كضمان للريبو في تمويل المصارف. ومرة أخرى، ما يُصوَّر على أنه أزمة للقطاع العام هو، في أساســه، مشكلة للقطاع الخاص (المصرفي) في شكل شبه كامل.

الأضرار الجانبية وفق النمط الأوروبي

لذلــك دعنا نتصور أنك مــصرف أوروبي كبير عالمي (للتجزئة والاســتثمار معا) وكنت أجريت اتجارا عملاقــا بالخطر المعنوي ضد دول في الاتحاد الأوروبي، أو أنك فقــط آمنت حقا بصلاحيات المصرف المركزي الأوروبي. للاســتفادة من هذا، تحتاج إلى إدارة مستويات عالية جدا من الرفع المالي. أين يمكنك الحصول على المال لإدارة عملية كهذه؟ عموما، يمكن للمصارف تمويل نشــاطاتها بطريقتين، من طريقِ زيادة الودائــع وإصدار الأســهم من جهة، وزيــادة الديون من جهة أخــرى. إذا أصدِرت الأسهم، تسقط قيمة كل سهم، لذلك ثمة حد يصبح معه إصدار الأسهم هزيمة ذاتية. ولزيــادة الودائع حدود أيضا، خصوصا في اقتصاد تنخفض فيه معدلات الادخار، أما الدَّين فليس له حد.

أيــن يمكن للمصارف الأوروبيــة أن تجد كميات ضخمة مــن الديون الرخيصة لتمويل نفســها؟ وكانت أســواق الريبو التي واجهناها في الفصل الثاني مكانا، لكنها هذه المرة تقع في لندن بدلا من نيويورك[60]. وكانت صناديق أسواق المال الأمريكية التــي كانت تبحث عــن عائدات إيجابيــة في عالم ينخفض فيه ســعر الفائدة بعد العام 2008 المكان الآخــر. فعلى الرغم من كل شيء، كانت تلك المصارف الأوروبية المحافظــة بعيدة جدا عــن خطورة المصارف الأمريكية، فلماذا لا تشــتري كثيرا من الديــون القريبــة الأجل الخاصــة بها؟ فالمــصرف المركزي الأوروبي لن يســمح لهم بالانهيار، أليس كذلك؟

بمرور سنوات العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تحوّلت تلك المصارف الأوروبيــة المفــترض أنها محافظة على نحــو متزايد عن التمويــل بالودائع المحلي والآمــن وجمّعت أكبر مقدار اســتطاعت أن تجده من الدَّيــن القريب الأجل من مصــادر دولية. فعــلى الرغم من كل شيء، كان أرخص بكثــير من الحصول على ما ادخرتــه الجــدة ودفع فائدة مرتفعة نســبيا لها في مقابل حســاب الامتياز. وصح

الأمر إلى درجة أن إحدى الدراســات أوردت أنه بحلول «سبتمبر 2009، استضافت الولايات المتحدة فروعا لـ 161 مصرفا أجنبيا جمعت بشكل جماعي تريليون دولار من التمويل المصرفي بالجملة، ووجّهت 645 مليار دولار لتُســتخدَم في مقارها»[61]. وجمعــت المصــارف الأمريكية في هذا الوقــت نحو 50 في المائة مــن تمويلها من الودائع، في حين أن المصارف الفرنسية والبريطانية بلغ الرقم المقابل أقل من 25 في المائة[62]. وبحلول يوليو 2011، كان 755 مليار دولار من أصل 1.66 تريليون دولار في صناديق أســواق المال الأمريكية مملوكة في شــكل دَين قريب الأجل للمصارف الأوروبيــة، مع أكثر من 200 مليار دولار أصدرتها المصارف الفرنســية وحدها[63]. وكــما كانت الحال في العام 2008، كانت هذه المصــارف تقترض بين ليلة وضحاها لتمويل القروض لفترات أطول.

وإضافة تموّلِها من طريق الاقتراض القريب الأجل في أســواق الولايات المتحدة، اتضح أن تلك المصارف الأوروبية المحافظة المتجنبة للأخطار لم تغب عن أزمة الرهن العقــاري الأمريكي على الرغم من كل شيء. في الواقع، كان أكثر من 70 في المائة من الأدوات الاســتثمارية الخاصة التي أُسِّــت للتعامل بـ «الأوراق التجارية المدعومة بالأصــول» (الرهن العقــاري) التي واجهناها في الفصل الثاني إنما أسســتها مصارف أوروبيــة[64]. وقد يكون العام 2008 عام أزمة في أســواق الرهن العقاري الأمريكية، لكنه عرف مموّلين أوروبيين وقنوات أوروبية، ولا يزال معظم تلك الأصول المنخفضة القيمة عالقا في الموازنات العامة للمصارف الأوروبية المقيمة في دول لا تملك مطابع مال. ثم بحلول العام 2010، تماما كما بدأت عائدات الديون السيادية على الجانب الأيمن من الشكل (3-2) تتباعد، انهارت قدرة المصارف الأوروبية على تمويل نفسها من خــلال الاقتراض الأمريكي القريــب الأجل بطريقة كانت عودة شــبه كاملة إلى الولايات المتحدة في العام 2008.

تذكــر أن في الولايات المتحدة في العام 2008، بدأتِ الضمانات الخاصة باقتراض الريبــو تفقد قيمتها. هكذا، كان على الشركات المعنيــة إضافة مزيد من الضمانات لاقتراض المبلغ نفسه من المال، أو أن سيولتها نفدت بسرعة حقيقية، وهذا ما حدث للنظام المصرفي في الولايات المتحدة. لقد بدأ الشيء نفســه يحدث في أوروبا. وبينما كانت الســندات المدعومــة بالرهن العقاري، وهي الضمانات الأفضل بالنســبة إلى

المقترضين الأمريكيين من أسـواق الريبو الأمريكية، مصنفة AAA، كانت الضمانات الأفضل بالنسبة إلى المقترضين الأوروبيين من أسواق الريبو في لندن الديون السيادية الأوروبيـة المصنفـة AAA. ومثلـما احتاج المقترضـون الأمريكيـون إلى بديل عن سـندات الخزانة وتحوّلوا إلى سـندات الرهـن العقاري المصنفـة AAA، كان أمام المقترضـين الأوروبيين سـندات ألمانية آمنة لطيفة قليلة يسـتخدمونها كضمان لأن المصارف الأساسية كانت مشغولة بالتخلص منها لمصلحة ديون دول الأطراف. فبدأوا باسـتخدام ديون دول الأطراف التي اشـتروها في شـكل جماعي، والتي كانت، على الرغم من كل شيء، مصنفة تقريبا كالديون الألمانية، وهي سياسات نالت دفعا قويا من توجيه أصدره الاتحاد الأوروبي «مكرّسـا أن السندات السيادية في منطقة اليورو تُعامَل على قدم المساواة في معاملات الريبو» من أجل جعل الأسواق الأوروبية أكثر سـيولة. وبحلول العام 2008، كانت ديـون دول الـ PIIGS تضمن 25 في المائة من تعاملات الريبو الأوروبية كلها[65]. ويمكنك أن تبدأ في رؤية المشكلة.

وسـط قلق المستثمرين في شـأن الديون السـيادية الأوروبية، بدأت وكالات التصنيفات الائتمانية تخفيض تصنيفات تلك الديون السـيادية، وهوت سـنداتها مـن AAA إلى BBB وأسـوأ من ذلـك. وهكذا، أصبحت في حاجة إلى اسـتخدام مزيد ومزيد من هذه السـندات السيادية للحصول على الكمية نفسها من النقد في سـوق الريبو. للأسف، مع اسـتخدام نحو 80 في المائة من اتفاقات الريبو هذه الديون السـيادية الأوروبية كضمان، عندما سـقطت قيمة تلك السندات، بدأت قدرة المصارف الأوروبية على تمويل نفسها والحفاظ على هياكلها ذات الرفع المالي العالي في التبخر[66].

كانت المصارف ذات الأصول الصحية لتتمكن من تحمل هذه الخسارة المفاجئة للتمويل، لكن فضلا عن القروض العقارية الأمريكية التي كانت تملأ دفاترها، كانت المصارف الأوروبية محشـوة بالكامـل بأصول أخرى لدول الأطـراف كانت قيمتها تنخفض بسرعة. كان مقدار الانكشـاف مثيرا للدهشـة مرة أخـرى. في بداية العام 2010، كان للمصـارف في منطقـة اليورو انكشـاف جماعي بلـغ 727 مليار دولار على إسـبانيا، و402 مليار دولار على إيرلنـدا، و206 مليارات دولار على اليونان[67]. وقُدِّر انكشـاف المصارف الفرنسـية والألمانية على دول الـ PIIGS في العام 2010

بنحو تريليون دولار. وكان للمصارف الفرنسية وحدها انكشاف بـ 493 مليار دولار علـى دول الـ PIIGS، أي ما يعادل 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفرنسي. وقدّرت «ستاندرد آند بورز» الانكشاف الكلي للمصارف الفرنسية بـ 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

مرة أخرى، كانت الأغلبية العظمى من هذه الانكشافات انكشافات للقطاع الخاص - إقراض سكني في إسبانيا، وما شابه ذلك. وكان العنصر السيادي لهذه الأرقام صغيرا نسبيا. لكن ما يهم هو مقدار الرفع المالي لهذه المصارف ومدى أهمية السندات السيادية في تمويل هذه المصارف. فور أن فقدت هذه السندات قيمتها، وجدت المصارف الأوروبية على نحو متزايد نفسها محرومة من أسواق التمويل الأمريكية بالجملة في الوقت نفسه الذي بدأت فيه أسواق المال الأمريكية بالتخلص من الديون القريبة الأجل الخاصة بها. ما حدث في الولايات المتحدة في العام 2008، أي «أزمة السيولة» العامة، تصاعدت في أوروبا في عامي 2010 و2011. ولم تتفاداها عمليات التمويل البعيدة الأجل التي أطلقها المصرف المركزي الأوروبي إلا في أواخر العام 2011 وبداية العام 2012. ولم تقدّم هذه السياسات غير التقليدية والمتمثّلة في تخفيف شبه كمي سوى هدنة مؤقتة. سماها بول دي غروي «إعطاء الأموال الرخيصة إلى المصارف المرتعدة مع المشاكل كلها التي تترتب على ذلك»[68]. وكانت النتائج أنه في غضون شهرين من عمليات التمويل البعيدة الأجل الأول التي نفذها المصرف المركزي الأوروبي، ارتفعت عائدات السندات السيادية مرة أخرى، وتحملت الدول المسؤولة عن هذه المصارف دَينا سياديا أكبر في موازناتها العامة - وغابت هذه الحقيقة عن المستثمرين القلقين الآن عن إسبانيا وإيطاليا. كانت قارة أخرى، وأزمة مصرفية أخرى، لكن كان كل ما سمعناه هو الإنفاق المسرف للدول - لماذا؟

يمكنك إدارة معيار الذهب في نظام ديموقراطي (لبعض الوقت)

الإجابة القصيرة هي أنه مع تفوق الرفع المالي لدى مصارف أوروبا عنه لدى المصارف الأمريكية في أي وقت، ومع بصمات للأصول بلغت أضعاف النواتج المحلية الإجمالية في بلدانها، ومع موازنات عامة كانت معتلة بشكل خطير وغير شفافة بشكل خطير، أصبحت المصارف مرة أخرى مشكلة من مشاكل الدول. لكن على

عكس حالة الولايات المتحدة (وحالة المملكة المتحدة)، لا يمكن للدول المعنية أن تبدأ حتى في حل هذه المشاكل لأنها تخلت عن مطابع المال في حين تركت مصارفها تصبح أكبر من أن تُنقَذ. وبعد إدراك هذا، عندما تعرض تصنيف AAA للتهديد في فرنسا في العام 2011، لم تقلق أسواق السندات في شأن قدرة الدولة الفرنسية على دفع المعاشات التقاعدية للمعلمين المتقاعدين في نانسي. قلقت، وبشكل معقول جدا، على قدرتها على التعامل مع إفلاس أي من المصارف الثلاثة الكبرى («سوسيتيه جنرال» و«بي إن بي باريبا» و«كريدي أغريكول»)، خصوصا في بيئة من التقشف الصلب. فإذا كانت الدول لا تستطيع عبر زيادة التضخم الخروج من ورطة (لا توجد مطبعة للمال) أو عبر تخفيض قيمة العملة للحصول على النتيجة نفسها (لا عملة سيادية)، لا يمكنها إلا أن تتوقف عن التسديد (ما سيفجر النظام المصرفي، لذلك هذا ليس خيارا)، فلا يبقى سوى الانكماش الداخلي من خلال الأسعار والأجور - أي التقشف. هذا هو السبب الحقيقي الذي يلزمنا جميعا أن نتقشف. مرة أخرى، يتعلق كل شيء بإنقاذ المصارف.

لكنك لا تستطيع أن تقول الحقيقة حول سبب تقشفك

لذلك، لماذا إذا تلعب الحكومات الأوروبية لعبة الترويج المضلِّل ومن ثم تلقي اللوم كله على الدول التي أنفقت أكثر من اللازم؟ أساسا، لأنك في نظام ديموقراطي بالكاد تستطيع أن تقول الحقيقة حول ما تقوم به، وتتوقع النجاة سياسيا. تصور سياسيا أوروبيا كبيرا يحاول أن يشرح لماذا على ربع الإسبان تحمّل البطالة، ولماذا على أطراف أوروبا كلها أن تقبع في حالة ركود دائم لمجرد إنقاذ العملة التي وُلِدت قبل 10 سنوات فقط. كيف سيبدو الأمر؟ أظن أن الأمر سيتخذ منحى من هذا القبيل.

إلى: الرأي العام الناخب

من: رئيس وزراء الدولة الفلانية في أطراف منطقة اليورو

إخواني المواطنين. قلنا لكم على مدى السنوات الأربع الماضية إن السبب وراء بطالتكم ووراء أن العقد المقبل من الزمن سيكون بائسا

هــو أن دولا أنفقت أكثر من اللازم. لذلك نحن الآن جميعا في حاجة إلى أن نتقشف ونعود إلى ما يُسمّى «المالية العامة المستدامة». لكن الأوان آن لقول الحقيقة. إن انفجار الديون الســيادية هو عرض من الأعراض، وليس سببا للأزمة التي نجد أنفسنا فيها اليوم.

مــا حــدث في الواقع هــو أن أكبر المصــارف في البلــدان الأوروبية المركزية اشــترت كثــيرا من الديون الســيادية من جيرانهــا في الأطراف، أي دول الـــ PIIGS. وغمر هذا دول الـــ PIIGS بالمال الرخيص لشراء منتجات البلدان الأوروبية المركزية، وبالتالي فإن الاختلالات في الحساب الجاري في منطقة اليورو الذي نســمع كثيرا عنه وما ترتب على ذلك من فقــدان القدرة على المنافســة في اقتصادات الأطــراف هذه. على الرغم مــن كل شيء، ما الهدف من صنع ســيارة تنافس ســيارة «بي إم دبليو» إذا كان الفرنســيون ســيقدّمون لك المال لشراء واحــدة؟ كان هذا كله يســير على ما يرام حتى اضطربت الأسواق بسبب اليونان واعتبرت عبر مواقفنا التســويفية أن المؤسسات التي تهدف إلى إدارة الاتحاد الأوروبي لا يمكنهــا التعامل مع أي من هذا. توقف المال الذي يشــحّم العجلات فجأة، وقفزت مدفوعاتنا لفوائد السندات.

كانت المشكلة أننا تخلينا عن مطابع المال وأسعار الصرف المستقلة - آلياتنــا لامتصاص الصدمات الاقتصاديــة - لنعتمد اليورو. وفي الوقت نفســه، تبيّن أن المصرف المركزي الأوروبي، المؤســســة التــي كان يُفترَض بهــا تحقيق اســتقرار النظام، كان نوعا من مــصرف مركزي وهمي. هو لا يمــارس أي وظيفــة حقيقية غير مقــرض الملاذ الأخــير. كان موجودا لمحاربة التضخم الذي انتهــى في العام 1923، بغض النظر عن الظروف الاقتصاديــة الفعلية. وفي حين أن مجلــس الاحتياطي الفدرالي ومصرف إنجلترا يستطيعان قبول أي أصول يرغبان فيها في مقابل أي نقود يرغبان في تقديمها، المصرف المركزي الأوروبي محدود دستوريا وفكريا على صعيد مــا يمكنه قبوله. لا يمكنه تحويل الدّين إلى نقــود أو توزيعه، ولا يمكنه إنقــاذ البلدان، ولا يمكنه أن يقرض المصــارف مباشرة كميات كافية. هو جيــد حقا في محاربة التضخم، لكــن عندما تحصل أزمة مصرفية، يكون

عديم الفائدة نوعا ما. وهو طوّر سلطات جديدة شيئا فشيئا طوال الأزمة لمساعدتنا على النجاة، لكن قدراته لا تزال محدودة للغاية.

الآن، أضيفوا إلى ذلك حقيقة أن النظام المصرفي الأوروبي ككل هو ثلاثة أضعاف حجم النظام المصرفي الأمريكي ويدير نحو ضعفي رفعه المالي، وتقبلوا أنه مليء بأصول رديئة لا يستطيع المصرف المركزي الأوروبي إخراجها من دفاتره، ويمكنكم أن تروا أن لدينا مشكلة. عقدنا أكثر من 20 قمة وعددا لا يحصى من الاجتماعات، ووعد بعضنا بعضا بمعاهدات على صعيد المالية العامة وآليات إنقاذ، واستبدلنا حتى حكومة منتخبة ديموقراطيا أو اثنتين من أجل حل هذه الأزمة، وحتى الآن لم نتمكن من القيام بذلك. حان الوقت لنقول صراحة لماذا لم ننجح. الإجابة القصيرة هي أننا لا نستطيع حلها. كل ما يمكننا القيام به هو التسويف، ما يعني أنكم ستعانون عقدا ضائعا من الزمن من النمو والتشغيل.

كما ترون، المصارف التي أنقذناها في العام 2008 جعلتنا نتحمل حمولة كاملة من الديون السيادية الجديدة لدفع ثمن خسائرها وضمان ملاءتها. لكن المصارف لم تُشفَ، وفي عامي 2010 و2011 بدأ مالها ينفد. لذلك تحرك المصرف المركزي الأوروبي عكس رغباته ليغرق المصارف بمليار يورو من الأموال الرخيصة جدا، عبر عمليات التمويل البعيدة الأجل، عندما لم تعد المصارف الأوروبية قادرة على اقتراض المال في الولايات المتحدة. واستُخدِم المال الذي أعطاه المصرف المركزي الأوروبي إلى المصارف لشراء بعض الديون الحكومية القريبة الأجل (لتخفيض عائدات سنداتنا قليلا)، لكن معظمه بقي في المصرف المركزي الأوروبي كتأمين ضد الكوارث بدلا من أن يُعمَّم في الاقتصاد الحقيقي ويساعدكم في العودة إلى العمل. فعلى الرغم من كل شيء، نحن في وسط ركود تعطيه سياسات التقشف دفعا قويا. إذن من سيقترض ويستثمر في خضم تلك الفوضى؟ الاقتصاد بأكمله في حالة ركود، والناس تسدد الديون، وما من أحد يقترض. وهذا يسبب هبوط الأسعار، ما يعطل المصارف ويجمّد الاقتصاد أكثر من أي وقت مضى. حرفيا ما من شيء يمكننا القيام به حيال ذلك. نحن في حاجة إلى الحفاظ على سيولة المصارف وإلا فستنهار،

> وهــي كبيرة جدا ومترابطة، فانهيار أحدها يمكن أن يفجّر النظام برمته. وعلى الرغم من بشاعة التقشف، فهو حقا لا شيء مقارنة بالانهيار العام للنظام المالي.
>
> هكــذا لا يمكننا تحقيق تضخم وتمريــر التكاليف إلى المدخرين، ولا يمكننا تخفيض قيمة العملة وتمرير التكاليف إلى الأجانب، ولا يمكننا أن نتوقف عن تســديد الديون من دون قتل أنفســنا، لذلك نحن في حاجة إلى انكــماش، لأطول مدة مطلوبة لجعل الموازنات العامة لهذه المصارف تصل إلى شــكل شبه مستدام. لهذا الســبب لا يمكننا أن نسمح لأي بلد بمغادرة منطقة اليورو. إذا ترك اليونانيون، مثلا، اليورو قد نكون قادرين على تجاوز ذلــك، لأن معظم المصارف تمكنت من بيع أصولها اليونانية. لكــن لا يمكــن بيع أصول إيطاليــا. هناك كثير جدا منهــا. ويهدد خطر انتشــار العدوى بتدمير المصارف كلها. لذلك الأداة السياساتية الوحيدة التي لدينا لتحقيق الاســتقرار في النظام هي أن ننكمش في مقابل ألمانيا، وهو أمر يصعــب حقا القيام به حتى في أفضل الأوقات. الوضع رهيب، لكــن هو كذلك. بطالتكم ســتنقذ المصارف، وســتنقذ في طريقها الدول التــي لا يمكنهــا إنقاذ المصارف بنفســها، وبالتالي ســتنقذ اليورو. نحن، الطبقات السياسية في أوروبا، نود أن نشكركم على تضحياتكم.

هذا هو الخطاب الذي لن تســمعه أبدا لأن أي ســياسي ســيلقيه سيضع سيرته الذاتية على موقع monster.com(*) بعد 10 دقائق. لكن هذا هو السبب الحقيقي الذي يجعلنا جميعا في حاجة إلى التقشف. عندما يصبح النظام المصرفي أكبر جدا من أن يُنقَذ وحين يصبح الاتجار بالخطر المعنوي Moral Hazard الذي سبب كل شيء «خطرا غير معنوي» نظاميا، أي أداة ابتزاز يساعدها ويحرضها السياسيون المنتخبون لخدمة مصالحنا أنفسهم. عندما ينشط هذا الاتجار في مكان تسوده مؤسسات غير قادرة على حل الأزمة التي تواجهها، تكون النتيجة تقشفا دائما.

الاستنتاج: غطرسة اليورو وكابوس هايك

يــرى جاي شــامباو أن اليورو عالق في ثــلاث أزمات متشــابكة، كل منها تزيد

(*) موقع للباحثين عن عمل. [المترجم].

من ســوء الأخريين[69]. ويرى أن المشــكلة المصرفية لمنطقة اليورو تضاعف مشكلة الديون الســيادية، التي بدورها (ومن طريق التقشــف) تضر بالنمو باســم تعزيز القدرة التنافســية، التي لا يلبث الانكماش أن يقوضها[70]. هذا يلخص الأمر تقريبا. لكن لتشــخيصه وتشــخيصنا، الذي يشــدد على دور المصارف أولا وعلى الرغم من كل شيء، يمكــن للمرء إضافة العديد من طبقات البؤس. المال من عمليات التمويل البعيــدة الأجل الــذي كان يُفترَض أن يعطي المصارف وقتا لإعــادة الهيكلة وإعادة الإقراض، اســتُخدِم بدلا من ذلك للتأمين ضد الكوارث. ومع تدهور أوضاع الائتمان في دول الأطــراف، وهــروب رأس المال من دول الأطراف إلى دول المركز (عندما نقل المدخرون اليونانيون حســاباتهم إلى المصارف الألمانية، مثلا)، ظهرت اختلالات مالية ضخمــة (مثل الخلل في الميزان التجاري في الشــكل 3-1) في حســابات ما يســمى نظام مدفوعات الهــدف الثاني في منطقة اليورو الذي يهدد المصرف المركزي الألماني بمليارات من الالتزامات الخارجية للمصارف المركزية في دول الأطراف[71]. وفي غياب ســلطة للمالية العامة عند مستوى الاتحاد الأوروبي، ســوى سلطة نقدية، لا توجد أدوات لامتصــاص الصدمات على غرار تلك التي يمكنك أن تجدها، مثلا، في الولايات المتحــدة. عندمــا تغلق شركة في ميشــيغان وتنتقل إلى مسيســيبي، تتدفق رؤوس الأموال مــن ولاية إلى أخرى، لكن الضرائب المجموعــة في ولاية كونكتيكت تلطّف التعديــل من خلال التحويــلات الاجتماعية الفدرالية. والعمالــة متنقلة أكثر بكثير أيضا في الولايات المتحدة منها في الاتحاد الأوروبي، وتسمح أمريكا أيضا بموت المدن، فتسرّع بالتالي التعديل. لا شيء من هذا يحدث في أوروبا. اتضح أن الاقتراض باليورو عبر الحدود هو، عندما تعكس أســواق السندات العلاوات الحقيقية للأخطار، يشبه تمامــا الاقتراض بعملة أجنبيــة، وكانت النتيجة أن المصارف تريــد على نحو متزايد أن تلائــم القروض المحلية بالأصول المحليــة[72]. وعلى الرغم من عدم وجود أخطار تتعلق بســعر الصرف يجب التأمين ضدها، إذا ارتفعت العائدات السيادية الخاصة بك وانكمش اقتصادك المحلي، فســتنخفض قدرتك على تسديد القروض الخاصة بك كما لو كنت تسدّد الدفعات بعملة تنخفض قيمتها.

أنــا قادر على المضي قدما في رواية الطريقة التــي يبرز فيها اليورو يوميا ليكون ســلاحا مدمرا خلاقا أكثر من أي وقت مضى. لكن مــا يجعل الوضع في أوروبا رهيبا

في جوهره ليس مجرد هذه الثغرات الكبيرة في تصميم هيكلها المؤسسي أو الخطر المعنوي الذي تشكّله مصارفها. بدلا من ذلك، فإن ما يمكن أن يُسمّى «غطرسة معرفية» epistemic hubris وراء هذا المشروع النقدي الخاص باليورو ككل، هو ما يشكّل مرة أخرى القوة الخاصة بمجموعة من الأفكار الاقتصادية التي تعمينا عن رؤية آثار التصاميم المؤسسية الخاصة بنا، تماما كما حصل في حالة الولايات المتحدة.

لا أحد يعرف المستقبل، لكننا نعرف أنه يملك بعض الصدمات التي يخبئها لنا. يمكننا أن نتصور تلك الصدمات خارجية المنشأ، ونصمم آليات للتعويض عنها، مثل دول الرعاية الحسنة الإعداد[73]. أو يمكننا أن نعتبرها ذاتية، وهي في كل زمان ومكان نتيجة لخياراتنا السيئة المتعلقة بالسياسات. إذا اخترنا هذا الرأي الأخير، ونحن لا نعرف ما قد يخبئه المستقبل، وكذلك سحب أدوات السياسات من السياسيين المنتخَبين ديموقراطيا، فقد نرغب في محاولة جعل المستقبل يتفق مع خياراتنا. كيف نفعل ذلك إذا؟

تخيل المستقبل باعتباره فضاء من الاحتمالات غير المحققة. يمكنك قبول عدم اليقين ذلك والتأقلم معه، أو يمكنك محاولة جعل المستقبل يعمل وفق بعض المعايير المحددة، مقلصا مساحة الفرص المستقبلية الممكنة. تفعل ذلك بالقواعد. مادامت واضحة والجميع يتبعها، فوفق هذا المنطق، سيتكشف المستقبل، كما تود أن تراه، بما يتوافق مع القواعد. هذه هي الأوردوليبرالية وقد جن جنونها، فضلا عن المنطق وراء اليورو. من معايير التقارب الخاصة بماستريخت، إلى معاهدة الاستقرار والنمو، إلى المعاهدة الجديدة للمالية العامة الموعودة التي من شأنها أن تحل مشاكل اليورو كلها مرة واحدة وإلى الأبد (غير أن ذلك لن يحدث)، يتعلق الأمر كله بالقواعد. لكن هذه القواعد لا تنطبق يوما إلا على الدول. كان طبعا ثمة قلق من أن بعض الدول قد لا تتبع القواعد، لذلك وُضِع مزيد من القواعد. لكن لم يكن ثمة اهتمام كبير باحتمال أن جهات خاصة، مثل المصارف، قد تتصرف بشكل سيئ. لكن هذا هو بالضبط ما حدث، ولا يزال الاتحاد الأوروبي يتهم الدول، ويفرض عليها قواعد جديدة، ويصر على أن ذلك سيحل المشكلة. يمكننا أن نفكر مرة أخرى بالقول المأثور القديم عن أن السكارى يبحثون فقط عن مفاتيحهم تحت المصباح لأنه المكان الوحيد المضاء.

كثــيرا ما يُعتــبَر فريدريك هايك(*) والد الاقتصاد الليــبرالي الجديد[74]. هو ليس وصفــا غير عادل فهــو بالتأكيد غــير معجب بالدولــة. لكن ما ثار حقــا عليه هو الغطرســة المعرفية للمخطِّط الذي يفترض أنه قادر على توقع المســتقبل أفضل من اللاعــب المحلي صاحب المعرفــة المجربة أكثر بكثير. على الرغــم من أن نقد هايك يُوجَّــه عادة للمخطِّطين الكينزيين، فنقده اليوم أكثر صلة بمخططي الاتحاد الأوروبي الذيــن يعتقدون أنه من خلال وضع القواعد التي يمكن أن تجعل المســتقبل يتفق مع فضاء الاحتمالات التي يريدون أن يروها. يقول بول دي غروي في شــكل جميل، «يشبه الأمر القول إن الناس إن اتبعوا بدقة قواعد قانون الحرائق ما من حاجة إلى فرقة المطافئ»[75].

من خــلال النظر فقــط في معــدلات التضخم، والعجــز في الموازنــة، والديون الخارجية، فشــل مخططو الاتحاد الأوروبي في رؤيــة نمو النظام المصرفي حتى أصبح أكبر من أن يُنقَذ. ويتمثّل ثمن غطرســتهم في الاعتقاد الســائد بين النخب الأوروبية بأن مجرد عقد واحد من الزمن أو أكثر من التقشــف المتواصل سيكون كافيا لدعم المصارف، وربما تكون التكلفة النهائية تقويض المشروع السياسي الأوروبي. قد يكون هــذا الثمن الحقيقــي لإنقاذ المصارف. ليس فقط نهاية اليــورو، بل نهاية المشروع السياسي الأوروبي نفسه، الذي سيكون ربما المأساة النهائية لأوروبا.

ونظرا إلى ما هو على المحك، علينا أن نتساءل عما إذا كان أي شخص في أي وقت اعتقد حقا بأن التقشــف فكرة جيدة، وبأنه أكثر من غطاء ســياسي لمصالح أنانية. للقيام بذلك، يجب علينا الآن أن نحضر درسا في أحد التاريخين التوأم للتقشف، ذلك المتعلق بالنسب الفكري. وتتحوّل بعد ذلك إلى تاريخه التجريبي لندرس أين ومتى نجح في الممارســة العملية. حان الوقت أن نتذكر لماذا، بعد وضع الأحداث الجارية جانبا للحظة واحدة، هذه الفكرة خطرة إلى هذه الدرجة لكنها مغرية.

(*) Friedrich Hayek (1899 - 1992): اقتصادي وفيلسوف نمساوي، انتقد نظرية كينز عن دولة الرفاهية، وتبنى نظرية السوق الحرة وقدمها نموذجا لدورة الأعمال التجارية. [المحرر].

الجزء الثاني

التاريخان التوأمان للتقشف

مقدمة للفصول 4، 5، 6

التاريخان الفكري والطبيعي للتقشف

«يبدو أن الرهان انطلق وأُحيلَ التقشف إلى التقاعد في دار الأفكار الاقتصادية السيئة»

المؤلف

«غياب البديل» ليس كافيا

بعد قراءة الجزء الأول من هذا الكتاب، قد تتساءل عما إذا كان أي شخص اعتقد يوما أن التقشف فكرة جيدة. يبدو السياسيون الأمريكيون المعاصرون منجذبين إليه بسبب أسلوب في العمل السياسي الوطني يلقي اللوم على القطاع العام في شأن أي أمر سيئ يحدث في القطاع الخاص. مثل الآباء المفرطين بالتساهل الذين لا يستطيعون أن يصدقوا أن ذريتهم تخطئ يوما، لا يمكن لواضعي السياسات الأمريكيين إلا إلقاء اللوم على الدولة، وأحيانا المصارف، لكن ليس السوق. لكن القيام بذلك أمر غير أمريكي إلى حد ما - لكأن الولاء لوول ستريت موازٍ لاحترام الدستور. وفي الوقت نفسه، يبدو أن واضعي السياسات الأوروبيين محاصَرين في غرفة بين

جهــاز نقدي كارثي ونظام مصرفي مفرط في الرفــع المالي يقبع على حافة الهاوية، وورقة تعليمات ألمانية مخصصة لنزع فتيل الشيء نفســه الذي يجعل المشــكلة أسوأ لا أفضل.

ومع ذلك، وكما ســنرى، يمكن أن يكون التقشــف الرد الصحيح على صعيد السياســات. لســوء الحظ، هو يعمل فقط في إطار مجموعة محددة للغاية من الشروط التي لا تصف، للأســف، العالم الذي نعيش فيه حاليا. ويفشل التقشف فشــلا ذريعا عندما تكون هذه الظــروف غائبة، وثمة كثير من الأدلة لدعم هذا الزعــم. لماذا إذن لاتــزال الفكرة «تهيمن، من الجهتــين العملية والنظرية، على الفكر الاقتصادي للطبقات الحاكمة والأكاديمية من هذا الجيل، كما فعلت لمائة سنة مضت» كما قال جون ماينارد كينز في 1936؟[1]. فعلى الرغم من كل شيء، مرت 80 ســنة منذ أن كتب كينز هذا الكلام ولايزال بريق التقشــف أبعد من أن يتلاشى.

تطرح إجابتان نفســيهما علينا. الأولى هي تنويع على جملة نشرتها الســيدة تاتــشر - «لا يوجد بديل»[*]. في ضوء الفصل الســابق، قد يكون لديك الانطباع بــأن هذا تماما هــو الرأي الذي يطرحه هذا الكتاب. فعــلى الرغم من كل شيء، يبدو أنك عندما تبني نظاما مصرفيا أكبر من أن يُنقَذ، وترمي بعيدا كل ما لديك من الأدوات الأخرى على صعيد السياسات (السيطرة على أسعار الفائدة وأسعار الصرف، وما إلى ذلك) في نوبة «أوروبية» قد لا يكون ثمة بديل كبير من التقشف، على الأقل في أوروبا.

هــذا هو في الواقع الأســلوب الــذي تنظر بــه النخب الأوروبيــة في مجال السياســات إلى الأشــياء، وبالتالي إلى التقشف. لكن هذا لا يعني إما أن التقشف ســينجح وإما أنه ليس ثمة بديل. أوروبا تجري في الوقت الحالي تجربة تقشــف عملاقة، والنتائج - كما ذكرنا - بالبشــاعة المتوقعة. وإذا كان فعل الشيء نفســه مرارا لايزال تعريفا للجنون، فالأرجح أن نهاية الجنون ســتكون سيئة، قبل وقت طويــل من إيتاء التقشــف ثماره، وهو أمر غير ممكن في ظــل الظروف الراهنة. لذلك نسأل، مرة أخرى، لماذا يستمرون في فعل ذلك؟ ليس «غياب البديل» كافيا

(*) TINA: There is no alternative.

لشرح الجاذبية الدائمة للتقشــف في مواجهة أدلة مضادة. وكما سنرى في الختام، ثمة دائما بدائل.

التاريخ الغائب للتقشف وماضيه المقهور

وعــلى النقيض من الضروريات التــي يفرضها «غياب البديــل»، تتطلع مجددا الإجابة المكوّنة هنا إلى قوة الأفكار الاقتصادية. زعمتُ في الفصل الثاني أن الســبب الأســاسي للأزمة المالية للعــام 2008 كان قبول المنظمين والعاملين في أســواق المال مجموعة معينة مــن الأفكار الاقتصادية باعتبارها ورقــة التعليمات الخاصة بذلك الزمن. وعلى الرغم من وجود العديد من أوراق التعليمات الاقتصادية التي أُنتِجت في مدى القرون القليلة الماضية - المذهب التجاري، والشيوعية، وهيمنة مجموعات المصالــح، وهذا غيض من فيض - نحــن مهتمون هنا بأصول الليبرالية، الأكثر نجاحا من بين الكل، حتى نتمكن من تتبع أصول التقشف ونسبه. أريد خصوصا أن ألفت الانتباه، بأســلوب عالم الإحاثة paleontologist، إلى غياب في «السجل الأحفوري» لأفكار اقتصادية ليبرالية.

الغائب المعني هو التقشف نفسه. فبالنسبة إلى فكرة محورية في حوكمة الدول والأســواق، يتميز التاريخ الفكري للتقشــف بالقصر والســطحية على حد سواء. لا توجد «نظرية تقشــف» مطوّرة في شــكل جيد في الفكر الاقتصادي تعود إلى الوراء بالزمن إلى بعض البيانات الأساسية التي أصبحت أكثر منهجية وصرامة بمرور الوقت كما هــي الحال، مثلا، مع نظريــة التجارة[2]. لدينا بدلا من ذلــك ما وصفه ديفيد كولاندر بـ «حساســية» في شــأن الدولة، مضمّنة في الاقتصاد الليبرالي منذ إنشــائه، وتنتج «التقشف» كإجابة افتراضية عن السؤال، ماذا نفعل عندما تفشل الأسواق؟[3].

نمــا اقتصــاد الليبرالية كرد فعل على الدولة. والدولة هنا ليســت الدولة كما نعرفها اليوم - (عادة) ديموقراطية تمثيلية بطموحات إنفاقية على نطاق واســع - بل دولة يمثّلها الملــوك: ملوك أشرار، ومتقلبون، وغير جديرين بالثقة يسرقون ثروتــك فور أن ينظــروا إليك. لذلك كانت الدولة شــيئا يجب تجنبه، وتخفيضه إلى الحــد الأدنى، وتجــاوزه، ولجمه، وعلى الرغم من كل شيء، عدم الثقة به. وفي المقابل، برزت السوق في الفكر الليبرالي كما الترياق الفكري والمؤسسي لسياسات

المصـادَرة التي ينتهجهـا الملك[4]. وفي عالم كهـذا، إذا حُرِّرت الأسـعار والتجار، ستتضاعف ثروة الأمم (لاحظ، ليس «الممالك»).

لكـن من البداية قـام هذا الرأي الليبرالي، أي «الدولة في مقابل السـوق»، على سـوء فهم: تظهر الأسواق في شكل طبيعي عند إزالة الدولة من المعادلة. لكن وكما أشار كارل بولاني في نهاية الحرب العالمية الثانية، لا يوجد شيء طبيعي في الأسواق[5]. فتحويـل الناس إلى عـمال مأجورين، وتأمين الملكية الخاصـة للأرض، وحتى اختراع رأس المال والحفاظ على شـكله النقدي، كلها مشـاريع سياسية عميقة تنطوي على محاكم وتنظيم وتنفيذ وبيروقراطية وسائر الأمور[6]. وفي الواقع، كانت سيطرة طبقة التجار على الدولة السمة المميزة للرأسمالية المبكرة[7]. فمع استثناءات جزئية تتعلق بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة (السـابقة لأنها كانت أول بلد حقق التحوّل إلى الرأسـمالية واللاحقة لأنها كانت معزولة جغرافيا)، من ألمانيا في سـبعينيات القرن التاسـع عشر إلى الصين اليوم، تخلق الدول الأسـواق بمقدار ما الأسواق تحدّد مصير الدول[8]. ولايزال الفكر الاقتصادي الليبرالي غافلا - إلى حد كبير - عن هذه الحقائق. ونتيجـة لذلك، يقـارب الليبراليون الجدد المعـاصرون الذين يزعمون بالتقشـف، المسـألة بعصاب معادٍ للدولة ينتج «تقليص الدولة» كإجابة افتراضية، بغض النظر عن السؤال المطروح أو مدى ملاءمة الإجابة.

في بدايـة القرن العشرين، اعتُبِر «تقليـص الدولة» الحل الوحيد المقبول من الطبقـات الحاكمة في العالم الرأسـمالي. لكن هذه الإجابة تلقت ضربة قاسـية في ثلاثينيـات القرن العشرين، عندما كبُرَت الـدول بدلا من أن تتقلص، نظرا إلى فشـل سياسات التقشـف في تعزيز الانتعاش، وكذلك نما الاقتصاد الذي دعمته، في مدى السـنوات الـ 30 التالية. ومع ذلك، لم يبتعـد حقا عصاب الليبرالية من الدولة، وجلبت الأزمة الحالية مرة أخرى الحجج القديمة نفسـها في شكل كامل. وفق ملاحظة أبداها ألبرت هرشـمان يوما، عندما تتكرر الحجج نفسها لأكثر من 300 سـنة من دون تعديل يُذكَر، وبغض النظر عن أي وقائع مخالفة تؤثر فيها، ينبغي علينا جدا أن ننظر إليها بعين الشـك[9]. وفي روح الشك الخاص بهرشمان، يقدّم الفصلان الرابع والخامس، مستفيدين من التاريخ الفكري للتقشف، إجابة عن السـبب الذي يجعل الفكرة لاتـزال تهيمن على عقـول الطبقات الحاكمة

والأكاديمية. وننهي بعد ذلك دراستنا للتقشف بفحص، في الفصل السادس، للحالات التجريبية الرئيسية للتقشف العملي.

في الفصل الرابع، سنتقصى مرحلة ما قبل تاريخ التقشف، أولا بوصفه عنصرا غائبا عن الفكر الاقتصادي الليبرالي المبكر، وبعد ذلك كسياسات محددة في النظرية الاقتصادية التي سادت بين بداية القرن العشرين ومنتصفه. لم يكن التقشف نوعا من سياسات جُودِل لمصلحتها باستمرار من القرن السابع عشر فصاعدا، لأن ظروف تحققه - الدول الكبيرة التي تنفق كثيرا من المال الذي يمكن تخفيضه - لم تنشأ إلا في القرن العشرين. بدلا من ذلك، يظهر التقشف بمرور الوقت كنتيجة مشتقة من غيرها من المعتقدات المشتركة - كحساسية - تتعلق بطبيعة الدولة ودورها في الحياة الاقتصادية وتقبع في صلب الفكر الاقتصادي الليبرالي[10].

للتعبير عن هذا الموقف، يدرس الفصل الرابع أعمال ثلاثة من أول المفكرين الاقتصاديين الليبراليين المهمين في شكل حاسم: جون لوك وديفيد هيوم وآدم سميث. نبدأ مع حجج لوك لإنشاء الملكية الخاصة ونظريته المشتقة حول الدولة. وننتقل من لوك عبر أعمال ديفيد هيوم إلى آدم سميث، ملاحظين كيف أن كلا من أفكار هيوم عن المال والتجار وأفكار سميث في شأن النمو والضرائب يؤدي إلى وجهة النظر القائلة إن الحكومة، ودَينها، يمثّلان إشكالية عميقة. وتكمن أهمية هؤلاء الليبراليين المبكرين الثلاثة بالنسبة إلى التفكير بالتقشف في موقف يتشاركونه وأصطلح أنا على تسميته مشكلة الدولة في الفكر الليبرالي التي لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها.

يعاني الليبراليون إذ يضعون الأسواق بوصفها الترياق من الدولة، للاعتراف بضرورة الدول لإنشاء الأسواق والحفاظ عليها. ينكر خط من خطوط الفكر الليبرالي باستمرار على الدول أي شيء أكثر من دور في الحد الأدنى، وهذا ما نراه عند لوك وهيوم. ويعترف خط آخر بضرورة الدولة، وهذا ما نراه عند سميث، لكنه يقلق من كيفية دفع ثمنها. وهذا التوتر بين وجهتي النظر هاتين - لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها - يولد قلقا حول كيفية تمويل الدول نفسها، وهذا هو القلق الذي يخلق الظروف الملائمة لظهور التقشف كأيديولوجيا اقتصادية متميزة عندما تصبح الدول في حد ذاتها كيانات كبيرة بما فيه الكفاية على صعيد الموازنة

فتــبرر تقليصها، وهذا ما حصل بحلــول عشرينيات القرن العشرين. وعندما يحدث ذلك، يظهر التقشف في حد ذاته كأيديولوجيا اقتصادية متميزة.

وبعــد تفصيل مختــصر لبعض الســوابق في القرن التاســع عــشر وأول القرن العشرين، ودرس اثنين من المذاهب التقشفية الرئيسية التي تشكّلت في هذه الفترة: «التصفويــة» liquidationism - تُســمّى أحيانا «أيديولوجيــا بانكر» في الولايات المتحدة - و«وجهة نظر الخزانة» في المملكة المتحدة. كانت هذه الأفكار، كما أزعم، الأفــكار الليبرالية الجديدة الأصليــة التي اعتمدت على الليبرالية الكلاســيكية لكل من لوك وهيوم وســميث، وطبّقت نفســها مجددا على حالات السياسات الخاصة بذلــك الزمن. وبعد ذلك أناقــش الردود التي ولّدتها هذه الأفــكار، وأهمها دحض جون ماينارد كينز لسياسات التقشف والتفنيد الغريب لها من جوزف شومبيتر[11]. وبحلــول 1942، يبدو أن الرهان انطلق وأُحيلَ التقشــف إلى التقاعد في دار الأفكار الاقتصادية السيئة. لكن اتضح فيما بعد أن هذا التقاعد كان مبكرا.

الحاضر المطعون به للتقشف

في الفصــل الخامــس، نأخذ القصــة إلى مرحلة متقدّمة. نبــدأ بتقديم تفاصيل عن مكانين لجأ إليهما التقشــف بعدما بدا أن الحجج المضادة للتقشف التي تقدّم بهــا كينز فازت، وهما ألمانيا، موطن الأوردوليبرالية، والنمســا، لا البلاد، بل النمســا المدرسة الاقتصادية المتميزة. وبقيت الوسيلة الألمانية وسيلة ألمانية حصرية لتنظيم الاقتصــاد حتى أصبحــت المبدأ التصميمــي وراء مشروع اليورو. وبقيت المدرســة النمســاوية حركة هامشية، حتى ثمانينيات القرن العشرين على الأقل، عندما أصبح المناخ الفكري في شــكل عام ليبراليا جديدا أكثر. وشــكلت المدرسة النمساوية أيضا نوعا من المنزل المؤقت للحجج الأمريكية المؤيدة للتقشــف. وبعد مناقشتنا لهاتين المدرســتين، نستعرض بإيجاز التحوّل الليبرالي الجديد من ثمانينيات القرن العشرين، ملاحظــين كيفية تمكين هــذه الأفكار له. ثم نناقش كيف أثر هــذا التحوّل الليبرالي الجديد في السياســات الاقتصادية في جنوب الكرة الأرضية، وكيف أن صندوق النقد الدولي خصوصا بات يعتبر التقشــف، في شكل مجموعة من الأفكار تُسمّى «توافق واشنطن»، السياسات التنموية الرائجة خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته.

لكن التقشف بقي السياسات المطبقة في العالم النامي، حتى الأزمة الحالية على الأقل. لكن حتى في تلك اللحظة، لم تظهر الأفكار من العدم: كانت لديها سلائف ومروجون[12]. وفي نهاية الفصل الخامس، نوجه اهتمامنا إلى مجموعة صغيرة من الاقتصاديين تتخذ من الجامعات الإيطالية والأمريكية مقرا وبدأت خلال ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته بتطوير نظرية «التقشف التوسعي» التي أعطت في النهاية التقشف أسسا نظرية خطيرة. ندرس هذه الأفكار، ملاحظين خصوصا نسبها الأوردوليبرالي والتحديات الحاسمة لها التي ظهرت أخيرا.

الفصل السادس ينتقل من عالم النظرية إلى عالم الممارسة. نفصّل هنا الحالات المصيرية للتقشف من ثلاثينيات القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر. ويؤكد التحليل أن على الرغم من أن شكلا معينا من أشكال التقشف يجمع بين تخفيض قيمة العملة واتفاقيات العمل الواسعة النطاق للحد من نمو الأجور، يؤدي أحيانا إلى توسعات، تفوق هذه الحالات حالات سلبية أكثر بكثير، ولا تنطبق شروط تلك التوسعات في شكل منفرد على العالم الذي يحدث أننا نعيش فيه اليوم. وتحقيقا لهذه الغاية، يحلل الجزء الأول من الفصل الحالات التي جعلتنا نفكر لأكثر من 30 سنة أو أكثر بأن التقشف هو في الواقع فكرة خطرة جدا. وتتعلق هذه الحالات بمحاولات الولايات المتحدة وبريطانيا والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا تصحيح مسارات سفن مالياتها العامة في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته من خلال التقشف. ونلاحظ كيف فشل التقشف في هذه البلدان كلها في إنتاج الانتعاش وكيف سمحت السياسات التوسعية التي تلته في استعادته.

ويتحوّل الجزء الثاني من هذا الفصل إلى الحالات الإيجابية للتقشف منذ ثمانينيات القرن العشرين التي شكلت جوهر مزاعم التقشف التوسعي - فكرة أن التقشف، بعيدا من كونه خطرا، هو فاضلة إيجابية. وندرس هنا حالات إيرلندا والدنمارك وأستراليا، ملاحظين أنها كانت إما نماذج أقل من كاملة حتى أو توسعية لأسباب أخرى غير مجرد التقشف المقلّص للموازنة. وأخيرا، نوجه اهتمامنا إلى حالات راهنة - تحالف الـ REBLL الذي يضم رومانيا وإستونيا وبلغاريا وليتوانيا ولاتفيا - وهو «الأمل الجديد» لدعاة التقشف. وأدرس هذه الحالات بالتفصيل، وأزعم أنها لا تحمل أمثلة إيجابية ولا دروسا قابلة للنقل إلى بقية العالم المتقدّم.

قال ميلتون فريدمان مرة: «فقط الأزمة الفعلية أو المفترضة، تنتج تغييرا حقيقيا. عنـــد حدوث تلك الأزمـــة، تعتمد الإجراءات التي تُتَّخَذ عـلى الأفكار المتوافرة»[13]. تفسر الفصول الثلاثة المقبلة السـبب وراء «توافر» فكرة التقشف بأشكال مختلفة في مدى القرون الأربعة الماضية. ولا يحسّـنها بمرور الوقت التكرار والصقل والإعادة المســتمرة. لكن ذلك لا يمنع الليبراليين من اعتبارها جذابة إلى ما لا نهاية وتلميعها مجددا كل مرة تقع فيها أزمة.

4

التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1692 – 1942

«الدولـة لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيـش من دونهـا، ولا يُراد دفع تكلفتها»

المؤلف

الجزء الأول: الأصول الكلاسيكية للتقشف

جون لوك: «وافق الناس على امتلاك غير متساو للأرض»

كان جون لوك أحد الفلاسـفة الأكثر شـهرة في إنجلـترا. وهو إذ كتب في أعقـاب الحروب الأهلية الإنجليزيـة في القـرن السـابع عـشر، كان همـه التأسيس المناسب لحكومة مدنية. وبدلا من التنظير البسـيط، شـكّلت كتابات لوك الدعاية الأساسـية لطبقات التجار الناشـئة التي كانت تنتزع السلطة شيئا فشـيئا من النخب الأرسـتقراطية البريطانية. وكان لوك جزءا من الحركـة التي بلغت ذروتها في «الثورة المجيدة» للعام 1688، التي نزعت السلطة من الملك وعززت سلطة أشخاص مثل لوك.

وبغـض النظر عن التفلسـف حول حقوق المواطنـين في كيـان سـياسي وحدود لسـلطة الملـوك الذين يسـعون إلى حكمهـم، كان لوك

من الثوار الاقتصاديين. وأســس فكرته التي تشكّل القاعدة الشرعية لحقوق الملكية الفرديــة، والتي مــن دونها لا يمكن أن توجــد الليبرالية الاقتصاديــة، ولا فصل بين الدولة والســوق، ولا الرأســمالية كما نعرفها اليوم. وترد رؤية لوك في كتابه الرسالة الثانيــة للإدارة الحكومية (1690). ولخلق الفصل بين الدولة والســوق الذي أراده، كان عــلى لوك القيام بخطوات كثيرة: تطبيــع المدخول والتفاوت في الثروة، وتشريع الملكيــة الخاصة للأرض، وشرح ظهور أســواق العمل، ونزع الصفة السياســية عن اختراع الجهاز المسمى المال الذي يجعل هذه الأمور كلها ممكنة. وأساسا، إن ليبرالية لوك هــي الليبرالية الاقتصادية التي تضع الفرد ضــد الدولة. ويبدأ التاريخ الفكري للتقشف من هنا.

جون لوك يتخيل السوق

يبــدأ لوك بالتســاؤل: كيف يمكن لـ «اللــه الذي أعطى العالم للناس في شــكل مشــترك» أن يسمح بالتراكم غير المتكافئ، إن لم يكن غير المحدود، للثروة؟[1] تكمن الإجابــة في تصور لــوك للملكية. بالنســبة إلى لوك، تكمن الملكيــة فينا جميعا، في أشخاصنا، لكنها مهمة فقط لقابلية التحويل بينها وبين عملنا. وهذا يعني أننا عندما نعمل على شيء، مثل الأرض، يجعله عملنا ملكا لنا. يقول لوك «أي شيء يزيله شخص من حالة الطبيعة... [و] يمزجه بعمله... [هو] يجعله بذلك من ممتلكاته»[2]. الآن، قد تعتقد أنت بأن الناس الآخرين في ذلك الوقت ســيعترضون على اســتيلاء شخص على أرض عامة بهذه الطريقة. لكن لوك يصر على أن «أخذ هذا الجزء أو ذاك [من الأرض] لا يعتمــد على موافقة صريحة مــن العوام جميعا» إذ «لايزال ثمة ما يكفي [الجميع] وبالجودة نفسها»[3].

وبعدما حل مشــكلة التوزيع بافــتراض وجود وفرة لا حصر لهــا، يرى لوك أن الحجــة الوحيدة الحقيقية المناوئة للملكية الخاصة هي مســألة التلف، أي امتلاك المرء أكثر مما يمكنه أن يستخدم، وهذا أمر لن يحبه الله[4]. ولحسن الحظ أن الزمن والعادات أعطيانا جهازا يُســمَّى المال يتيح لنا تجاوز مشــكلة التلف لأننا نستطيع تخزين الأموال ومبادلتها بالمواد الاســتهلاكية في أي وقت من الأوقات[5]. ولهذا أيضا تأثير جانبي مفيد يتمثّل في خلق سوق العمل، لأنك تستطيع الآن الحصول على ناس

يعملون لحسـابك على الممتلكات الخاصة بك، وجعلهم بعد ذلك، من خلال جهاز المـال، ينفّـرون (يعطون) ثمار عملهم لك بمنزلة تبادل حر. وهذا يسـمح للوك بأن يخلص إلى أن «الرجال وافقوا على امتلاك غير متناسب وغير متساو للأرض... بعد... الموافقـة الطوعية [التي] توصلوا إليها على طريقة تمكّن رجلا من أن يمتلك إلى حد ما أراضي أكثر مما يمكنه إلى حد ما أن يستخدم الإنتاج الخاص بها، من خلال تلقيه... كمية مفرطة من الذهب والفضة، يمكن اكتنازها من دون إيذاء أحد»[6].

في سـياق بلـد عصفت به حرب وقتـل للملك وتمرد، قد يبدو هـذا الرأي غير دموي إلى حد ما: عدم غير محدود للمسـاواة في الممتلكات طُبِّع بحكم عدم تبصر الله لمسـألة التلف. لكنه يسمح للوك بأن يشرح أمرا باعتباره حتميا، وجيدا بالتالي، هو خلق أسـواق الأرض والعمل ورأس المال، وصـودف أن هذا الأمر كان المشروع السياسي للغاية الذي انهمك فيه أهل طبقته في تلك المرحلة. وكانت الخطوة المقبلة للوك حماية هذه المؤسسـات الجديدة الخاصة بالسـوق من ذلك العدو الناشـئ للرأسمالية: الدولة.

جون لوك يتصور الدولة

لا يكـون للحق الشـهير لدى لوك بالتمرد على الحكومة والشـك العميق فيها معنى إلا فيما يتعلق بانتهاك حقوق الملكية الخاصة الذي منحه لنفسه لتوه. ففي عالم لوك، تكون قوة السـلطة التشريعية «مقتصرة عـلى الصالح العام للمجتمع»، الـذي يُعرَّف بأنه التحـرر من تدخل الحكومة في الشـؤون الخاصة، خصوصا تلك المتعلقـة بالملكية، إلا إذا وافق المواطنون على ذلك[7]. قال لوك في شـأن الضرائب، إن «فرض الضرائب وجبايتها... من دون موافقة الشـعب... هو إغارة على القانون الأسـاسي للملكية»[8]. وحين يفعل المشرعون ذلك، «يضعون أنفسهم في حالة حرب مع الشـعب»، غير أن الحكومة، وليس الشـعب، تكون «المذنبـة بالتمرد» وتفقد حقها في الحكم[9].

تذكَّـر أن هذه الحجج كانت تُطوَّر في إنجلترا خلال القرن السـابع عشر، حيث الدِّيـن العـام كان دَين الملوك، الملـوك الذين يتذرعون بحقـوق منحهم إياها الله للاستيلاء على ممتلكات الآخرين طوعا أو كرها. أما نشر لوك مبررات واهية بالمقدار

نفســه لوجوب امتلاكه هو إخوانه في الكيان الســياسي أكــبر مقدار من العالم وفق مــا يرغبون فهو خارج عــن الموضوع. فهدفه، بدلا عن ذلك، هــو الدفاع عن هذه المكاســب ضد الدولة مهما تكلف الأمر وتخفيض قدرة الدولة على اســتخراج مزيد من الموارد إلى الحد الأدنى. هذا هو الأســاس في الحد الأدنى لما يمكن للدولة ويجب عليهــا القيام به، وفق تراث لوك الذي بنــى الليبراليون اللاحقون عليه. ويعاني هذا الأســاس، وفق تصميمه، في دعم أي رأي في الدولة يمتد إلى أبعد من حماية الملكية. لكن حتى هذا النشاط الضيق يكلف مالا، وهذا المال يفرض على الدولة أن تجمعه. وهكذا وُلِدت هذه المعضلة الليبرالية التي تولِّد التقشــف: الدولة لا يمكن التعايش معها، و لايمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها.

ديفيد هيوم: «الائتمان العام سيدمر الدولة»

وضع العملاقان التوأم للتنوير الأســكتلندي، آدم سميث وديفيد هيوم، لبناتهم الفكرية على الأســس الضيقة للوك. نبدأ بهيوم الذي كانت مســاهماته في الاقتصاد الســياسي وفيرة[10]. تشكّل محور مقالته «في المال» فكرة أن الحوافز النقدية يمكنها في الأجل القريب حفز النشــاط الاقتصادي لكن في الأجل البعيد يجب أن تظهر إما كتضخــم أو تتبدد من دون إحــداث متغيرات حقيقية. وهــذا أيضا خط قياسي في نظرية الاقتصاد الكلي المعاصرة، عُرِف بأطروحة الحياد البعيد الأجل للمال. ويُنسَب أيضا إلى هيوم العمل لتفصيل أفكار ريتشارد كانتيلون حول ميزان التجارة من خلال آليته المعروفة باســم «تدفق الســعر والنقد»، وهي الآليــة التي يقوم عليها معيار الذهب في القرن التاســع عــشر[11]. لكننا مهتمون بهيــوم لكتاباته حول «الائتمان العام» – ما نسميه الديون الحكومية.

هيوم، مثل لوك، يرى المال أداة، فهو «لا شيء أكثر من تمثيل للعمل والســلع... ووســيلة لتقييمهما أو تقديرهما»[12]. لكن وفق نســخة هيوم من الأحداث، لا يأتي المال إلى حيز الوجود للتغلب على مشــكلة التلف/مشــاكل المحاسبة عند الله. هو يتبــع، بدلا عن ذلك، التجارة، التــي تضع طبقات التجار عند لوك، وليس الدولة، في مركــز كل شيء. فبالنســبة إلى هيوم، التجار هم حافز التجــارة وخالقو الثروة. هم، وفق هيوم، «يشــكّلون أكثر أعراق الناس فائدة، فهم يعملون كوسطاء بين... أجزاء

الدولة»[13]. ونتيجة لذلك«من الضروري والمعقول، أن جزءا كبيرا من السلع والعمل [المولَّـدة] يجـب أن ينتمي إلى التاجر، فهي مدينة له إلى حد كبير»[14]. وفي حين أن «المحامين والأطباء لا يولّدون أي صناعة»، فقط التجار قادرون «على زيادة الصناعة، وقادرون أيضا من خلال زيادة التدبير، على إعطاء فهم كبير لهذه الصناعة إلى أعضاء معينـين في المجتمع»[15]. أولئـك «الأعضاء المعينون في المجتمـع» هم طبعا هيوم وأمثاله: طبقات التجار.

ماذا يمكن أن يتهدد حالة سـعيدة للشؤون كهذه تسبب فيها طبقة التجار نموا طبيعيا للتجارة وتحفزه في آن معا؟ سـيكون التهديد طبعا مطالبة الدولة بعائدات، خصوصا في شكل ديون. لا يوجه هيوم أي انتقاد إلى مسألة الدَّين الحكومي. هو أمر سـيئ. نقطة على السطر. وإن بدت الأسـباب التي يسوقها مألوفة اليوم، فالسبب، كما حذّرنا هرشـمان، هو أن الحجج نفسـها كانت تصـول وتجول لبضع مئات من السنين الماضية مع تعديل طفيف.

ديفيد هيوم ييأس من الديون

مشـكلة هيوم الأساسـية مع الدَّيـن العام هي غياب سـقفه، على الأقل حتى تصبح أسعار الفائدة على الديون مرهقة. بالإضافة إلى ذلك، يسهل فرض الدَّين لأن تكاليفه مخفية وموزعة بين الأجيال، ما يجعل الدول تحب الديون. قال هيوم، «من المغـري جدا لوزير توظيف وسـيلة كهذه، فهي تمكنه مـن تقديم رقم عظيم أثناء ولايته، من دون إثقال عاتق الناس بالضرائب.... وبالتالي... وبطريقة لا يشوبها خطأ تقريبا، يُسـاء استخدام هذه الممارسـة في كل حكومة»[16]. وبناء على ذلك، ستصدر الحكومة الديون بسـعر يتجاوز سـعر الفائدة الذي يمكن أن تكسبه في مكان آخر، وسـتعثر بالتالي على مشترين مستعدين، لكن التكلفة ستكون تحويل الأموال بعيدا عن الصناعة. ونتيجة لذلك، سـيصبح رأس المال مركزا في سـندات للدَّين «تستبعد الذهـب والفضة من تجارة الدولة... وهذا يعني جعل الإمدادات والعمل أغلى مما يجب أن تكون عليه في حالات أخرى»[17].

وعندما يبلغ إصدار الديون هذا في نهاية المطاف سقفا، سيتعين على الحكومات أن تبيـع قسـما أكبر منه إلى الأجانب، ما من شـأنه أن يـؤدي إلى امتلاك الأجانب

«حصة كبيرة من الأموال الوطنية التي لدينا [بما] يجعل العامة... رافدا لهم»[18]. وإذا كان هذا كله سيحصل، لأنه حتمي وفق هيوم، تبطُل الحرية. وفيما الضرائب في حدودها القصوى تُدفَع لتسديد الفائدة على الديون، ما من مجال لاستيعاب أي نوع من الصدمات المالية. ونتيجة لذلك، سيصدر مزيد من الديون، وستستمر الضرائب على دافعي الضرائب»، ما يدفع الحكومة إلى «رهن إيراداتها كلها [وإلى] غرقها في حال من الكسل والخمول والعجز»[19].

وإذا بدا هذا كله مألوفا، فهو لأنه مألوف. فمزاعم هيوم ليست صدى لمزاعم اليوم- إن مزاعم اليوم هي نسخ مباشرة عن مزاعم هيوم. للعثور على زعم بأن الدَّين نفسه أسهل من الجهة السياسية من الضرائب، لا تنظر إلى أبعد من الانتقادات الأوروبية الشمالية للسياسات المتعلقة بالموازنة في اليونان وإيطاليا[20]. وللعثور على زعم بأن ديون الحكومة تزاحم الاستثمارات الأخرى، راجع العدد الكبير من الانتقادات التي وُجِّهت إلى الحفز الذي أطلقه أوباما[21]. وللعثور على زعم بأن الدَّين يزيد الأسعار ويمس بقدرة الدولة على تخفيف مزيد من الصدمات، راجع الكم الهائل من الانتقادات التي طالت التيسير الكمي والمخاوف من أن يتسبب الارتفاع الحاد في أسعار الفائدة الأميركية بالنتيجة نفسها بالضبط[22]. وللعثور على الخوف من امتلاك الأجانب الولايات المتحدة، ضع ببساطة في محرك البحث «غوغل» عبارة «الصين تملك الولايات المتحدة»(*). يأتي البحث بـ 25 مليون نتيجة على الرغم من أن البيان هو ببساطة غير صحيح- يملك الأجانب أقل من ثلث ديون الولايات المتحدة غير المسددة[23].

على الرغم من هذا الهجوم من الانتقادات المألوفة، علينا أن نتذكر أن هيوم توقع نهاية بريطانيا العظمى بسبب الإصدار المفرط للديون في اللحظة نفسها التي أوشكت فيها بريطانيا العظمى على السيطرة على العالم لقرن من الزمن. يصعب أن يكون الأمر خاطئا إلى هذه الدرجة: لكن الحجج ضد الدَّين، وفق النموذج نفسه في جوهرها، لاتزال مستخدمة اليوم، بعد مرور 300 سنة. يبدو أن الحقائق نادرا ما تنتصر على أيديولوجيا جيدة لليبرالية، وعندما يتعلق الأمر بأيديولوجية جيدة لليبرالية، لا يمكنك الانتصار على آدم سميث.

(*) «china owns USA».

آدم سميث: «أضعفت ممارسة تمويل [الدّين] تدريجيا كل دولة اعتمدتها»

قلِق معاصر هيوم، والأكثر شهرة منه حتى، آدم سميث[24]، أيضا من مشكلة الدّين العام. والفارق بين هيوم وسميث أن هيوم يحدد المشكلة، ولا يقدّم حلا، معتبرا أنه لا مفر من الانزلاق نحو الإعسار والإضعاف. أما سميث فيخطو خطوة أفضل، هو يحدد المشكلة والحل. ولحل مشكلة الديون يجب أن نتقبل مبدأ التقشف- المعروف باسم تقتير الأسكتلنديين.

يشبه اقتصاد سميث أدب شكسبير قليلا- هو كثيرا ما يُقتبَس وقليلا وما يُقرَأ. فمن ملاحظاته على تقسيم العمل في مصنع الدبابيس المسمّى باسم منتجاته، إلى «اليد الخفية» التي توجه تصرفات أنانية لأغراض مشتركة، تتمتع الاقتباسات القياسية من سميث بشهرة واسعة. أما تفاصيل ما قاله سميث في شأن الاقتصاد فلاتزال أقل شهرة كثيرا ومثيرة للدهشة تماما. لقد جمع سميث كثيرا من الأعمال المتناثرة للاقتصاديين المبكرين عن طبيعة المال والنمو الاقتصادي، ودور رأس المال والعمل، ومجموعة كبيرة من المسائل الأخرى، ومن ثم امتلك الحس السليم لوضعها في مكان واحد يمكن الوصول إليه: كتابه ثروة الأمم[25]. ويلاحظ ألبرت هرشمان أن هذا الكتاب لم يكن مشروعا أكاديميا. كان حجة لمصلحة الرأسمالية قبل انتصارها، وحجة ناجحة جدا أيضا[26].

لأغراضنا هنا، نجد في سميث حساسية معينة تجاه الدولة وديونها تقربّنا من الفكرة الحديثة للتقشف، لكن من زاوية مفاجئة: أهمية الاقتصاد Frugality والتقتير parsimony في الإنفاق الشخصي كمحرك للنمو الرأسمالي. وإذا قوّضت هذه الحساسية، تتعثر الرأسمالية نفسها. ولنفهم تماما ما كان يود سميث أن يقوله عن الدَّين والتقتير، علينا أن نبدأ بما قاله عن الخدمات المصرفية، والذهاب من هناك إلى الادخار والاستثمار والنمو، ثم إلى الموضوع الأكثر غرابة ربما وهو ضرورة الدولة بسبب مشكلات عدم المساواة والعمل السياسي الطبقي، ومشكلة كيفية دفع تكلفة الدولة[27].

التقتير المنتِج لدى آدم سميث

بالنسبة إلى سميث، لا خدمات مصرفية من دون ثقة في المصرفيين. فإذا كانت لدى الزبائن ثقة في السندات الإذنية للمصرفي (ماله الورقي)، فسيتمكن المصرفي عندئذ من أن يقرض ورقيا مبالغ تفوق ما يحتفظ به من الذهب الاحتياطي لتغطية

سـحوباته withdrawals[28]. واليـوم، نسـمي هـذا الإجراء «الصيرفـة الاحتياطية الجزئيـة». لكن سـميث، مثـل هيوم، يرى المال غـير قادر على التأثـير في المتغيرات الحقيقيـة في الأجل البعيـد، لذلك فإن مجرد إضافة النقـود الورقية إلى الاقتصاد لن تـؤدي إلى النمـو[29]. لكن إذا أنتج كثيرون من المصرفيـين الموثوقين كمية من النقود الورقية تفوق ما يمكن للاقتصاد أن يمتصه، والمصيري أكثر من ذلك- إذا اعتُبِرت الأوراق «جيدة مثل الذهب»- إذا اسـتخدمنا تلك العبارة في السياق المناسب لها- فسيفقد الذهب الداعم لهذا الورق والموجود في الطبقة السفلية للمصرف دوره في بلاده. لكن لحسن الحظ يمكن إرساله إلى الخارج، ما يسمح للبلاد بمزيد من الواردات[30].

يقول سميث: إن الواردات التي يسمح بها هذا الإجراء يمكن أن تكون من نوعين: «بضائع... يُرجَّح أن يسـتهلكها الكسـالى الذين لا ينتجون شيئا» أو بضائع «يمكن أن تشـتري مخزونا إضافيا من المواد... وتشغِّل... صناعيين»[31]. «وإذا استُخدِم [الإجراء] بالطريقة الأولى، فسيشـجع على الإسراف... وإذا استُخدِم بالطريقة الثانية، فسيشجع على الصناعة»[32]. وهكذا فإن التدبير المتأصل لدى الأسـكتلنديين- أي تقتيرهم- هو المفتاح على ما يبدو للنمو (الصناعة). لماذا التقتير إذن وشراء سـلع اسـتثمارية بدلا من الخمور الأجنبية؟ نفعل ذلك، وفق سـميث، بسبب الشعور الذي يأتي «معنا من الرحم، ولا يتركنا حتى ندخل القبر»- هي مشاعر تؤدي إلى النمو الاقتصادي[33].

بالنسـبة إلى سميث، يحرك الادخار الاستثمار لا الاستهلاك، لماذا؟ لأن ثروة الأمة هي مجموع مدخولها. احذف ما يُسـتخدَم لإعـادة إنتاج العمل (الأجور) من هذا المدخـول، فيبقى الربح. ويُعاد اسـتثمار الأرباح في الاقتصاد مـن طريق ادخارات التجـار، التي تقـدَّم إلى أعضاء منتجـين في المجتمع (تجار آخرين) ليسـتثمروها. اليوم نسـمي هذا الأمر اقتصاد جانب العرض. فالاستثمار يحرك الاستهلاك ويجعل الاستهلاك ممكنا في الوقت نفسه، وليس العكس. ولهذا السبب، «يكون الجزء الأكبر منه [المدخول] موجها طبعا إلى تطبيق الصناعة»[34]. ما يكمن وراء هذه النظرة إلى العالم هو خصوصا النفسـية الأسـكتلندية التي تستحق التحليل لأنها توحي بسبب امتلاك فكرة التقشف هذه القوة المعنوية حتى اليوم.

بالنسـبة إلى سـميث، لأن الادخار يؤدي إلى الاسـتثمار، لا يتأخـر المدخول أو يتـسرب، ولا يكون الاكتناز أو عدم اليقـين ممكنين. ونتيجة لذلك، ليس للدَّين دور

في النظام فيما الادخار جيد وطبيعي بالنسبة إلينا في الوقت نفسه. يقول سميث، «التقتير، وليس الصناعة، هو السبب المباشر لزيادة رأس المال... كل ما قد تكتسبه الصناعة، إن لم ينقذه التقتير ويخزنه، لن يكبر رأس المال أبدا»[35]. وهكذا يصبح التدبير فضيلة في حين يصبح التبذير رذيلة فـ «إذا لم يُعوَّض إسراف البعض بتدبير البعض الآخر، فسيؤدي سلوك كل ضال من طريق تغذية الخامل بخبز الكادح [إلى] إفقار البلد بأكمله»[36].

ما يخلصنا من فقر الدولة وإضعافها هو إذن هذا الشعور: أن الناس في طبيعتهم مدخرون مقترون ميالون إلى الاستثمار. وتستند رأسمالية سميث إلى الاستعداد النفسي للادخار بدلا عن الإنفاق. يقول سميث بأمل، على الرغم من أن «بعض الرجال قد يزيدون نفقتهم بشكل كبير جدا على الرغم من أن إيراداتهم لا تزيد على الإطلاق، يمكننا أن نثق بأن أي طبقة أو فئة من الرجال لا تفعل ذلك... لأن المبادئ المشتركة للحكمة... تؤثّر دائما... في الأغلبية العظمى من كل فئة»[37]. واضح أن سميث لم يتصور الراهن الأميركي أو المصرف الشامل الأوروبي في القرن الحادي والعشرين. لكن ما رآه وخشيه كان شيئا من شأنه أن يخل بهذه الرغبة الطبيعية في الادخار والاستثمار: المال السهل، وهو ما تعرضه أسواق الائتمان (الدَّين). باختصار، من خلال إفساد مشاعر الادخار لتسهيل إقراض الحكومة. «تفتقر الأمم العظيمة...... بالتبذير وسوء السلوك العامّين»[38]. ومرة أخرى، لا تستطيع السوق أن ترتكب أي خطأ، وبالتالي فإن أي خطأ يجب أن يقع على عاتق الدولة.

سميث يستعيد الدولة (على مضض) ...

يعترف سميث تماما بأن السوق لا يمكن أن توجد من دون دولة. وفي الواقع، يفصّل كتاب كامل من ثروة الأمم ضرورة الدولة لتأمين الدفاع الخارجي، والعدالة الداخلية، وحتى التدريب والتعليم للعمال[39]. الأمر الأكثر إثارة للاهتمام أنه صادق بشكل مقنع فيما يتعلق بالآثار السياسية للرأسمالية، فيقول، «كلما كانت هناك ملكية كان هناك تفاوت كبير»، لذلك «فإن الاستحواذ على ممتلكات قيّمة وواسعة... يتطلب بالضرورة إقامة حكومة مدنية»[40]. والحكومة المدنية، «بمقدار ما تُؤسَّس لأمن الممتلكات، تكون في الواقع أُسِّست من أجل الدفاع عن الأغنياء ضد

الفقراء، أو من الذين لديهم بعض الممتلكات ضد أولئك الذين ليس لديهم شيء على الإطلاق»[41]. ويضع هذا القبول سـميث بعيدا جدا عن العقد الطوعي بين الرجال الـذي قال به لوك وقريبا مـرة أخرى من المعضلة الليبرالية حـول الدولة: لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، لكن الأسوأ من ذلك كله، يجب أن تُدفَع تكلفتها، وهذا ما يقوض الرأسمالية نفسها.

بعدما اعترف بأنه يحتاج إلى الدولة، يجب على سميث الآن إيجاد وسيلة لدفع تكلفتها، وهو ما يجعل فرض الضرائب ضرورة. المبدأ الأول من الضرائب لدى سميث هو التصاعدية. وهذا يعني أن «رعايا كل دولة يجب أن يساهموا... بما يتناسب مع الإيـرادات التي يتمتعون بها على التوالي تحت حماية الحكومة»[42]. ويبدو أن هذا يعني أن الأغنياء يجب أن يتحملوا مقدارا أكبر من العبء الضريبي، فهم يتمتعون بمزيد من العائدات المحمية من الدولة. لكن تفحص سـميث أشـكالا مختلفة من الضرائب يؤدي به إلى التقليل من شأن التصاعدية، والتوصية بضرائب استهلاك على الكماليات- أي شيء يفوق الضروريات الأساسية- كأفضل وسيلة لتمويل الدولة[43]. لكن ضرائب الاسـتهلاك ربما تكون الشـكل الأكثر رجعية من الضرائب، لذلك، كيف يلائم ذلك فكرته حول التناسب؟

هو ملائم بشـكل جيـد، شرط أن تبدأ بملاحظة أن «الاسـتهلاك الكامل للصفوف الأدنى مـن الناس... هـو في كل بلد أكبر بكثير... من ذلك الخاص بالصف المتوسـط... والصف... الأعلى»[44]. لذلك، فإن فرض ضرائب على أي شيء ما عدا الكماليات «سيقع تماما على عاتق الصفوف العليا للشعب»، التي من شأنها أن تقلل من التقتير، فتخفّض بالتـالي معـدلات النمو[45]. لكن لا وسـيلة تضمن أن فرض ضريبة اسـتهلاك على كل ما هو غير ضروري سـيكفي لتمويل الدولة بالحجم الذي يتوخاه سـميث. كيف إذن سيمكن تمويل الحكومة؟ الإجابة هي الدَّين الحكومي، وسميث لا يحب هذه الإجابة.

مشـكلة سـميث مع الديون هي أن الدول، على عكس التجار، ليست مدخرة في طبيعتها. في الواقع، ومما يدعو إلى أسـفه، «أصبـح التقتير الذي يؤدي إلى تراكم نادرا في الحكومات الجمهورية (التي يديرها التجار) كما في الحكومات الملكية»[46]. ونتيجة لذلك، يُثقَل التجار، بشـكل غير مبـاشر، بـ «ديون هائلة ترهق حاليا الدول الكبرى كلها في أوروبا وربما ستدمرها في الأجل البعيد»[47]. وعلى غرار مزاعم هيوم،

سيحدث هذا الخراب لأن «الدول الكبرى» هي الدول الممتلئة بالتجار الذين لديهم كثير من النقود التي يمكن إقراضها إلى الحكومة، وهم سيفعلون ذلك في ضوء الشروط الجيدة التي ينالونها. ويقوض هذا المال السهل حافز الادخار عند كل من طبقة التجار والدولة ويقوض حافز الدولة فرض ضرائب، وفق هيوم[48]. ونتيجة لذلك، يُصدَر مزيد من الديون[49]. وفي نهاية المطاف، تصل هذه الإستراتيجية إلى سقف، و«تُفرَض الضرائب من ثم لغرض وحيد هو دفع فائدة الأموال المقترضة»[50]. وعندما يحصل هذا، فقد تصفي طبقة التجار بأكملها أعمالها فضلا عن مغادرة البلاد، وتركها تفلس، لأن الخيار الوحيد الممكن هو ترك الحكومة تتوقف عن تسديد الديون المستحقة عليها[51].

ما يجعل الديون السيادية لا تطاق بالنسبة إلى سميث ليس مجرد التوقف عن التسديد الذي تؤدي إليه حتما، هو يخشى أكثر حتى العواقب التوزيعية لذلك التوقف عن التسديد. ولدرء التوقف السيادي المحتوم عن التسديد، تُدفَع إلى المقرضين عملة مخفّضة القيمة[52]. وهؤلاء المقرضون هم طبعا «الأثرياء، الذين يكونون فيما يتعلق بالأمر دائنين بدلا عن مدينين»، ونتيجة لهذا التمويل التضخمي تُدمَّر ثرواتهم، وبالتالي قدرتهم على الاستثمار من طريق الادخار. ونتيجة لذلك «[سيكسب] المدين الخمول والمبذر على حساب الدائن مقتصد... فيُنقَل رأس المال... إلى الذين يُحتمَل... أن يبددوه»[53]. وباختصار، فإن المال السهل المعروض خلال شراء الديون الحكومية يفسد التقتير، والتقتير محرك النمو والتقدّم. وهذا هو السبب الذي يدعو إلى مقاومة الدَّين الحكومي وتبني التقشف في صورة التقتير.

لوك وهيوم وسميث: إنتاج التقشف غيابيا

لاحظ أن أيا من هؤلاء المنظرين لا يقدّم حجة مباشرة لمصلحة التقشف، وبالتالي ينصب تركيزنا على غياب التقشف. وينهمك لوك وهيوم وسميث في بناء الدول وكبحها، الدول التي لم تنفق بعد بما يكفي لتبرير سياسات تخفيض الإنفاق، لكن التي تثير ديونها قلقا عميقا مع ذلك. نجد نشأة التقشف هنا، في الخوف المرضي من الديون الحكومية التي تقع في قلب الليبرالية الاقتصادية. فالدَّين الحكومي يحرف المدخرين، ويصرف التجار، ويدمر تراكم الثروة.

يبنــي لوك الليبراليــة للحد من الدولة مهما كلف الأمــر. ولا يرى هيوم منفعة حقيقيــة للدولة فطبقة التجار هي الطبقة المنتجة التــي ينبغي أن تتدفق الأموال إليها. ويرى ســميث دورا للدولة لكنه يناضل بعد ذلك في ســبيل تمويلها. يريد أن يدفــع أقل ما يمكن من الضرائب لدعم الدولة، لكنه يدرك أنه من دون هذا الدعم لا يمكن أن تســتمر سياسيا الرأســمالية التي يفضلها. يقود تقتير سميث (الادخار)، وليس إسرافه (الاستهلاك) كل شيء، ثم تأتي الديون الحكومية، الديون التي ستُصدَر لاحقــا، مع عدم كفايــة الضرائب وإسراف الدول، لتقوض الميــل الطبيعي لدينا إلى الادخار، ما يهدد مخطط ســميث بأكمله. وربما قدّم هيوم إلينا المبررات الاقتصادية للحــد من الديــون، وهي مألوفة إذ نجدها تُكرَّر معدلة اليوم. غير أن ســميث هو الذي يحوّل الدَّين إلى مسرحية معنوية. هو يعطينا الحجج المعنوية ضد الدَّين، التي لايزال يتردد صداها اليوم.

للإنصاف، ليس الأمر كأن سميث وهيوم اختلقا هذا كله لمجرد الرغبة في تفادي الضرائــب. قبل فترة طويلة من زمــن لوك، راكمت الدول ديونا وأفلســت بانتظام رتيــب، فأفقرت مقرضيها بهذه العملية[54]. وفي زمنيهــما الخاصين بهما، رأى هيوم وســميث معا أمثلة عن انحراف تمويل الديون. وعاش سميث صدمة انهيار «مصرف إير»، وهو مصرف أســكتلندي ممــول بديون هدد الملاءة الماليــة للمتبرع الرئيسي لســميث وهو إيرل بوكليوش[55]. وفي كتاباته فكّر هيوم في المحاولة السابقة لجون لو، وهو أسكتلندي آخر، لتسديد الديون الوطنية لفرنسا من طريق إصدار أسهم في شركة تجارية عملاقة استخدمت مصرف فرنسا وكيلا ماليا لها. وبحلول العام 1721، عندما انفجرت الفقاعة الناتجة عن ذلك، أفلست فرنسا - مرة أخرى[56].

غــير أنه فيما يتعلق بالطريقة التي ننظر بها إلى التقشــف اليــوم، يبدو النقد المعنوي الذي كاله ســميث إلى الدَّين مألوفا كالنقــد الاقتصادي لهيوم. إن الادخار فضيلــة والإنفــاق رذيلة. ولا بد من أن الــدول التي تدخر تفعــل الشيء الصحيح، في حــين أن المنفقين يحضرون لمتاعــب. في أزمة اليورو، نــرى المدخرين الأوروبيين الشــماليين إلى جانــب المبذرين الأوروبيين الجنوبيين، على الرغم من أن الاســتدانة المفرطة مســتحيلة من دون الإقراض المفرط. كذلك، لاحــظ كيف أن مزاعم الدول الغربية، أن مشــاكل ديونها تكمن مع الدول الآســيوية التي تدخــر كثيرا، لا تلقى

تعاطفا. المعنويات لا تقف إلى جانب المبذّر[57]. في منطقة اليورو، لا تواجه البلدان ذات الفائض مشكلة في إدارة فائض تجاري دائم لكنها تنتقد الآخرين لإدارتهم عجزا، كما لو أن أحدهما ممكن من دون الآخر[58]. وأخيرا، تجد مخاوف سميث عن الادخار في مقابل الديون والتقتير في مقابل الاستهلاك صدى جاهزا في توسل المستشارة أنجيلا ميركل قيم ربة المنزل الشوابية(*) علاجا لمتاعب منطقة اليورو: الادخار والتقتير وتجنب الديون هي مفتاح النجاح[59]. وبعد 300 سنة لاتزال اللازمة هي نفسها. قد لا يكون التقشف كما نعرفه اليوم، باعتباره سياسات نشطة لتخفيض الموازنة والانكماش، باديا للعيان في تاريخ الفكر الاقتصادي المبكر. غير أن ظروف مظهره- التقتير والتدبير، والمعنويات والخوف المرضي من مغبة الدَّين الحكومي- تقبع في أعماق السجل الأحفوري لليبرالية الاقتصادية منذ بدايته.

الجزء الثاني: بزوغ التقشف

آلام متزايدة: التقشف يجتمع بالدولة الحديثة

بنى الاقتصاديون الليبراليون في القرن التاسع عشر على الأسس التي أورثها لوك وهيوم وسميث، وبذلك كرروا مشكلة الدولة التي تطارد الليبرالية الاقتصادية - «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها»- وضخموها. وفي وقت لاحق تمسك ليبراليون، مثل ديفيد ريكاردو، تمسكا قويا بشق «لا يمكن التعايش معها» حين تعلق الأمر بالدولة. كان ريكاردو رائدا في دراسة المجموعات (الأرض والعمل ورأس المال) واعتبرها بمنزلة لاعبين جماعيين تساوي مصالحهم صفرا في مقابل بعضها البعض. وتصور ريكاردو اقتصادا تنافسيا للغاية يتألف من شركات صغيرة، وتنقلب فيه الأرباح العالية المستحقة في البداية لأول الداخلين إلى السوق متوسطا منخفضا جدا لمعدل الربح كلما انضم مزيد من الناس وانتشرت التقنية في أنحاء الصناعة كلها. عند هذه النقطة المنخفضة يخرج رأس المال والعمالة من السوق بحثا عن مجالات جديدة للربح، ويبدآن بالتالي دورة الاستثمار مجددا.

لم يكن هناك أي دور إيجابي للدولة في رؤية ريكاردو. في الواقع، كان الشيء الوحيد الذي كان لا بد من تجنبه هو أي محاولة من الدولة للتخفيف من تعديلات

(*) شوابيا منطقة تاريخية ولغوية ألمانية، الجزء الأكبر منها يقع اليوم في ولاية بادن فورتمبورغ. [المترجم].

السوق، بغض النظر عن مقدار التخريب الذي قد تتسم به هذه التعديلات. ووفق ريكاردو، حتى لو كانت «حالة العمال هي الأكثر بؤسـا»، يجب ألّا تحاول الحكومة تعويضهـم[60]. فمحاولات «تعديل وضع الفقراء... بـدلا عن جعل الفقراء أغنياء... تجعل الأغنياء فقراء»[61]. وعلى هذا النحو، يقتصر الدور الصحيح للدولة على تعليم الفقراء «قيمة الاسـتقلال» بدلا عن تغيير توزيعات السـوق[62]. يجب على الدولة حراسة حدود الملكية، لكن ينبغي عليها ألا تغير توزيعات الملكية. لاتزال لهجة لوك واضحة لدى ريكاردو.

ومـع ذلك، كانت الدولة تغير دورها طوال القرن التاسـع عشر، على الرغم من تحذيرات ريكاردو. فالنشـاطات نفسها للقومية وبناء الدولة في القرن التاسع عشر جعلـت الدولة أكثر تدخلا بكثير مما كان متوقعا حتى من سـميث[63]. وفضلا على ذلـك، أخرج النجاح الكبير للرأسـمالية مجموعة متنوعة مـن الحركات الاجتماعية التي طالبت بالتمثيل السـياسي، والتعويض الاقتصادي، والحماية الاجتماعية، وكلها أمـور تكلف مالا وتهدد الملكية الخاصـة[64]. وكافح للتعامل مع هذا العالم الجديد مع تقدّم القرن التاسـع عشر ليبراليون اقتصاديون، مثل جون ستيوارت ميل، الذي أيد جانب «لا يمكن العيش من دونها».

حاولت الأطروحة الفلسفية الأكثر شهرة لميل، في الحرية، أن تجد طريقا بين المطالبات الداهمة للجماهير وحماية الحقوق الليبرالية الفردية، في حين حددت أطروحته، مبادئ الاقتصاد السياسي، وبشكل أدق أكثر من أي وقت مضى، مجالات العمل الشرعي للدولة، حتى في مجال الدَّين الحكومي. فبدلا من تكرار أطروحة هيوم وسميث عن «الإضعاف الذي لا مفر منه للدولة من خلال الدَّين»، قال ميل: مادام الاقتراض الحكومي لم ينافس على رأس المال ويزيد بالتالي أسـعار الفائدة، فإن إصدار سندات الدَّين مقبول، حتى لو كانت الضرائب أفضل[65]. ومرة أخرى، مثل هيوم وسميث، نرى كيف يرفض جانب من الليبرالية الدولة بينما يقبل الجانب الآخر دورا محدودا لها.

جانب واحد من الليبرالية، كما رأينا مع لوك وهيوم، ينفي دور الدولة، وبعد ذلك، مع سميث، يقر بوجودها. ومثّل ريكاردو هذا التقليد الذي تُوضَع فيه السوق كنقيض حتى للدولة. وتبيّن لنا كتابات ميل جانبا آخر من الليبرالية في القرن التاسع عشر يتكيف مع نمو الدولة ومطالبتها بالإيرادات. ولم يكن التوتر بين ريكاردو وميل على دور الدولة

فريدا. بدلا من ذلك، كان ولايزال متوطنا في الليبرالية الاقتصادية. وكانت نتيجته قيادة الفكر الليبرالي عبر مسـارين مختلفين للغاية خلال آخر القرن التاسـع عشر وأول القرن العشرين. أدى مسـار إلى الليبرالية الجديدة، التي كانت حركة بريطانية في المقام الأول أخـذت الليبرالية أبعد من ريكاردو وميل في اتجاه أكثر تدخلا. وقادت الطريق الأخرى إلى النمسا، حيث أخذت الليبرالية منعطفا أكثر أصولية.

الليبراليتان الاجتماعية والجديدة(*)

ظهـرت الليبرالية الاجتماعية في بريطانيـا إلى حيز الوجود عندما انحازت نخب الحزب الليبرالي البريطاني في شـكل أسـاسي إلى ميل على حسـاب ريكاردو[66]. لقد سـعوا إلى تطوير دور الدولة على حد سواء كمدافع عن الرأسمالية وكأداة للإصلاح الاجتماعي في عـصر الصراع الطبقـي والديموقراطية الجماعية الوليـدة. باختصار، إذا وجـب الحفاظ على سـيادة المبادرة الخاصة ومؤسسـات السـوق الحرة، فإنه لم يعد ممكنا السـكوت على الفقر وعدم المسـاواة اللذيـن اعتبرهما ريكاردو أمرا طبيعيـا وحتميا. وفضلا عـن ذلك، لم يرَ الليبراليون الاجتماعيـون البريطانيون هذا الاحتضان للدولة شرا لا بد منه، أو تصحيحا سلسـا لمشكلات تجنبا للثورة. بدلا من ذلك، اعترفت الليبرالية الاجتماعية بمسـؤولية الدولة عن الإدارة والإصلاح الجاريين للمؤسسات الرأسمالية.

كانت العواقـب البعيدة الأجل لهذا التحوّل لليبراليـة البريطانية مثيرة. جاءت المعاشات التقاعدية الموحدة، والتأمين ضد البطالة، وتكثيف التنظيم الصناعي كلها في بدايـة القـرن العشرين. وبعد عشرين سـنة، كان ورثة هـذه الحركة إصلاحيين اجتماعيـين واقتصاديين كبـارا في ثلاثينيات القـرن العشريـن وأربعينياته، مثل تي إتش مارشـال، وجون ماينارد كينز، ووليـام بيفيريدج. دفع هؤلاء بدورهم الليبرالية الاجتماعية أكثر قدما، ووضعوا الأسس لدولة الرفاه الشاملة.

(*) يمكن القول في التمييز بين new Liberalism وneoliberalism (على الترتيب)، إن الاتجاه الأول يؤمن بأهمية ضمان الحرية الفردية، في الوقت الذي فشلت فيه ليبرالية الأسواق الحرة في حماية الحقوق الأساسية للمواطنين، وأن الحكومة المتميزة بالمسـؤولة هي الحل لكثير من المشكلات الاجتماعية. في حين أن الاتجاه الثاني يمتاز عموما بالرغبة في تكثيف وتوسعة السوق من خلال زيادة عدد التبادلات التجارية، مع السعي إلى فتح نطاق التعامل ليشمل العالم بأسره، بما في ذلك تسليع كل أشكال النشاط البشري. [المحرر].

وإذا كانـــت الليبراليـــة الاجتماعية هـــي التي يمكن أن نســـميها «تعديلا لميل»، أي التكيـــف العملي مـــع تعقيدات الاقتصـــاد الحديث، فالاقتصاد النمســـاوي كان «رفضـــا لريـــكاردو»، وهو رد فعل أصولي ضد الاقتصاد الحديـــث[67]. ويعتقد خبراء الاقتصـــاد النمســـاوي بأن خير دفاع عن الليبرالية يكمـــن، ليس من خلال مزيد من إعادة التوزيع وإدارة الدولة، بل من خلال الانســـحاب الكامل للدولة من دورها في الاقتصاد. وفي اســـتعارة لمصطلح شـــائع اليوم، كان النمساويون الليبراليون «الجدد» الأصليين. ســـأناقش الأفكار النمســـاوية بمزيد من التفصيل في الفصل الخامس. لكن باختصار، هاجم النمساويون الأفكار التدخلية الجديدة عند جبهتين.

أولا، تحدوا الزعم الليبرالي الاجتماعي بأن عمليات السوق الحرة المحضة تعرّض إلى الرأســـمالية الخطر باستخدام زعم مضاد بأن الســـوق تملك بنية تطورية بعيدة الأجل لا يســـتطيع التدخل الحكومي تغييرهـــا أو توقعها. على هذا النحو، فالتدخل ضار في كل زمان ومكان. وفضلا عن ذلك، ولأن التدخلات الحكومية تنتج تشوهات في السوق واستثمارات رديئة، كانت مصدرا للطفرات والانهيارات الائتمانية. وتبقى الأســـواق مســـتقرة ما لم يحصل تدخل. والرأسمالية بيست غير مستقرة في طبيعتها: الحكومـــة تجعلها كذلك. ثانيا، لم يتخلَّ الاقتصاديون النمســـاويون قط عن خوفهم من الدولة العملاقة، التي استمروا في اعتبارها العدو النهائي للقيم الليبرالية. ووجهوا خصوصا تهمة مفادها أن الحكومات فور السماح لها بالتدخل تستخدم مطابع المال دائما لتمويل نشـــاطاتها. وفيما بدأ الليبراليون الاجتماعيون البريطانيون يرون الركود قابـــلا للعلاج من خلال زيادة الإنفاق، اعتبر النمســـاويون فترات الركود ألما ضروريا يرافق التقشـــف بعد «حفلـــة» التدخل. وخلاصة القـــول إن الليبراليين الاجتماعيين وورثتهم في منتصف القرن العشرين آمنوا بالدولة والتدخل، فيما رفض النمساويون، خصوصا فريدريك هايك، ولودفيغ فون ميزس، وجوزف شومبيتر، هذه الأفكار تماما.

قال جون ماينارد كينز مرة:

> إن أفكار علماء الاقتصاد والسياسة، سواء حين يخطئون ويصيبون، أكثر قوة من المفهوم الســـائد. وفي الواقع، لا يحكم العالم غيرهم سوى قلائـــل. فالرجال العمليون، الذين يعتقدون أنهم معفون تماما من أي مؤثرات فكرية، يكونون عادة عبيدا لاقتصادي بائد[68].

ليست أفكار اليوم حول التقشف استثناء لهذه القاعدة. لايزال ورثة الليبرالية الاجتماعية والمدرسة النمساوية الذين برزوا في منتصف القرن العشرين، يحددون الشروط الأساسية لمناقشة التقشف بعد ثمانين سنة. ونحن الآن نتبع هذه الأفكار من خلال فترة الكساد العظيم وفترة ما بين الحربين العالميتين باستخدام أعمال كينز وشومبيتر كنماذج لنا. في الفصل التالي نتابع من حيث اختبأ التقشف خلال فصل الشتاء الطويل للكينزية وصعود دولة الرفاه ما بعد الحرب، وهو ما يقودنا مرة أخرى إلى النمساويين من خلال المرور عبر ألمانيا.

التقشف وفق النمط الأمريكي: التصفوية(*)

لعل التوصيف الأكثر شهرة في التفكير التقشفي الأمريكي يأتي من جملة نُسِبت إلى أندرو ميلون، وزير الخزانة في عهد الرئيس هيربرت هوفر، في استجابة لأزمة آخر عشرينيات القرن العشرين وأول ثلاثينياته: «سيلوا العمالة، وسيلوا الأوراق المالية، وسيلوا المزارعين، وسيلوا العقارات»(69). والنتيجة ستكون «[تطهير] النظام من العفونة. وسيعيش... الناس... حياة أكثر معنوية... وسيلتقط الناس المغامرون الحطام من الناس الأقل كفاءة»(70). كان آدم سميث، على ما يبدو، على قيد الحياة وبصحة جيدة على نهر بوتوماك(**). لكن وعلى الرغم من الدعوات المعنوية، لم تتمسك إدارة هوفر تماما بجملة ميلون «التصفوية».

لم تشبه أمريكا بحلول 1930 كثيرا الاقتصاد البعيد كليا عن التدخل. فقوانين شيرمان للعام 1912، التي نظمت الاحتكارات وفككت «الاتحادات الاحتكارية»، كانت تدخلية بعمق، وحض هوفر، كرئيس للبلاد، على مجموعة متنوعة من التدخلات الرامية إلى التخفيف من حدة البطالة(71). لكن هذه التدخلات كانت، من خلال تصميمها، إما اتفاقيات طوعية بين قطاع الأعمال والدولة الضعيفة المخالب، أو قواعد تهدف إلى جعل الأسواق «أكثر» كمالا من طريق زيادة المنافسة والحد من حجم الشركات. وبالتالي، كان جانبا الليبرالية معا موجودين في أمريكا في هذا

(*) Liquidationism: المذهب الداعي إلى امتناع الحكومات وأجهزتها المالية عن التدخل في تخفيف آثار حالات الركود والكساد، وإلى ترك المشكلات، التي وقع فيها القطاع الخاص، تنحل من تلقاء نفسها. [المحرر].

(**) نهر في واشنطن يدل مجازا على الإدارة الأمريكية. [المترجم].

الوقت: الجانب الذي تكيف مع الدولة ورأى منفعتها، وذلك الذي سـعى إلى الحد منها وزيادة نطاق السوق.

وإذ مال الاقتصاديون الأميركيون في هذه الفترة نحو الرأي الأخير، لم يروا حالات الركود حادثات قابلة للعلاج. رأوها جزءا من طبيعة الرأسـمالية نفسـها: منتظمة، ودورية، ومتوقعة الحدوث. واعتمد النموذج الأسـاسي على ما كان يسمى «نظرية الدورة الحديثة للأعمال»، التي اقتُطِعت من قماشة مماثلة على نطاق واسع كالأفكار النمسـاوية المذكورة أعلاه[72]. ويمكن العثور على تعبير واضح في شـكل خاص عن هذه النظرية في منشـورات «مؤتمر الرئيس حول البطالة» للعام 1923 الذي أسسه هوفر وهو وزير للتجارة في عهد الرئيس كوليدج. وقال المؤلف الرئيسي لهذا التقرير، أسـتاذ الاقتصاد في جامعة كولومبيا ويسلي ميتشـل، إن «فترة من الركود تُنتِج بعد بعض الوقت شروطا معينة تحبذ زيادة النشـاط التجاري... ما يسـبب [للمفارقة] تراكـما للضغوط داخل نظام متوازن للأعمال، وهي ضغوط تقوض في نهاية المطاف الشروط التي يقوم عليها الازدهار»[73].

وخضعت هذه «الشروط المعينة» للتطوير بعد عقد من الزمن في مجلد موثوق آخـر، هذه المـرة على أيدي مجموعة من خـبراء الاقتصاد في جامعـة هارفارد[74]. وفي المجلد زعم جوزف شـومبيتر، وهو مهاجر نمسـاوي ومتتبع لعمل الاقتصاديين النمسـاويين الآخريـن في تلك الفترة، مثل هايك وفون ميزس، أن الرأسـمالية لديها في أي لحظـة معينة «بنية رأسـمالية» متميزة، هي النموذج التطوري البعيد الأجل الذي أُلمِح إليه سـابقا، وتُظهِر نفسها كمزيج معين من الأصول الإنتاجية التي ولّدها الاستثمار خلال دورة معينة. وعندما يزدهر الاستثمار، كما يحصل حتما في الرأسمالية، يُسـتَثمَر في الاقتصاد رأسمال «كبير أكثر مما ينبغي» ورأسمال «كبير أكثر مما ينبغي من النوع الخطأ» في الوقت نفسـه[75]. وبعد انهيار 1929، عندما انفجرت سـوق الأوراق المالية، وبعد تاريخ من الازدهار والانهيار للاسـتثمار في السـكك الحديد في مدى القرن السـابق، بدا هذا الرأي أكثر من بديهي. لكن ما حوّل هذه البديهية إلى نظرية كان مفهوم النمو المستخلص من ذلك.

مـرددا الـدور الذي منحه هيوم وسـميث إلى التجار، وضع شـومبيتر أصحاب المشاريع في مركز تحليله للركود وما يجب القيام به حيال ذلك. بالنسبة إلى شومبيتر،

يقوم أصحاب المشـــاريع باستثمارات، ويكون كثير منها سيئا، لكن الرأسمالية تتقدّم بســـبب هذه الإخفاقات، وليس على الرغم منها. نحن في حاجة إلى الفشـــل، أو لن تتطور الرأسمالية. وتنتج عملية التصفية، أو الفشل، المواد الخام للجولة المقبلة من الابتكار والاستثمار. على هذا النحو، يسبب التدخل، سواء أكان تضخميا أو غير ذلك، مشكلتين. أولا، هو يعرقل عملية التصفية اللازمة، إذ يدعم الشركات بالمال الرخيص، فلا يفعل ســوى تأجيل اليوم المحتوم[76]. ثانيا، هو يعطل الإشـــارات السعرية التي يعتمد عليها أصحاب المشاريع فلن يعرفوا القطاعات التي يجب أن يستثمروا فيها. ويتراجع الاستثمار، على الرغم من التدخل الحكومي الذي كان يهدف إلى زيادته.

لذلـــك تقول التصفوية بالحتمية – الركود يجـــب أن يحدث – وأيضا بالعواقب غير المقصودة للتدخل – إذا وقفت في طريق تلك الحتمية سينتهي بك الأمر بجعل الأمور أســـوأ. ونتيجة هذا الخط من التفكير هو التقشف – تطهير النظام وتخفيض الإنفاق – الذي يصبح جوهر الانتعاش. قد يكون التقشـــف مؤلما، لكنه أمر لا مفر منـــه لأن الخضوع فـــترات مقيتة كهذه هو جوهر العملية الرأســـمالية للاســـتثمار والاكتشاف. لم يكن هناك، بالتالي، أي بديل.

وبالتالي ســـعت إدارة هوفر بنشـــاط لا إلى بدائل عن التقشـــف، بل إلى مجاملات ومســـكنات اتخذت شـــكل سياســـات طوعية لتســـهيل تكيف العمالة ورأس المال مع الاســـتخدامات الجديدة. وصُمِّمت تلك السياسات دائما للمساعدة في التعديل قبل بدء التقلبات الدورية بدلا من التعويض بمعاكســـة هذه التقلبات. فالقيام بالأمر الأخير من شأنه، وفق تحذير شومبيتر، «أن يؤدي إلى انهيار أسوأ من ذلك الخاضع إلى العلاج»[77].

هذه الســـلالة النمســـاوية في التفكير الأمـــيركي حول حتمية الـــدورات، ومركزية صاحب المشروع، وأهمية الفشل، تعايشت مع خط آخر من الفكر الاقتصادي الأميركي وتعززت به، وهو الخط الذي شـــدد على الحاجة إلى سياســـات تتعلق بـ«مالية عامة ســـليمة»[78]. وبعدما فضلها المجتمع المصرفي، عززت هذه الأفكار الجهة النمســـاوية بالإصرار على أن الثقة بقطاع الأعمال، وهي المفتاح إلى نمو جانب العرض، لا تُستردَ إلا إذا أشـــارت الحكومة بمصداقية إلى أنها ستسمح بحصول عملية قيء كما هو مطلوب منها من طريق التقشـــف. وفيما يمكن التغاضي عن تخفيف مؤقت لأعراض البطالة، آل دور الدولة في لحظات كهذه إلى تحقيق التوازن في الموازنة، وفرض الضرائب حتى

في حالــة الركــود إذا اعتُبِر ذلك ضروريا، لاســتعادة ثقة المســتثمرين. وخلال 1931، الســنة الأخيرة من ولايته، فعل هوفر هذا الأمر بالضبط للإشارة إلى عزمه في مواجهة الصعوبات المالية. وكانت النتيجة أسوأ ركودا في التاريخ الأميركي.

إذا كانــت هذه الأفكار تبدو مألوفة اليوم، فالســبب، وعــلى غرار أفكار هيوم وســميث، أن الحجج نفسها يُعاد تدويرها مرة أخرى، بعد ثمانين سنة. ليست فكرة أن الأزمة الحالية وُلِدت من اســتثمار سيئ من الماضي، خصوصا في القطاع العقاري، غير معقولة تماما. لكن تمديد وجهة النظر هذه للقول إن «فاني» و«فريدي» ســببتا الأزمة العالمية ليس معقولا[79]. أما فكرة أن الضرائب يجب أن تُجبى لتحقيق توازن الموازنات في وســط الركود، فهي التقليدية السياساتية لترويكا صندوق النقد الدولي والمفوضيــة الأوروبية والمصرف المركزي الأوروبي في أزمة اليــورو، ولمصلحي موازنة الولايات المتحدة مثل لجنة سيمبســون - باولــز[80]. فالحاجة إلى «عودة ثقة قطاع الأعمال» لإطلاق الانتعاش تشــكل حجر الزاوية في سياســات التقشــف البريطانية المعــاصرة، على الرغم من غياب أي نتائج لها حتــى الآن. لكن بعد ذلك، وكما هي الحال الآن، لم يكن الأميركيون وحدهم في شرح هذه الأفكار. في الواقع، كانت أفكار كهذه تملك في عشرينيات القرن العشرين لكنة بريطانية واضحة.

التقشف بلكنة بريطانية: رأي الخزانة

على الرغم من توســع الدولــة البريطانيــة إلى مجال المعاشــات التقاعدية والتأمين والتنظيــم تحت تأثير الأفكار الليبراليــة الاجتماعية في العقدين الأولين من القرن العشرين، ظلت الاستجابة البريطانية لأزمة عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته ليبرالية ومتقشــفة بحزم. توجد النسخة البريطانية من التقشف عادة في الورقة البيضاء للحكومة البريطانية للعام 1929، وعنوانها «مذكرات في شــأن بعض المقترحات المتعلقــة بالبطالة»[81]. وكما جرت العادة، فالواقع أكثر تعقيدا نوعا ما من ذلك.

كان ما يُسمّى رأي الخزانة المشروح في ورقة السياسات هذه أحدث تكرارا حقا للأفكار الليبرالية الكلاســيكية نفســها التي واجهناها أصلا. كانــت المملكة المتحدة بوصفها أكبر اقتصاد في العالم في القرن التاسع عشر ومرساة لمعيار الذهب، ما سهل

تعديـلات دولية بين البلـدان ذات الفائض والبلدان ذات العجـز من خلال انتقال إمدادات المال المحلية المرتبطة بالذهب، من أشد المؤمنين بالتجارة الحرة، والانتقال الحر لرأس المال (مهم جدا لمدينة لندن كمركز مالي)، والعمل الحر (غياب أي تنظيم له)، ودولة ليبرالية محدودة[82]. وعلى الرغم من أن الدولة الليبرالية المحدودة تلك كانت تنمو نموا سريعا وتحصل على مسؤوليات جديدة خلال العقدين السابقين من الزمن، كانت لاتزال تمثّل نحو 12 في المائة فقط عشية الحرب العالمية الأولى[83].

الأهم من ذلك هو عقلية مسؤولي وزارة الخزانة التي كان عليها أن تتكيف مع واقع دولة أكبر وأكثر تدخلا. تقول معاصرة كينز، جوان روبنسـون، «قبل خمسـين سـنة من 1914 كان الاقتصاديون المكرسون... يعظون جميعا حول مذهب واحد... هـو أيديولوجيا عدم التدخل... وكانت التجارة الحرة والموازنات المتوازنة كل ما هو مطلوب.... وكانت هذه المذاهب لاتزال مهيمنة في 1914»[84]. لكن بحلول منتصف عشرينيات القرن العشرين، تحول التراجع الاقتصادي لما بعد الحرب إلى ركود كامل، وفيما تعرضت هذه المذاهب على نحو متزايد إلى هجوم بسبب تدهور الوضع، بدأ موقف الخزانة يتخذ شـكل وسـيلة دفاع عن الوضع الراهن. وتعود أصول الموقف إلى استجابة وزارة الخزانة إلى اقتراحات التخفيف من حدة البطالة من خلال برامج الأشـغال العامة المؤقتـة. كان المنطق المتقدّم والمنتشر بالضبـط حجة «المزاحمة» نفسـها التي واجهناها لدى هيوم وسميث، وبرزت أخطار المال السهل والديون في شكل كامل مرة أخرى.

وفي ترديد لهيوم وسـميث، كانت حجة وزارة الخزانة أن الحكومة إذا رغبت في اقـتراض المال لتمويل الإنفاق، عليها أن تقدّم شروطا أفضل من تلك المتوافرة في أي مكان آخر. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تخفيض الاستثمار الكلي من خلال «مزاحمة» رأس المال الخاص في حين أنه يزيد الديون بهدف لا يقدّم سـوى فترة راحة مؤقتة بدلا من العلاج الكامل. يقول وزير الخزانة المحافظ ستانلي بالدوين في 1922، «إن المـال المأخوذ لأغراض حكومية هو مال مأخوذ بعيدا من التجارة، وسـيميل الاقتراض بالتالي إلى تخفيض التجارة وزيادة البطالة»[85]. لكن وجهات النظر هذه لم تقتصر على الخزانة. وانتشرت الفكرة على نطاق واسع إلى درجة أن شخصا من وزن جون ماينارد كينز قال في 1924 إن «الأموال العامة التي جُمِعت

من خلال الاقتراض، لا يمكن أن تفعل شـيئا في حد ذاتها... هي قد تسـبب ضررا فعليا إذا حوّلت رأس المال العامل عن إنتاج البضائع»[86].

لكن الرأي المتجانس إلى حد ما للنخبة البريطانية بدأ يتفسـخ في 1925 عندما انتقـد كينز قرار تشرشـل العودة مرة أخـرى إلى معيار الذهب بعـد توقف دام عشر سـنوات[87]. وضع تشرشل بريطانيا مرة أخرى عند سعر صرف عالٍ، كان على الرغم من منافعه لمدينة لندن والأجانب الحاملين للإسـترليني، مريعا بالنسـبة إلى الصادرات البريطانية. ونتيجة لذلك، قفزت البطالة السـيئة أصلا، وتراجع النشـاط الاقتصـادي. كان كينز توقع إمكانية حصول ذلك، وهو حصل فعلا، ما أثار اسـتياء تشرشل ووزارة الخزانة.

النزاع بين كينز ووزارة الخزانة، وهو نزاع غريب لأن كينز كان مستشـارا لوزارة الخزانة طوال هذه الفترة، تفاقم في 1929 عندما أصدر كينز، مع هوبير هندرسون، كتيب «هل يمكن للويد جورج أن يفعل ذلك؟» ردا على مقترحات اسـتأثرت بكثير من النقاش طرحها السـياسي الليـبرالي ديفيد لويد جورج في كتيب سـابق بعنوان «يمكننـا قهر البطالـة». في تقييمه لمقترحات جورج، عمد كينز إلى «الإشـارة للمرة الأولى... إلى العلاقـة بين الادخار والاسـتثمار»[88]. أي أنه قـال إن الادخار لا يدفع الاسـتثمار إذا «كان الاستثمار حر التقلب تحت تأثير توقعات» مثل تلك التي تقول إن المدخول والتشغيل يتأقلمان مع المستوى اللاحق للادخار[89]. ونتيجة لذلك، على الحكومـة أن «تملأ الفراغ/تشـغل المضخة» من خلال إنفاق المـال الذي ينام عليه قطاع الأعمال بسبب عدم اليقين في شأن المستقبل.

مثّـل هذا الـرأي تهديدا كبيرا لوزارة الخزانة لأنه عنـى ضمنا أن عوامل جانب العرض كانت كافية لدفع الاقتصاد إلى التشـغيل الكامل. وتطلب استجابة، قدمتها الخزانة على النحو الواجب في «مذكرات في شأن بعض المقترحات»، وفي الشكل الأكثر علانية في خطاب الموازنة للعام 1929 الذي ألقاه ونستون تشرشل وقال فيه، «عندما تقترض الحكومة في سـوق المال تصبح منافسـا جديدا للصناعة وتمنح نفسها الموارد التي يمكن أن تسـتخدمها خلاف ذلك مؤسسـة خاصة، وتزيد بهذه العملية إيجار المال بالنسـبة إلى المحتاجين إليه جميعا»[90]. وهذا بيان لفكرة أن الحكومة تزاحم الاستثمار، هو من أوضح ما يمكن للمرء أن يقرأ.

لكن «مذكرات في شــأن بعــض مقترحات» نقلت الأمر فعــلا خطوة أخرى إلى الأمام، فقالت بأن أي سياسات تعويضية كهذه كان مصيرها الفشل، حتى إذا أمكن تمويلهــا. وأصرت وزارة الخزانــة الآن على أن «زيادة الاقتراض الحكومي للأشــغال العامة من شــأنه أن يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة، إذا كان للادخارات أن تنجذب إلى السندات الحكومية فلا يكون الاقتراض تضخميا، وهذا من شأنه أن يحوّل الأموال التي يُفترَض خلاف ذلك إلى الصناعة الوطنية أو إلى الاستثمار في الخارج»[91]. وهكذا أُضيف التهديد بارتفاع أســعار الفائــدة إلى الحجة الأصلية حول المزاحمة وتحريف الادخارات إلى سندات الدَّين غير المنتجة.

لكــن وزارة الخزانة لم تكن تحارب كينــز ولويد جورج فقط. كانت تتملق أيضا الــرأي التقليدي للأعمال، التــي رأت أن مجتمع الأعمال، إن اعتبر الأشــغال العامة مضيعة للوقت، فســيرد من طريــق تحويل الأموال إلى الخــارج، فيبطل بالتالي أي آثــار للإنفــاق[92]. وهكــذا أُضيفت حجة من حجــج التكافؤ الريــكاردي تقول إن المســتثمرين العقلانيين يتوقعون ويبطلون السياسات، إلى حجة مزاحمة الاستثمار/ زيادة أســعار الفوائد لتطويق المنطق المؤيد للإنفاق في شكل أكبر. وفي الواقع، أدلى هوبير هندرســون، المتعاون الســابق مع كينز الذي كان أيضا الأمين العام للمجلس الاستشــاري الاقتصــادي للحكومة، بهــذه الحجة تماما في أكتوبــر 1930. ثم ذهب هندرسون إلى القول إن الحالة العامة للثقة تتأثر كما هي الحال في كل زمان ومكان ســلبا بالإنفاق الحكومي[93]. وقال بيل جاينواي، «اســتمرت أفكار القوة التقييدية لـ[التقشــف]: بقي الخوف من فقدان الثقة يقيد عمل حكومة معفاة من التحدي المالي والسياسي الخارجي»[94].

ثم أضافت وزارة الخزانة حجة أن الإنفاق لا يمكن أن ينجح لأن من شأن تأثيرها الحافــز أن يجذب الواردات. وهذا من شــأنه أن يــؤدي إلى تفاقم الميزان التجاري، مــا يجعل الشركات البريطانية أقل قدرة على المنافســة، وهذا من شــأنه في الأجل البعيد أن يفاقم الركود بدلا عن التخفيف منه[95]. وهنا مرة أخرى، نرى أصداء قلق شــومبيتر من الحد من عملية التصفية، التي من دونها لن يكون هناك تحســن في رأس المال، ولن يحصل بالتالي انتعاش[96]. على الدولة، مرة أخرى، أن تظل محدودة في طموحاتها وتصرفاتها.

لكن بمرور الوقت بدأ جانب الليبرالية الاقتصادية الذي رأى دورا أكثر إيجابية للدولة يؤثر في رأي الخزانة. بحلول 1935، وعلى الرغم من أن وزارة الخزانة كانت لاتزال تعتبر أن «الأشغال العامة كعلاج للبطالة عقيمة تماما»، كان لدى الحكومة دور تؤديه في الحفاظ على «زخم الانتعاش» في مناطق معينة من البلاد من طريق الإنفاق[97]. في الواقع قبل 1937، كانت وزارة الخزانة على استعداد لأن تقترح تجميد صندوق احتياطي للأشغال العامة بهدف الإفراج عن أمواله عندما يسوء التراجع كإجراء لمعاكسة التقلبات الدورية[98]. لكن حتى هنا، لجمت المخاوف من التضخم الذي قد ينشأ عن الإنفاق المموَّل بديون ومن الحاجة إلى تسديد الديون المتراكمة، جاذبية هذا المنطق، حتى في خضم الركود العميق[99]. وبيّن التفكير التقشفي البريطاني، مثل ابن عمه الأمريكي، مناعة ملحوظة إزاء الحقائق الاقتصادية الخاصة بذلك الزمن. ربما اعترف بضرورة الدولة، لكن مثل سميث، لم يكن في مزاج لدفع ثمن أعمال الدولة.

نهاية التقشف الأنكلو - أمريكي وفق نمط ثلاثينيات القرن العشرين: كينز وشومبيتر

تُروَى أحداث ثلاثينيات القرن العشرين في الفصل السادس لدى مناقشة «التاريخ الطبيعي» للتقشف. ويكفي أن نقول هنا إنه على الرغم من اعتناق دول لهذه الأفكار لـ 20 سنة، بين 1918 و1938، لم تحقق هذه السياسات شيئا للانتعاش. وفي مقاربة نسبية، فإن البلدان التي تخلت عن معيار الذهب والتي كانت قادرة على التركيز على تعزيز الطلب المولّد محليا تعافت في صورة أكبر وأسرع من تلك التي بقيت عليه، ونظرت إلى التقشف من منظار الانكماش لتعديل مسار السفينة[100]. جربت الولايات المتحدة، مثلا، للمرة الأولى أفكارا بديلة في شأن التركز الصناعي والاتحادات الاحتكارية كحلول ممكنة للتراجع الاقتصادي خلال فترة قانون الانتعاش الصناعي الوطني في 1934 - 1935. ثم وعلى الرغم من انتخاب فرانكلين روزفلت لتحقيق التوازن في الموازنة، بدأت إدارة روزفلت «تشغيل المضخة» برعاية «الصفقة الجديدة» وبدأ الاقتصاد في التعافي[101]. وحدث تحوّل مماثل على نطاق واسع في السويد[102]. وتمسكت بريطانيا وفرنسا، في المقابل، بالتقشف، واستمر الركود في كلا البلدين حتى بداية الحرب العالمية الثانية[103].

الحجج المضادة للتقشف لدى كينز

خلال أربعينيات الحرب العشرين، وفي سياق الإنفاق الحربي الضخم، برزت الأفكار المؤيدة للإنفاق والمضادة للتقشف في الساحة وتلاشت المذاهب المؤيدة للتقشف إلى الخلفية. وكانت الحجة المعادية للتقشف الأكثر شهرة النظرية العامة لكينز[104]. لكن عمل كينز كان نتيجة بمقدار ما كان سببا للتحوّل بعيدا من التقشف. قالت جوان روبنسون ببلاغة، «وجد هتلر فعلا كيفية علاج البطالة قبل أن ينتهي كينز من شرح سبب حصولها»[105]. لكن هذه الأفكار الجديدة من كينز وكثيرين غيره في الوقت نفسه تقريبا كانت مهمة تحديدا لأنها، خلافا لورقة التعليمات القديمة، شرحت ليس فقط الركود لكن الأوقات العادية أيضا في إطار واحد. ولم تستطع الأفكار المؤيدة للتقشف الجزم بأنها فعلت الأمر نفسه بعد عقدين من الزمن من انتظار انتعاش كان «قاب قوسين أو أدنى». وعلى الرغم من كل شيء، أخذت عملية التصفية مجراها لفترة طويلة في شكل بشع، لكن يبدو، خلافا لتوقعات الوزير ميلون، أن الناس الأكثر كفاءة ورأس المال الرخيص المنتظرين - قاب قوسين أو أدنى - لإنعاش الاقتصاد مجددا لم يكونوا كثيرين. وتمكنت النظرية العامة لكينز من أن تشرح أين كان الناس من هذا القبيل يختبئون ولماذا كانوا يفعلون ذلك.

باختصار، أثبتت كينز مغالطة التركيب التي كانت موجودة في كل من أسواق العمل والاستثمار، والتي تجاهلها الليبراليون وأدت إلى عطالة الموارد لفترات طويلة من الزمن. أولا، أظهر أنه على الرغم من أن أي عامل يمكن أن يقبل تخفيضا للأجور ليبقى في العمل، إذا فعل كل العمال هذا، سيخفض الأمر في كليته الاستهلاك والأسعار، ما يزيد الأجور الحقيقية (تأثير حسم الأسعار من الأجور)، ويجعل العامل الذي «تأقلم» أكثر فقرا وكأنه عاطل عن العمل[106]. ثانيا، أظهر كينز أن في ظل ظروف عدم اليقين في شأن المستقبل، من غير المنطقي لأي مستثمر الاستثمار بدلا من النوم على المال، وتكون نتيجة نظر المستثمرين بعضهم إلى بعض بحثا عن إشارات حول ما يجب القيام به، إنهم جميعا ينامون على المال ولا يستثمر أحد[107]. وهكذا نجلب، من خلال أعمالنا الخادمة للمصلحة الذاتية الجماعية، الركود نفسه الذي نحاول في شكل فردي تجنبه. قد تعاني اليد الخفية لسميث التهاب المفاصل، لكن التقشف قد يزيد الأمر سوءا.

أظهــر كينز أن قــرارات الادخار والاســتثمار فُصِلت مؤقتــا، وأن الادخارات لم تــؤدِّ بالضرورة إلى الاســتثمار. ويمكــن أن يؤدي الادخار بســهولة مماثلة إلى الاكتناز والاســتهلاك المنخفض. وكانت مهمــة الدولة، بعد ذلك، تغيير التوقعات الاستثمارية للمستثمرين من خلال زيادة الأسعار ليمكن تحقيق أرباح، ما يجعل من المنطقي والمعقول أن يبدأ تشــغيل العــمال مرة أخرى، وبذلك، الخروج من الركود. وبدلا من الادخار الذي يؤدي إلى الاســتثمار، قاد الاســتهلاك من طريق رواتب العمال في نهاية المطاف الاســتثمار. واليوم نســمي هذا الاقتصاد اقتصاد جانب الطلب.

لم تكن هذه الأفكار مجرد إضافة إلى النظرة الليبرالية الجديدة. كانت تجاوزا لهــا إلى نظرية عامة أكثر[108]. فبدلا عن ادخــار التجار ودفعهم عجلة النمو من خلال التقتير، صور كينز عالما تكون فيه حقا طبقة المستثمرين، أي الأبطال لدى سميث وهيوم، مجرّد مشتق من طرف جانب العرض لنظام جانب الطلب الذي تحركــه قرارات الاســتهلاك المتخذة من الملايين من النــاس العاديين. يقول كينز، «الاســتهلاك - في تكرار لما هو واضح - هو الغاية والهدف الوحيدَين للنشــاط الاقتصادي»[109]. يحرك الاســتثمار الاســتهلاك من خلال تأثيره في الأسعار ويدفع بالتالي توقعات الاستثمار، وليس العكس. الثقة هي أثر للنمو، وليست سببا له.

لكــن إذا كانــت هذه هي الحال، لم ينقلب عالم ســميث فقــط، بل انقلب معه التقشــف، كشعور ومعنويات وسياســات. أما التوازن بين الدولة والسوق، أي مشــكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيــش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» التي ولّدت التقشــف كسياســات افتراضية للتعامل مع حالات الركود، فحُلّت تماما لمصلحة الدولة. وفي هذا العالم يصبح الإنفاق، ومعه الديون، خصوصا الحكومية، سياســات جيدة. ويتحوّل الادخار الفردي باعتباره فضيلة، في المقابل، إلى مفارقة التقتير: إذا كنا جميعا ندخر (التعريف نفسه للتقشف)، سنفشل معا جميعا كما ســينكمش الاقتصاد من نقص الطلــب. وضحى الليبراليون بعد كينز بالتقشف على مذبح التبذير المالي. فبعد عقدين من الفشل، كان المدافعون عن التقشف يملكون القليل ليقولوه أو يبينوه حول فضائله. وكان أبرز الذين أُسكِتوا جوزف شومبيتر نفسه.

تراجع شومبيتر

بعد اثنتي عشرة سنة من انتقاد سياسات إدارة روزفلت في عمله اقتصاد برنامج الاسترداد، الذي منح تصفوية ميلون نظرية نمو وشدد على أهمية أصحاب المشاريع ودافع عن التقشف، تحوّل جوزف شومبيتر إلى شخصية فكرية معزولة. بحلول 1946، كان العالم اتبع طريق كينز، وليس طريق شومبيتر. كان في مقدور شومبيتر، مثل كثيرين آخرين، أن يقفز إلى عربة القطار ليلتحق به، لكن بالنسبة إلى ليبرالي اقتصادي حقيقي، ومحافظ سياسي، لم يكن ذلك قط خيارا. اعتبر «النظرية الركودية Stagnationist theory[*]... كما وضعها الراحل اللورد كينز» مجرد نظرية «مذهلة» لمجرد أنها «لم تتعرض إلى السخرية بما يخرجها من النقاش»[110]. ماذا كان رده إذن على هذه الأفكار المثيرة للضحك التي شرحت على ما يبدو الركود، وماذا أمكنه أن يقدّم في مواجهتها من أفكار أفضل بكثير غير مجموعته الخاصة من الأفكار المؤيدة للتقشف؟

جاءت استجابة شومبيتر للكساد العظيم وفشل سياسات التقشف لعلاجه في عمله الضخم الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية، الذي ظهر في 1942[111]. عزا شومبيتر فشل التقشف إلى آليتين متلاصقتين: حلول التكتل الكبير والمدير محل الشركة الصغيرة وصاحب المشروع، وانهيار ثقافة ركوب الأخطار التي دعمت نشاطات أصحاب المشاريع. وعلى الرغم من أن الكساد العظيم اختمر لـ 10 سنوات قبل كتابة شومبيتر تحليله للعام 1934، كان يُفترَض بالكساد العظيم أن يكون تراجعا دوريا عاديا من شأن جرعة جيدة من التقشف أن تصححه قبل موعد لا يتجاوز 1935 أو 1936. وبحلول 1942 لم يغير شومبيتر لهجته، أو عقله: أطال ببساطة الإطار الزمني وأضاف عددا قليلا من التجانسات.

رأى كتاب شومبيتر الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية أن الكساد العظيم لم يكن عظيما ولا تراجعيا. كان بدلا من ذلك مجرد فترة انتقالية ملحوظة خصوصا من التغير التقني والتنظيمي الذي أصبح مسيسا في شكل مفرط، وأحد حالات الركود «المتكررة التي هي نتيجة للتأثير المخل للمنتجات أو الأساليب الجديدة»[112].

(*) Economic Stagnation: الركود الاقتصادي؛ فترة طويلة يغيب خلالها النمو في الاقتصاد. فأي نمو اقتصادي يقع بين 2 في المائة و3 في المائة يُعَدُّ ركودا. [المحرر].

ونعرف ذلك، في رأيه، لأن الرأسمالية، إذا نُظِر إليها في شكل صحيح، هي نظام يتغير في شكل مستمر ولأن التكيف هو المعيار الصحيح. «التقدّم الاقتصادي في المجتمع الرأسمالي يعني الاضطراب»[113]. لا يمكن بالتالي الحكم على الرأسمالية في الأجل القريب. في الواقع، «يَجِبُ عَلَيْنا الْحُكمُ على أدائها بمرور الوقت، كما تَتَجَلّى من خلال عقود من الزمن وحتى قرون»[114]. وبحكم التعريف، من ثم، فالتعويض عن الاضطراب، إذ يعمل في الأجل القريب جدا، لا يوقف فقط عملية التدمير الخلاق من أصحاب المشاريع الذي يقبع في قلب الرأسمالية؛ القيام بذلك يكفل إنتاج مزيد من الاستثمار السيئ الذي يخزن ببساطة المشاكل في المستقبل لأن مهمة التقشف لم تكتمل.

تبدو الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية إذن بيانا أطول وأكثر تفصيلا لمعتقداته السابقة. لم يتغير شيء بالنسبة إلى شومبيتر، باستثناء كل شيء من حوله. وفي الواقع، وبدلا من مواجهة كينز وأفكاره مباشرة، يبطل الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية دفاعا قويا عن الليبرالية لمصلحة مناقشة مطولة لماركس وشرح بيروقراطي – ثقافي لحتمية حلول الاشتراكية محل الرأسمالية. وتستحق حجته رواية لأنها تدل على الطريق المسدود الذي بلغه التفكير التقشفي الأنكلو – أمريكي بحلول منتصف أربعينيات القرن العشرين. فبدلا من الانهماك، تتراجع الحجة إلى تعليق معنوي ويقينيات نهاية القرن التاسع عشر.

بغض النظر عن تطبيع الاضطراب، ركز شومبيتر على التغيرات في الهيكل الصناعي للاقتصادات الرأسمالية وصعود شركات كبيرة جدا لشرح فشل التقشف في إنتاج الانتعاش. هذه هي قصته التطورية البعيدة الأجل التي خضع فيها موضع الإنتاج والابتكار إلى تحوّل على نطاق واسع، ونتيجة لذلك، فإن الرأسمالية الخاصة بصغار المنتجين وأصحاب المشاريع والمنافسة الكاملة «ليست مستحيلة فقط، بل أقل شأنا» وكانت في طريقها إلى أن تُستبدَل[115]. تَبْني البيروقراطية والتغيير المؤسسي هما المحرك الرئيسي في هذه القصة، فهما يقودان التطور الاقتصادي، ويبعدان الابتكار عن أيدي أصحاب المشاريع ويضعانه في أيدي متخصصين ومديرين في شركات كبيرة. وتصبح الشركات كيانات بيروقراطية عملاقة هي أبطأ تكيفا مع التحوّلات البيئية وتعمل على نطاق أوسع من ذلك

بكثير. وتصبح باختصار أشـبه بولايات ويُعتمَد عليها أكثر. ويسـير احتكار القلة Oligopoly والتدخلية interventionism بالترافق.

الأهم من ذلك بالنسـبة إلى شـومبيتر، أن هذا التحوّل الواسع النطاق يتسبب بخسائر ثقافية. وفي حين في الماضي «كانت الفردانية الوعرة لغاليليو فردانية الطبقة الرأسـمالية الصاعدة»[116]، أزالت التقنية والبيروقراطية معا اليوم احتمالات ازدهار أفراد على هذا الغرار. ويقول آسـفا إن «العملية الرأسمالية ترشّد السلوك والأفكار، ومـن طريق القيام بذلك تطرد من عقولنا... الإيمان الميتافيزيقي» فـ«يصبح التقدّم الاقتصادي غير شـخصاني ومؤتمت»[117]. عندما تَتَولّى الشركات الكبيرة الإنتاج ليس مدخـول صاحب المـشروع هو الذي يُسـتبدَل. فعلى الرغم مـن كل شيء، يحصل صاحب المشروع على أسـهم في هذه التكتلات الجديدة. لكن بدلا من ذلك، تصبح وظيفته الاجتماعية لا لزوم لها، فـ«البورصة بديل سـيئ عن الكأس المقدسة»[118]. وهذا قد يؤدي إلى التقدّم المادي، إلى مزيد من الاسـتهلاك وكل ما يراه كينز مهما، لكنه بالنسـبة إلى شومبيتر مسـتقبل فارغ من الجهة المعنوية. وهو أيضا مستقبل يثير الغيرة من الطبقات الأدنى، فهي بقيادة فئات لا وظيفة لها من المثقفين الميالين إلى اليسـار الذين يشعرون بالاستياء من الرأسـمالية، تصبح معتادة عند مستويات من المعيشـة أعلى من أي وقـت مضى، ولا يمكن أن تقبل بعـد ذلك بالاضطرابات في السـوق. وبالتالي، فإن اضطراب العقود السـابقة هو أكـثر قليلا من عدم قدرة الجماهير المدللة على قبول التعديلات اللازمة[119].

أما بالنسـبة إلى أولئك الأعضاء في فئة المستثمرين التي كانت فخورة يوما، فَهُمْ أيضا الآن لا يهتمون إلا بالاستهلاك، ويرجع الفضل في ذلك جزئيا إلى هذه النظريات المقبولـة حديثا، والنتيجة أن كلا من الوحدة الأسرية البرجوازية ومعنويات الادخار، أي الشـعور الذي وصفه سميث، سيختفي من العالم. يقول شومبيتر إن «البرجوازية عملت في المقام الأول... للاسـتثمار، ولم يكن الأمر ينطوي... على معيار الاسـتهلاك بمقدار ما انطوى على معيار التراكم الذي كافحت البرجوازية من أجله ودافعت عنه ضد الحكومة»[120]. وبفضل القوتين التوأم للبيروقراطية والتقنية، تخلت البرجوازية عـن هذا الصراع. و«عندما يُقال ويُفعَـل كل شيء، [البرجوازية] لا تهتم حقا»[121]. وعندما لا يهتم أحد للرأسمالية، فالنتيجة هي الاشتراكية.

إذا ذكَّرك شـــومبيتر بشـــخصية جون غالت للروائية آين راند، فذلك صحيح: هو مقــدود من القماش المحافظ نفســـه. وكما هي الحال في الخطــاب الطويل لغالت في نهايـــة رواية أطلس هـــازا كتفيه، ما يبدأ كوســـيلة للدفاع القوي عـــن الليبرالية الاقتصاديـــة ينتهـــي تراجعا ضعيفا عنهـــا. فمع صعود وجهة النظـــر الكينزية، كان أمام المحافظين مثل شـــومبيتر خياران: الاعتراف بأنهم كانوا على خطأ (أو على الأقل استيعاب الأفكار الجديدة التي بدت مناسبة للحقائق أفضل من القديمة) أو العثور على شيء آخر للحديث عنه. اختار شومبيتر الطريق الثانية، وهكذا تحدث عن وفاة الادخار، ونهاية الفضيلة الأسرية، وانتصار البيروقراطية. وكان تراجعه هو نفسه رمزا لتراجع التقشف كحجة فكرية خطيرة بين التيار الاقتصادي السائد في البلدان الأنكلو - أمريكية. وبدا أن العداء للتقشف انتصر. لكن الفوز لم يكن كاملا. نجا التقشف في جزء واحد من العالم كان في مأمن من اللورد كينز: العالم الناطقة بالألمانية. وواصلت المدرســـة الاقتصادية النمساوية إعطاء التقشـــف منزلا فكريا معولما، في حين أعطى الأوردوليبراليون الألمان، كما سنرى قريبا، التقشف قاعدة وطنية للعمليات.

5

التاريخ الفكري لفكرة خطرة، 1942 – 2012

«لا ينبغي فقط أن نخفض الإنفاق، بل يجب علينا أيضا أن نفعل ذلك عندما يكون ذلك مؤلما»

المؤلف

الجزء الأول: التقشف يجد منزلا أوروبيا ومنزلا أميركيا مؤقتا

أهلا بك في ألمانيا: ادخر أولا ثم تسوّق!

كان أحد[1] الإسهامات الدائمة لجوزف شومبيتر في الفكر الاقتصادي مفهومه لعواصف «التدمير الخلاق» التي تعبر خلال الاقتصاد[2]. وبعدما تمزقت باستخدام أصحاب المشاريع للتقنية والابتكار التنظيمي المستمر وقسوة المنافسة، تقوم الأعمال وتسقط، فتقود دورة الأعمال على مر الزمن. ومن ثم، يصعب أن نتصور اقتصادا أقل تأثرا بشومبيتر من اقتصاد ألمانيا. انظر، مثلا، إلى حين أُسّست بعض الشركات الرائدة في ألمانيا، والتي لا تزال معنا اليوم: «باسف» (المواد الكيميائية)، 1865؛ «كروبس» (الأجهزة)، 1846؛ «تايسن

كروب» (التعدين)، 1891 و1811؛ «دايملر/مرسيدس بنز» (السيارات)، 1901 و1926. «سيمنس» (الهندسة)، 1847، مثلا لا حصرا.

ونجت هذه الشركات من الحربين العالميتين والاحتلال والتقسيم والحرب الباردة وإعادة التوحيد - ناهيك عن قيام التكتلات وصعود دورة الأعمال وهبوطها. وخلافا لما حدث في عالم شومبيتر المؤلف من أصحاب مشاريع وشركات صغيرة تنافسية، بدأت الشركات الألمانية في كثير من الحالات كمؤسسات واسعة النطاق أصبحت ممكنة بفضل روابط حكومية ومصرفية معقدة كانت نموذجية للدول في مرحلة متأخرة من مراحل التصنيع. وتبتكر هذه الشركات بشكل متزايد، فتحسّن خطوط الإنتاج المتفانية خطوة بخطوة باستخدام مهندسين وعلماء متخصصين[3]. لم يرَ معظمها أصحاب مشاريع في قرن. وحصل كثير من الإبداع، وقليل جدا من التدمير - على الأقل للشركات - في ألمانيا. لماذا إذن أصبحت ألمانيا ملجأ لحجج التقشف من النوع الذي يرتبط عادة بالمفكرين النمساويين - الأميركيين مثل شومبيتر؟ تكمن الإجابة فيما فعلته مجموعة من المفكرين الاقتصاديين الألمان الذين يُسمّون الأوردوليبراليين Ordoliberals لفكرة التقشف، وللعلاقة المعتادة بين الدولة والسوق في الفكر الليبرالي، وما فعلته في هذه العملية، للاقتصاد الألماني بعد الحرب العالمية الثانية. تطرقنا إلى الأوردوليبرالية سابقا. وهنا سنجسّد دورها بوصفها معقلا للحجج المؤيدة للتقشف خلال فصل الشتاء الطويل للعهد الكينزي وبوصفها قالب التصميم الأساسي للمتغير الأوروبي المعاصر المتعلق بالتقشف.

إذا أُخِذت وفق شروطها، تبدو الأوردوليبرالية شكلا غريبا من الليبرالية. إنها لا تعاني مشكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» التي تكمن في قلب الليبرالية الأنجلو-أميركية. فبالطريقة نفسها التي حل كينز بها مشكلة التقشف لليبراليين الاجتماعيين في بريطانيا، حلت الأوردوليبرالية مشكلة الدولة في ألمانيا بتجاوزها، لكن بطريقة مختلفة تماما. يرى الأوردوليبراليون دور الدولة بوصفه تهيئة للظروف الإطارية اللازمة للأسواق لتعمل بشكل فاعل في المقام الأول. فالدولة التي يطيب لهما التعايش معها ليست مديرة الاقتصاد الكلي الذي يركز على جانب الطلب من الاقتصاد التي

انبثقت من الليبرالية الاجتماعية البريطانية. الدولة الأوردوليبرالية هي بدلا من ذلك، واضعة قواعد تمكّن المنافسة وتساعد تعديلات السوق من خلال تطوير آليات ومؤسسات محددة في مختلف مفاصل الاقتصاد.

تاريخيا، وعلى الرغم من وجود العديد من الأسس الليبرالية في العالم الناطق باللغة الألمانية في القرن التاسع عشر، لم تصبح الليبرالية الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في ألمانيا كما حصل في العالم الأنجلو-أميركي، وذلك لثلاثة أسباب. أولا وعلى الرغم من كل شيء، كان على الليبراليين الألمان أن يتعاملوا مع رواية محافظة معاكسة ناقدة للحضارة وضعت الثقافة الألمانية العميقة في مواجهة الحضارة الليبرالية الغربية السطحية (تحديدا الإنجليزية)، كانت تؤكد أن ألمانيا كانت من نوع مختلف في أمور كهذه[4]. ثانيا، تضررت بشدة في ألمانيا مصداقية الليبرالية باعتبارها مذهبا اقتصاديا بعد الانهيار الكبير لسوق الأوراق المالية في 1873 أو ما يُسمّى أزمة المؤسس (Gründerkrise). ثالثا، في أعقاب أزمة المؤسس، أصبحت الدولة الألمانية تدخلية أكثر بكثير، ما أضر أكثر الجاذبية الأيديولوجية لليبرالية، وأتاح مساحة لبروز المفكرين المؤيدين لتدخل الدولة والمناهضين لليبرالية مثل فريدريش ليست. وفي قفزة زمنية من تسعينيات القرن التاسع عشر، فإن الجِدّة النسبية لليبرالية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، بالإضافة إلى الدور الاقتصادي المعاد تشكيله للدولة الذي أجازته، هما ما حوّل ألمانيا إلى ملجأ بعد الحرب العالمية الثانية ثم إلى المكبر المعاصر للصوت لحجج التقشف في أوروبا.

أهمية التأخر

يتطلب فهم العلاقة التاريخية لألمانيا مع كل من الليبرالية والتقشف انهماكا في الشروط التي بموجبها تصبح الدول رأسمالية. نميل إلى نسيان أن بريطانيا والولايات المتحدة هما الاستثناء وليستا القاعدة عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بين الدول والأسواق. فالأولى اعتنقت الرأسمالية من دون منافسين، ما سمح لدولة صغيرة ومحدودة أن تتطور، في حين كانت الثانية معزولة جغرافيا مع جبهة داخلية ضخمة يمكن استغلالها[5]. وعمل بقية العالم، المصنعّون المتأخرون

الذين تلوا هاتين الدولتين، في ظل ظروف مختلفة إلى حد كبير، وأكثر تنافسية. وهذا أمر مهم لأن تاريخ دخولك الاقتصاد العالمي يحدد بشكل ليس صغيرا نوع الدولة التي تطورها للتعامل مع هذا الاقتصاد، وتقول القاعدة الأساسية أنك كلما تطورت متأخرا، كانت الدولة أكبر وأكثر تدخلا.

عندما نفكر في الدول التدخلية التي تبنت التصنيع متأخرة، نميل إلى التفكير في دول شرق آسيا[6]. ومع ذلك، وعلى الرغم من التجارب الفرنسية من «بلاس دي فوغ» إلى «مصرف كريديه موبيلييه»، كانت الدولة التنموية الأصلية هي ألمانيا. وأجبرت لعبة اللحاق بالركب مع البريطانيين، في النصف الأخير من القرن التاسع عشر، ألمانيا (جاءت إلى حيز الوجود في 1871) على أن تكون بمنزلة وسيط، وفي كثير من الحالات وكيل تأمين، بين المصالح الصناعية والتجارية والزراعية[7].

يعاني المتطورون المتأخرون جميعا مشكلة الحجم. فللحاق بركب الدول الصناعية فعلا، على الدولة المتطورة متأخرة أن تضمن الأخطار التي ينطوي عليها الاستثمار لأن حجم رأس المال المطلوب في التصنيع بعدما تبنته دول أخرى يفوق قدرة أي صاحب مشروع منفرد على فعل ذلك - من هنا يبرز حجم الشركات الألمانية وبنيتها وطول عمرها. وفي أداء هذا الدور، عمدت الدولة الألمانية، سواء أكانت ملكية أو فاشية أو ديموقراطية، إلى منح نفسها دائما دورا أكثر توجيها وتنسيقا في الاقتصاد مما هي الحال في الدول الليبرالية. وفي مختلف مراحل التطوّر الألماني، كان دور الدولة حاسما في قمع الاستهلاك وزيادة الادخار لتأمين مصادر كافية من رأس المال للاستثمارات الصناعية الواسعة النطاق، مع تأمين في الوقت نفسه لتحويلات اجتماعية تسّهل هذه السياسات ولا تعوقها[8]. على هذا النحو، شكلت التعويذة Erst Sparen, Dann Kaufen (ادّخر أولا ثم تسوّق) الخاصة بالادخار قبل الاستثمار - تقتير كان سميثْ ليشيد به - الجوهر التقشفي للفكر الاقتصادي الألماني قبل وقت طويل من ثلاثينيات القرن العشرين، عندما ظهرت الأوردوليبرالية.

أصول الأوردوليبرالية

تشكّلت الأوردوليبرالية برعاية والتر أوكن وفرانز بوم وهانز غروسمان - دويرث، وهم مؤسسو مدرسة فرايبورغ للاقتصاد خلال ثلاثينيات القرن العشرين.

كان خصمهـم الكبير الاتحـادات الاحتكارية الاقتصاديـة الخاصة وليس الدولة. وقال ليبراليو فرايبورغ إن المشـكلة الاقتصادية الأساسـية في ألمانيا في عشرينيات القرن العشرين كانت «عجز النظام القانوني عن منع خلق السـلطة الاقتصادية الخاصة وسـوء استخدامها»[9]. لاحظ أن السلطة الخاصة، وليست العامة، كانت مدعاة القلق. كان الفرد في حاجة إلى حماية من الدولة، حتما، لكن الاعتراف بأن الدولة لم تكن التهديد الوحيد الذي يسـتحق القلق في شأنه وسم ابتعاد مدرسة فرايبورغ من نسخة «لا يمكن التعايش معها» الخاصة بالليبرالية الأنجلو-أميركية. لكن المسـاهمة الرئيسية لمدرسـة فرايبورغ، كانت تجاوز هذه الملاحظة وتركيز الاهتمام على الشكل الهيكلي للرأسمالية.

بالنسبة إلى والتر أوكن خصوصا، لم تكن الرأسمالية التجميع العشوائي للأفراد الذي تصوره سـميث. كانت بدلا من ذلك، تتألف من نظامين هيكليين متعارضَين في شـكل أساسي أسـماهما «اقتصاد المعاملة» و«الاقتصاد المدار مركزيا»[10]. وعلى الرغم من أن هذين النظامين لا يتفقان في الجوهر، تجمع الاقتصادات الحقيقية بالضرورة بين عناصر منهما، وهنا تبدأ المشـاكل. خصوصا عندما تصبـح البرلمانات معنية، يمكن لعناصر من النظـام الإداري أن تقع في قبضة أعضـاء أقوى في نظام المعاملات، ويبرز بالتالي الخوف مـن الاتحادات الاحتكارية والقوة خاصة. وتتمثّل السياسـات المثلى إذن في جعل هذا الجمع بين النظامين يعمل من خلال تمكين النظام الأخير (الدولة) ظروف تشغيل النظام السـابق (السـوق) وتعزيزها[11]. وحدد أوكن دور الدولـة في الاقتصاد بالقول، «المبدأ الأول: ينبغي أن تركز سياسـات الدولة على حـل مجموعات القوة الاقتصادية أو الحد من أدائها. [...] المبدأ الثاني: يجب أن يركز النشـاط السـياسي - الاقتصادي للدولة على تنظيم الاقتصاد، وليس على توجيـه العملية الاقتصادية»[12]. وكان ذلك ليتحقق، وفق الفرايبورغيـين، من خلال الالتفات إلى «الدسـتور الاقتصادي»، الـذي هو، وفق فرانز بوم، «قرار شامل (Gesantentscheidung) [لمجتمع ما] يتعلق بطبيعة (الفن) عملية التعاون الاجتماعي-الاقتصادي وشكلها»[13]. ووفق النثر الأقل تكلفا لأوكن، هو «القرار السياسي العام لكيفية تنظيم الحياة الاقتصادية للأمة»[14].

يقـول المنظّر القانـوني ديفيد غربـر، «تحوّلت الفكرة الأساسـية لليبرالية الكلاسـيكية... رأسـا على عقب بالقول إن فاعلية الاقتصاد تعتمد على علاقتها

بالنظم السياسية والقانونية»[15]. وعلى الرغم من أن العمل الأوردوليبرالي المبكر خلال الفترة النازية أعطى الأولوية لدولة قوية باعتبارها مروجا لنظام كهذا، فقد تغيرت وجهة النظر هذه بمرور الوقت - وتغير الظروف - إلى موقف يقول إن السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن تمليها دولة قوية، خصوصا تلك التي يمكن الاستيلاء عليها[16]. بل إن الدولة تحتاج إلى أن تكون قوية بما يكفي فقط لتأمين «النظام»، Ordo، وما يترتب عن ذلك من Ordnungspolitik، أي «السياسات المستندة إلى النظام». فالإطار القانوني الذي يحكم عمل الشركات والدولة معا يشكّل الدستور الاقتصادي الحاسم، وفق الفرايبورغيين، لأي اقتصاد ناجح[17]. وبالتالي تقيد الـ Ordnungspolitik كلا من الدولة التي تمارسها، والقطاع الخاص الذي ينمو في داخلها، من خلال تنظيم غير مباشر من الدستور الاقتصادي.

لكن هذا الدستور الاقتصادي لم يكن مجرد شيء يمكن وضعه على ورقة. قال الأوردوليبراليون إن الدستور الاقتصادي الصحيح لا يمكن ببساطة أن يُستنتَج من الجهة النظرية ويُفرَض من الدولة. هو يجب أن يلقى دعما قويا من أعضاء المجتمع الذي يُطبَّق عليه، وفي شكل مصيري، يجب أن يقوم تنفيذه على واجب متبادل لهؤلاء الأعضاء بالعمل وفق الشروط المنصوص عليها في الدستور[18]. باختصار، كل شخص يحتاج إلى اتباع القواعد، وقيام الجميع بذلك يعيد تشكيل تلك القواعد ويجيزها[19].

لتحقيق ذلك، كانت السياسات المناسبة للدولة لا تتعلق بتهيئة الظروف للاستثمار أو التلاعب بمستوى الأسعار من طريق الحوافز النقدية، كما قال أتباع كينز. بدلا من ذلك، ونظرا إلى اهتمامها بالحد من السلطة الخاصة، شكلت القواعد العليا للمنافسة، بدعم من السياسات النقدية لمصرف مركزي مستقل سياسيا، الجوهر المؤسسي للدستور الاقتصادي. ومن شأن مكتب مخصص لمكافحة الاحتكار ضمان اتفاق الاقتصاد ككل مع القواعد العامة المتعلقة بالمنافسة، في حين تؤدي السلطة النقدية المستقلة دورا داعما للحفاظ على استقرار الأسعار. وعلى كل من المؤسستين أن يكون منفصلا عن الدولة البرلمانية وغير خاضع لها مباشرة.

المنافسة، لا الاستهلاك، تؤدي إلى النمو

من خلال مهاجمة التركيز والاتحادات الاحتكارية مع الحفاظ على استقرار الأسعار، يأمل الأوردوليبراليون بتوليد النمو من خلال تعزيز القدرة التنافسية للشركات الألمانية وجاذبية منتجاتها. كان الهدف السياساتي لهذه المؤسسات إذن التشجيع على «المنافسة الإنجازية» بدلا من «المنافسة المعوقة»، فمن شأن جودة المنتجات المصنعة أن تخلق الطلب عليها، في إعادة صياغة حديثة تحابي جانب العرض لقانون ساي[20]. وبموجب هذا الشروط المؤسسية ستتدفق منافع النمو السريع إلى أفراد المجتمع جميعا[21]. يقول كريستشان وارتن إن الأوردوليبراليين اتفقوا على فكرة واحدة مفادها أن «الدولة الدستورية الليبرالية إن لم [تكن] ترغب في أن ترى نفسها تتدهور إلى حالة تدخلية... يجب اعتبار صيانة نظام المنافسة وإنفاذه أحد أهدافها الرئيسية»[22].

وكما سنوضح أدناه، هذه المؤسسات الجديدة والأفكار الكامنة التي كانت بمنزلة مخططات لها، رُبِطت بعد فترة وجيزة من صراع داخلي بين الديموقراطيين المسيحيين ما بعد الحرب، بدولة الرفاه الأبوية البسماركية القائمة لتشكيل ما يسميه ألفريد مولر – أرماك «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وهو «نظام من القواعد القانونية التي يمكن أن تلبي الشعور العام بالعدالة»، ومن شأنها ربط المواطنين بالدستور الاقتصادي لأنهم أدركوا منافعه[23]. ولاحظ رالف بتاك أن الأوردوليبراليين، على الرغم من شكوكهم العميقة بتعويضات الرعاية الاجتماعية، قدّروا تماما أن «الاستقرار والأمن [لدى] الطبقة العاملة كانا شرطا أساسيا لتأمين اقتصاد السوق»[24]. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من أن الأوردوليبراليين لا يريدون حقا ارتباط الدستور الاقتصادي بدولة الرفاه، فالظروف والعمل السياسي قضت خلاف ذلك: كان على اقتصاد السوق أن يصبح اجتماعيا.

بناء الأوردو

كان تحوّل الحجج الأوردوليبرالية إلى ورقة تعليمات اقتصادية محلية بالنسبة إلى السياسات الاقتصادية في ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية شبه محسوم بعوامل كثيرة. فأولا وعلى الرغم من كل شيء، كان السكان الألمان مرهقين

وجائعــين فيــما هلك رأس المال في البلاد. وخوفا من عدم الاســتقرار الســياسي، احتاجت ســلطات ما بعد الحرب إلى النمو، ومثل الســكان الخاضعين لحكمها، توجســت تلك السلطات من النمو الآتي من مشاريع «الدولة الكبيرة»، سواء من اليســار أو اليمين. ثانيا، خرجت مدرســة فرايبورغ، التــي لم تخجل من الترويج لمشروع نمو، من الفترة النازية من دون شــائبة وســليمة أكــثر أو أقل. وفي حين أُلقِــي القبض على بعض الأعضــاء ونُفِي عدد قليل من اللاعبين الرئيســيين مثل فلهلم روبكه، كان جوهر المدرســة في المكان والوقت المناسبين، حاملا ما بدا، في السياق الألماني، أفكارا جديدة صديقة للنمو. وكان للأوردوليبراليين أيضا راع قوي هو كبرى الصحف الخاصة بذلك الزمن، «فرانكفورتر ألجماينه تسايتونغ»، وأذنا صاغية من ســلطات الاحتلال الحليفة، على الأقل فور خروج الحلفاء من المرحلة العقابية للاحتلال[25].

ثالثــا، كان الملف الاقتصــادي لألمانيا كمتطوّر متأخر يتعلــق دائما بالصناعة الموجهــة إلى التصدير. لذلك كان طبيعيا للنخب الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانيــة في ألمانيا أن تركــز على إعادة بناء القدرات التصديرية وانتعاش أســواق التصدير باعتبارها وسيلة لتحقيق النمو السريع المرغوب. وسعى الأوردوليبراليون إلى الحفاظ على الشركات الصغيرة والمتوســطة الحجــم والاتحادات الاحتكارية القلقة، لكن لم تكن لديهم مشــكلة مع الــشركات الكبيرة في حد ذاتها، خصوصا تلــك التي كانــت قادرة على إنتاج النمو المســتند إلى التصدير. لكن النمو الذي تقوده الصادرات يتطلب سياســات صارمة تتعلق بتنافســية التكلفة، ما يتطلب بدوره مراقبة الأجور من خلال تقييد الاســتهلاك وموقف قوي مكافح للتضخم. وهذا أدى إلى زيادة سيطرة السلطة النقدية على السلطة الخاصة بالمالية العامة، فيما أصبحت السيطرة على التضخم المكمل النقدي لضمان المنافسة[26].

رابعــا، كان نظــام الأحزاب السياســية بعد الحرب في فــوضى، وكانت أحزاب الوســط، خصوصا الاتحاد الديموقراطي المسيحي، تبحث عن مجموعة جديدة من الأفــكار تخاطب بها تصورات أعضائها الكاثوليــك (في الأغلب) لمصالحهم[27]. وفي ضوء جاذبية الأوردوليبرالية في المجتمع، وعدم ثقتها بالقوة الخاصة وكذلك العامة، وقبولها المتردد إلى حد ما - لكن الضروري نظرا إلى ظروف العصر - بإعادة توزيع

دولة الرفاه الثروة القومية من خلال الأسرة، وجدت الأوردوليبرالية على حد سـواء جمهورا مستعدا ومركبة إطلاق في حزب الاتحاد الديموقراطي المسيحي.

لكـن وكما يقول جربر، لا شيء ينجح مثل النجاح، لذلك عندما عمد لودفيغ إرهارد، الأوردوليبرالي الزميل المسـافر ووزير الاقتصاد الألماني بحكم الواقع خلال فـترة الاحتلال، إلى إطلاق الأسـعار من خلال إلغاء التقنين والضوابط السـعرية في 1948 مـن دون أن يؤدي ذلـك، في البداية على الأقل، إلى دفع الاقتصاد قبالة الهاوية، اكتسبت الأفكار الأوردوليبرالية هيبة[28]. ومع ذلك، وبعد الطفرة الأولية، ضربت الأزمة الكورية ألمانيا بشدة، وافتقر الأوردوليبراليون إلى استجابة تدخلية إيجابية. وقلق الحلفاء من ارتفاع معدلات البطالة، فضغطوا على الأوردوليبراليين للتفكير في اتخاذ إجراءات إيجابية في مجال سـوق العمـل للتعامل مع الأعداد المتزايـدة بسرعة من العاطلين عن العمل. وسـمح هـذا للكاثوليك الاجتماعيين داخـل الحزب المسـيحي الديموقراطي بالضغط من أجـل تحقيق تكامل أفضل لسياسـات الرعاية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، ما عزز مكانة دولة الرفاه في الأوردو في مواجهة اندفاعات الأوردوليبراليين[29].

أعطـى هذا الانصهار شـكلا مؤسسـيا لفكـرة ألفريد مولـر – أرماك حول اقتصـاد السـوق الاجتماعـي (die Sozial Marktwirtschaft). وتحـت هذا الشـعار، فاز الحزب الديموقراطي المسـيحي في الانتخابات الوطنية حتى 1966، وهـي الفترة التي يُشـار إليها الآن باسـم «المعجزة الاقتصاديـة الألمانية» (das Wirtschaftwunder)، وازدادت خلالهـا القـوة الشرائية للأجور 73 بالمائة بين 1950 و1960. وفي الوقـت نفسـه، تراجع التضخم، فـازدادت الأجور الحقيقية أكـثر[30]. وفي الواقع، وعـلى الرغم من إعادة توطين 12 مليون مشرد وتقسـيم البـلاد، بلغ متوسـط البطالة في خمسـينيات القرن العشريـن 8 بالمائة وظلت الأسعار مستقرة[31].

مزاحمة كينز محليا

كان نجاح Socialmarktwirtschaft (اقتصاد السـوق الاجتماعي) والأفكار الأوردوليبرالية التي يقوم عليها ذلك كاملة إلى درجة، وفق كريستوفر ألين، «نادرا

مـا نالت الكينزية تفكيرا جديا باعتبارها [سياسـات] ممكنـة» من الاقتصاديين الألمان، الذين إذا ناقشـوا الكينزية، اعتبروها تضخميـة في طبيعتها[32]. وبالتالي، عندما جـاء الحزب الديموقراطـي الاجتماعي الألماني إلى السـلطة في 1966 مع برنامج مؤيد للكينزية ردا على تعثر معدلات النمو، وجد تقبلا قليلا لهذه الأفكار سـواء في الأوسـاط البيروقراطية أو الأكاديمية. محليا، كان كينـز «مزاحَما» من الجهـة النظرية. وفي مزيد من الاسـتبعاد، عمدت السـلطة النقدية، «المصرف المركزي الألماني المستقل بشدة... حدودا نقدية صارمة لتمويل العجز»، فزاحمت الكينزية محليا في الممارسـة العمليـة[33]. وهذا غير مفاجئ كثـيرا عندما ينظر المـرء إلى أن أوردوليبراليو فرايبـورغ تنبأوا بدور كهذا للسـلطة النقدية، بحجة أن «مصرفا مركزيا قويا [سـيكون] الحارس ضد أي إساءة لاستعمال السلطة من السـلطات السياسـية»[34]. ووفق التعابير الأوردوليبرالية، يسـاوي الإنفاق سوء الاستخدام، وصُمِّم المصرف المركزي تحديدا لمنع هذه المخالفات.

باختصار، ازدهرت ألمانيا ما بعد الحرب مع أفكار تركز على تقشف من نوع معـين في صميمها. تملـك ألمانيا وتعلن ليبرالية تحتضـن الدولة وتحوّلها. وبذلك تفعل الشيء نفسه بالنسبة إلى التقشف. إن حقيقة أن الأوردوليبرالية والحوكمة وباقـي المفاهيم تدور كلها حول قواعد، تعنـي تحديدا أن الحوكمة الاقتصادية الرشيدة ليسـت إنفاقية. وإذا وضعت القواعد إطارا يؤسس للازدهار من خلال تعزيز المنافسـة، فلا يزال جانب العرض من الادخار والاستثمار، لا جانب الطلب والاسـتهلاك، هو القاعدة. ربما حدّثت الأوردوليبرالية الليبرالية، لكن اقتصادها لا يزال في العديد من الطرق كلاسيكية كاقتصاد سميث وهيوم.

وفي سـياق الاقتصاد الذي تطور متأخـرا وتقوده الصادرات ويحتاج إلى فرض الادخـار للحاق ببريطانيا، فالأمر ينطوي على منطق كامل: Erst Sparen, Dann Kaufen. لكن مثلما رأينا في الفصل الثالث، هو يتجاهل في شـكل مذهل حقيقة أن إدارة شخص فائضا تصديريا تعني أن شخصا آخر يدير عجزا. لا يمكننا جميعا أن ندير فوائض وندخر. على شـخص ما أن ينفق حتى يكون ثمة طلب على هذه الصادرات. وهكذا، فإن مغالطة تعميم من نوع مختلف تطل برأسها مرة أخرى؛ وهذا هو المكان الذي يظهر فيه حقا نقل هذه المبادئ المسـتندة إلى التقشـف

إلى الإطار الدستوري للاتحاد الأوروبي، وإلى الاستجابة السياساتية الألمانية للأزمة. فإذا كان تركيز ألمانيا على القواعد والالتزامات والسلطة النقدية القوية والبرلمان الضعيف وعدم الإنفاق للتعويض عن انهيارات يبدو مألوفا، ينبغي عليه أن يكون كذلك. إنه التصميم الأساسي للاتحاد الأوروبي. إن استجابة ألمانيا للأزمة، والأزمة نفسها، ينبعان على حد سواء من ورقة التعليمات الأوردوليبرالية نفسها.

أوروبا الأوردوليبرالية

عندما ركدت بقية أوروبا في آخر سبعينيات القرن العشرين، عانت ألمانيا أقل وتعافت أسرع من الدول الأوروبية الكبرى كلها[35]. وأصبحت قدرتها على الصمود في وجه الضغوط التضخمية خلال هذه الفترة نموذجا للدول الأوروبية الأخرى: أولا، من خلال الربط الفاشل للعملات بالمارك الألماني في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته؛ وثانيا، من خلال إدماج المبادئ الأوردوليبرالية في دستور المصرف المركزي الأوروبي والسياسات التي تركز على المنافسة لدى المفوضية الأوروبية؛ وثالثا، من خلال المقاربة المستندة إلى القواعد والمخصصة لتنظيم مشروع اليورو. من معايير التقارب في اتفاقية ماستريخت إلى ميثاق الاستقرار والنمو إلى المعاهدة المالية الجديدة المقترحة - كل شيء يتعلق بالدستور الاقتصادي - بالقواعد، بالأوردو[36].

مثلا، إن مركزية التنافسية كمفتاح للنمو هي فكرة متكررة لدى الاتحاد الأوروبي. ويحمل عقدان من الزمن من توجيهات المفوضية الأوروبية لزيادة المنافسة في كل مجال، من الاتصالات إلى توليد الطاقة إلى ضمان أسواق التمويل المصرفي بالجملة، البصمة الأوردوليبرالية نفسها. كذلك فإن التركيز المستمر على فقدان دول الأطراف التنافسية والحاجة إلى تخفيض عميق للأجور والتكاليف فيها، في حين يُتجاهَل تماما دور البلدان ذات الفائض في توليد الأزمة، يشي بفهم أوردوليبرالي عميق للإدارة الاقتصادية. فالمدّخرون، على الرغم من كل شيء، لا يمكن أن يكونوا مخطئين. كذلك فإن الابتكار الألماني لفرامل دستورية للديون (Schuldenbremse) لدى دول الاتحاد الأوروبي كلها بغض النظر عن دورات الأعمال أو المواقف الهيكلية لديها، إلى جانب وجود المعاهدة الجديدة للمالية

العامة المستندة إلى قواعد واعتبارها الحل لهذه الأزمة، هو مجرد أوردو أشد من أي وقت مضى أُسمِي اسما آخر.

وإذا كسرت دول القواعد، فالسياسات الممكنة الوحيدة هي اتباع نظام غذائي من التقشف الصارم لإعادتها إلى التناغم مع القواعد، بالإضافة إلى عقوبات تلقائية تُخصَّص لأولئك الذين لا يستطيعون البقاء في إطار القواعد. لا توجد مغالطات تركيب، فقط سياسات جيدة وأخرى سيئة. ولأن الدول، من وجهة نظر أوردوليبرالية، لا يمكن الاعتماد عليها لتأمين التقشف الضروري لأنها عرضة إلى الفساد، يجب أن تكون لدينا قواعد وسلطة نقدية مستقلة لضمان توافق الدول مع الأوردو الضروري، فوُلِد بالتالي المصرف المركزي الأوروبي. من ثم، وفقط من ثم، سيعود النمو. في حالة اليونان وإيطاليا في 2011، كان ذلك يعني عزل عدد قليل من الحكومات المنتخبة ديموقراطيا، فليكن ذلك إذن.

الشيء الملحوظ أكثر من غيره، في عملية إضفاء الصفة الأوردوليبرالية على أوروبا هذه، هو كيفية تكرارها الخطأ المنسوب في الأغلب إلى الاقتصادات الأنجلو-أميركية: الإصرار على أن الدول النامية كلها يجب أن تتبع أوراق التعليمات الليبرالية الخاصة بالاقتصادات الأنجلو - أميركية لتغتني، وهذا ما يُسمَّى مقاربة توافق واشنطن للتنمية التي سنناقشها قريبا. وكان الاعتراض الأساسي للدول التي تطورت متأخرة، مثل دول شرق آسيا، على توافق واشنطن أي الفكرة الأنجلو-أميركية القائلة «تلبرلوا فيأتي النمو»، ذا شقين. أولا، يخطئ هذا الفهم في اعتبار أن نتائج النمو، والمالية العامة المستقرة، والتضخم المنخفض، والقدرة التنافسية لجهة التكلفة، وهلم جرا، هي مسببات للنمو. ثانيا، يكون المسار الليبرالي إلى النمو ذا معنى فقط إذا كانت الدولة تطورت في وقت مبكر، وذلك لغياب المنافسين - مع الاحترام الواجب للمملكة المتحدة في القرن الثامن عشر والولايات المتحدة في القرن التاسع عشر[37]. لكن في العالم المعاصر، الدولة تقود التنمية دائما تقريبا.كانت ألمانيا في العديد من الطرق البلد الأول الذي أثبت هذه النقطة تحديدا في أثناء لحاقها بركب بريطانيا. لكن بعد ذلك، وعلى غرار الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نسيت ألمانيا تفردها، سواء لجهة التوقيت والسياق، أو لجهة أن بناء الأوردو الذي تقوده الصادرات والذي جعل

ألمانيا غنية، لم يكن ممكنا إلا تحديدا لأن الدول الأخرى لم تكن تفعل الأمر نفسه في الوقت نفسه[38]. الآن تريد ألمانيا والمفوضية الأوروبية أن يكون الجميع في أوروبا أكثر ألمانية: هي مغالطة تركيب أخرى لا يمكن أن تنجح. يقول مارتن وولف في شكل جميل، «هل يُفترَض بالجميع تحقيق فوائض الحساب الجاري؟ إذا كان الأمر كذلك، ففي مقابل من – أهل المريخ؟ وإذا حاول الجميع حقا إدارة فائض من الادخارات، ماذا يمكن أن تكون النتيجة غير ركود عالمي دائم؟»[39] تمكنت ألمانيا من أخذ زمام المبادرة في أوروبا لأن الأفكار الألمانية كانت في قلب الاتحاد الأوروبي واليورو منذ البداية. وهذا هو أيضا السبب الذي مكّن الألمان من تحقيق نجاح كبير في تحويل النقاش حول الأزمة وفق أسلوبهم – كانوا الشعب الوحيد الذي آمن حقا بما كان يقوله. في حين كان الأميركيون كينزيين افتراضيا، كان الألمان أوردوليبراليين تصميميا. وفي المسائل النقدية، على الرغم من كل شيء، ثمة أهمية للإيمان.

باختصار، أعطت ألمانيا التقشف فرصة جديدة للحياة من خلال اقتصاد السوق الاجتماعي ومعجزتها الاقتصادية بعد الحرب. فمقولة Erst Sparen, Dann Kaufen لا تدع مجالا للمبذر سوى أن يتقشف، وهي لا تفسح مجالا للتعويض إلا عبر السياسات التي تسرّع تكيف السوق. وليست البصمة التي تركتها هذه الأفكار على مؤسسات الاتحاد الأوروبي موضع شك. لا يوجد مكان لكينز والتعويض في اتحاد اقتصادي تنتج فيه المنافسة النمو من خلال إنتاج منتجات تنافسية وإدارة فوائض، وليس الطلب الضحل لمطابع المال. وفي عالم كهذا، فالركود وليس الازدهار، هو الوقت المناسب للتقشف.

هذا كله يقودنا إلى الدور الذي أداه أبناء عمومة الأوردوليبراليين، الاقتصاديون النمساويون، في تعزيز حجج التقشف. إذا كان الشعور بتأثير الأوردوليبرالية حصل في المقام الأول في أوروبا، فإن تأثير الأفكار النمساوية يكمن في الولايات المتحدة. كان للأفكار النمساوية منزل أميركي مؤقت لفترة طويلة، كما رأينا في تشخيص شومبيتر في ثلاثينيات القرن العشرين[40]. وعادت إلى الرواج في الأزمة الحالية لأنها بدت مستوعبة لشيء لم يهتم به كينزيون كثيرون (باستثناء هيمان مينسكي)، وبذلك أعطتنا مجموعة أخرى من الأسباب التي تفرض علينا التقشف.

المنزل الأمريكي المؤقت للتقشف: المدرسة النمساوية

في آخـر القـرن التاسـع عشر، ظهـر الاقتصـاد النمسـاوي في الإمبراطورية النمسـاوية-الهنغارية مـن الجدال حول الدور الذي يمكـن أن تقوم به الدولة في تعزيـز التنمية الاقتصادية بعد طفرة النمو بقيادة الدولة في ألمانيا. كان كارل منغز الشـخصية الرئيسـية هنا، فهو أحد أول من يُسمَّون الاقتصاديين الحديين، الذين رأوا القيمة الاقتصادية باعتبارها مسألة منفعة ذاتية وأسعار نسبية، وليس بوصفهـا وظيفة من وظائف تكاليف الإنتاج. الأهم لأغراضنا، أنه كان يكن عداء شـديدا لانهماك للدولة في مساعدة الرأسمالية على طول الطريق. وأطلق منجر «نقاشـا منهجيا» (Methodenstreit) مع أعضاء المدرسة الاقتصادية التاريخية الألمانية حول تلك المسائل التي دفعت الألمان إلى تسمية منجر وأتباعه «المدرسة النمسـاوية». وبعد جيل أكاديمي، تحدى طلاب منجر التدخلية المتزايدة للدولة الليبرالية في هذه المسائل النمساوية بشكل خاص.

بالنسـبة إلى هؤلاء المنظريـن - كان لودفيغ فون ميـزس وفريدريك هايك الأكـثر بـروزا، إلى جانب جوزف شـومبيتر باعتباره الصوت النمسـاوي المهاجر في الولايـات المتحدة - تملك السـوق الحرة بنية تطوريـة بعيدة الأجل لا يمكن للتدخل الحكومي إلا أن يضرها. وإذ تقف المدرسـة النمساوية بحزم مع مدرسة «لا يمكن العيش من دونها»، رفضت المدرسة النمساوية الدولة كصاحبة أي دور إيجـابي أو ضروري في الاقتصاد. ورفضت زيادة الصفـة الرياضية للاقتصاد التي كانت جارية في ذلك الوقت. وإذ رأت الاقتصاد تطوريا، ومخلا بالتوازن، وخاضعا لقيادة أصحاب المشاريع في حال من عدم اليقين، فضلت التحليل التاريخي على حسـاب التفاضل. ونظرا إلى هذه الخيارات، وجد النمساويون أنفسهم على نحو متزايد وقد فاتهم الزمن.

مثـلا، خلال عشرينيات القـرن العشرين، تورط ميزس وهايك فيما يسـمى مناقشات الحساب الاشـتراكي في تلك الفترة، فسعيا إلى إثبات استحالة التخطيط المركزي. قال ميزس إن التخطيط كان مسـتحيلا حرفيا، فهو خط يصعب الدفاع عنه كأكثر من خط إيديولوجي. وكلما تمسك بآرائه، وجد نفسه عرضة إلى تجاهل أكبر من الاقتصاديين الآخرين. وفي الوقت نفسه، وبعدما تلقى هايك دفعة ثانية

عندمـا وجد ليونيل روبنـز صاحب التفكير المماثل وظيفة له في مدرسـة لندن للاقتصاد في 1931، وجد نفسه في ورطة حين وطئت قدماه بريطانيا. تقول جوان روبنسـون إن هايك ألقى محـاضرة في كامبريدج بعد وقـت قصير من وصوله، وسـأله آر إف كاهن، «إذا خرجتُ غدا واشـتريت معطفا جديدا، فهل من شأن ذلـك أن يزيد معدلات البطالة؟» «نعم»، قال هايك، «لكن... سيسـتغرق الأمر حجة رياضية طويلة جدا لشرح السـبب»[41]. وبحلول 1944، وجد هايك نفسه أمام تجاهل مماثل، في شـبه تقاعـد، فكتب عن أخطار الاشـتراكية في ملحمته الطريق إلى العبودية. وكان العمل السابق لهايك، الأسعار والإنتاج، بمنزلة تحفته حول نظريـة دورة الأعمال، لكنه مثل دورات الأعمال لشـومبيتر في 1939، وُلِد ميتا في المطابع.

بعدمـا تعرضت الأفكار النمسـاوية إلى التجاهل أولا ثـم الهزيمة في أوروبا، نجت الأفكار النمساوية في أميركا، حيث انحسرت شعبيتها وتدفقت لقرن تقريبا. وعلى الرغم من أن الثورة الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية سحقتها وطرحتها أرضا، لم تختفِ الأفكار النمسـاوية تماما قط من السـاحة الأميركية. هي نظمت نوعا من العودة في سـبعينيات القرن العشرين عندما مُنِح هايك جائزة نوبل في الاقتصاد، وكانت بمنزلة مبرر شـعبي لسياسات جانب العرض لدى ريغان، لكنها اختفـت مرة أخرى حتى أعادتها الأزمـة الحالية إلى الصدارة. لماذا هذا الظهور؟ الإجابة تكمن فيما قالوه عن المصارف.

الدليل النمساوي إلى الازدهار والركود

على الرغم من أن النظرية العامة لكينز حملت العنوان الفرعي «عن العمالة والفائـدة والمال»، لم يهتم علم الاقتصاد ما بعد الحرب كثيرا بالمال. كان ثمة رأي اكتسـب شهرة في سـبعينيات القرن العشرين – المدرسة النقدية – اعتبرت المال أمـرا مهما جدا، وسـندرس هذا الرأي بعد قليل لأغراض مختلفة. لكن بالنسـبة إلى معظـم الاقتصاديين بدءا من ثلاثينيات القـرن العشرين، كان يُنظَر إلى المال بالطريقة نفسـها التي نظـر بها هيوم إليه قبل 200 سـنة، باعتبـاره حافزا في الأجل القريب، و/أو محايدا في الأجـل البعيد، و/أو تضخميا محتملا[42]. فالمال،

كـما يُقال أحيانا، «لا يغـير التفضيلات ولا الاحتمالات». والمال في شـكل ائتمان إذا هو ببسـاطة غياب للإنفاق لدى شـخص نُقِل إلى شخص آخر ليستخدمه في دفع الفائدة بالإضافة إلى عائد رأس المال. ببسـاطة أكثر، إن ديون شـخص هي مدخول لشـخص آخر. الأمر هو مجرد إعادة توزيـع للأصول القائمة وليس أمرا يثير الحماسة. فنظام الائتمان يكرر ببساطة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد.

هـذا الرأي جعل من الممكـن تماما للاقتصاديين التقليديـين في العقد الأول مـن القرن الحادي والعشرين الحديث عن «القضاء على دورة الأعمال» في أثناء العيش في فترة مـن «الاعتدال العظيم»، حيث رُوِّضت تقلبات الماضي من خلال سياسـات جيدة للمصارف المركزية[43]. وبعد ذلك طبعا انفجر العالم، في وسـط هذا الاعتـدال العظيم المفترض، تماما كما تنبأ النمسـاويون. وبينما بدا الجميع مدركين أن الانفجار كان ذا علاقة بفقاعات الأصول والمصارف، لم يملك كثيرون في بداية الأزمة قصة مقنعة حول كيفية تسـبب المصارف بها. هذا هو المكان الذي دخل منه النمساويون مرة أخرى. وبدا أن كتاباتهم في ثلاثينيات القرن العشرين وصفت تماما الأزمة المالية للعام 2008. أما أعقابها والإجراءات المفترض اتخاذها فتبين أنها كانت مسألة أخرى تماما.

نموذج هايك/ميزس لأزمات الائتمان وانهياراته

عندمـا كتب هايك وميزس في عشرينيـات القرن العشرين، وجها الانتباه إلى حقيقـة واضحة مفادها أن المصارف تكسـب المال من طريق توسـيع الائتمان. وبينـما قد يرغب كل مـصرف في أن يكون محتاطا، لكل مصرف حافز لتوسـيع الائتمان خارج احتياطاته الأساسية (الذهب في ذلك الوقت) ليستمر في العمل في مواجهة مصارف أكثر عدوانية و/أو يسـتولي على حصتها في السوق. وعلاوة على ذلك، تتشـجع المصارف على القيـام بذلك من خلال وجود مصرف مركزي يدعم النظام المالي بالسـيولة. هاتان القوتان معا تنتجان توسعا في الائتمان إلى ما وراء ما يسمح به الادخار «الحقيقي» وتخفيضا لسعر الفائدة على القروض.

هذا التوسيع للائتمان يشير لأصحاب المشاريع إلى أن التكلفة الحقيقية لرأس المال انخفضت، ونتيجة لذلك، يمكنهم الآن تنفيذ مشاريع ممولة من خلال هذا

الائتـمان الرخيص، وهو ما لم يكــن مربحا قبل ذلك. وحتى لو اشــتبه أصحاب المشــاريع في هذا الحفز الاصطناعي، لا يحب أحد مشــاهدة المنافسين يأخذون حصتــه في الســوق، ولذلك يأخذ المال غاضا النظــر. وفي الإجمال، يؤدي هذا إلى توسع في الاقتراض وضعف في الرغبة في الادخار. وبعدما كانوا فطنين ومقتصدين وحكماء في ظروف الســوق الحــرة، يصبح أصحاب المشــاريع متلقين متهورين ومغفلين للدَّين بمجرد أن تبدأ المصارف توزيع كميات من المال الرخيص.

وإذ ينال أصحاب المشــاريع حوافز مناسبة، يستخدمون عددا أكبر من الناس ويشترون مزيدا من المواد، ما يدفع إلى زيادة الأسعار والأجور. وهذا ينتج التأثير القريب الأجل للحفز النقدي الكلاســيكي الذي يبدأ بالظهور في ارتفاع الأســعار، خصوصا أسعار الأصول، ما يشجع على مزيد من الاقتراض. لكن الاقتصاد الأساسي لم يتغير. هناك ببساطة مزيد من المال يطارد عددا أقل من السلع: إنه التضخم. وإذ تعي المصارف خطأها، تتجه الآن إلى تكبد خسائر، لذلك تفعل ما في وسعها كله لعدم تكبد تلك الخســائر. فهي تقدّم مزيدا من القروض، وتخفّض أســعار الفائدة أكثر، وتؤجل عموما المشكلة.

هذا، من وجهة النظر النمســاوية، هو بالضبط الشيء الخطأ الذي يمكن القيام بــه لأنه يضخّم فقاعة الائتمان أكثر فيما يحــوّل رؤوس الأموال بعيدا عما يمكن أن تكون الســوق خصصته في شــكل أفضل في غياب هذا الائتمان الرخيص كله. هذه السياســات تحقق حقا التضخم، ونتيجة لذلك تنهار القيمة الحقيقية للنقود؛ لذلك لا بد لهذا الاستثمار السيئ من أن يولّد عائدا أكبر، وإلا انهارت الموازنة العامة لدى الجميــع. وإذ تعلم المصارف ذلك، وفي ســياق التضخم المتزايد، فهــي تبدأ بزيادة أســعار الفائدة فيما تتراجع قدرتها على توليد الائتمان الجديد. وفي الوقت نفســه، يعمل الطلب على الائتمان للحفــاظ على الفقاعة للتعجيل بالتضخم[44]. وفي نهاية المطاف، يعي الرأي العام أن نمو الأصول هذا كله هو في الحقيقة مجرد تضخم نقدي وليــس ارتفاعا في القيم الحقيقيــة للأصول، فتنفجر الفقاعة، ويبــدأ الذعر، وتُرمى الأصول، وتنفجر الموازنات العامة، ويغرق الاقتصاد.

هــذا هو المكان الــذي يدخل منه التقشــف. يقول ميزس، بمجــرد أن تبدأ «الرحلــة إلى القيم الحقيقية»، يدرك الناس أن «الأزمة وفترة الركود التي ســتلي

هما تتويج لفترة الاستثمار غير المبرر الناجمة عن توسيع الائتمان»[45]. ولذلك، «يجب على الاقتصاد أن يكيف نفسه مع هذه الخسائر [و]... ما ينبغي القيام به... هو تقليص الاستهلاك»[46]. يجب إعادة بناء الادخارات التي بُدِّدت، ما يعني استهلاكا أقل. ويجب أن تدرك المصارف خسائرها لتبدأ عملية الإنعاش، ما يعني التقشف. آخر شيء يتعين علينا القيام به هو إنقاذ المصارف أو المستهلكين. فعلى الرغم من كل شيء، فما بدأ بسبب تدخل في السوق، أي تخفيض الأسعار عبر التوسع في الائتمان إلى أبعد من المستوى الذي يمكن لـ «الادخارات الحقيقية» أن تنتجه، لا يمكن التعامل معه من خلال مزيد من الشيء نفسه.

البلاهة «المفترضة» للتدخل

فعلا، أسوأ شيء يمكن أن يحدث هو مشاركة الحكومة. فمن خلال إغراق السوق بالسيولة، أو الحفاظ على سعر منخفض للفائدة عندما يشح الائتمان، أو محاولة حفز الاقتصاد للتخفيف من حدة الدورة، يطيل تدخل الحكومة ببساطة فترة الركود. وعلاوة على ذلك، ينتج التدخل أمراضا أكثر هي ربما أكثر خطورة: هو يخلق، وفق ميزس، إضرابا عن رأس المال بين المستثمرين.

عندما يكون هناك انهيار مالي، ثمة (في المقام الأول) أربع طرق للتعديل: التضخيم، أو التقليص، أو تخفيض قيمة، أو التوقف عن التسديد[47]. وترى المدرسة النمساوية أن الانكماش وتخفيض الأجور والأسعار حتى يتمكن الاقتصاد من أن يتكيف مع القيم الحقيقية، هو الشيء الصحيح الذي ينبغي القيام به، لكن الحكومات لا تحب هذا الأمر لأنه يسبب بطالة وعدم استقرار. لذلك، وبعد استبعاد التوقف عن التسديد لأنه يميل إلى زعزعة الاستقرار أيضا، تفضّل الحكومات تخفيض قيمة العملة، إذا كانت تملك سعر الصرف الخاص بها، أو التضخم، أو كليهما، كوسيلة لتمرير التكاليف إلى الدائنين «القلة» ليسددوا ثمن أخطاء المدينين «الكثرة».

وفق النمساويين إذن ينبغي لنا ألّا نُفاجَأ إذا رأينا كثيرا من الشركات تنام على أكوام كبيرة جدا من النقد في وسط ركود. وعلى خلاف ما قد يقوله لكم المحفِّزون عن أن هذا السلوك هو استجابة لحالة عدم اليقين في شأن المستقبل

أو النقـص في الطلب، فإن وراء الأمر حقا اعتقـادا عقلانيا تماما بأن الحكومة لو نالت نصف فرصة فستعمد إلى الخروج من المتاعب بتعزيز التضخم أو تخفيض قيمة العملة على حساب طبقة المستثمرين. قد تكون الشركات نائمة على أكوام من النقد ولا تسـتثمر، لكن الركود ليس خطأ الرأسـماليين كما يريدك كينز أن تصدق. بدلا من ذلك، يغطي المسـتثمرون في شـكل معقول جدا الخطر المستتر للمصادرة الحكومية من خلال الدفع في اتجاه التضخم أو تخفيض قيمة العملة. فالخـوف من مصادرة الدولة ممتلكاتك – وهو الكابوس الليبرالي الأصلي – يطل برأسـه مرة أخرى. بدلا من ذلك، «الرأي العام على حـق تماما في رؤية الأزمة... نتيجة لسياسات المصارف»[48]. وبالتالي يقر مجموع الرأي النمساوي بأننا يجب أن نسمح بانهيار المصارف ومن ثم إعادة تشغيل النظام.

وزاد المنظرون النمسـاويون اللاحقون على هذا الإطار الأساسي. أكد البعض، مثل غوتفريد هاربرلر، دور النقابات في تحديد الأجور، ما يضطر المصرف المركزي إلى زيـادة الائتمان مـن خلال النظام المصرفي التجـاري لتحقيق مطالب العمال بأجـور مفرطة[49]. وشـدد موراي روثبـارد، بدوره، عـلى دور المصارف المركزية باعتبارها المضخة النهائية للائتمان من ضمن مخطط الابتزاز الذي يمارسه النظام المصرفي على الجمهور[50]. لكن النموذج الأساسي يبقى نفسه. فالأمر ككل يتعلق بالمصـارف المنتجة لـدورات الازدهار والركود التي تسـوء إذا تدخلت الحكومة إما من خلال السياسـات النقدية المسـتندة إلى المصارف المركزية وإما من خلال السياسـات الحافزة الخاصة بالمالية العامة. والتقشـف هو الرد الوحيد الصحيح والممكن على الركود. كل شيء آخر هو حماقة.

أمريكا ذات اللكنة النمساوية: إيجابيات أن تكون نمساويا وسلبياته

ليس مستغربا أن هذه الحجج لاقت صدى في أمريكا بعد الأزمة. فهي تملك، عـلى الرغم من كل شيء، تاريخا سـابقا مغمورا في الولايـات المتحدة يعود إلى عشرينيات القرن العشرين عبر شـومبيتر. في الواقع، وباعتبار هذه الأفكار وصفا لما حدث من خطأ في الفترة 2007 – 2008، يبدو أن هذه الأفكار تناسب الحقائق في شـكل جيد. المصـارف، وأخطار الديـون، والإفراط في الرفع المـالي، وتضخم

الأصول، وانهيار الادخارات، العناصر كلها موجودة. وتستغل الرسالة القائلة «لا للإنقاذ» تيارا قويا من الرأي العام الأمريكي الشعبوي[51]. وفي الوقت نفسه، وجدت الرسالة القائلة: «لا تتدخلوا/ اسمحوا للأمر بأخذ مجراه» دعما قويا من الجناح اليميني للحزب الجمهوري وبين عناصر في مجتمع المال التي لم تكن أكبر من أن تُترَك لتنهار، خصوصا صناديق التحوط[52]. لماذا إذن وبغض النظر عن عدد قليل من الشخصيات الرفيعة المستوى الرئيسية مثل غلين بيك، وبيتر شيف، ورون بول، وألان غرينسبان (الابن)، يصعب العثور على اقتصاديين من التيار السائد، حتى في أمريكا، يقبلون علنا النظرية النمساوية لدورة الأعمال؟ لمعرفة السبب، يتعين علينا أن ننظر في جانب الأصول والمطلوبات في الموازنة العامة التفسيرية النمساوية.

على جانب الأصول (نظريا)، نجد أن عمل المصارف المركزية في إنتاج فقاعات الأصول، بسياسات بعيدة الأجل من المال الرخيص أكثر مما ينبغي وبالغطرسة المعرفية لإدارة الاعتدال العظيم الذي انفجر في وجوه محافظي المصارف المركزية أنفسهم الذين أعلنوا أنهم روضوا الدورة، ليس وصفا غير معقول للعقد الأول من القرن الحادي والعشرين. يوضح النموذج النمساوي الأساسي في شكل جيد الاجتياح الواسع لتضخم فقاعة الأصول وانكماشها. وفكرة أن الدِّين ليس مجرد وسيلة من وسائل إعادة التوزيع (مدخولي هو دَينك)؛ لأن الرفع المالي ذو أهمية؛ ولأن مردود تمويل الديون غير متماثل، خصوصا على الجانب السلبي، هي أيضا قول ومساهمة مهمان. لكن المشاكل تبدأ عندما ننتقل إلى جانب المطلوبات (السياسات).

أولا: ولأنهم المعقل الأخير لفكرة «لا يمكن التعايش معها»، يتحسر الليبراليون النمساويون بسبب التقشف لكنهم لا يرون عنه بديلا. «لا تفعل شيئا» واترك للاقتصاد «الشفاء الذاتي» هما من المقترحات السياساتية الرئيسية الخاصة بهم. وتُجرَّب حاليا نسخة من ذلك في منطقة اليورو، وكما رأينا هناك، لا يسير الشفاء على ما يرام. يجب علينا أيضا أن نتذكر أننا مررنا بالأمر نفسه قبلا. عُرضَت هذه الأفكار نفسها كتفسيرات ونُفِّذت كسياسات في العديد من البلدان في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته، وكما سنرى في الفصل السادس، لم تنجح أيضا آنذاك. لقد أظهر كينز ألّا سبب يجعل اقتصادا ما يعود «في شكل طبيعي» إلى توازن

التشـغيل الكامل بعد صدمة. يمكن أن ينجح الأمر في دولة بعيدة عن التشغيل الكامل لفترة طويلة جدا[53]. أما التفسير النمساوي للبطالة المستمرة بعد انهيار - أي عدم قدرة الاقتصاد على الشـفاء الذاتي كما ينبغي - فيعزوها إلى تمسـك النقابـات بأجور أعلى من تلك التي تسـمح بتطهير الأسـواق. لكن في الولايات المتحدة، مثلا، حيث تغطي النقابات أقل من واحد من ثمانية عمال، يبدو تفسير كهذا ببسـاطة غير ذي مصداقيـة[54]. وعلاوة على ذلك، تملك ألمانيا والسـويد- وهما بلـدان يعانيان معدلات بطالة أعلى بكثير خـلال دورة الأعمال- معدلات أعلى بكثير على صعيد الانتساب إلى نقابات.

ثانيـا: إذا كانت السياسـات الوحيـدة المعروضة هي لإبعـاد الحكومة عن الشـؤون الاقتصاديـة تماما، ليس واضحا كيف يمكن ذلـك من دون الانهماك في نوع من تطهير الاقتصاد ونظام الحكم الحديثَين بأسلوب «تصفير السنة». كذلك تتطلـب فكرة الاعتماد على «ادخارات حقيقية» بدلا من «الائتمان الاصطناعي» إلغاء الصيرفة الاحتياطية الكسرية - حين يقرض المصرف من مضاعَفات احتياطاته - وبالتالي تقليص أمور كثيرة، مثل التسنيد، وقروض السيارات، وقروض التعليم، وقروض الرهن العقاري، وهلم جرا. ويصعب أن نرى في ذلك تحسـينا للرفاه أو أمرا مستداما سياسيا بأي معنى مفيد.

ثالثـا: ليس عليك أن تكـون كينزيا لتعترف بأن الاقتصادات لا تُشـفى ذاتيا بالـضرورة. حلل أحـد الاقتصاديين النقديـين في أمريكا خلال الكسـاد العظيم، إيرفينغ فيشر، كيف أن حالات الركود - في أمر سبب له خيبة أمل - «لا تصحح نفسـها» في الواقع بسـبب ظاهرة تُسـمّى انكماش الدَّين[55]. فببسـاطة، حين ينكمش الاقتصـاد، تزداد الديون فيما يتقلص المدخول، ما يصعّب من تسـديد الديون فيغرق الاقتصاد أكثر. هذا، بدوره، يؤدي إلى تقلص الاستهلاك، ما يدفع في مجموعه الاقتصاد إلى مزيد من الانخفاض، ويزيد الدَّين الواجب تسديده أكبر.

رابعا: ومثلما لا يعني هذا أن على الحكومات أن تتدخل دائما لدرء تعديلات السـوق، كما أظهر جيدا «خيار غرينسـبان» وإنقاذ المصارف في إيرلندا، يفترض القول إنه لا ينبغي أبدا أن يكون هناك تدخل معرفة بالنظام - أنه سـيعود إلى التشـغيل الكامل إذا تُرِك وحده - وهي معرفة يقول النمسـاويون أنفسهم إن

تحقيقها مستحيل. ولا يمكن أبدا تحقيق الرأي النمساوي المتعارض مع الواقع، القائل إن غياب التدخلات سيجعل تخصيصات السوق مثلى. فعلى الرغم من كل شيء، إذا خُدِع أصحاب المشاريع بتخفيضات أسعار الفائدة القريبة الأجل، ما من سبب يدعو إلى افتراض أن خياراتهم ستكون بالضرورة أفضل من خيارات الدولة التي تمارس الخداع عندما يتعلق الأمر باختيار كيفية تخصيص رأس المال في البداية[56].

خامسا: لا يحتاج المرء إلى قبول أطروحة جون غالت حول مكافحة التضخم بإضراب رأس المال لشرح الأسباب التي تجعل الشركات تنام حاليا على طن من النقود. ببساطة، من غير العقلاني الاستثمار خلال فترة الركود، فأنت لا تعرف إن كنت ستستعيد مالك مهما كانت النقود رخيصة. وأخيرا، كان تضخم الأصول عرضا من أعراض الأزمة بمقدار ما كان سببا. والأسباب الأكثر جوهرية، كما قلنا في الفصل الثاني، كان تفاعل الموازنة العامة ذات الرفع المالي المفرط، وهشاشة نظام مصارف الظل (أسواق الريبو)، وهيكل المشتقات المعقدة، وكلها أمثلة رائدة على المشاريع المالية. فعلى ما يبدو، وخلافا لرأي شومبيتر، ليست كل روح مبادرة وابتكار جيدة.

باختصار، في حين أن النظرية النمساوية ثاقبة للغاية في بعض المجالات، خصوصا في تغطية الرواية الواسعة الخاصة بدورة الائتمان وأخطار الديون المفرطة، لا تتمتع السياسات النمساوية المقترحة من هذا التحليل - «أقصى التقشف في أسرع وقت ممكن» - بمعنى كبير نظرا إلى ما نعرفه عن كيفية أداء الاقتصادات الفعلية عندما تنهار. فأبعد من تشجيع «الشفاء الذاتي»، يمكن لعدم التدخل وعدم التعويض أن ينتجا سياسات التقشف الدائم، التي تعرفها أوروبا. إن أفكارا كهذه جذابة من الجهة السياسية بالنسبة إلى البعض، خصوصا المحافظين المعادين للدولة، ولها صدى من الجهة النظرية، لكنها تنفجر في الممارسة العملية.

في خلاصة لما تقدّم، قدمت ألمانيا منزلا بعد الحرب لحجج التقشف في شكل الأوردوليبرالية، وهي ورقة التعليمات المتعلقة بكيفية إدارة اقتصاد متأخر التطور ومرتفع المدخرات وفائق التقنية، ويقوم على التصدير. هي

ورقــة تعليمات رائعة – طالما تعلقت فعلا باقتصــاد تطور متأخرا، وترتفع فيه الادخــارات، ويتمتع بتقنية فائقة، ويقوم على التصدير. أما إذا لم يكن الاقتصاد كذلك، كما تكتشف أطراف منطقة اليورو، فتصبح ورقة التعليمات مجرد تذكرة ذهاب إلى التقشف الدائم. وقدمت المدرسة النمساوية منزلا أمريكيا مؤقتا إلى مجموعة من الحجج الليبرالية ذات الصلة، وحتى الأكثر تقشفا. وفي حين تجاوز الأوردوليبراليون مشــكلة «لا يمكن التعايش معها، ولا يمكن العيش من دونها» من خلال تحويل الدولة إلى إطار للاقتصاد، يدعونا النمساويون إلى إلغاء الدولة مــرة واحدة وإلى الأبد باعتبار ذلك الســبيل الوحيد لإنقاذ أنفســنا من دورات الازدهار والركود[57].

حققــت كل من الأفكار الأوردوليبرالية والنمســاوية الليبرالية مكانة بارزة في الأزمــة، بيد أن الأزمة نفســها لم تنتج هذه الأفكار على أنها نوع من الاســتجابة التلقائية والواضحة والمناسبة في شكل فريد. الجزء الأول من الفصل الثالث لاحظ أن العمل الســياسي القريب الأجل كان وراء هذا التحوّل في الأفكار. ما ســنفعله الآن هو درس العوامــل الممكِّنة في الأجل البعيد لهذه الأفكار التي تشرح التقبل الحالي لها. ويأخذنا فهم هذه الشريحة من التاريخ الفكري للتقشف في جولة من التحوّل الليبرالي الجديد العام في الاقتصاد في سبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، وعبر سياســات صندوق النقد الدولي في التســعينيات، إلى عمل اقتصاديي التيار السائد المؤيدين للتقشف في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

الجزء الثاني: العوامل الممكِّنة للتقشف

مزاحمة كينز على الصعيد العالمي: النظرية النقدية، والخيار العام، وأخطار الديموقراطية

عــلى الرغم من عثور هذه الأفكار المحلية بالتأكيد على منازل ألمانية ومنازل أمريكيــة مؤقتة، يســتدعي تقدير الســبب الذي مكّن هذه الأفــكار من البروز عالميا في الأزمة الحالية انهماكا فيما أســميه أنا العوامل الممكّنة للتقشف، وهي التحوّلات الأيديولوجية والمؤسســية الأوسع نطاقا التي أعادت تدريجيا التقشف إلى حالة من الفهم المشــترك الاقتصادي بعدما أُنزِل في شــكل حاســم إلى مكانة مذهب عفّ عنه الزمن. واجهنا بعض هذه الأفكار في الفصل الثاني عندما فصّلنا

صعـود الأفكار حول كفاءة الأسـواق والمسـتثمرين ذوي التوقعات العقلانية - ولاحظنـا كيف أن الأزمة زعزعـت الاعتقاد بهذه الأفكار. لكـن هذه الأفكار لم تكن وحدها في أسـواق المال. كانت جزءا من تحوّل فكري عالمي أوسع بكثير في الاقتصاد والسياسـات الاقتصادية يُعتبَر جزءا لا يتجزأ من تمزيق ورقة التعليمات الكينزية في سـبعينيات القرن العشرين. فصعود الأفـكار الليبرالية الجديدة هو ما مكن من عودة التقشـف باعتباره الأمر المنطقـي الواجب إجراؤه في حالات الركود. وإذا أزلت هذه الأفكار من السجل الأحفوري الفكري يستحيل القفز من حالة الضرب والعزلة التي عرفتها الأفكار المؤيدة للتقشف خلال ستينيات القرن العشرين إلى تجسيداتها الحديثة[58].

ثمة أهمية حاسمة هنا لأفكار من يُسمّون اقتصاديي النظرية النقدية والخيار العام. ما وحّد هذه الأفكار وجعلها قوية سياسـيا كان تصويرها المشترك للدولة كمضخة التضخمية بدلا من ممتصة صدمات اقتصادية. ومن خلال تصوير الدولة بهذه الطريقـة، جعلت هذه الأفكار فكرة الدولـة «الفاعلة أكثر» فكرة خطرة. باختصار، أنتج الليبراليون الكلاسـيكيون التقشـف افتراضيا، وأنتج النمساويون والأوردوليبراليون التقشف تصميميا، وأنتج الليبراليون الجدد المتأخرون التقشف حصريا: قالوا إن أي سياسـات أخرى ستفشـل بحكـم التعريف. وجعلت هذه الأفكار مجتمعة، التقشف يصبح مرة أخرى، آخر فكرة قائمة.

الليبرالية الجديدة: المدرسة النقدية لميلتون

النظرية النقدية هي مجموعة من الأفكار التي طُوِّرت في ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، خصوصا على أيدي ميلتون فريدمان في الولايات المتحدة وباتريك مينفورد في المملكـة المتحدة[59]. الادعاءات الأساسـية للنظرية النقدية ذات شـقين، يمهد الأول الطريـق للحجة الأكثر موضوعية للشـق الثاني حول أمراض الدولة. أولا، كان السـبب في الكسـاد العظيم السياسـات القصيرة النظر لمجلس الاحتياط الفدرالي التي أدت إلى انخفاض في معروض النقود. وعلى خلاف الحجة الكينزية، لم يكن سبب الكساد العظيم الاسـتهلاك الناقص أو انخفاض مسـتوى المدخول النقدي[60]. هذا الادعاء يشـكك في العلاقة السـببية بين المال والمدخول التي يراهـا الكينزيون. ثانيا، والأهم من ذلك على

صعيد تمكين الحجج التقشـفية بعد جيل، يقول فريدمان إن محاولات الحكومة لحفز الاقتصـاد إلى التشـغيل الكامل، الذي من شـأنه أن يغريها بفعلـه إذا رغبت في قلب العلاقة السببية تلك، لا يمكن أن تظهر إلا بمظهر التضخم.

كما رأينا في مناقشـتنا لسـقوط ورقة التعليمات الكينزيـة في الفصل الثاني، كانـت حجـة فريدمان أن الحكومة إذا وسـعت معروض النقـود لزيادة فرص العمل، من شـأن أرباب العمل في البداية أن يوسـعوا الإنتاج اسـتجابة لارتفاع الأسـعار. وستتراجع معدلات البطالة، ما سـيؤدي بدوره إلى زيادة الأجور. حتى الآن، يبـدو الأمر كينزيا. لكن هذا لا يمكن أن يسـتمر، لأن فريدمان، وهذا أمر مصـيري، يفـترض أن البطالة كانت طوعية ولم تكن عائـدة إلى نقص في الطلب. فالنـاس يختارون بين العمـل والترفيه في ضوء الأجور السـائدة. لا توجد بطالة بسبب نقص الطلب في عالم ميلتون. وبعبارة أخرى، فإن 25 في المائة من الإسبان الذيـن هم في الوقـت الحاضر من دون عمل هم ببسـاطة (من طريق افتراض ميلتون) لا يريدون العمل في ضوء الأجر السائد وهم في إجازة.

بعد ذلك، تتراجع البطالة فقط بسبب الإنفاق في الأجل القريب، مع اجتذاب العـمال للعودة إلى العمل في مقابل الأجر الذي يبدو أعلى، فيتخلون عن الترفيه من أجل العمل. لكن لأن الأجور المالية للعمال هي التي ازدادت، وليس أجورهم الحقيقية (الأجور المالية ناقص آثار ارتفاع الأسـعار)، لم يتغير شيء حقا بالنسـبة إليهـم. لقد ازدادت الأجور وكذلك الأسـعار: هو تمويـه. وإذ يعون ذلك، يعمد هؤلاء العمال العاملون حديثا، لأنهم يُشغَّلون طواعية، إما إلى فرض زيادة الأجور للتعويـض عن ارتفاع الأسـعار، وهو أمر يمرره أرباب عملهم زيادة في الأسـعار – تضخم – وإما إلى الانسـحاب من عملهم، فيخفّضون التشـغيل إلى ما وصفه فريدمـان بـ «المعدل الطبيعي». وبغـض النظر عن ذلك، يقضم ارتفاع معدلات التضخم الناتج عن هذه العملية مسـتوى معيشتهم. وفور إعادة تأسيس توازن سـوق العمل في هذا «المعدل الطبيعي» للبطالة، تتأقلـم التوقعات مرة أخرى مع المعدل الكامن الأعلى الجديد للتضخم، الذي لا يمكنه سـوى أن يسـتمر في الارتفاع. ومع ارتفاع معدلات التضخم عدم تحسن البطالة، تأكل الكينزية نفسها في نهاية المطاف، وفق خبراء النظرية النقدية.

وضغطت النظرية النقدية لفريدمان بشدة على إحدى الأفكار الرئيسية لورقة التعليمات الاقتصادية بعد الحرب - منحنى فيليبس - الذي ناقشناه أيضا في الفصل الثاني[61]. كانت مصيرية فكرته القائلة إن هناك معدلا طبيعيا للبطالة، في ردة تطورية إلى الأفكار الكلاسيكية حول تنظيف أسواق العمل عند الأجر التوازن، فكمية التشغيل المولدة تكون وظيفة من وظائف العوامل الهيكلية لجانب العرض بالإضافة إلى درجة تشدد النقابات. ويلاحظ مايكل بلياني أن قبول النظرية النقدية لميلتون يضمن أن «الأفكار المتعلقة بنقص في الطلب الفاعل اختفت فجأة... وعدنا مرة أخرى إلى العالم الكلاسيكي تماما حيث التشغيل الكامل يحل تاليا في شكل تلقائي»[62].

في الواقع، كانت المدرسة النقدية في جهات كثيرة مجرد إعادة صياغة لنظرية الكمية عن النقود التي أسسها ديفيد هيوم. وتكمن قوتها في كيف أنها قدمت إلى الليبراليين طريقة بديلة للتفكير في الاقتصاد الكلي لتلك التي قدّمها كينز، طريقة وضعت المال في المقدمة والمركز. وبذلك، لم تخفّض أفكار النظرية النقدية جاذبية ورقة التعليمات الكينزية فقط، خصوصا في السياق التضخمي لسبعينيات القرن العشرين، بل ساعدت أيضا في تمكين حجج التقشف بعد 40 سنة تقريبا. وبإعطائنا مجموعة جديدة من الأسباب التي تجعل تدخل الدولة لتعويض الركود الاقتصادي لا ينتهي إلا إلى إنتاج التضخم، ساعدت المدرسة النقدية في تطبيع الأفكار النمساوية والأوردوليبرالية، وسحبها من الهامش إلى القبول لدى التيار السائد.

عندما تُضاف إلى أفكار التوقعات العقلانية وكفاءة الأسواق التي واجهناها في الفصل الثالث، مهدت المدرسة النقدية الطريق للفهم الحديث للتقشف من خلال جعل الأسواق فاعلة دائما والدولة مريضة دائما. لكن الذي فتح الباب حقا وسمح لهذه الأفكار بالتدفق مجددا كان مجموعة من الحجج التي تسعى إلى قلب، ليس فقط السياسات الخاطئة للدولة، بل كذلك دور الدولة في الاقتصاد نفسه. وهذا كله يعيدنا إلى الشكل المعروف من الليبرالية المتعلق بفكرة «لا يمكن التعايش معها».

الليبرالية الجديدة: الديموقراطية مشكلة

ظهرت نظرية الخيار العام في الوقت نفسه تقريبا كالمدرسة النقدية باعتبارها نقــدا كاملا لدور الدولة في الاقتصاد. وبدلا مــن مجرد تأكيد كيف يمكن للدولة أن تأكل نفســها، جعل اقتصاديون مثل جورج ستيغلر ووليام نيسكانين وجيمس بوكانان أدوات الاقتصاد الجزئي ذات صلة بتحليل العمل الســياسي والسياســات ليظهروا كيف يمكن للدولة أن تأكل الاقتصاد أيضا.

وكانت نقطة دخولهم افتراض أن الوكلاء داخل الدولة يتصرفون في شــكل لا يختلــف عن الوكلاء في أي مكان آخر: هم يزيــدون إلى الحد الأقصى مداخيلهم الخاضعــة لضوابطهم. وبدلا من أن يعتبروا أن السياســيين يوجهون الاقتصاد في شكل محايد وفق تقلبات دورة الأعمال مع تركيز على تحسين الأوضاع العامة، رأى منظرو الخيار العام دورة أعمال سياســية، يقابل فيها الإنفاق الحكومي الجدول الزمني للانتخابات لإنتاج رواج وركود كانا ثمنا لســعي المســؤولين المنتخبين إلى زيادة الأصوات إلى الحد الأقصى. هذه الحجة إلى جانب المدرسة النقدية أنتجت تفسيرا ليبراليا جديدا (new or neo) للسياسات الاقتصادية المناسبة.

كان المنطق على حد سواء بسيطا وشاملا. نظرا إلى فكرة فريدمان عن معدل البطالة الطبيعي، لا يســتطيع السياســيون ببســاطة اختيار نقطة على منحنى فيليبس تناســب تفضيلاتهم لمستويات التشــغيل والتضخم وموازنتهما بطريقة مســتقرة. بدلا من ذلك، وكما فصلنا ســابقا، عندما تتدخل الدولة لوقف الركود، تتكيــف التوقعــات، ويتحوّل الاقتصــاد إلى معدل جديد مرتفــع للتضخم يترك البطالــة من دون تغيير في الأجل البعيد. الفكرة كلها حتى الآن تذكّر بفريدمان. فلننتقل الآن إلى التحوّل الفيرجيني[63].

فيما تفشــل الحكومة في الحفاظ سياســيا على هذا التضخــم، عليها أن تحقق انكماشــا لتخفيض نســبة البطالة إلى المعدل الطبيعي. ولسوء الحظ، لا يُخرِج هذا الإجــراء التضخــم من النظــام لأن التوقعــات تكيفت مع المعــدل الجديد المرتفع للتضخــم. وفي الوقت نفســه، كان معــدل البطالة ارتفع، ومع اقــتراب الانتخابات الجديدة على السياسيين إنعاش الاقتصاد مرة أخرى لضمان إعادة انتخابهم. والنتيجة

هي دورة من الازدهار والركود تنتج تضخما أعلى من أي وقت مضى. وبعبارة أخرى، الانتخابات هي ما يحدد مضمون السياسات الاقتصادية، وليس العكس.

التضخـــم هو من ثـــم النتيجة الحتميـــة لمحاولة الحكومـــات الديموقراطية التدخـــل في الاقتصاد. فبمجرد أن يزيد وكلاء الســـوق المدخول إلى الحد الأقصى، يزيد اللاعبون السياسيون الأصوات إلى الحد الأقصى، ويكون التضخم هو النتيجة الحتمية. وعلى عكس اليد الخفية التي تشـــجع عـــلى المصلحة العامة من خلال إعطـــاء الحرية للأفراد لزيـــادة المدخول إلى الحد الأقـــصى، لا تجلب اليد المرئية التي تزيد الأصوات إلى الحد الأقصى شـــيئا ســـوى الفوضى إلى النظام الاجتماعي والتضخم إلى الاقتصاد. يقول منظّرا الخيار العام جيمس بوكانان وريتشارد فاغنر: إن التضخم الذي تحفزه الحكومة «يدمر التوقعات ويخلق حالة من عدم اليقين، وهو يزيد الشعور بالظلم ويســـبب الاغتراب. وهو يستدعي استجابات سلوكية تعكس تقصيرا معمما من الآفاق الزمنية. وتصبح مقولة «اســـتمتع، استمتع!»... استجابة عقلانية... وتبدو الخطط المقررة في الأمس قُرِّرت في حماقة»[64].

كذلك رأى ميلتون فريدمان أن بسبب التضخم الذي تحفزه الحكومة، «يصبح السلوك الحكيم متهورا ويصبح السلوك «المتهور» «حكيما». ويُستقطَب المجتمع، إذ توضع مجموعة في مواجهة أخرى. وتزيد الاضطرابات السياسية. وتُخفَّض قدرة أي حكومة على الحكم في الوقت نفسه الذي تنمو فيه الضغوط من أجل تحرك قـــوي»[65]. ونظرا إلى هذه الأمراض التي تســـتوطن إلى الديموقراطية، ماذا يجب فعله لإنقاذ الاقتصاد الليبرالي مـــن القوى المدمرة للديموقراطية؟ قد يكون حظر الديموقراطية فاعلا، لكنه قد لا يحظى بشـــعبية. ومن شأن حل أفضل ثان يتمثّل في وجود مؤسسة من شأنها أن تلغي في صورة فاعلة اتخاذ القرارات التضخمية. ولحسن الحظ، هذه المؤســـسة موجودة فعلا بفضل أولئك الأوردوليبراليين، وإلا كان على الليبراليين الجدد أن يخترعوا واحدة: هي المصرف المركزي المستقل.

استقلال المصرف المركزي هو الحل

خلال الحقبة الكينزيـــة، كانت المصارف المركزية في كل مكان تقريبا كائنات تابعـــة. أي أن المصـــارف المركزية كانـــت وكيلة لتمويل الخزانـــة الوطنية: كانت

تصدر الشيكات التي يقول السياسيون بوجوب إصدارها. وكما لُوحِظ سابقا، كان الاستثناء الوحيد المصرف المركزي الألماني الذي امتلك هدفا وحيدا هو تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار، وهو أمر لم يتم إلا بفضل الملف الفريد من نوعه لألمانيا باعتبارها متطورة متأخرة وبفضل ورقة التعليمات الأوردوليبرالية الفريدة من نوعها في شكل مماثل. في كل مكان آخر، كانت المصارف تابعة سياسيا حتى لو كانت مستقلة اسميا، كما هي الحال في الولاية المزدوجة لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي المتمثّلة في مكافحة التضخم والبطالة، وهذا تحديدا ما كان يمثّل المشكلة، وفق الليبراليين الجدد.

وجاءت المساهمة الدالة هنا من اثنين من الاقتصاديين المرتبطين بمدرسة الدورة الحقيقية للأعمال، وهما إدوارد بريسكوت وفين كيدلاند[66]. قال الرجلان إننا حتى لو لم نفترض أن السياسيين ذرائعيون حتى النخاع، لا يهتمون قيد أنملة بالبلد ككل، وافترضنا بدلا من ذلك أفضل النوايا، نجد مشكلة «تضارب الوقت» في قلب عملية وضع القرار الديموقراطي. تضارب الوقت أمر مألوف لدى أي مدخن يريد الإقلاع عن التدخين، «حقا، سأشعل سيجارة إضافية فقط، وبعد ذلك سأتوقف عن التدخين». ويعاني السياسيون تضارب الوقت عندما يعدون بإخلاص، مثلا، بمعالجة الديون أو تخفيض معدل التضخم، لكن عندما تحدث صدمة للاقتصاد و/أو تلوح الانتخابات، تبرز أولويات أخرى في الطريق، ويتراجعون عن وعودهم، ويحصل التضخم. وللسياسيين أيضا حافز كبير للتركيز على الإجراءات القريبة الأجل، للأسباب نفسها.

لكن إذا كان السياسيون غير قادرين، وفق اللغة التي ولدتها هذه الأدبيات، على «الالتزام بالمصداقية» في سياسات معينة، سيشكك كل من الناخبين ووكلاء السوق في سياسات الحكومة ويحاولون إبطال آثارها، ما سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي وعدم اليقين. قال كيدلاند وبريسكوت إن مفتاح الحل لهذه المشكلة يكمن في جعل المصرف المركزي مستقلا عن السياسيين وتفويضه، على غرار المصرف المركزي الألماني، بألّا يلتفت إلا إلى استقرار الأسعار. وتؤدي دورا حاسما مجموعة من الإصلاحات المؤسسية المصممة لحماية المصرف المركزي بعيدا من أنظار الرأي العام وحماية محافظي المصارف المركزية من المساءلة أو

المحاســبة العامين، مع ضمان أن تكون هذه المصارف أكثر محافظة من الناخبين المتوسطين لزيادة حماية المؤسسة من المطالب الشعبية.

من شــأن إصلاحات كهذه أن تضمن في المقــام الأول عدم حصول محاولات حكومية للإنفاق خلافا لاتجاه دورة الأعمال؛ لأن السياسيين المعنيين من شأنهم أن يعرفوا أن المصرف المركزي التزم بمصداقية ضبط الأسعار من خلال تمتعه بحماية مؤسسية وتبنيه محافظة سياسية[67]. وهكذا يمكن للمصرف أن يتمتع بـ «التزام ذي مصداقية» في شكل لا يســتطيعه السياسيون. ونتيجة لذلك، ينبغي تفويض وضع السياسات بعيدا من السياسيين المنتخبين ديموقراطيا إلى محافظي المصارف المركزية المحافظين والمســتقلين الذين سيستخدمون الدواء المر عند الحاجة لأن وظائفهم لا تعتمد على إرضاء الناخبين - باســتثناء ربما ناخبيهم في القطاع المالي الذين يستفيدون من التضخم المنخفض جدا، لكن تلك مسألة أخرى[68].

التقشف والليبرالية الجديدة: فتح المجال السياساتي

قبول هذه الأفكار من جيل من واضعي السياسات والسياسيين والاقتصاديين باعتبارها الحس الســليم الخاص بذلك الزمن، قلّص إلى حد كبير المساحة المتاحة لأي نــوع من الحجج التعويضية المؤيدة لـ «الإنفاق خلافا لاتجاه دورة الأعمال» - الكينزية أو خلاف ذلك - منذ فترة طويلة سابقة للأزمة الراهنة. وعلى العكس من ذلك، وســعت هذه الحجج إلى حد كبير مســاحة السياسات الكفيلة بعودة التقشــف. فعــلى الرغم من كل شيء، لماذا نعوّض عندمــا نعرف أن التعويض لا يتســبب إلا بالتضخم؟ لماذا نتوقع حافزا أن يعمل عندما نعلم أنه لا يعزز سوى التضخم وأن السياسيين لا يسنون حافزا إلا لضمان إعادة انتخابهم؟

ما كان يمكنــه أن يكون مرة، من دون هذه الأفكار، مجرد تأملات قديمة العهد تخص واضعي السياســات المتشائمين ومستشاريهم الاقتصاديين القدماء، أُعطِي الآن أساســا نظريا صلبا وليبراليا جدا. لكن الأســاس الدال كان مســألة أخــرى تماما[69]. وباتت حقيقة أن هذه النظريات تقوم على أرضيات تشــغيلية ضيقة للغاية وتملك أدلة شحيحة لمصلحتها أمرا خارجا عن الموضوع. وبات المهم أن هذه النظريات هي رطانة سياساتية فاعلة للغاية تضيق فقط قائمة الخيارات الحكومية[70].

ومع ذلـك، ثوّرت هذه الأفـكار الليبرالية الجديدة «الجديـدة» (neo) وضع السياسـات الاقتصادية في العالم المتقدّم في سـبعينيات القرن العشرين وثمانينياته، فبحلول التسـعينيات، انتشرت فكرة اسـتقلال المصرف المركزي، مثلا، مثل الطفح الجلـدي على وجه هـذا الكوكب، خصوصا في أنحاء أوروبـا كلها، وكان التحرك في اتجاه اليورو وتأسـيس المـصرف المركزي الأوروبي ذروتهـا[71]. عندما أُطلِق العنان للمصرف المركزي الأوروبي في أوروبا خلال العام 1999، كان يمكن القول إنه المصرف المركزي الأكثر اسـتقلالا وقتئذ، وكُلّف بهدف واحد فقط: محاربة التضخم، حتى في وسط الانكماش، وهي مهمة يبلي فيها بلاء حسنا حتى هذه اللحظة.

وتعثرت النظرية النقدية، باعتبارها سياسـات محددة لاسـتهداف المعروض من النقـود لمكافحة التضخم، على صخور تحديد ما هو المال في الواقع في العالم الحديـث منذ ثمانينيات القرن العشرين. لكن إرثها من افتراض المعدل الطبيعي للبطالة كان حاسـما في الحفاظ على الحجج المناوئـة للإنفاق والتعويض. فعلى الرغـم من كل شيء، لماذا تنفـق لتجاوز المعدل الطبيعـي عندما لن ينتج ذلك في أي وقـت سـوى مزيد من التضخـم؟ وإذا كانت البطالـة «هيكلية»، وليس بسبب نقص الطلب، فالإنفاق لن يكون له أي تأثير فيها، ولذلك لا ينبغي لنا أن نحـاول[72]. أما حقيقة أن «المعدل الطبيعي» يقفز في مختلف البلدان والأوقات في شكل يصعّب عزوه إلى عوامل هيكلية أو معدلات الانتساب إلى النقابات فلم تفعل شيئا لتشويه سمعته[73].

كذلك فإن فكرة أن البطالة طوعية، في سـياق الجرح الذاتي الحالي في أوروبا، هي إهانة سافرة. فعلى العمال الحقيقيين دفع فواتير وتغذية أسر من الوظائف التـي تكون لها سـاعات ثابتة ومعدلات أجـور ثابتة. وتُعتبَر فكـرة أن العمال «يوازنـون» بين العمل والاسـتجمام من طريق معرفة المعـدل الحقيقي للأجور ومـن ثـم يجنبون العمل أو يمضـون في إجازة غير مدفوعـة الأجر إلى أجل غير مسـمى، نوعا مـن التفكير الذي يقودنـا إلى اعتبار الكسـاد العظيم عطلة غير مدفوعـة الأجر، طويلة، عملاقة وغير متوقعة ومدهشـة، لملايين من الناس: هي فكرة جديدة، نعم؛ هي فكرة مفيدة، لا.

ولم تســاعد نظرية الخيار العام، كأي أداة عالمية، في تثوير العلاقة المؤسسية بـين الناخبين والسياسـيين والمصرفيـين في المجتمعات الديموقراطيـة فقط، بل أصبحـت أيضا، كما قال دانيال دينيت حول التطور في الفكرة الخطيرة لداروين، «حمضا عالميا» يأكل ما يمسه كله من خلال تحويل كل شيء إلى مشكلة بين مدير ووكيل أو مشكلة سعي إلى الريع[74]. هل تعتقد أن الدول في اتحاد نقدي ستهب فعلا لمعونة بعضها بعضا وفق الشـعور بالتضامن؟ لا تكن سـاذجا جدا. الخطر المعنوي موجود دائما. هل تشعر بالقلق لأنك لا تستطيع أن تعرف ما قد يحمله المستقبل؟ لا تقلق. القواعد المحددة في شكل صحيح ستجعل المستقبل يتفق مع الرؤية المفضلة لديك. هل تخاف دولة دائنة من أن الحكومات المسرفة لن تصلح اقتصاداتها عندما تساهم الدولة الدائنة في التعويض عن البطالة لدى الحكومات المسرفة من خـلال تحويلات اجتماعيـة؟ الدولة الدائنة على حـق. الحكومات المسرفـة لن تفعل ذلك، بل سـتلعب لعبـة «الاختباء والبحث عـن الريع» مع دافعـي الضرائب لدى الدولة الدائنة. لذلك يجب اسـتبدال الحكومات المسرفة بحكومات يمكن للدول الدائنة الوثوق بها. مرحبا بكم في أوروبا.

يغطـي منطق الخطر المعنوي الـذي يُعَد جزءا لا يتجـزأ من صميم حجج الخيـار العام الظروف الممكنة كلها ويصيبها بعدواه. لكنه بذلك يخطئ الآليات التـي تولّد الثقة - تنشر المعاملة بالمثل، وقواعد المسـاعدة المتبادلة، وهلم جرا - باعتبارها نقاط ضعف سـاذجة لا يمكـن إلا القضاء عليها من خلال مزيد من القواعـد وفرض عقوبات أكثر صرامة: بالضبط الأشـياء التي تقضي على إمكانية الثقـة. وفيـما لا يهزم رأس المال الاجتماعي الخطر المعنـوي في حد ذاته، عندما يرى واضعو القرار في التفاعلات المتبادلة كلها مشـاكل من نوع تعارض المصالح، إذ يسـتغل فريق حتما فريقا آخر، تتمثّل الحلول الوحيدة التي يمكن تصورها في القضاء على الغموض المؤسسي، وتشديد القواعد، وكتابة العقود الكاملة سطحيا - تبدو كثيرا مثل الإصلاحات الحالية في منطقة اليورو. المشكلة هي أن ما يسميه الاقتصاديون الخطر المعنوي هو ما يسميه الناس العاديون الثقة. لا يمكن القضاء على الأول من دون تدمير القدرة على توليد الأخير. فمن دون مقدار من الغموض في القواعد ومن دون قواعد المعاملة بالمثل، لا يمكن أن تنشأ الثقة. بُنِي المشروع

السياسي للاتحاد الأوروبي على الثقة، وليس على محو الخطر المعنوي. هذا هو السبب في نجاحه. ويستند المشروع النقدي إلى مبادئ معاكسة. لكن في نهاية المطاف، كيف يمكنك إدارة الاقتصاد، خصوصا الاقتصاد النقدي في عموم أوروبا، من دون الثقة كأساس له؟ في حين أن الكلمة الألمانية للدَّين لديها جذر الكلمة الألمانية نفسه عن الذنب، schuld، فالكلمة الإيطالية عن الإيمان تشكل جذر اللغة الإنجليزية للحصول على كلمة الائتمان، credere. أساسا، المال، والثقة، والذنب، والإيمان كلها أعراف، وليس القواعد. ولا يمكن للمصلحة الذاتية لدى سميث والقواعد الأوردوليبرالية إلا أن توصلنا إلى هذا.

يتضح من هذا المنظور أن الديموقراطية هي بالمثل ليست غاية في حد ذاتها، فهي أكثر قليلا من مرض مسبب للتضخم لا يمكن سوى للقواعد، وليس التقدير، أن تنقذنا منها. إن استبدال حكومة أو اثنتين في منطقة اليورو هو ببساطة إذن ما يجب القيام به. أما مسألة شرعية سياسات كهذه أو كيف أن التفضيل المفترض للتضخم المنخفض على الأهداف الأخرى كلها يصبح تفضيلا على المجتمع كله، خصوصا عندما يكون مطبقو هذا التفضيل كسياسات لا يريدون رأي الناخبين، فلايزال غيابها واضحا[75].

هذه الحجج المحتشدة معا زاحمت الكينزية في العالم المتقدّم ومكنت عودة الحجج المؤيدة للتقشف خلال الأزمة. لكن بالنسبة إلى العالم النامي، أصبحت نسخة من الليبرالية الجديدة وضعت التقشف في مقدم السياسات الرائجة ومركزها بفضل الإجماع السياساتي الذي وُلِد في واشنطن قبل سنوات من تجربته في العالم المتقدّم. كان جنوب الكرة الأرضية حيث اختُبِرت للمرة الأولى السياسات التي أُطلِق العنان لها في أطراف أوروبا، وتستعد لتعرية دولة الرفاه الأمريكية. ومرة أخرى، لم يؤدِّ فشلها إلى إبطال شعبيتها قيد أنملة.

الاختبار الخارجي للتقشف: توافق واشنطن والنموذج النقدي لصندوق النقد الدولي

كان توافق واشنطن على قائمة من 10 سياسات «يجب فعلها» وضعها الاقتصادي التنموي جون ويليامسون في العام 1989. وكانت القائمة الكاملة هي الانضباط في المالية العامة، وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام، والإصلاح الضريبي، وتحرير

أسعار الفائدة، و«الحفاظ» على سعر صرف تنافسي، وتحرير التجارة، وتحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، والتخصيص، وإلغاء التنظيمات[*]، وهي وُضِعت من أجل التقاط «مدى بطلان... الأفكار القديمة المتعلقة باقتصاد التنمية»[76].

تلك الأفكار القديمة، العائدة إلى ستينيات القرن العشرين وسبعينياته، كانت من عمل الاقتصاديين التنمويين الأمريكيين اللاتينيين، التابعين للمدرسة القديمة، الذين دافعوا عن السياسات الصناعية ومشاريع التصنيع الأخرى التي تقودها الدولة. وبحلول أواخر الثمانينيات، أصبحوا خارج الموضة كثيرا، بعدما تعثروا على صخور أزمة ديون أمريكا اللاتينية في الثمانينيات. وكانت الأفكار السياساتية الجديدة لوليامسون، في المقابل، مستمدة من «الأفكار التي طالما اعتُبِرت مناسبة داخل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»[77]. وعلى هذا النحو، أُرفِقت الأفكار القديمة الفاشلة التي وافقت على الدور الإيجابي للدولة في التنمية الاقتصادية بالأفكار الجديدة، الليبرالية الجديدة والمعادية للدولة، الخاصة بالشمال الناجح فعلا.

وادعى وليامسون، في مناسبات متكررة، أنه لم يكن يعتزم أن تشكّل قائمته من السياسات «قبولا عاما بالليبرالية الجديدة»[78]. لكن قائمته على الرغم من ذلك التقطت في شكل جيد السمات الأساسية لما نسميه الآن سياسات التقشف. علاوة على ذلك، ومع إخراج سعر الصرف وسياسات الاستثمار الأجنبي المباشر من القائمة، يصعب أن نرى كيف كانت مجموعة من السياسات التي وضعت في العام 1989 في لحظة «نهاية التاريخ»، انعكاسا للممارسات الفعلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في هذه الفترة. مثلا، لم تتبع فرنسا وإيطاليا والدول الإسكندنافية كلها، إذا أسمينا بعضا من دول المنظمة، هذه السياسات إلى أي درجة كبيرة قبل العام 1999، ناهيك عن العام 1989. وخارج المنظمة تمارس الدول النامية الأكثر نجاحا مثل كوريا الجنوبية وتايوان، وأخيرا الصين، هذه السياسات أقل من ذلك حتى[79]. وقد تظهر دول فردية عددا قليلا من هذه السياسات، مع احتلال الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مرة أخرى الطليعة في تعميم سياساتها باعتبارها عالمية، لكن فكرة أنها تشكّل توافقا مرسّخا في شكل تجريبي على «ما يفعله الناس الأغنياء» مبالغ فيها إلى حد كبير قليلا.

(*) إضافة إلى حقوق الملكية. [المترجم].

وبغض النظر عن ذلك، كانت الجهات المستعدة لتبني أفكار وليامسون كلها وتجربتها في مختلف أنحاء العالم هي مؤسسات التنمية الدولية التي تتخذ من واشنطن مقرا، وتحديدا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. فهذه الأفكار التي وُضِعت لأمريكا اللاتينية وفيها خلال فترة التضخم المزمن الذي تلا أزمة الديون في العقد السابق، سرعان ما أصبحت ورقة تعليمات تُطبَّق على أي اقتصاد نامٍ أو منتقل (من الشيوعية) في تسعينيات القرن العشرين.

إعادة اختراع مؤسسات بريتون وودز

كانت مؤسسات بريتون وودز هذه (أُسمِيت كذلك لأنها أُنشئت في أعقاب مؤتمر بريتون وودز للعام 1944 الذي أعاد تشكيل الاقتصاد العالمي بعد الحرب العالمية الثانية) تعاني أوقاتا صعبة بحلول ثمانينيات القرن العشرين[80]. كان صندوق النقد الدولي خصوصا فقد دوره الأصلي ويكافح للعثور على مهمة جديدة. صُمِّم الصندوق في الأصل ليؤمّن للدول التي تواجه صدمات على صعيد سعر الصرف تمويلا يبطل هذه الصدمات، في ظل نظام سعر الصرف الثابت الذي حكم المال في العالم بين الأربعينيات والسبعينيات - ربط نظام بريتون وودز الدولار بالذهب والعملات كلها بالدولار. وفور إغلاق الولايات المتحدة قابلية التحويل إلى الذهب في العام 1971، تداعى نظام بريتون وودز، وبدأت العملات الرئيسية في العالم تعوم في مقابل بعضها بعضا. ولم يعد لصندوق النقد الدولي، حرفيا، شيء يفعله.

لكن الكيانات البيروقراطية الكبيرة لا تزول من الوجود لحظة إنجاز مهمتها أو اختفاء هذه المهمة. فكما تبيّن لنا في شكل جيد «مارش أوف دايمز»(*)، تخترع هذه الكيانات وظائف جديدة[81]. وفي حالة صندوق النقد الدولي، أصبحت المؤسسة تقدّم من «مراقبة صارمة» لسياسات الدول الأعضاء لزيادة الشفافية العالمية، في العالم المتقدّم على الأقل. لكن في حالة العالم النامي، أصبح الصندوق شرطة مالية وراء تنفيذ ما وُصِفت بأنها «برامج التعديل الهيكلي»: المعروفة أيضا

(*) منظمة أميركية غير ربحية تأسست في العام 1938 لمكافحة شلل الأطفال وتُعنى منذ انحسار المرض بصحة الأطفال عموما. [المترجم].

باسم مرجعية توافق واشنطن المطبقة في الواقع[82].

يلاحــظ داني رودريك أن سياســات صنــدوق النقد الدولي في هــذه الفترة، بمســاعدة وتحريض مــن البنك الدولي، آلــت إلى تعويذة تتعلق بـ «الاســتقرار والتخصيــص والتحريــر» وفق «المدوّن في توافق واشــنطن المعروف جيدا الذي وضعه جون وليامســون»[83]. وكانت النتيجة سلســلة سياسات من مقاس واحد يناســب الجميع طُبِّقت مــن أذربيجان إلى زامبيا بهــدف «تخفيض عجز المالية العامــة إلى الحــد الأدنى، وتخفيــض التضخم إلى الحد الأدنى، وتخفيض الرســوم الجمركيــة إلى الحــد الأدنى، وزيادة التخصيص إلى الحد الأقــصى، وزيادة تحرير التمويــل إلى الحد الأقصى»[84]. كان الأمر، بعبارة أخرى، ينطوي على «التقشــف التوسعي في المالية العامة» في شكل تنموي، وكانت النتائج، إلى حد كبير، رهيبة.

ويوضح رودريك أن أغلبية البلدان «المعدَّلة» بعد عقد من الزمن على هذه التعديــلات، لم تعد بعد إلى حيــث بدأت لجهة الناتج المحلي الإجمالي الضائع - الضائع من خلال تنفيذ هذه السياســات. وكانــت النجاحات قليلة، ومتباعدة، وخاضعة لانتكاسات متكررة. كان السجل الاقتصادي لأمريكا اللاتينية في الواقع أفضل بكثير خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهي فترة تباطأت فيها وتيرة الإصلاحات إلى حد كبير، وتوقفت في بعض البلدان أو حتى عُكِســت. وتبيّن دراســة أُجرِيت أخــيرا لنتائج إصلاحات صندوق النقــد والبنك الدولي في أمريــكا اللاتينية، أن مؤشر الإصــلاح في المنطقة بعد أزمات تســعينيات القرن العشرين، بلــغ الحضيض خلال العقد الأول من القــرن الحادي والعشرين[85]. وبدلا من النمو بدا أن أزمات مالية كبيرة تولّدت، مع فتح حســابات رأس المال وإلغــاء الضوابط على التدفقات - في إضافة فريــدة لصندوق النقد الدولي إلى مرجعية توافق واشــنطن - وتحرير الأنظمة المصرفية[86]. وبالنســبة إلى أمريكا اللاتينية خصوصا، تفاقمت في التسعينيات خسائر أزمة الديون التي امتدت لعقد مــن الزمن في الثمانينيات[87]. وبعيدا من خلق النمو، قلصت هذه السياســات الاقتصــادات التي اتبعتها، تماما على غرار ما نراه يحدث اليوم في أوروبا[88]. وفي الواقع، ليس من المبالغة القول إن سياسات الاتحاد الأوروبي المطبقة في الأطراف الأوروبية هي أكثر قليلا من مجموعة مُموضَعة من سياســات التعديل الهيكلي

المنفذة ستحقق المقدار نفسه من النجاح الذي يمكن أن يتوقعه المرء نظرا إلى نتائج الماضي.

«رأي الخزانة» المخفي لصندوق النقد الدولي

مثير للاهتمام أن ما جعل صندوق النقد الدولي متقبلا جدا لهذه الأفكار، وبغض النظر عن المناخ الفكري المتغير للمفاهيم الاقتصادية وفحوى الدراسات العليا في الاقتصاد خلال تسعينيات القرن العشرين، كان النموذج النقدي البالغ من العمر 40 سنة الذي استخدمه صندوق النقد الدولي لدراسة آثار سياساته، ويُسمَّى نموذج بولاك[89]. عندما تشكّل صندوق النقد الدولي في آخر أربعينيات القرن العشرين لمساعدة البلدان التي تعاني مشاكل في موازين المدفوعات من خلال تمويل قريب الأجل لعجزها، احتاج الصندوق إلى معرفة كيفية تفاعل التغيرات في صادرات بلد ما ووارداته، وائتمانه المصرفي، واحتياطاته الأجنبية بمرور الوقت ليكون من شأن التمويل الكفيل بإبطال المشكلة والمعطى إلى الدول (قروض الصندوق) أن يؤمّن أقصى مقدار من الثمار. وكانت النتيجة هي نموذج بولاك، والافتراضات الأساسية التي تميل إلى التقشف بدلا من الإنعاش.

يقول واضع النموذج جاك بولاك إن ما سعى صندوق النقد الدولي إلى القيام به هو التمييز بين «الائتمان للقطاع الخاص (يجب تشجيعه عادة) والائتمان للقطاع الحكومي (يجب عدم تشجيعه عادة)» لأن «مشاكل ميزان المدفوعات التي جعلت الدول تطلب المساعدة من صندوق النقد الدولي كانت عادة بسبب دفعات من الإفراط في التوسع المحلي [الذي] يمكن عادة علاجه من طريق اعتماد ضبط النفس المالي»[90]. وكان السبب في هذه السياسات التقشفية أن «التوسع المفرط» يجعل العجز في كل من الحساب الجاري والمالية العامة يرتفعان، ما «يزاحم استثمار القطاع الخاص»[91].

باختصار، عميقا تحت سطح الكينزية التي وسمت صندوق النقد الدولي في أربعينيات القرن العشرين، بُنِيت مجموعة من الافتراضات الليبرالية الكلاسيكية كنموذج لسلوك الدول شبيه برأي وزارة الخزانة البريطانية في العشرينيات[92]. فنموذج بولاك، وهو الدعامة الأساسية لعمل صندوق النقد الدولي، مهّد

لقبول الصندوق قرارات توافق واشنطن قبل وقت طويل من تحوّل أفكار توافق واشنطن إلى ورقة تعليمات للتقشف في التسعينيات. ولم يكن مفاجئا أن التناقضات الليبرالية في قلب الكينزية التالية للحرب أزهرت للمرة الأولى في صندوق النقد الدولي. فعلى الرغم من كل شيء، كانت الإدارة العليا لهذه المنظمة منذ إنشائها خاضعة لسيطرة أشخاص ينحدرون من المصارف المركزية، والخزائن، ووزارات المال - أي المؤسسات التي كان يُرجِّح لذلك الشكل من الليبرالية الذي يدور حول فكرة «لا يمكن التعايش معها، ولا يُرادُ دفع تكلفتها» أن ينجو[93].

ونظرا إلى كل هذا، ربما تعتقد أنت أن النجاح المحدود لـ «التقشف في جنوب الكرة الأرضية» كان من شأنه أن يشجع على إعادة النظر في هذه السياسات. الأمر صحيح بنسبة الربع. أصدر البنك الدولي، المؤسسة الشقيقة لصندوق النقد الدولي، تقريرا في 2005 اعترف إلى حد كبير بالفشل شبه التام لمرجعية الإصلاحات في توافق واشنطن[94]. لكن صندوق النقد الدولي، مرددا التقاليد الليبرالية الكلاسيكية، أنتج تقييما في العام نفسه قال بعكس ذلك. ووفق تقرير صندوق النقد، كان في الواقع الشيء الوحيد الذي فشل هو، كالمعتاد، تنفيذ البلدان للإصلاحات، ما ترك مضمون الإصلاحات غير قابلة للجدال ولا للمس.

ويصح ما قاله كارل بولاني مرة عن الأفكار الفاشلة في حقبة سابقة في هذه الحالة أيضا، وفق معايير صندوق النقد، «لم يدمّر الفشل الذريع [التوافق واشنطن]... سلطته على الإطلاق. بل إن كسوفه الجزئي ربما عزز في الواقع قبضته لأنه مكّن المدافعين عنه من القول بأن التطبيق غير المكتمل لمبادئه كان السبب في كل صعوبة وفي أي صعوبة وُضعَت في طريقها»[95]. ومرة أخرى، عندما يتعلق الأمر بالتقشف، نادرا ما تعوق الحقائق المجردة أيديولوجية جيدة. ويمكن لأي أيديولوجية جيدة، في غياب دعم من الحقائق، أن تورد دائما بضعة نماذج جيدة لتوليد تلك الوقائع عند الحاجة. وهذا كله يقودنا في النهاية إلى الناس الذين يسميهم بول كروغمان «النمساويين» الحديثين ونظريتهم عن الانكماش التوسعي في المالية العامة، وهي ذروة التفكير التقشفي الحديث. كان دفع

أفريقيا وأمريكا اللاتينية إلى الوراء 10 سنوات من خلال محاولة قطع الطريق أمام النمو مجرد افتتاحية. نصل الآن إلى السيمفونية.

الجزء الثالث: تمكين التقشف

إليك غداء مجاني إن تخليت عن العشاء: الأصول الإيطالية للتقشف التوسعي

من العبارات الأكثر شهرة المنسوبة (في شكل غير صحيح) إلى ميلتون فريدمان عبارة «لا يوجد شيء مثل وجبة غداء مجانية». وبعبارة أخرى، يكون النمو دائما مكلفا في وجه ما، وهذا صحيح عموما. لكن فرعا من أدبيات الخيار العام طُوِّر في آخر ثمانينيات القرن العشرين وأول تسعينياته، سعى إلى تحد غير مباشر لهذه الحقيقة البديهية من خلال إظهار أن وجبة غداء مجانية من نوع ما ممكنة إذا استغنت الحكومة عن العشاء. وهذا يعني أنك تستطيع شق طريقك إلى النمو فيما تخفّض ديونك. ومن ثمّ وفيما كان صندوق النقد الدولي يثبت أن هذه التخفيضات التوسعية لا تنجح فعلا في الممارسة من خلال تنفيذ اقتصاد توافق واشنطن في أنحاء العالم النامي كله، بدأت أدبيات جديدة تماما تبرز لتثبت أن التخفيضات التوسعية، على الرغم من هذه الأدلة، تنجح، على الأقل من الجهة النظرية، وعلى الأقل في العالم المتقدّم (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

لكن نسب هذا العمل الجديد يعود إلى أبعد من ذلك ويأتي من اتجاه آخر، بدءا بجهود الاقتصادي الإيطالي لويجي إينودي في منتصف القرن. كان إينودي مؤسس مدرسة في اقتصاد المالية العامة في جامعة بوكوني بميلانو أنتجت اقتصادا كان مزيجا من الأفكار الأوردوليبرالية الألمانية وما أُسمي في وقت لاحق اقتصاد الخيار العام[96]. وكان إينودي مساهما في مجلة «إيكونيميست» خلال عشرينيات القرن العشرين، وخبيرا اقتصاديا أكاديميا بارزا بجدارة في بلده، وأول حاكم بعد الحرب للمصرف المركزي الإيطالي، ورئيس الجمهورية الإيطالية بين العامين 1948 و1955. واقتصاد إينودي هو الحلقة الأخيرة في السجل الأحفوري للأفكار الاقتصادية التي تفسر سبب عودتنا إلى التفكير، مرة أخرى، بأننا نستطيع جميعا الوصول إلى النمو في الوقت نفسه[97].

سعى إينودي إلى وضع «liberalismo economico – النظام الاقتصادي المناسب للرؤية الليبرالية» الذي من شأنه أن يعزز الدافع الطبيعي للإنسان إلى

العمل والادخار والمنافسة[98]. أما الإجراءات التي تتخذها الدولة وتنتج التضخم، خصوصا الجهود المبذولة من الكينزية المضلّلة، فتضعف هذه الدوافع الطبيعية وينبغـي تجنبهـا بأي ثمن. مرة أخـرى، وعلى غرار الأوردوليبراليـين الألمان، أراد إينودي دولة قوية فقط إلى الحد الذي يمكنها من توسيع حدود السوق، وتسهيل المنافسـة من طريق منع الاحتكارات، وخلق «الوسـط القانوني والسياسي الذي يمكّن الرجال من التنظيم والابتكار والإنتاج»[99]. وهذا يعني أنه رغب بدوره في أوردو. لكـن إينودي مثّل في إيطاليا أكثر بكثير من أوردوليبرالية بصوت خفيض. كذلـك كان أكثر بكثير مـن مجرد منظر اقتصادي. ونظرا إلى مواقعه المؤسسـية مـا بعد الحـرب، كان مناصرا قويا للوحدة الأوروبيـة، خصوصا من خلال آليات الأسواق الواحدة والعملات الواحدة.

ومنذ زمن بعيد يعـود إلى أربعينيات القرن العشرين، قال إينودي بعبارات أوردوليبراليـة محـددة، باتحاد نقـدي أوروبي. فهـذه «الفدراليـة الأوروبية» المسـتقبلية، كما أسـماها، ستُبنَى حول سـوق واحدة كبيرة من شأنها أن تجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسـبة إلى الشركات لتشكيل احتكارات أو وضع عراقيل أمام المنافسـة. وقال إن هذه السوق الواحدة يجب أن تكون لعملة واحدة يجب أن تُراقَب من مصرف مركزي مسـتقل على أسـاس أن هذا من شأنه جعل النشاط على صعيد المالية العامة، وبالتالي التضخم، مسـتحيلين. وقال إينودي في شـكل أخـرق بعض الشيء، «إذا أبعدت الفدرالية الأوروبية إمكانية مواجهة الأشـغال العامة بتشغيل مطابع الأوراق النقدية عن الدول الأعضاء، وأجبرتهم على تغطية هذه النفقات بالضرائب والقروض الطوعية، سـتكون أنجزت عملا صخما»[100]. ولمجـرد التأكد من هذا العجز المطلوب على صعيـد المالية العامة، قال إينودي أيضا بقواعد دسـتورية تحظر العجز في المالية العامة، قبل أكثر من 60 سنة من قول ميركل بالأمر نفسه.

لا يكمـن التراث الفكري لإينـودي وأهميته حقا بالنسـبة إلينا اليوم، فقط في أفـكاره عن أوروبا، حتى لو أنها أعطت الاتحـاد الأوروبي دفعة أوردوليبرالية مـن الجانب الإيطالي من الحدود. بدلا من ذلك، لإينودي وأفكاره أهمية بفضل مدرسـة الاقتصاد التي أسسـها في جامعة بوكوني في ميلانو، وأنتجت جيلين من

الاقتصاديـين تربيا على وجهات النظـر الأوردوليبرالية هـذه. لقد وضع الحجة الحديثة للتقشـف في المقام الأول هذا الجيل الثـاني من خريجي بوكوني، الذين أصبحـوا بعضا من الأعضـاء الأكثر تأثيرا في المهنة الاقتصاديـة العالمية، خصوصا ألبرتو أليسينا، وسـيلفيا أردانيا، وغيدو تابيليني، وروبرتو بِروتي. لا يمكن الإفراط في تقدير أهمية عمل أليســينا ومعاونيه في تحديد الحجج السياســاتية المؤيدة للتقشــف والدفاع عنهــا. فمن خلال جهودهــم يعيش إرث إينودي في شــكل أوردوليبرالية إيطالية تملك في جوهرها، على غرار إرث هيوم وسـميث، عدم ثقة عميقة في الدولة وإدارتها للديون[101]. وهذا التراث العابر للأجيال هو ما شـكّل في شكل حاسم الشكل النهائي لحجج التقشف المعاصرة.

الديموقراطية، كما تبين، تنتج الديون فضلا عن التضخم

خلال آخر ثمانينيات القرن العشرين وأول تسـعينياته، بدأت أدبيات الخيار العام المنطلقة من أوروبا، خصوصا من مدرسة إينودي في بوكوني، تركز على دور الدولة في إنتاج عجز الموازنة الحكومية والديون العامة وعلى وقوع الدولة أسيرة لذلك. وكانت هذه الكتابات المبكرة حيوية في فتح الباب للأدبيات اللاحقة التي ستُستخدَم خلال الأزمة لتقديم الحجج المؤيدة للتقشف التوسعي.

كانــت الورقــة المهمة الأولى في هذا النــوع من العمل ورقة ألبرتو أليســينا وغيــدو تابيليني التي حملت العنــوان «نظرية إيجابية في عجــز المالية العامة والدَّين الحكومي في الديموقراطية»[102]. وإذ توقع أليســينا وتابيليني ما سيُعرف لاحقا باســم نظرية «تجويع الوحش» في الإنفاق العام، نمذج الرجلان الاستخدام الاســتراتيجي للدَّين مــن الحكومات لأغراض حزبيــة[103]. وفيما ابتعد تحليلهما عن حســابات الخيار العام السابقة التي تسعى إلى إظهار كيف أن الديموقراطية تنتــج التضخم، حاول إظهار كيف يحدث «تحيــز إلى العجز في الديموقراطيات» بســبب تناوب الســيطرة الحزبية على الحكومة[104]. وعلى هذا النحو، أصبحت الحكومات الآن متهمة بإنتاج دَين أكبر من اللازم.

تتلخص الفكرة الأساسية لأليسينا وتابيليني في أن موافقة الأطراف المتنافسة عــلى إنفاق عام بمســتويات واحدة، لكــن بتركيبات مختلفة، تعنــي أن الحزب

الحاكم إذا شعر بأنه سيخسر الانتخابات المقبلة، فسيخلق عجزا بكل عقلانية. وهذا يسمح للحزب الحاكم بتقديم مزيد من السلع العامة المفضلة لديه فيما لايزال في السلطة، تاركا الفاتورة، في شكل مزيد من الديون، إلى الطرف الذي سيخلفه. وللأمر أيضا تأثير مريح إذ يقيّد أيدي الحكومة المقبلة. لكن في المرة المقبلة سيفعل الطرف المتأثر الشيء نفسه، وتكون النتيجة النهائية أن المخزون الإجمالي من بالونات الدَّين يعود إلى هذا التناوب الديموقراطي للأحزاب.

ونقلت ورقة ذات صلة بقلم تورستن بِرسون ولارس إي أو سفِنسون هذا التحليل إلى مرحلة أبعد من طريق طرح سؤال مشابه، هو «هل تدير الحكومة الحالية عجزا في المالية العامة عندما تعلم أن اختيار خليفتها في الإنفاق العام سيتأثر بمستوى الديون العامة التي سترثها الخليفة؟»[105] الإجابة هي طبعا نعم - لماذا لا تفعل ذلك؟ ونظرا إلى التفضيلات غير المتسقة زمنيا للسياسيين، «يكون (مستوى) الدَّين العام هو المتغير الخاص بالدولة الذي يعطي الحكومة الحالية وسيلة للسيطرة على الحكومة المقبلة»[106]. مختصر هذه القصة التكميلية هو أن المحافظين يجب أن يجمعوا ضرائب أقل ويتركوا مزيدا من الديون لتقييد أي حكومة ليبرالية ستصل إلى السلطة. والنتيجة لاتزال على ثاني أفضل مستوى من جهة الأهمية من الإنفاق من وجهة النظر المحافظة، لكنه على الأقل أفضل ممّا سيفعله الليبراليون المبذرون لو تُرِك لهم الحبل على الغارب[107].

وكانت هذه الكتابات مهمة لأنها جعلت مستوى الدَّين الحكومي نتيجة للمنافسة الانتخابية، وليس دورة الأعمال. مرة أخرى، تطل برأسها التقاليد الليبرالية التي لا يمكنها الوثوق في دور الدولة في الاقتصاد. هل كانت مستويات الديون فعلا تزيد بدفع من هذه الآليات؟ كان السؤال مفتوحا. اعترف بِرسون وسفِنسون بأن «العثور على أدلة تجريبية واضحة في دعم هذه النظرية... لن يكون سهلا»[108]. وهكذا، تُرِكت المسألة مفتوحة مع تحوّل البحث إلى منطقة جديدة - بعيدا من الحكومات المنتجة لـ «شرور» مثل التضخم والديون - إلى إنتاج «خيرات» مثل النمو، الذي لا يتحقق، بسبب ميل الحكومات إلى خلق التضخم والديون، إلا بترشيق الحكومات.

شق الطريق إلى الازدهار - مجددا

الشاهد الكلاسيكي للضبط التوسعي للمالية العامة هو ورقة فرانشيسكو جافاتزي وماركو باغانو «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»[109]. الإجابة عن هذا السؤال هي، مرة أخرى، نعم. ولهذه الورقة ميل أوردوليبرالي مثير للاهتمام بمقدار ما تستلهم من فكرة ملتقطة من تقرير للمجلس الألماني للمستشارين الاقتصاديين صدر في صيف العام 1981: يمكن لتخفيض الإنفاق أن يزيد النمو من طريق تحسين التوقعات[110]. التقط جافاتزي وباغانو هذه الفكرة وسارا بها.

بنى جافاتزي وباغانو على ورقة لهلفيغ ونيومان، اللذين قالا بأن ألمانيا أثبتت في بداية ثمانينيات القرن العشرين تأثيرا كهذا في مجال التوقعات. وتحديدا، إذا «فُهِم التأثير غير المباشر... [في] التوقعات الخاصة بالإجراءات المتخذة أنه جزء من... برنامج ضبط ذي مصداقية، مصمم لتخفيض حصة الحكومة في الناتج المحلي الإجمالي في شكل دائم... [وبالتالي] في فرض الضرائب في المستقبل» سيجلب من ثم التحوّل في التوقعات توسعا أكبر من الانكماش الناجم عن التخفيضات في الموازنة. وبوحي من هذا «الرأي الألماني» راح جافاتزي وباغانو يبحثان عن حالات مماثلة ووجدا اثنتين: الدنمارك وإيرلندا[111]. ففيما مر معظم بلدان أوروبا الغربية في ركود عقابي في بداية الثمانينيات، خفّضت الدنمارك وإيرلندا الإنفاق، بعد وقت قصير من العقد نفسه من الزمن، وتوسع اقتصادهما، وكانت إيرلندا «أبرز مثال على التخفيض التوسعي في الإنفاق العام»[112].

وتوسع اقتصاد الدنمارك لأربع سنوات بعد تخفيضات كبيرة في الموازنة خلال 1982. وفي إيرلندا «حدثت نتيجة مماثلة من خلال الاستقرار في 1987 - 1989»[113]. لماذا إذن «تتعارض [هاتان الحالتان] في شكل حاد جدا مع التنبؤ الكينزي حول آثار الانكماش المالي؟»[114] خمّن جافاتزي وباغانو أن «في كلتا الحالتين، ترافقت التخفيضات في الإنفاق وفي الزيادات الضريبية مع تحوّل في ميزان القوى السياسية، ومع سياسات تكميلية تتعلق بالنقد وأسعار الصرف. فبعد تخفيض أولي في قيمة العملة، ربط كلا البلدين عملتيهما... بالمارك الألماني، فتسببا في انكماش نقدي حاد، وحررا تدفقات رأس المال»[115].

لكن هذا لم يكن ذا صلة كبيرة بالتوقعات. لقد جلبت السياسات والتطورات الجديـدة الخارجـة عن الموازنـة انخفاضا كبيرا في أسـعار الفائـدة التي زادت المدخول (تأثير للثروة - ديون أقل يجب تسديدها) بمقدار أكبر من الضرر الذي سـببه انكماش الإنفاق في الاقتصاد. ولتجاوز هذه المشـكلة، اسـتنطق جافاتزي وباغانـو بواسـطة القياس الاقتصادي ذلك الجانب مـن طفرة ما بعد الانكماش الـذي لا يمكن عزوه إلى تأثـير الثروة. ووجدا أن في الدنمارك، «يرتبط العنصر غير المبرر من الطفرة بتخفيضات في الإنفاق العام... في إشـارة إلى تخفيض الضرائب في شكل أكبر في المستقبل»[116]. في إيرلندا، لم يظهر أن هذا حدث بسبب الحالة المقيّدة لأسواق الائتمان - كان الأمر أساسا عبارة عن تأثير الثروة. ومع ذلك، وجد جافاتزي وباغانو أن «من المغري» (كذا) القول إن «وجهة النظر الألمانية» (قناة التوقعات) «قد يكون فيها ما تقوله... حول... الاستقرار الإيرلندي»[117]. وهذا ما سـمح بدوره لهما بالقول إن «هناك حـالات يكون فيها للرأي الألماني ادعاء جاد بأهمية العمليـة»[118]. على وجه الدقة، كان الأمر يتعلق بحالة إيجابية واحدة، وحالة ثانية «أغرتهما» باعتبارها إيجابية على أساس خطأ كبير في التوقعات شاب تقديرهما بواسـطة القياس الاقتصادي. ويُذكَر أن خـلال هذا العقد من الزمن، خفَّض أكثر من 12 بلدا عضوا في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الإنفاق ولم يشهد أي منها نموا نتيجة لذلك.

تضخيم التقشف: تلاميذ بوكوني يتحدثون عن الإنفاق والضرائب

بناء على هذا الفتح، عاد ألبرتو أليسـينا بورقة مهمة كتبها مع روبرتو بِروتي في العام 1995 وتسـعى إلى توسـيع مجموعة من التعديلات الإيجابية في المالية العامـة إلى ما وراء الدنمـارك وإيرلندا وإلى شرح الأسـباب التي تجعل الحالات السـلبية للتخفيض تفوق الحالات الإيجابية[119]. فعلى الرغم من كل شيء، إن لم يُوضَح هذا الأمر، قد يضر التخفيض أكثر مما يسـاعد. وأخذت هذه الورقة إطار جافاتزي وباغانو وضخمت نطاقه وادعاءاته في شكل كبير.

تسـاءل أليسـينا وبِـروتي أي نوع من السياسـات يعطي أقـصى مقدار من الثـمار عندما يكون ضبط الموازنة هو الإجراء الوحيد: الزيادات الضريبية (زيادة

الإيرادات) أو تخفيض الإنفاق (تخفيضات البرامج). وجد الباحثان أن «التعديلات الناجحة (أقلية من بين التعديلات الإجمالية) تعتمد في الأغلب على تخفيضات في برامــج التحويلات الاجتماعية وفي الأجور والوظائف الحكومية»[120]. وفحصا 20 دولة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال أكثر من 32 ســنة، وبحثا عن «تعديلات ناجحة»، حيث أفضى موقف متشدد في المالية العامة (تخفيضات) إلى «نســبة إلى إجمالي الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي» تكون خلال ثلاث ســنوات «متدنيــة بما لا يقل عن خمــس نقاط مئوية من الناتــج المحلي الإجمالي» عنها عندما بدأ الضبط[121]. ووجد الباحثان أن من بين «14 تعديلا ناجحا و38 تعديلا غــير ناجــح... كان كل عمل تقريبــا في التعديلات الناجحة يــأتي من تخفيضات الإنفاق»[122]. وبســبب هــذا، «لا يمكن لأي تعديلات مهمــة في المالية العامة... تجنب التعامل مع تخفيضات في دولة الرفاه»[123].

ومع ذلك، يتعين على السياســيين ألّا يخشــوا إجراء هذه التخفيضات فوفق نتائج القياس الاقتصادي هذه، تنمو الدول التي أجرت تخفيضات «بنسبة واحد في المائة إضافية مقارنة ببلدان مجموعة السبع» في حين أن «استثمار قطاع الأعمال كنســبة من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع نقطة مئوية كاملة» ويحســن القدرة التنافســية[124]. وتســبب زيادة الضرائب، في المقابل، حالات التعديل الفاشــلة. وعندمــا تُجرى التعديلات الكبيرة في المالية العامة في شــكل صحيح على جانب النفقات «يكون الخبر السار أنها لا تسبب حالات ركود كبرى»[125]. وبالانتقال إلى ما وراء حالات الدنمارك وإيرلندا، وبالتعامل مع الحالات الســلبية بطريقة تعزز الرســالة القائلة إن التخفيضات تفضي إلى النمو، وضع أليسينا ومعاونوه الحجر الأســاس بين الاقتصاديين الليبراليين الجدد لاعتبار التقشف التوسعي السياسات «الطبيعية الجديدة» وليس الاستثنائية.

وبدا أن كينز قرأ كل شيء عكســيا. فالتخفيضات تنتج النمو وتقلّص الديون. والإنفــاق يــؤدي إلى التضخم ومزيد مــن الديون. كان ديفيد ريكاردو ليشــعر بالسرور. لم تكن الليبرالية معادية للدولة في هذا الشكل منذ بداية القرن التاسع عشر. وكان المســتقبل يَخبئ أكثر من ذلك. إذا أعطانا جافاتزي وباغانو الشــاهد الكلاســيكي الأصلي لهذه الأدبيات، نُقِل هذا المكان إلى مكان جديد بعد عقد من

الزمن على أيدي أليسـينا وسـيلفيا أردانيا في ورقتهما للعام 1998 «حكايات عن تعديل المالية العامة»[126].

استرجاع غياب البديل

تجمـع «حكايات عن تعديـل المالية العامـة» الادعـاءات التي وردت في مجموعة البحوث هذه ويقطّرها إلى بعض الدروس السياساتية البسيطة. يقول أليسـينا وأردانيا، «تبدو ثلاثة مكونات مهمة بالنسـبة إلى التعديل التوسـعي البعيـد الأجل الناجح في الماليـة العامة. يجب الجمع بـين تخفيض الإنفاق في التحويلات الاجتماعيـة وبرامج الرعاية وفاتورة الأجور الحكومية، وشـكل من أشـكال... الأجور المعتدلة، وتخفيض قيمة العملة مباشرة قبل التشدد في المالية العامة»[127]. أما زيادة الضرائب في حالة الركود، كما قيل سابقا، فتجعل ببساطة الأمور أسـوأ. على هذا النحو، يعود شـكل جديد من أشكال «غياب البديل» - ليس ثمة بديل للتخفيضات.

الآليات المستندة إلى التوقعات نفسها كما قبلا تُعرَض في هذه الورقة اللاحقة لكن بتحديد أكثر اكتمالا. وهكذا، في غياب أي عائق كبير أمام السـيولة «عندما يُنظَر إلى تخفيض الإنفاق باعتباره دائما، يتوقع المسـتهلكون حدوث انخفاض في العبء الضريبي وزيادة دائمة في مدخول حيواتهم القابل للتصرف». وهذا يؤدي بهم إلى مزيد من الإنفاق والاسـتثمار اليـوم لأنهم يرون أن «الزيادات الضريبية الكبيرة المتوقعة سـابقا لن تكون ضرورية في المسـتقبل»، وهذا صحيح خصوصا لدى ارتفاع معدلات الضرائب[128]. وعند اتباع هذه السياسات في فترات «إجهاد المالية العامة»، تكون النتائج أفضل لأن الإشـارة إلى دوام التخفيضات سـتكون أكـثر مصداقية. لذلك، لا ينبغي فقط أن نخفّض الإنفاق، بل يجب علينا أيضا أن نفعـل ذلك عندما يكون ذلك مؤلما، خلال التراجع، وليس خلال الازدهار، وعلينا أن نخفّض الإنفاق في شكل حاسم[129].

لكـن هذه المـرة، ولجعل مجموعة الحجـج أكبر حجما، أصبح ما يشـكّل تعديلا توسـعيا كبيرا يُعرَّف بأنه يشكّل تحسنا بنسـبة اثنين في المائة في الميزان الأولي المعـدل دوريا في مدى سـنتين[130]. وهذا يعطي عالمـا من 51 حالة، 19

منها ناجحة، و23 منها توسعية. وتؤكد نتائج القياس الاقتصادي هذه المزاعم. يمكنك الحصول على أقصى مقدار من الثمار عندما تخفّض الإنفاق في حالة ركود، والتوسعات الانكماشية كلها تقريبا هي نتيجة لتخفيض النفقات، والآن «تشهد التعديلات الناجحة ازدهارا استثماريا مذهلا في أثناء [التخفيضات] وبعدها»[131]. أما فعل العكس، أي إدارة سياسات فضفاضة (توسعية) في المالية العامة، فيؤدي إلى نتائج عكسية.

وللتركيز على تفاصيل هذه الحالات الناجحة وصقل الدروس السياساتية، اختار أليسينا وأردانيا 10 حالات من تعديل المالية العامة: إيرلندا (مرتين)، وأستراليا، وبلجيكا، والدنمارك، وكندا، وهولندا، والسويد، واليونان، وإيطاليا (مرتين، لكن واحدة استُثنِيت). حدثت كلها خلال منتصف ثمانينيات القرن العشرين وصولا إلى منتصف تسعينياته. وكانت النتائج لافتة للنظر، لأسباب من بينها تواضعها. من الحالات الـ 10 (استُخلِص عدد محدود من فترة متميزة للحفاظ على عينة قابلة للتحكم) «تظهر حالتان [فقط] توسعا لا لبس فيه: إيرلندا 1987 - 1989 وأستراليا»[132]. أما الدنمارك، خلافا لجافاتزي وباغانو، فتبدو الآن «مختلطة». ويُذكَر أن» كندا، وهولندا، والسويد، وإيرلندا، واليونان لا تظهِر أي علامة على وجود ميزة توسعية في المالية العامة»[133]. أما بلجيكا فهي «غير واضحة إلى حد ما»، بينما في إيطاليا فمن المبكر جدا الحكم[134]. باختصار، من الحالات الـ 10 التي دُرِست بالتفصيل، تدعم حالتان فقط أطروحة قُدِّمت بهذه القوة على أساس اختبارات القياس الاقتصادي السابقة: تؤدي التخفيضات إلى النمو إذن وفقط إذا كانت على جانب النفقات.

يُحسَب لأليسينا وأردانيا اعترافهما التام بأن الحجج القائلة بأن للتوقعات تأثيرا قويا مزعوما هي «ضعيفة»، مع الاعتراف بأن لتخفيض قيمة العملة، واتفاقيات الأجور، وعدة عوامل أخرى غير التوقعات أهمية[135]. لكن على الرغم من هذه القيود المعترف بها، عندما ضربت الأزمة، اعتبر خصوم كينز «حكايات عن تعديل المالية العامة» ورقة تعليمات مناسبة حول كيفية وقف أتباع كينز الذين نشطوا لـ 12 شهرا كما ناقشنا في الفصل الثالث من الهيمنة على السياسات خلال الانهيار، ونجحت ورقة التعليمات في ذلك. لكن ما حسم الأمر في دوائر

السياسات، خصوصا في أوروبا، كان استكمالا لورقة الـ «حكايات» كتبه المؤلفان نفسيهما في 2009، خصوصا النسخة التي سلّمها أليسينا إلى اجتماع مجلس الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي في مدريد في نيسان 2010[136]. وهذه كانت، وفق وكالة «بلومبرغ»، «ساعة أليسينا»[137].

إغلاق تابوت كينز بالمسامير

حدّث أليسينا وأردانيا في ورقتهما «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق» ورقتهما «حكايات عن تعديل المالية العامة» ووسعاها[138]. وكما ذُكِر في مقدمة الفصول الرابع والخامس والسادس، أشار ميلتون فريدمان، المفيد دائما في الاقتباس، إلى أن الوظيفة (الحقيقية؟) للاقتصاديين كانت «تطوير بدائل للسياسات القائمة، لإبقائها على قيد الحياة ومتاحة ليصبح المستحيل سياسيا لا مفر منه سياسيا»، وهذا ما يحدث عادة في لحظات الأزمات[139]. أبقى أليسينا هذه الأفكار على قيد الحياة لمناسبة كهذه فقط. ففيما بدأت أزمة منطقة اليورو تسخن حقا، لم تنظر ورقة «تغيرات كبيرة» فقط في الضبط والنمو بل أيضا، ونظرا إلى الصدمة التي سببتها أزمة المالية العامة للاقتصاد الحقيقي، في السياسات الأفضل لتعزيز حوافز المالية العامة. يمكنك تخمين الإجابة فعلا، لكن بقي التركيز الحقيقي للورقة على الأثر التوسعي لتخفيضات الإنفاق.

يبدأ أليسينا وأردانيا بالإشارة إلى أن تضخم الديون والعجز في مختلف بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية يعود في جزء كبير منه إلى «[عمليات] إنقاذ من أنواع مختلفة في القطاع المالي». لكن حول هذا الأمر «ليس لدينا ما نقوله»[140]. ما لديهما ليقولاه هو أن المخرج الوحيد، بغض النظر عن كيفية وصولنا إلى هذه الفوضى، يبقى من خلال تقليص الدولة. وكما في السابق، يقولان إن «تخفيض الإنفاق أكثر فاعلية من الزيادات الضريبية في تحقيق الاستقرار في الديون وتجنب الركود»[141]. وعلى الرغم من الاعتراف في الورقة السابقة بأن الأدلة إلى التوسعات التي تحركها توقعات كانت «ضعيفة»، ينشران هذا التفسير هنا مرة أخرى بقوة كاملة ومن دون أي محاذير حول القدرة التفسيرية الفعلية له.

ويُنظَر إلى المستهلكين أصحاب التوقعات المنطقية على أنهم يحتسبون وظيفة استهلاكهم مدى حيواتهم على أساس مصداقية الإشارة إلى تخفيض الإنفاق المرسلة من الحكومة، ويضمّنون بدقة هذه التقديرات في قرارات الإنفاق الخاصة بهم. وفي هذه الرواية للأحداث، لم تعد تغيرات أسعار الفائدة التي تخلق تأثيرات الثروة خارج التوقعات، بل هي جزء من الآلية نفسها التي يؤدي فيها تخفيض الإنفاق ذو المصداقية إلى تخفيضات في علاوات عائدات السندات، وبالتالي إلى قروض أرخص، يتوقع المستهلكون بعقلانية أنها آتية في المستقبل، فينفقون منذ الآن[142]. وفي الواقع، تؤثر التوقعات الآن مباشرة في سوق العمل، إذ تقلّص التخفيضات في الوظائف الحكومية الأجور، ما يؤدي لا إلى الركود كما يحذر أتباع كينز، بل إلى «مزيد من الأرباح، والاستثمار، والقدرة على المنافسة»[143]. التوقعات هي الآن كل شيء. هي تملي النتائج، وهي تتحسن دائما عندما تقلل الحكومة دورها، حتى في الركود. هي المسمار الأخير في نعش كينز لأنها تجعل من أكثر الظروف انكماشية توسعية. وفي عالم كهذا، الركود هو المكان المثالي لتخفيض الإنفاق، فيما الإنفاق هو دائما وفي كل مكان سياسات خاطئة.

ولتقديم هذه الحجة الجديدة لمصلحة التوسعات المدفوعة بالتوقعات، درس أليسينا وأردانيا 21 بلدا من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال 1970 – 2007 وحددا 107 حلقات من التعديلات الإيجابية والسلبية لتقديم حجتهما. من تلك الحلقات تتأهل 26 حلقة لتكون تعديلات توسعية في المالية العامة، وهي جرت في تسعة بلدان. ويعني هذا أن الديون كانت أقل لثلاث سنوات وأن النمو كان أعلى من ثلاثة أرباع متوسط مجموعة الملاحظات[144]. هذه المرة، وكما رأينا في القسم المتعلق بآثار التوقعات، تفتقر نتائج القياس الاقتصادي مرة أخرى إلى محاذير الورقة السابقة للباحثَين.

تؤدي التخفيضات إلى التوسع و«لها آثار أعلى بكثير في النمو من تلك المستندة إلى زيادات في الإيرادات الضريبية»[145]. هذه المرة، يهرّب أليسينا وأردانيا حتى منحنى يشبه منحنى لافر(*) في ورقتهما، إذ يؤدي تخفيض الإنفاق

(*) نموذج ينص على أن علاقة الارتباط الإيجابي بين نسب الضرائب والإيرادات الحكومية، تنعكس عندما تتجاوز نسب الضرائب عتبة حرجة. [المترجم].

(بــدلا من الضرائب) إلى مزيد من العائــدات الضريبية، في حين أن «[الضرائب] تنخفض في شكل كبير جدا في التعديلات التوسعية»[146]. والأهم من ذلك، تشهد التعديلات الناجحة تراجعا في التحويلات الاجتماعية، في حين تشــهد التعديلات الفاشلة ارتفاعا فيها. على هذا النحو، على دولة الرفاه الرحيل لأن «إصلاح المالية العامة صعب جدا إن لم يكن مســتحيلا عندما تتعرض إلى متاعب من دون حل مســألة الزيادة التلقائية في الاســتحقاقات»[147]. وعلى النقيض تماما مما يعتقد بــه أتباع كينز، يخفّض الإنفاق الحكومي النمــو، لأن «زيادة بواقع نقطة مئوية واحدة في نســبة الإنفاق الجــاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ترتبط بتراجع بواقع 0.75 نقطة مئوية في النمو»[148].

بعــد 11 عاما، اختفى الغمــوض والفارق البســيط والمشروطية التي ميزت الـ«حكايــات». وبدلا مــن حالتين إيجابيتين، لدينــا الآن 26 «حلقة». وبدلا من الآثــار «الضعيفة» للتوقعات، يُختــصَر كل شيء إلى توقعات ويعمل من خلالها. وبدلا من أن تكون هذه الأفكار «متوافرة»، كما اقترح ميلتون، دُفِعت بنشاط إلى قلب نقاش السياسات الأوروبية كذخيرة لصانعي السياسات الألمان وحلفائهم في المــصرف المركزي الأوروبي خلال الهجوم المضاد على الكينزيين الأنجلو - أميركيين غير المتوقّعين، كما فصّلنا في الفصل الثالث.

بعد ســنة واحدة، في أبريل 2010، قدّم أليســينا نســخة مبســطة من هذه الورقة في اجتماع مجلس الشــؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي في مدريد. بدأ بالإشــارة إلى أن النمو، خلافا لمناســبات سابقة من ارتفاع الديون، كما في أعقاب الحرب العالميــة الثانية، لن يجعل كومة الديون في منطقة اليورو تختفي. بدلا من ذلك، ليس هناك بديل (غياب البديل) عن ضبط المالية العامة. ولحسن الحظ، «رافق العديد من التخفيضات حتى الحادة لعجز الموازنة وتلاها فــورا نمو مســتدام بدلا من الركود حتــى في الأجل القريب جــدا»، طالما بقيت السياســات ذات مصداقيــة، ما يعني حاســمة وكبيرة[149]. ومــرة أخرى، تخلق التوقعات بمســتقبل أفضــل حاضرا أفضل فيما يخلق تراجع عائدات الســندات مزيــدا من الثروة، ومرة أخرى يعود الســبب إلى آثار التوقعــات[150]. أما لجهة

السياسات الفعلية، فلا تنبغي زيادة الضرائب ويجب تخفيض الاستحقاقات[151]. هذا ما يُستخلَص من الورقة السابقة. الأساس هنا هو ما أُضيْف.

بالاعتماد على عمل منفصل عن تكوين الحكومات ووضع السياسات، يؤكد أليسينا لوزراء المال المجتمعين أنهم إذا ذهبوا في هذا الاتجاه وبدأوا في تخفيض الموازنات في وسط الركود، هم لن يجعلوا الأمور أفضل فقط، بل لن يخسروا وظائفهم أيضا. في الواقع، سيكافئهم الجمهور على جرأتهم لأن تقليص دولة الرفاه ليس غير عادل ولا قابل للتجنب. إن التخفيض عادل لأن «الرطانة عن التكلفة الاجتماعية الهائلة لتعديل المالية العامة مبالغ بها وكثيرا ما تستخدمها استراتيجيا جماعات معينة، هي ليست بالضرورة الأكثر حرمانا، لحماية أنفسها»[152]. ولا مفر من الأمر لأن دولة الرفاه وتحويلاتها أكبر من ألّا تُمَس وهي بالضبط ما يحتاج إلى تخفيض لاستعادة النمو وتخفيض الدَّين[153]. وتذكروا أن لزيادة الضرائب أو زيادة الإنفاق تأثيرا معاكسا.

أظهر أنيس تشودري، أن البيان الختامي لاجتماع مجلس الشؤون المالية والاقتصادية في مجلس الوزراء الأوروبي استشهد بتحليل أليسينا، وزخرت به رطانة جان كلود تريشيه، رئيس المصرف المركزي الأوروبي آنذاك، وموازنة الطوارئ لوزارة الخزانة البريطانية في العام 2010، ومناقشات المجلس الأميركي للمستشارين الاقتصاديين في العام 2010. وكما لوحظ في الفصل الثالث، نُقل التحليل كلمة كلمة تقريبا في النشرة الشهرية للمصرف المركزي الأوروبي في يونيو 2010، التي استشهدت بورقتي أليسينا معا وركزت مباشرة على عمل جافاتزي وباغانو والأعمال ذات الصلة لتقدّم حجتها للتخفيض[154].

مرحبا بكم في التقشف: Erst Sparen, Dann Kaufen!

هذا إذن هو جوهر التفكير التقشفي الحديث. هذه هي الطريقة التي ظهر بها. هذه هي الشخصيات والسياسات التي شاركت في إنتاجه. هذه هي الادعاءات الأساسية. كان مؤثرا في شكل مدهش وبمنزلة ورقة تعليمات معاصرة للإصلاح الاقتصادي في الاتحاد الأوروبي، وبغض النظر عن فوز أوباما في 2012،

يمكننا على الأرجح أن نتوقع انتشــارا لها في الولايات المتحدة أيضا(*). والســؤال الوحيــد المتبقي الذي نحتاج إلى طرحه هو، هل تنجــح ورقة التعليمات هذه؟ الإجابة، كما ســنرى بعــد ذلك، هي بالتأكيد لا على صعيــد الحالات الكبيرة من المــاضي في عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياتــه، ولا على الإطلاق في أوروبا في الوقت الحالي، إلا في مناسبات قليلة وفي ظروف متخصصة جدا في أماكن أخرى.

الأهــم من ذلك أن هــذه الظروف لا تمت عمليا إلى آليات التوقع أو تقليص دولة الرفاه بصلة. وساعد نشر التقشف في أقل من تلك الظروف المثالية في دفع إسبانيا واليونان إلى حافة الانهيار الاقتصادي والسياسي وإفقار الملايين من الناس في بقية أنحاء أوروبا الجنوبية. وهذه ليســت «رطانة مبالغا بها». هذه حقائق. وقد يؤدي اســتمرار تطبيق التقشــف حقا في نهاية المطــاف إلى تفكك منطقة اليورو وتكون له انعكاســات سياســية من غير المرجح أن تتحملها المؤسســات الضعيفــة في الاتحاد الأوروبي. إن الحالات المذكــورة كنجاحات، ومبررات لاتباع هذه السياسات هي، كما سنرى، مثل الحالات الإيجابية للتعديل الهيكلي: قليلة، متباعدة، وربما خاطئة إلى حد بعيد.

يعمل التقشــف بالطريقة نفســها التي وصفها كينز لعمل الاقتصاد الكلاسيكي، أي «نقطة الحد من المواقف المحتملة للتوازن»[155]. وهذا يعني حالة خاصة واحدة من أصل المليــارات من الحالات المحتملة. يتابع كينز، «إن خصائص الحالة الخاصة المفترضــة... يحدث أنها ليســت من حــالات المجتمع الاقتصادي الــذي نعيش فيه فعــلا، وكانت النتيجة أن تعاليمهــا مضللة وكارثية إذا حاولنــا تطبيقها على وقائع التجربة»[156]. مرة أخرى، نســينا ما تعلمناه في ثلاثينيات القرن العشرين. والنسيان هو ربما الســبب الأقوى لبقاء التقشف فكرة خطيرة كهذه. لمعرفة ما نسيناه، ننتقل الآن إلى التاريخ الطبيعي للتقشف.

(*) واجه أوباما مقاومة جمهورية شرسة لقراراته ضخ المال في الاقتصاد وفرض ضوابط على قطاع المال. [المترجم]

6

التاريخ الطبيعي للتقشف، 1914 – 2012

«يبقى التقشف أيديولوجيا في مأمن من الحقائق والتفنيد التجريبي الأساسي»

المؤلف

مقدمة: دروس التاريخ وثمانينيات القرن العشرين وتحالف الـ REBLL

والآن بعدما قمنا بفحص التقشف من الجهة النظرية، نهدف من هذا الفصل الأخير إلى درس التقشف في الممارسة العملية. غير أنه إذا كان التاريخ الفكري للتقشف قصيرا نسبيا- لا يمكنك أن تقول كلاما كثيرا عن الإنفاق الحكومي حتى تبدأ الدول فعلا في الإنفاق بكميات كبيرة- كان تاريخه الطبيعي أقصر. خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مرت الاقتصادات بدورات ازدهار وركود ولم تحاول الدول التعويض، خصوصا تلك التي كانت تطبق معيار الذهب. ولأن تلك العمليات تكشفت عندما كانت الدول الليبرالية الكلاسيكية في موقع المسؤولية، لم يكن هناك شيء يمكن

تقليصـه، ولم يكن ثمة واجب ديموقراطي كان على واضعي السياسـات الاسـتجابة له. وكانت السياسـات في «الحقبة الجميلـة» تنص على عدم التدخل لأن الحقبة لم تكن ديموقراطية إلى حد كبير. غير أنه بعد بداية القرن العشرين، كما هو مُفصَّل في الفصلـين الرابع والخامس، أصبحت الـدول كبيرة بما يكفي لتُقلّص، وديموقراطية بما يكفي لتسبب مشكلات لسياسات التقشف.

سـنجري بالتالي مسحا للتاريخ الطبيعي للتقشـف على ثلاثة مسارات. سنفحص أولا الحـالات التي كانت تجعلنا نعتقد بأن التقشـف فكرة خطـرة للغاية: الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والسويد وألمانيا واليابان وفرنسا خلال دورات تطبيق معيار الذهب والتخلي عنه خلال عشرينيات القرن العشرين وثلاثينياته. وهذه هي الحالات التي وصل فيها التقشف كسياسات إلى حده فانهار أو حطّم المجتمع الذي كان يُفرَض عليه. وتبيّن التواريخ الطبيعية لهذه الحلقات في شـكل واضح جدا أن الاقتصادات لا تحقق «الشـفاء الذاتي» بمجرد أخذ «الانهيار» مجراه. لقد جُرِّب التقشف وجُرِّب مرة أخـرى- ولم يكن تطبيقه ناقصا- وهو ببسـاطة لم ينجـح. وفي الواقع، جعل تطبيقه المتكـرر الأمور أسـوأ، وليس أفضـل، وفقط عندمـا توقفت الدول عن السـعي إلى التقشف بدأت في التعافي[1]. سـندرس لماذا كانت الحال كذلك ونوضح الدروس التي لقّنتها تلك الفترة لسياسات التقشف، خصوصا في منطقة اليورو اليوم.

وللجزء الثاني من هذا الفصل هدفان. يركز القسم الأول على الحالات الإيجابية التي أبرزها أليسـينا وجافاتزي وغيرهما كأمثلة على نجاح التقشـف التوسعي لأنها تشـكّل حالة مضادة للدروس المسـتفادة مـن الثلاثينيات، وهي حـالات الدنمارك وأيرلندا وأستراليا والسويد، وبعد ذلك سأضع تجارب هذه البلدان في مقابل الوضع الحالي في منطقة اليورو لأؤكد أن هذه الحالات حتى لو مُنِحت وضعا إيجابيا، وهو أمر مشكوك فيه في أحسن الأحوال كما سنرى، فالظروف التي جعلت هذه الحالات ممكنة هي ببساطة غير موجودة في أوروبا الآن، خصوصا في بلدان الـ PIIGS. وهذا يجعل الحجة لمصلحة التقشـف التوسعي، في أحسن الأحوال، ممكنة كحالة خاصة جدا، لكن غير ملائمة تماما باعتبارها الحالة العامة.

أما القسـم الثاني والأخير، وفي شـوط أخير قصير من حـرب النجوم، فيحلل «الأمل الجديد» لمؤيدي التقشـف: رومانيا وإسـتونيا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا

(بلدان الـ REBLL). اعتبر صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي أخيرا بلدان الـ REBLL دليلا على أن التقشف ممكن، وأن هذه البلدان يمكن أن تكون نموذجا مفيـدا يحاكيه آخرون – خصوصا أوروبـا الغربية والجنوبية. في الواقع، لا تثبت هذه البلدان أيـا من الأمرين. فظروف العمل والهياكل الاقتصادية والسياسـية الفريـدة في بلـدان الـ REBLL تجعل من الدروس المسـتقاة من هذه الحالات أقل قابلية للنقل إلى بقية العالم مقارنة ببلدان أوروبا الغربية في ثمانينيات القرن العشرين. لقـد تمكنت بلدان تحالف الـ REBLL فعـلا، في بعض الحالات، من الحفاظ على أسـعار صرف عملاتها من خلال الأزمـة- من طريق اختيار معاناة مسـتويات هائلة من الانكماش والهجرة والبطالة- وانتعشـت فعلا مرة أخرى. لكن يجب أن نسأل إذا كانت النتيجة تستحق التكلفة؟ الإجابة هي: لا. يحتوي التاريخ الطبيعي للتقشف على بعض الحالات الإيجابية بالتأكيد، حتى لو فاقتها عددا في شـكل هائل الحالات السلبية. ومع ذلك، هو لا يحتوي على العديد من الـدروس الإيجابيـة أو القابلة للنقل، ما يجعله، في اسـتكمال للقياس إلى حرب النجوم، أشـبه بتحالف الـ REBLL: يمكنك فعلا، وعـلى عكس التوقعات كلها، تفجـير نجمة الدَّيـن- لكن فقط في ظـروف محددة جدا وبتكلفـة كبيرة جدا لأولئك المعنيين.

الجزء الأول: لماذا كنا نعتقد أن التقشف فكرة خطرة

الجاذبية اللامعة للأمور: معيار الذهب والتقشف

يبـدو اليـوم أن كثيرا مـن الناس الذين يبـدون عقلانيين عـلى جانبي المحيط الأطلـسي، وخصوصـا في الولايـات المتحدة، يعتقـدون بأن حل أي من المشـكلات الاقتصاديـة يكمن في العودة إلى ما يُسـمَّى معيار الذهب[2]. وهذا أمر غريب لأنه بغـض النظر عن كون الذهب صخرة ثقيلـة ولامعة، لا يملك الذهب ميزات معينة جديرة بالملاحظة- إلى جانب كونه سـببا مسـاهما رئيسيا في أسوأ اثنين من حالات الركـود الاقتصادي في تاريخ العالم: في سـبعينيات القرن التاسـع عـشر وثلاثينيات القرن العشرين. ولا يسـعني إلا أن أفترض أن الناس الذين يروجون لعودة الذهب باعتبارها فكرة جيدة يجهلون التاريخ الفعلي لمعيار الذهب. وعملا على أساس هذا

الافتراض، ولنتمكن من فهم لماذا اســتمر التقشــف في عشرينيــات القرن العشرين وثلاثينياته وقتا طويلا، وتسبب في كثير من الضرر، ولماذا تاريخه مهم لمنطقة اليورو اليوم، ويجب إعادة النظر في أساليب عمل معيار الذهب[3].

بُنِي معيار الذهب خلال القرن التاسع عشر بسبب مشكلة مستوطنة في التجارة الدولية، وهي: كيف تعرف عند تســليم البضائع الخاصة بك (صادرات) إلى شخص بعيد، أن الأموال التي سُــتدفَع لك (كثمن لاستيراد البضائع) ليست مجرد كومة من الورق لا قيمة لها- ما يســمًى مشكلة النقود الورقية؟[4] الإجابة هي أنك لا تعرف، لذلــك اقتصرت التجارة الدولية تاريخيا على مدى إمكانية اســتمرار الثقة، أوتبادل الرهائن، حرفيا.

حلّ معيار الذهب مشــكلة الثقة هذه من خلال القضاء على الحاجة إليها. كان الحــل يتمثّل في ربط القيمة الاســمية للعملات الوطنية المختلفة بالذهب بســعر ثابــت، لأن الذهب مخــزن تقليدي للقيمة قابل للصرف دوليــا، ولا يمكن أن تغيره الحكومــات (بســهولة)[5]. وهكذا أمكن تبديل وحدات معينــة من عملة ما في أي مكان بوحدات معينة من الذهب. وإذا كانت البلدان كلها «تربط» عملاتها بالذهب بهذه الطريقة، فإن ذلك يسر التجارة من خلال حل مشكلة النقود الورقية/الثقة.

ولأن كل بلد مرتبط بالذهب بسعر ثابت، فإنك عند حصولك على عملة أجنبية مــن خــلال التجارة يمكنك، من حيــث المبدأ، أن تعود إلى المــصرف المركزي في بلاد الإصدار وتطلب الذهب الذي يدعمها. ولأن الورق الذي تمسكه الآن قابل للتحويل إلى الذهب بســعر ثابت، فإن الورقة مســاوية بالضبط لقيمــة الذهب. ومادام قد حوفِظ على هذا الوعد بالتحويل، فلم يعد لديك ما يدعو إلى القلق من قيمة الورق الذي تمسكه[6]. غير أنه، إذا قرر بلد مرتبط بالذهب أن يشغل مطابع العملة لدفع ثمــن واردات تتجاوز احتياطاته من الذهب، فســتظهر العملــة الفائضة في البلدان المصدرة إلى هذه البلدان التضخمية.

وإذ لم يعــد البلد المتلقي يثق بالســعر المرتبط، يمكنــه أن يعيد النقود الورقية إلى البلد المصدِر ليبدلها، بيد أن العملة في وطنها ســتكون زائدة عن الذهب المتاح. فاحتياطات البلد المصدِر، التي تُســمًى أحيانا «الغطــاء الذهبي» gold cover، لن تكون كافية للتعامل مع الطلب، وهذا ســيجذب انتباه الجميع إلى أن بلاد الإصدار

تضخّم عملتها – هي تصدِر أكثر مما يمكن دعمه بالذهب بالسعر الثابت. وهذا من شأنه أن يجعل الناس يفقدون الثقة في تلك العملة ويتخلون عنها في شكل جماعي، فينهـون التحويل، ويدمـرون بتلك العملية الاقتصاد المخالـف. كان معيار الذهب يعطي حاملي العملات الأجنبية إشارة «ذات مصداقية» إلى أن المال «سليم»، مادام قد حُوفِظ على قابلية التحويل.

لكن ذلك لم يكن نصف القصة. عمل معيار الذهب أيضا كآلية لتسوية للتجارة الدوليـة من طريق موازنـة صادرات الـدول ووارداتها من خلال تضخم الأسـعار والأجور المحلية وانكماشـها. مثـلا، إذا كان تصدير بلد يعتمـد معيار الذهب أكثر من اسـتيراده، فهو في الواقع يسـتورد الذهب من البلدان المتلقية. وهذا من شأنه إضافـة المعروض النقدي المحلي الخـاص بالبلد، ما يتيح إصـدار مزيد من العملة المحلية. وهذا من شأنه أيضا أن يزيد الأجور والأسعار فيما يزدهر الاقتصاد، غير أنه سيجعل أيضا صادرات البلد أقل قدرة على المنافسة ووارداته أرخص. وبمرور الوقت يتحـوّل الفائـض التجاري في هذا البلـد إلى عجز تجاري، مع زيـادة الواردات على الصـادرات. ويخرج الذهب من البلاد لدفع ثمن هـذه الواردات المتزايدة. وتتراجع الأسـعار المحلية والأجور وتنكمش الكتلة النقدية (المرتبطة بالذهب)، لكن القدرة التنافسـية للبلاد تتحسـن (تصبح الصادرات أرخص)، كما يصحـح الميزان التجاري نفسه مع ارتفاع الصادرات وتراجع الواردات.

ومـع انفتاح المرتبطين بمعيـار الذهب جميعا على التجـارة والتدفقات المالية، ترافق وعد التحويل مع مرونة في الأسـعار والأجور ليكونا بمثابة آلية تعديل تضمن إنتاج الاقتصاد العالمي توازنا بين الواردات والصادرات في بلد واحد وتوازنا في منظومة الـدول ككل. هذه هي الطريقة التي خلق بها معيار الذهب الظروف الملائمة لنمو التجـارة في أنحاء العالم كله، بعيدا عن التدخل الحكومي وخطر التضخم. كان الأمر ينطوي على تنظيم ذاتي، وتلقائي، وغير شـخصي – وهذه هي بالضبط المشكلة التي برزت حين أصبح الناس العاديون معنيين.

لم يكن عليك أن تكون منظّرا للخيار العام لترى أنك لا تستطيع حقا إدارة نظام كهـذا، حيث الأجور والأسـعار المحلية تتعدل في معظم الأحوال في مقابل الأسـعار الخارجية، إلا إذا كنت في نظام غير ديموقراطي، ففيما الحاجيات والبطاطا والصلب

والمضخات الهوائية لا تبدي ذرة اهتمام بسـعر التوريـد الخاص بها، تبدي العمالة اهتمامـا كبـيرا، خصوصا عندما ينخفض سـعرها (الأجور). فمن خـلال جعل آلية التعديل عبارة عن تضخم وانكماش عشوائيِّين في الأسعار والأجور، خُلِق مقدار كبير مـن عدم اليقين والبطالة في هذه الاقتصـادات. وخلق الأمر أيضا ظروفا تعمد فيها السـلطات النقدية المحلية، حين ترغب في الحفاظ عـلى الغطاء الذهبي المهم، إلى اتباع سياسـات تقشفية مثل تخفيض الإنفاق وزيادة أسعار الفائدة لتقليص العجز، والحفـاظ على الذهب في البلاد، والدفاع عن العملة. وكان غير مسـتغرب إذن أنه في أثناء العمل بمعيار الذهب انضمت العمالة في أنحاء العالم كله، بشـقيه الصناعي والزراعي، إلى نقابات وأحزاب سياسـية وحـركات اجتماعية للمطالبة بالحماية من تقلبات السوق ومن سياسات حكوماتها[7].

والأسـوأ بغض النظر عن تأثير سياسـات التقشـف، أن المعـروض العالمي من الذهب يضع سقفا للنمو. فإذا ازداد الطلب التجاري بأسرع من زيادة المعروض من النقـود، وكان المعروض من النقود محدودا بإمدادات الذهب، فإن أسْـعار الفائدة ترتفع ويهبط الاقتصاد اسـتجابة لذلك. كان معيار الذهب، من ثم، تحيزا انكماشيا متأصـلا. كان يمكنه أن يحل مشـكلة التضخم، لكن فقط في مقابل خلق الانكماش. والانكماش مشـكلة خبيثة في شكل خاص لأن الجميع في ظل الانكماش يخمنون ما يجب القيام به لحماية أنفسـهم، مثلا يقبل العـمال براتب أقل للبقاء في العمل - ولهذا الأمر تأثير كلي مخفِّض للاسـتهلاك، ما يقلِّص الاقتصاد ويجعل بطالة الجميع أكـثر ترجيحا. وتعاني الدول ذات العجز الكبير في الميـزان التجاري أو الموازنة خلال الركـود الأمرّيـن خصوصا في حالات كهـذه لأن النمو للخروج من المشـكلة يصبح مسـتحيلا تقريبا لأن الركود والانكماش يفاقمان أحدهما الآخر. أما جمع مزيد من القروض ومزيد من الديون بهدف الحصول على راحة مؤقتة فلن يسـاعد في الأجل البعيد لأن البلد لا يمكنه أن ينمو ليخرج من هذا الوضع.

درسان من معيار الذهب لمنطقة اليورو

إذا كنـت تعتقد بأن هذا الوضع يشـبه كثيرا وضع منطقة اليـورو حاليا، فلن تكـون مخطئا. بـ «قابلية التحويل إلى ذهب» اسـتبدل «سـلامة اليـورو»، وتكون

أمام النظام نفسه. المشكلة الأساسية لإدارة معيار الذهب ومنطقة اليورو هي واحدة. كما لُوحِظ في الفصل الخامس، ثمة (في المقام الأول) أربع طرق للخروج من الأزمة المالية- التضخم، والانكماش، وتخفيض سعر صرف العملة، والتوقف عن التسديد[8]. في كل من معيار الذهب ومنطقة اليورو لا يمكن للدول أن تحفز التضخم ولا أن تخفّض قيمة العملة لأن النظام في كلتا الحالتين كان يهدف بالضبط إلى إزالة هذين الخيارين على أساس عدم إمكانية ائتمان السياسيين على مطابع النقود. ويبقى التوقف عن التسديد- المرغوب تجنبه - والانكماش (التقشف) المعتبَر السبيل الوحيدة المتبقية للتعديل في كلتا الحالتين[9].

وعد اعتماد معيار الذهب الدائنين بأن قابلية تحويل العملة من شأنها أن تستمر عبر التقشف: تُعدَّل الأجور نزولا وفق الأسعار التي حددها الاقتصاد الدولي. ومع الأسف، فور اضطرار السياسيين إلى الرد من خلال صناديق الاقتراع على الجماهير التي تتحمل تكلفة هذا التعديل، أصبحت مصداقية الادعاء بأن «أي مقدار من التقشف ليس مفرطا» أقل قابلية للتصديق، وأقل قابلية للدعم بمرور الوقت. فبعدما أصبحت الديموقراطية هي القاعدة في عشرينيات القرن العشرين، وفق باري أيكنغرين، «حين اصطدمت أهداف التشغيل بأهداف ميزان المدفوعات، لم يعد واضحا أي أهداف ستهيمن»[10].

وبحلول الوقت الذي وصل فيه اليورو، أصبحت الديموقراطية، بالإضافة إلى 50 سنة من دولة الرفاه الممتصة للصدمات، قيدا أكبر حتى لهذه السياسات. غير أن اليورو يطلب الانكماش والتقشف اليوم، كما أنه لايزال الآلية الأساسية للتعديل في منطقة اليورو. قد لا يكون هناك تحويل إلى الذهب في ظل اليورو، غير أن مصداقية ادعاء القدرة على تسديد الدَّين الحكومي تؤدي الوظيفة نفسها، إذ تقدّم قيودا خارجية للسياسات كما فعل الذهب قبل 80 سنة. في الواقع، يمكن القول إن اليورو يقدّم عقبة أكبر مقارنة بمعيار الذهب من جهة واحدة. ففيما كانت الدول المرتبطة بالذهب قادرة دائما على «التخلي عن الذهب»- ليست هناك حاجة إلى طباعة عملة جديدة عند القيام بذلك- جعل اليورو باعتباره «صفقة مرة واحدة وإلى الأبد» الدول تتخلى عن عملاتها القديمة إلى الأبد. هنالك شيءٌ يمكن الرجوع إليه، ما يضيف طبقة إضافية من الربط بشيء هو في الواقع معيار ذهب من دون ذهب.

إذن ثمة درسان أساسيان تتعلمهما منطقة اليورو من عصر معيار الذهب. جَعَلَتْ محاولات متكررة للعودة إلى الذهب والإبقاء عليه في جولة تلو أخرى من التقشف في عشرينيات القرن العشرين الأمر الذي لا يُطاق أصلا مستحيلا بكل بساطة، وتداعى النظام في بداية الثلاثينيات. وكان أداء الدول التي أبقت على معيار الذهب وبقيت تحاول تحقيق النمو بعد العام 1930 أسوأ بكثير مقارنة بتلك التي تخلت عنه وانتعشت داخليا[11]. الدرس الأول المستقى من التقشف في العشرينيات والثلاثينيات هو: أن التقشف ببساطة غير مفيد، بغض النظر عن عدد المرات التي يُجرَّب بها. ويقودنا إدراك ذلك إلى الدرس الثاني المخصص لمنطقة اليورو عن معيار الذهب: لا يمكن إدارة معيار الذهب في دولة ديموقراطية. ففي نهاية المطاف سينهار لأن الناس سيصوتون لمصلحة عدد محدود من دورات التقشف قبل أن ينهار النظام.

هذان اثنان من الدروس الرئيسية التي نسيتها منطقة اليورو في الأزمة. وهما ما تحتاج إلى إعادة تعلمه إذا كانت تأمل في النجاة. ولمعرفة سبب ذلك، سنتقصى اختلالات معيار الذهب كنظام في العشرينيات والثلاثينيات، ثم ننزل إلى مستوى الدول المنفردة لندرس كيف تكيفت ست دول مع روابطه وقيوده أو تحررت منها.

التقشف والاقتصاد العالمي في العشرينيات والثلاثينيات

خرجت الولايات المتحدة من الحرب العالمية الأولى أقوى من أي وقت مضى. وخرج المتقاتلون الرئيسيون- فرنسا وألمانيا وبريطانيا - أضعف بكثير. وسعت الدول الأوروبية إلى العودة إلى معيار الذهب كوسيلة لاستعادة ازدهار العصر القديم. وبرزت مسألتان فقط حول كيفية القيام بذلك. تعلقت المسألة الأولى بإعادة التكافؤ إلى مستويات ما قبل الحرب، فالأمر يتطلب تقشفا كبيرا لزيادة الأسعار المحلية إلى المستوى المطلوب، أو العمل للحصول على تعادلات جديدة أقل من السابقة يكون من شأنها أن تعكس على نحو أفضل الظروف الفعلية لهذه الاقتصادات التي مزقتها الحرب. وكانت المسألة الثانية ذات صلة وثيقة: كيف يُتعامَل مع مطالب السكان الحديثي العهد بالديموقراطية بسياسات تعويضية من شأنها جعل هذا التعديل أصعب. واختارت هذه البلدان، وكثير غيرها، الطريق الصعب، واستغرق

الأمر سنوات من التقشف الطاحن للعودة إلى معيار الذهب. وعادت ألمانيا إليه في العام 1924، وبريطانيا في العام 1925، وفرنسا في العام 1926. وبمجرد وصولها إليه ساءت الأمور، كما سنرى.

ومما زاد من هذه الصعوبات مسألة ديون الحرب والتعويضات. كانت فرنسا والمملكة المتحدة تدين بمئات الملايين من الدولارات للولايات المتحدة. وأُمِرت ألمانيا بأن تدفع إلى القوى الحليفة مليارات الماركات الذهبية كتعويضات للأضرار بموجب معاهدة فرساي الشهيرة. والمشكلة كانت أن ألمانيا لم ترِد أن تدفع، وأراد الأميركيون والفرنسيون من الألمان أن يدفعوا، ووقف البريطانيون في منتصف الطريق، مدركين أن الطلب من الألمان دفع مبالغ كبيرة كهذه كان مستحيلا لكنهم افتقروا إلى القدرة على القيام بأي شيء حيال ذلك[12].

لحسن الحظ، كان أداء الاقتصاد الأميركي جيدا في فترة ما بعد الحرب مباشرة، فبرز حل ما من تلقاء نفسه. كانت الولايات المتحدة تملك رأس المال الضروري للتصدير وفعلت ذلك بالضبط، وأرسلت الذهب ورؤوس أموال قريبة الأجل (قروض بالدولار) إلى أوروبا، مراهنة على انتعاش ألماني سريع. فمادامت قد تدفقت رؤوس الأموال الأميركية إلى أوروبا، ففي مقدور ألمانيا أن تنمو (أو تقترض على الأقل) بما يكفي لدفع ديونها إلى فرنسا والمملكة المتحدة، اللتين تستخدمان المقدار نفسه من المال لتسديد ديونهما إلى الولايات المتحدة، مادامت الولايات المتحدة أرسلته مرة أخرى إلى ألمانيا للحفاظ على نظام المدفوعات برمته قائما. يقول فريد بلوك بسخرية مبررة «كانت المساهمة الأميركية في... المشكلة تتمثّل في إقراض ألمانيا مبالغ ضخمة من رأس المال، استُخدِمت بعد ذلك لتمويل مدفوعات التعويضات»[13]. وإذا اعتقدت بأن الأمر يبدو قليلا مثل إعطاء مستمر لأطراف أوروبا قروضا لن تستطيع تلك البلدان أبدا أن تأمل في تسديدها بسبب أعباء الديون المرتفعة أصلا، فأنت مرة أخرى غير مخطئ تماما.

بقي النظام كله واقفا على قدميه، بعد التضخم الألماني الجامح في العام 1923، لأربع سنوات، حتى تباطأت الصادرات الرأسمالية الأميركية نتيجة ازدهار وول ستريت في العام 1928 وانهيارها اللاحق في العام 1929[14]. فمجلس الاحتياط الفيدرالي، إذ قلق من ازدهار سوق الأوراق المالية، اعتمد زيادة أسعار الفائدة

الأميركيــة في العام 1928 لتهدئة الطلب المحــلي. وكان للخطوة تأثير عاكس لتدفق رؤوس الأموال إلى أوروبا، فرؤوس الأموال الأميركية عادت إلى بلادها للاســتفادة من أســعار الفائدة المرتفعة هذه، ما أجج في شكل غير متوقع ازدهار سوق الأسهم[15]. فعــلى الرغم مــن كل شيء، لماذا تضع أموالك في ألمانيــا عندما يمكنك أن تحقق 15 في المائة من شراء أســهم في صندوق اســتثمار وسبعة في المائة من ودائع مصرفية في الولايات المتحدة؟ وفرض الهروب التالي لرؤوس الأموال ضغوطا هائلة على الاقتصاد الألماني، الذي اســتجاب بفرض سياســات تقشــف أكثر صرامة مــن أي وقت مضى، خصوصا، كما ســنرى، في عهد المستشــار برونينغ مــن 1930 - 1931. وإذ حُرِمت المصارف في ألمانيا والنمســا من الســيولة الخارجية- ذهب المــال كله إلى الولايات المتحدة- قوبلت الســحوبات منها بسياسات تقشف أكثر صرامة من أي وقت مضى في مقابــل الحصول على مزيد من القروض (التي لم تتحقق) لدرء توقف حتمي عن التســديد. وفي نهاية المطاف، وفي شكل مأساوي، جفت القروض فيما قفزت الرسوم الجمركية، وخُفِّضت قيم العملات، وأصبح ركود ما بعد الحرب الكساد العظيم.

أبعد من اللمحة العامة هذه عن ســبب فشل التقشف عند المستوى الكلي، ما هو أكثر أهمية بالنســبة إلينا هنا هو كيف كان أداء سياســات التقشف في مختلف البلدان عند المســتوى الجزئي خلال هذه الأزمة. وتتمثّــل النقطة الحرجة الواجب ملاحظتها في أن عددا قليلا من الحالات الإيجابية للتقشف المفضي إلى التوسع يتوافر في صفوف فيلق من حالات الفشل في هذه الفترة، تماما كما حدث في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته، غير أن هذه الحلقات لم تحصل إلا بعد الحرب العالمية الأولى، عندما كانت الدول المعنية وفي مقدمتها ألمانيا والولايات المتحدة غير مرتبطة بمعيار الذهــب. على هذا النحو، اســتطاعت تعديل تكاليفها المحلية عن طريق الســماح لســعر صرف عملاتها بالتراجع وليس من خــلال الانكماش الداخلي القسري للأجور والأسعار المحلية. وكانت أيضا تطبق التقشف في ذروة ازدهار ما بعد الحرب[16].

وبمجرد اســتعادة معيار الذهب تغيرت اللعبة وجعل تطبيق أي من سياســات التقشــف وكلها الأمور أسوأ ببســاطة- في بعض الحالات، كما سنرى، كانت النتائج مميتة. ويُعتبَر نظير منطقة اليورو كجهة تعتمد معيار الذهب من دون الذهب (لا يمكنك هناك أيضا تخفيض قيمة العملة، ولا التســبب في التضخم، ولا التوقف عن

التسديد) واضحا وبالغ الأهمية على حد سواء. وهذا يعني إذا لم ينجح أي من هذه الدول في جعل التقشف ينجح عندما اعتمدت معيار الذهب الكلاسيكي وكانت أكثر سلطوية، فلماذا نتوقع حدوث شيء مختلف اليوم في منطقة اليورو – أو حتى أميركا – فيما الأنظمة أكثر ديموقراطية بكثير؟

التقشف كَحُزْمَة سياسات في الولايات المتحدة: 1921 – 1937

بدلا من الركود بعد الحرب العالمية الأولى، شهدت الولايات المتحدة طفرة، إذ تدفق الطلب المكبوت وإمدادات المال الواسعة النطاق من داخل الاقتصادات المتضررة بالحرب في أنحاء العالم كلها. غير أن الازدهار كان قريب الأجل، وفي الاقتصادات الأوروبية القارية ترافق مع تضخم كبير، وفي بعض الحالات مع تراجع حاد. غير أن أي ركود لم يحصل تاليا في الولايات المتحدة، وذلك لسبب غير متوقع – سمح تعويم أسعار الصرف في أوروبا (كانت معظم البلدان مرتبطة بمعيار الذهب) للبلدان بالانكماش خارجيا بدلا من اللجوء إلى الأسعار المحلية – وهكذا تلا الانتعاش تراجعا سريعا للتضخم[17]. وبدأت العشرينيات الهادرة بتعثر في أوروبا لكن ليس في الولايات المتحدة، وتحديدا لأن الأميركيين لم يكونوا مرتبطين بمعيار الذهب.

بيد أن أضواء الإنذار المبكر بالنسبة إلى الولايات المتحدة كانت تومض في شكل انخفاض لأسعار المنتجات الزراعية وتقلبات متزايدة في القطاع المصرفي. وارتفع معدل البطالة ببطء في العشرينيات كلها، ما جعل الحد منه أولوية سياسية لكل من إدارتي هاردينغ وهوفر. وكما لُوحِظ في الفصل الرابع، جرّب هوفر، كأول وزير للتجارة في عهد هاردينغ ثم كرئيس للبلاد، الأشغال العامة المحدودة والحلول التعاونية الطوعية لمشكلة البطالة. ولم تؤثر أي من مجموعتي السياسات تأثيرا كبيرا في حالتي الركود في 1924 و1926. وفي الواقع، ونظرا إلى أن النفقات الفيدرالية في 1929 لم تكن سوى «نحو 2.5 في المائة من الناتج القومي الإجمالي»، لم يكن الأمر مستغربا قط[18]. وبدت كذلك سياسات كهذه زائدة عن الحاجة على نحو متزايد بحلول العام 1929. ونظرا إلى ازدهار سوق الأسهم، انخفضت البطالة إلى أدنى مستوى لها بعد الحرب.

وعلى الرغم من أن الدولة قَصَرَتْ طموحاتها على موازنة الموازنة وضمان قابلية التحويل، بسبب انفجار غير متوقع لفقاعة سوق الأسهم، أنفق هوفر 1.5 مليار

دولار على الأشـغال العامة عندما أصبح رئيساً في 1929. وبحلول العام 1931 ازداد الإنفاق الفيدرالي العام بنسـبة ثلث مستواه في 1929[19]. لكن نظرا إلى مدى صغر نفقات الدولة نسـبة إلى الناتـج المحلي الإجمالي، فإن الانخفاض المتسـارع الآن في الإنفاق الخاص كان يعني أن «عائدات [الضرائب] تضاءلت بنسبة 50 في المائة فيما ارتفع الإنفاق بنسبة 60 في المائة»[20]. وفي هذه المرحلة رأى هوفر التقشف باعتباره السـبيل الوحيدة والطريق الصحيح لاسـتعادة «الثقة في قطاع الأعمال»، وتحقيق التوازن في الموازنة.

ونالت السياسـات الانكماشـية لهوفر دفعة سـلبية إضافية من قرار بريطانيا التخلي عن معيار الذهب في 1931. انخفضت الثقة في الدولار، إذ اعتقد المستثمرون بأن الولايات المتحدة سـتحذو حـذو بريطانيا في التخلي عن معيـار الذهب. وبدأ رأس المال في التدفق إلى خارج الولايات المتحدة، وارتفعت أسـعار الفائدة وازدادت تعـثرات المصارف[21]. وفي هذه الظروف أذِن هوفر بزيادة الضرائب، وبالتالي بإنتاج الكسـاد العظيم باسـم الحفاظ على «التمويل السـليم». وفي ديسمبر 1931 كانت زيـادة هوفر الضرائب بواقع 900 مليـون دولار للقضاء على العجز. وقال هوفر في كلام تقشـفي كلاسـيكي «لا يمكننا أن نسرف لنصل إلى الرخـاء»[22]. وكان ثمن هذا التقتـير رمي الاقتصاد الأميركي في الركـود. وبحلول العام 1932 بلغت البطالة 23 في المائة من القوى العاملة، مقارنة بثمانية في المائة في العام 1930[23].

وليـس الطريق الطويل والمتعرج إلى الإنعـاش الذي اتخذته إدارة روزفلت خلال سنوات الركود، من الترتيبات الشبيهة بالاتحادات الاحتكارية التي أقرها قانون الانتعاش الصناعي الوطني وقانون التعديل الزراعي من خلال قانون الضمان الاجتماعي وتركيز قانـون فاغنر على الحفاظ على الاسـتهلاك، ذا أهمية مباشرة هنـا[24]. بدلا عن ذلك، نحن في حاجة إلى ملاحظة أمرين فقط: أولا، عندما تخلت الولايات المتحدة عن معيار الذهـب في 1933 خلقت مجالا مباشرا عبر تخفيض قيمـة العملة لإنعاش الاقتصاد. ونظـرا إلى الحجـم الكبير نسـبيا للاقتصاد المحلي في الولايات المتحـدة، كان لا بد أن يكون لزيادة الطلب المحلي تأثير كبير. ثانيا، ونتيجة لذلك، كان الأثر الصافي لسياسات روزفلت هو زيادة الإنفاق الحكومي والدَّين مع إيصال معدل البطالة إلى 17 في المائة بحلول العـام 1936. لا يمر عمل جيد من دون عقاب طبعا فهذا التحوّل في الاقتصاد

خلق في آخر العام 1936 مطالب بالعودة إلى موازنات متوازنة ومالية عامة سليمة، وبدأت الجولة الثانية من التقشف في أمريكا خلال العام 1937.

حين بدا الانتعاش جاريا، أصبح تشدق روزفلت في شأن مفهوم التوازن في الموازنة مسألة سياساتية، وبعد انتخابات 1936 سعى وزير خزانته هنري مورغنثاو إلى استعادة المسلمات التقليدية. وأدى ذلك إلى جولة من تشديد السياسات النقدية، جاءت في أعقاب انكماش بالمالية العامة نتج عن دخول ضرائب جديدة للضمان الاجتماعي على الخط. وزاد هذا الأمر البطالة، ما تسبب في ركود قصير وحاد في العام 1937 استمر إلى العام 1938. هذا الركود، الذي كان تجربة طبيعية مثالية في سياسات التقشف لأن الانكماش كان متعمدا ومركزا على الإنفاق وحدث خلال تحسن ملحوظ، فشل فشلا ذريعا وحوّل ميزان القوى من دعاة الموازنات الموازنة إلى دعاة الإنفاق[25].

وبحلول أكتوبر 1937، جرى التنكر أخيرا وبقوة للتقشف كوسيلة للمضي قدما في أحد الأحاديث الإذاعية التي كان يجريها روزفلت من جوار مدفأة البيت الأبيض. وإذ ألقى روزفلت باللوم في الركود على فشل القوة الشرائية، فإنه دعا إلى جولة جديدة من النفقات بلغ مجموعها 3.5 مليار دولار، مختتما بالقول، «دعونا نعترف بالإجماع... بأن الدّين الفيدرالي، سواء كان ذلك 25 مليار دولار أو 40 مليارا، لا يمكن تسديده إلا إذا كانت الأمة تشهد زيادة كبيرة في مدخول المواطن»[26]. ولم تتعافَ أمريكا تماما إلا حين قلّص الإنفاق الحربي الضخم نسبة البطالة إلى 1.2 في المائة في العام 1944. ولأغراضنا هنا، نحن في حاجة إلى أن نلاحظ أن اقتصاد الولايات المتحدة ازداد سوءا كلما طُبِّق التقشف - أولا في 1931 ومجددا في 1937.

الدفاع عن الجنيه الإسترليني ورأي الخزانة: التقشف البريطاني 1921 - 1939

عادت بريطانيا، كما لُوحِظ في الفصل الرابع، إلى معيار الذهب في العام 1925، بعد خمس سنوات من سياسات التقشف الهادفة إلى انتزاع التضخم من النظام. وكان الهدف تخفيض الأسعار إلى مستويات ما قبل الحرب، واستعادة تكافؤ ما قبل الحرب الخاص بالجنيه الإسترليني، وإعادة تولي دور محور النظام العالمي لمعيار الذهب[27]. غير أن بريطانيا كانت تضاءلت كثيرا على الصعيد المالي، لذلك لم تكن

محاولة استعادة تعادل ما قبل الحرب إلا مؤلمة دائما. بيد أنها من وجهة نظر وزارة الخزانة ومدينة لندن على الأقل كانت ضرورية.

باعتبار بريطانيا العمود الفقري لمعيار الذهب وأكبر مستثمر أجنبي في القرن التاسع عشر، امتلكت البلاد مطلوبات رئيسية ما وراء البحار في شكل حيازات أجنبية لأصول مقيّمة بالإسترليني. وكانت العودة إلى الذهب في تعادل يقل عن فترة ما قبل الحرب سيخفِّض حرفيا تماما قيمة تلك الأصول. وقد يؤدي ذلك إلى سباق خطير على بيع الجنيه مع محاولة المستثمرين التخلص من الإسترليني في شكل جماعي، تماما كما يهدف معيار الذهب، ما قد يؤدي إلى خسائر فادحة لمدينة لندن، لذلك عندما ربط تشرشل بريطانيا مرة أخرى بالذهب في العام 1925 كان الاقتصاد المحلي يسير في شكل متعمد تماما إلى التقلص ليمكن الحفاظ على قيمة الجنيه الإسترليني، وللحفاظ كذلك، وليس من قبيل المصادفة، على أرباح القطاع المالي.

بقيت بريطانيا مرتبطة بمعيار الذهب بعد ذلك، ساعية، كما رأينا سابقا، إلى سياسات تقشف تحت العين الساهرة لوزارة الخزانة التي رفضت الجهود والمبادرات الرامية إلى إنعاش الاقتصاد كلها تقريبا. ارتفع معدل البطالة من 10.4 في المائة في 1929 حتى 22.1 في المائة في بداية 1932 نتيجة التأثير المشترك لسياسات التقشف الخاصة بوزارة الخزانة والتأثير المقلِّص للربط بالذهب، الذي تطلب طبعا تقشفا أكثر من أي وقت مضى[28].

ما أبقى بريطانيا واقفة على قدميها في هذه المرحلة، من الجهة المالية، كان تحديدا تلك المكاسب «غير المرئية» التي حققها الحساب الرأسمالي من الأصول الخارجية المقيَّمة بالإسترليني والتي عوضت تقلّص الصادرات وانخفاض الاستهلاك المحلي اللذين أحدثهما التقشف. لم يعنِ خيار إنقاذ الإسترليني إذن وقوف مدينة لندن ضد الجميع. كانت المصارف تكسب لأن قيمة الإسترليني لم تُخفَّض، وكان ذلك يحقق (تقريبا) التوازن في الدفاتر. غير أن التوقف المفاجئ لتدفقات رؤوس الأموال من الولايات المتحدة في 1929 والآثار الضارة التي تركها هذا في ألمانيا والنمسا ودول أخرى في أوروبا الوسطى، أنهى مع الأسف هذه الأوضاع السعيدة. أصبحت بريطانيا تحتاج إلى استيراد رأس المال لتغطية العجز، وهو أمر كان صعبا لأن كل شيء كان بدلا من ذلك يتدفق إلى الولايات المتحدة.

لم يكن خيارا سهلا الاستخدام العدواني لبريطانيا لأسعار الفائدة لمنافسة الولايات المتحـدة على رأس المال، مـع بلوغ البطالة 22 في المائة عـلى الصعيد الوطني، وفي أعقـاب إضراب عام في 1926 وكثير من الحراك الاجتماعي بعد ذلك[29]. وفي الواقع زاد الحفاظ على هذه المستويات العالية من البطالة التحويلات المخصصة للعاطلين عـن العمل وفاقم العجز. وهـذا جعل أي جهد تبذله الدولـة البريطانية للاقتراض للخـروج من المتاعب أمرا محيرا أكثر مـن أي وقت مضى لأنه تطلب جولات أخرى من السياسـات التقشفية لتخفيض العجز الذي تسـببت فيه الجولات السابقة من التقشـف، لتتأهل بريطانيا للحصول على مزيـد من القروض للحد من العجز. قبل العام 1931 كانت سياسات التقشف في بريطانيا أصبحت هزيمة الذات.

حُرِمت الحكومـة العمالية الأقلوية، الحاكمة منـذ 1929، من أفكار اقتصادية بديلة، وواصلت تطبيق سياسـات تقشـف كافية لتفاقِم الوضع الاقتصادي السيئ لكن غير كافية لتصحيح العجز. وعندما سقطت حكومة حزب العمال بسبب خلاف حـول مدى تخفيض الإنفاق، اسـتُعيضَ عنها بالحكومة الوطنية (ائتلاف). وسـنّت الحكومة الجديدة ما يكفي من تخفيضات الإنفاق وزيادات الضرائب لإقناع «جاي بي مورغـان وشركاه» بإقراض بريطانيا 200 مليـون دولار. غير أن القرض كان قليلا جدا ومتأخرا جدا ليحدث فارقا. وفيما كانت الاحتياطات الرسـمية ناضبة تقريبا (لا غطاء ذهبيا) والبطالة عند مستويات قياسية بعد 10 سنوات من سياسات التقشف، أجبرت هذه الجولة الأخيرة من التقشـف بريطانيا على فك الربط بمعيار الذهب في سبتمبر 1931.

وعـلى الرغم من أن الانتعاش في بعض أجزاء الاقتصاد كان سريعا بسـبب آثار تخفيـض قيمة العملة الناتجة عـن فك الربط بمعيار الذهـب، إذ هبطت البطالة الوطنيـة إلى 15.5 في المائة بحلول العـام 1935، كان الانتعاش خارج لندن أضعف بكثـير وبقي معدل البطالة أعـلى من ذلك بكثير، في حـين أن «الناتج الحقيقي في 1938 كان الكاد فوق مستواه خلال 1918»[30]. وعلى الرغم من التقشف، كما نرى في منطقة اليورو اليوم، ارتفع الدَّين البريطاني بدلا من أن يتناقص طوال هذه الفترة. فالديون ازدادت من 170 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 1930 إلى 190 في المائة في 1933[31]. وسـاعد انخفاض قيمة العملة الذي سـهله التخلي عن معيار

الذهب على استعادة الصادرات، غير أنه مع استمرار هيمنة وجهة نظر الخزانة حول الاقتصاد، واصلت بريطانيا الركود مع ارتفاع معدلات البطالة المستوطنة حتى خلقت إعادة التسلح، وهي أغلظ شكل من أشكال الحفز، الظروف المناسبة لتحقيق الانتعاش. أما التضخم، مصدر الخوف العظيم لدى الطبقة التي تعتاش على الريوع، فلم يظهر قط، ولم يكن التقشف مساعدا قط.

التخلي عن التقشف: دروس سويدية 1921 - 1938

كانت الفترة المبكرة ما بعد الحرب صعبة بالنسبة إلى البلدان الصغيرة المعتمدة على التصدير مثل السويد. يقول إريك لندبرغ «إن الانكماش القوي، والانخفاض الكبير في الإنتاج (25 في المائة في حجم الإنتاج الصناعي)، والارتفاع الهائل في نسبة البطالة، أمور تُعتبَر عموما عواقب طبيعية لا يمكن تجنبها لازدهار ما بعد الحرب من 1918 - 1920»[32]. لم يُفعَل شيء لتخفيف هذه الضربات وسُمِح للتقشف بأن يأخذ مجراه. انخفضت الأجور الحقيقية بنسبة 30 إلى 35 في المائة بين خريف 1920 وصيف 1922، وعلى عكس التوقعات الليبرالية، ساءت البطالة بدلا من أن تتحسن[33]. وعلى غرار حزب العمال البريطاني، افتقر الحزب الديموقراطي الاجتماعي السويدي (SAP) إلى أي أفكار أخرى حول ما يجب فعله، ولم يرَ بديلا سوى مواصلة التقشف وقبول توصيات أبرز الاقتصاديين السويديين مثل غوستاف كاسل، الذي قال بأن «الانكماش والبطالة وانخفاض الأسعار والأجور... كانت مطلوبة» لعلاج الركود[34].

ومع استمرارها في التقشف، عادت السويد إلى معيار الذهب في 1924، سابقة البريطانيين بسنة، على الرغم من تأثيره الانكماشي الإضافي في الاقتصاد. فالناتج المحلي الإجمالي انخفض بنسبة الثلث تقريبا وارتفعت البطالة بمقدار الثلث نتيجة لذلك[35]. والتقت العودة إلى الذهب بوضع انكماشي مستمر تقريبا للمالية العامة في النصف الأخير من العشرينيات لإنتاج بطالة في حدود 12 في المائة بحلول آخر العشرينيات، على الرغم من ازدهار الصادرات. وعلى الرغم من هذا الانكماش الضخم (أو ربما بسببه)، ازدادت الاضطرابات الصناعية، فضاعت 5 ملايين يوم عمل في 1928 وحده. وعندما ضربت الاقتصاد السويدي في 1931 القوى المشتركة لخروج رأس المال الأميركي، وأزمة السيولة في أوروبا الوسطى، ومغادرة البريطانيين معيار

الذهب، ارتفع معدل البطالة إلى نحو 25 في المائة في 1932. ساعد التقشف السويد في إنتاج فائض للتصدير في العشرينيات في مقابل ثمن تمثّل في بطالة بلغت 12 في المائة. وبحلول الثلاثينيات كان التقشف المستمر أنتج أكبر تراجع في تاريخ السويد وضاعف نسبة البطالة تلك. والذي تغير في هذه المرحلة كان ورقة التعليمات، التي بدأت تتطور من منتصف العشرينيات فصاعدا، من التقشف والذهب إلى سياسات أكثر توسعا على صعيد المالية العامة وسياسات نقدية أكثر ملاءمة.

وحين أُعيد انتخاب الحزب الديموقراطي الاجتماعي في 1932، تحاشى التقشف هذه المرة لمصلحة سياسات من شأنها أن تعطي «الدولة... دورا مختلفا تماما عما كان عليه قبل ذلك من أجل استقرار التشغيل عند مستوى عال»[36]. واقترحت الحكومة الجديدة للحزب الديموقراطي الاجتماعي إنفاق 93 مليون كرونة سويدية على الأشغال العامة. غير أنه، وبشكل حاسم، لم تركز الحكومة حصرا على السياسات المفيدة للتشغيل وحده، بل جعلت استقرار مستوى الأسعار هدفا سياساتيا مساويا إلى جانب التشغيل الكامل، مع مقاومتها طوال الوقت الحمائية التجارية على الرغم من انهيار معيار الذهب[37].

في العام 1933، قررت الحكومة ضمان انضمام قطاع الأعمال إلى المسيرة من خلال الالتزام له بموازنة موازناتها في مدى الدورة الكاملة للأعمال بدلا من سنة مالية معينة. وبحلول 1936، ولّد هذا الالتزام لجنة الاقتصادية دعت إلى إنشاء صندوق لموازنة الموازنة من شأنه استخدام الفوائض المتراكمة للحد من العجز الحكومي[38]. لقد وصلت السياسات المالية العامة المعاكسة للتقلبات الدورية. وفي الوقت نفسه وُضِع هيكل للضرائب بطريقة تحفز الاستثمار[39]. وترافقت هذه الإصلاحات بدورها مع سياسات عززت مركزية مؤسسات سوق العمل وشجعت على زيادة تركيز قطاع الأعمال لضمان الثقة والتعاون حول الأجور بين الشركاء في سوق العمل[40].

سهّلت هذه المبادرات مجتمعة تطبيق سياسات توسعية نجحت من خلال جانب العرض في الاقتصاد وكذلك جانب الطلب، في حين أخذت مخاوف قطاع الأعمال حول الحفاظ على استقرار الأسعار على محمل الجد. يقول الخبير الاقتصادي السويدي رودولف مايدنر عن السياسات الاقتصادية في هذه الفترة، كان الهدف «الحفاظ على اقتصاد السوق، ومواجهة التقلبات القصيرة النظر من خلال سياسات

مضادة لدورة الأعمال، وتحييد آثارها السلبية من خلال سياسات على صعيد المالية العامة. كانت الصرخة الجامعة تدعو إلى التشغيل الكامل، والنمو الاقتصادي، [و] تقسيم عادل للمدخول القومي والأمن الاجتماعي»[41].

كان الشيء المثير للدهشة أن الأمر نجح. اجتمع المزارعون، وقطاع الأعمال، والعمال معا مع الدولة في تحالف جامع سمح بتقاسم متساوٍ للتكاليف والمنافع المترتبة على التعديلات[42]. انتهى تقشف السويد لدى تخليها عن معيار الذهب وتغييرها بنشاط رأيها حول كيفية إدارة الاقتصاد. وعندما فعلت ألمانيا، الشريك التجاري الرئيسي للسويد، الأمر نفسه وبدأت تنمو بسرعة بعد اعتماد نوع مختلف جدا من السياسات التوسعية بعد 1933، انتعش الطلب الخارجي حقا واختفى التقشف من السويد اختفت في السنوات الخمسين التالية.

التقشف كحزمة سياسات وأيديولوجيا حزبية: ألمانيا 1923 - 1933

لم يكن التضخم الجامح الذي خلّف ندوبا عميقة في النفسية الألمانية المعاصرة إلى اليوم، كما ورد في الفصل الثالث، نتيجة لنوع من الحفز الكينزي المضلّل. كان السبب بدلا عن ذلك، سياسات مدروسة من الحكومة الألمانية، هدفت إلى جعل دفع التعويضات، خصوصا بعد الاحتلال الفرنسي للرور، مستحيلا تماما. وفي هذا الصدد، كانت السياسات ناجحة جدا. فألمانيا التي عرفت أن ثواب ترتيب البيت المالي العام من شأنه أن يعطي الفرنسيين مزيدا من المال قررت تدمير البيت المالي العام[43]. يقول ألبرخت ريتشل في شكل بليغ، «أثبت التضخم أنه سلاح قوي ضد تعويضات الدائنين، على الأقل في المدى القريب. وساعد في عزل ألمانيا من الركود الدولي في 1920 - 1921، وتحسين موقف صادراتها وتأجيج الطلب الداخلي... واستغل أيضا بقية الدائنين الأجانب لألمانيا، وهم إلى حد كبير البلدان المحايدة، من طريق تخفيض قيمة احتياطات الماركات الورقية التي تراكمت خلال فترة الاستقرار... وفوق كل شيء، شل النظام المالي الذي كان لازما لتنظيم انتقال منظم للتعويضات»[44].

كانت العواقب المحلية لهذه السياسات، أي الآليات التي من خلالها أصبحت المقاومة تضخما جامحا، أن سعر الصرف تراجع وبدأ المنتجون يحسبون «الأسعار مع الإشارة إلى سعر الصرف... [الذي] شكّل خطوة قصيرة قبل إجراء المعاملات

بالعملـة الأجنبية» وتخليا بحكم الواقع عن المـارك[45]. وفي بيئة كهذه، يتخلى فيها مالكو الماركات في شـكل فاعل عن العملة، تفاقم العجز. وهذا يتطلب من المصرف المركزي إما زيادة أسعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال أو تحويل المشكلة إلى نقود، أي تشغيل مطابع العملة. ونظرا إلى ذلك، كان مارد التضخم يُسحَب عمدا للخروج مـن القمقم، وفاز خيـار طباعة النقود[46]. المقاومة السـلبية بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى تحويل العجز إلى نقود تسـاوي التضخم الجامح. بالتأكيد لم ينطوِ الأمر على تأمين حوافز مالية عامة تعويضية. دعونا ندفن هذه الفكرة.

وعـلاوة على ذلك، وفيـما تُعتبَر حالات التضخم الجامـح في هذه الأيام ظاهرة لا يمكن السـيطرة عليها، لم تكـن هذه الحالة على الأقل مثارة عمدا فحسـب، بل انتهـت أيضا بسرعة إلى حد ما مـع اعتماد الرنتنمارك، المرتبـط، من بين الخيارات كلها، بأصول عقارية. وأعقبه الرايخسـمارك الجديد المسـتقر خلال سـنة. وشهدت السـنوات الأربع التاليـة أداء جيدا نوعا ما للاقتصاد الألمـاني، طالما بقيت تدفقات رؤوس الأمـوال الأميركية تتدفق. وعندما توقفت تلـك التدفقات في 1929، تخلت الحكومة الألمانية عن سياسـات معاكسـة التقلبات الدورية التي كانت رائدتها في عشرينيات القرن العشرين، خصوصا عندما ولّدت خطتها لتأمين البطالة عجزا كبيرا، فسعت إلى الإمساك بمقاليد التقشف[47]. وزاد المصرف المركزي الألماني أسعار الفائدة لتشجيع التدفقات الرأسمالية، لكن التدفقات فشلت في الوصول نظرا إلى نقص عام في السـيولة في أوروبا بعد زيادة مجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي سعرَ الفائدة[48]. وكان الـشيء الوحيـد الذي حـدث أن الاقتصاد فشـل أكثر من ذلـك. وانخفضت الاحتياطات الرسمية بسرعة، وكذلك فعل الغطاء الذهبي[49].

في السياسة، تخلى الحزب الديموقراطي الاجتماعي عن الائتلاف الحاكم الذي كان في السـلطة منذ 1928، واسـتجابة لذلك عُيِّن زعيم حزب الوسط هاينريش برونينغ مستشـارا في مارس 1930. وفي غياب الدعم البرلماني، نفذ برونينغ سياسـات تقشف لتصحيح مسـار السـفينة المالية بمرسوم اتخذ أساسا شـكل تخفيضات كبيرة للغاية في الموازنـة. وعـلى الرغم من كون الحزب الديموقراطـي الاجتماعي خارج الائتلاف، قوضـت سياسـات برونينغ الدعم الذي كان يحظى به الحـزب أكثر لأنه لم يرَ بديلا عن التقشـف واستمر في دعمه السلبي لهذه السياسات. ونال القوميون الاشتراكيون

في شـكل لا يثير الدهشـة التأييد في انتخابات 1930، على خلفية هذه السياسـات التقشـفية العابرة للأحزاب، ففازوا بـ18.3 في المائة من الأصوات، وأصبحوا ثاني أكبر حـزب في هذه العملية. كانوا، على الرغم مـن كل شيء، الحزب الوحيد الذي عارض التقشف بنشاط. وفي الواقع، قد يكون الشيء الأغرب في التجربة الألمانية مع التقشف برمتها في الثلاثينيات كيف أن اليسار نفذها بقسوة وتخلى اليمين عنها بسرعة.

تقول شـيري برمـان ببراعة، إن الحزب الديموقراطـي الاجتماعي الألماني كان في هذه الفترة ماركسـيا فكريا لكن ريكارديا(*) متسـقا: أي ليبراليا كلاسـيكيا في مظهر اشـتراكي. وكان الاقتصاد الماركسي، بغض النظر عـن وجهة نظر ماركس حول معدل الربـح وإمكانية حصـول انهيار عام في الطلـب، اقتصادا ريكارديـا بمقدار ما كان اقتصادا ماركسـيا، خصوصا بالطريقة التـي كان يفسرها بها «اللاهوتيون» البارزون في الحزب الديموقراطي الاجتماعي الألماني. ووفق هذا الرأي، عندما كان الاقتصاد في ركود، لم يكن حرفيا ثمة شيء يمكن القيام به إلا السماح للنظام بالذوبان حتى تظهر الاشتراكية بطريقة سحرية.

في الواقع، عنت السياسـات الاقتصادية الجيدة للحزب الديموقراطي الاجتماعي أن يكون الحزب أكثر تقليدية من الليبراليين الذين كان يعارضهم. قال عضو الحزب الديموقراطـي الاجتماعي نائب رئيـس البرلمان الألماني لمرة فلهلـم ديتمان في كلمة إلى الأتبـاع الأوفيـاء للحـزب الديموقراطي الاجتماعـي، «نريد مـن الوضع الحالي [الأزمـة] أن يتطور أكثر، ويمكننا فقط أن نتبع الاتجـاه العام الذي تظهره لنا هذه النزعات»[50]. وردا على هذه القدرية البنيوية، بدأت النقابات الألمانية بالتحرك من أجـل بديل يتمثّل في «نوع مـن الهجوم الكينزي الكامل عـلى الركود» في معارضة مباشرة لسياسـات الحـزب الديموقراطـي الاجتماعي[51]. أخذت هذه السياسـات الإنعاشـية شـكلا برعاية ما أُسـمِي خطة «دبليو تي بي» (سُـمِّيت بالأحرف الأولى لأسـماء واضعيها)، التي ضغطت النقابات بها على الحزب الديموقراطي الاجتماعي والحكومة. تجاهل برونينغ الخطة وضغط من أجل التقشف. لكن التسلسل الهرمي في الحزب الديموقراطي الاجتماعي عمد إلى تدميره لأنه أساء إلى إيمانه.

(*) نسبة إلى الاقتصادي الإنجليزي ديفد ريكاردو (1772 - 1823) الذي قدم فكرة قانون الأجور الحديدي، ووضع الصيغة الكلاسيكية المتسقة للاقتصاد باعتباره علما دقيقا. [المحرر].

قال المنظر الاقتصادي الرئيسي للحزب الديموقراطي الاجتماعي رودولف هيلفردينغ إن خطة «دبليو تي بي» ليست غير ماركسية فحسب، بل هي أيضا «تهدد أسس برنامجنا»[52]. فالحزب الديموقراطي الاجتماعي، كماركسي ملتزم، كان لايزال يرى أن السماح لدورة الأعمال بأن تأخذ مجراها هو السياسات الوحيدة الممكنة، وفق برمان. وعلى غرار النمساويين الذين عارضهم الحزب بكل مجال آخر، اعتقد الحزب أن التدخل الحكومي سيكون مجرد تأخير لما لا مفر منه، وسيجعل الأمور أسوأ. كان هذا تفكيرا تقشفيا متشددا، غير أنه جاء من قلب اليسار الديموقراطي المزعوم. وقال الزعيم النقابي فريتز نفتالي، الذي عارض خطة «دبليو تي بي»: «إن الأزمة، مع التغيرات والتحوّلات في القوة الشرائية كلها، هي وسيلة تصحيح يجب قبولها بالضرورة»[53].

أما النازيون، فمن دون أن يشغلوا بالهم بهراء بنيوي كهذا، استطاعوا أخذ هذه الأفكار وجعلها خاصة بهم. وطرح محور دعايتهم الانتخابية في يوليو 1932، الذي حمل العنوان Wirstchaftliches Sofortprogramm (برنامج اقتصادي فوري)، بديلا للتقشف كان يشبه كثيرا خطة «دبليو تي بي». وحملت النقاط الثلاث الأولى في الكتيب عداء شديدا للتقشف: أولا، «البطالة تسبب الفقر والتشغيل يخلق الازدهار». ثانيا، «لا يخلق رأس المال الوظائف، بل الوظائف تخلق رأس المال». وثالثا، «إعانة البطالة عبء على الاقتصاد لكن خلق فرص العمل يحفز الاقتصاد»[54]. وقال البرنامج إن ألمانيا يجب أن تترك معيار الذهب في أسرع وقت ممكن. وشهدت انتخابات يوليو 1932 انهيارا في أصوات الحزب الديموقراطي الاجتماعي. لقد تلقى النازيون 37.3 في المائة من الأصوات. وبرهن نَيلهم نسبة أدنى في الانتخابات اللاحقة خلال نوفمبر أنه غير ذي صلة. فعلى الرغم من ذلك وصل النازيون إلى السلطة من خلال صناديق الاقتراع. في 1933، نالوا 43.9 في المائة من مجموع الأصوات.

في العام 1932، بلغت نسبة البطالة 30 في المائة من القوى العاملة. وبحلول 1936، استُعيد التشغيل الكامل. ومع ذلك، وبسبب القمع النازي للعمالة، لم تزد الأجور الحقيقية، وعلى عكس السويد، وأن التحسن كله عمليا يرجع إلى الحفز المالي العام للتسلح. وبرهن آدم توز على أن البرامج النازية الخالقة للوظائف التي رُوِّج لها كثيرا كانت من العروض الجانبية للدعاية. فما جعل الاقتصاد يزدهر حقا

كان التحرك نحو حرب شاملة[55]. قال كينز بأسف في 1940، «يبدو مستحيلا سياسيا للديموقراطية الرأسمالية تنظيم الإنفاق على النطاق اللازم لإجراء تجربة كبيرة من شأنها أن تثبت رأيي - إلا في ظروف الحرب»[56]. ومع ذلك، وفور إنهاء النازيين التقشف وتخليهم عن معيار الذهب (حتى لو فعلوا ذلك خلال الرقابة على الصرف أكثر منه من خلال تخفيض قيمة العملة)، عاد النمو. ولا ينفي اتخاذ هذا التحوّل ضد التقشف اتجاها قاتلا خصوصا في ألمانيا، النقطة الأساسية القائلة إن التقشف لم ينجح. وفي الواقع، تتمثّل النقطة التي تحتاج حقا إلى اعتراف بصوابها في أن الجولات المتكررة من سياسات التقشف، بالإضافة إلى التعنت الأيديولوجي للحزب الديموقراطي الاجتماعي، ساعدت في المجيء بهتلر إلى السلطة أكثر بكثير من أي ذاكرة تتعلق بالتضخم قبل عقد من الزمن.

بحلول 1933 كان ينبغي للدرس أن يكون واضحا. لا يمكنك تشغيل معيار الذهب في دولة ديموقراطية. ففي نهاية المطاف سيصوت الناس ضده. فعلوا ذلك في السويد، وفعلوه في ألمانيا. أعطى التقشف أوروبا ما بين الحربين العالميتين كلا من الديموقراطية الاجتماعية والإبادة الجماعية الفاشية. لكن، وعلى غرار الهدية التي لا يُكَف عن إهدائها، كان التقشف في آسيا على وشك أن يورثنا شكلا جديدا وفتاكا من الإمبريالية.

«مِنْ هؤلاء الرائعين الذين جلبوا إليكم بيرل هاربور»: التقشف الياباني والتوسع العسكري 1921 - 1937

استغرق الأمر اليابان 13 سنة للعودة إلى معيار الذهب بعد التخلي عنه في 1917[57]، لكن ليس بسبب الرغبة في المحاولة. إذا كانت هناك جائزة للبلاد التي حاولت أكثر من غيرها تحقيق التقشف، ستفوز بها اليابان الفوز بسرعة. خرجت اليابان من الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء من دون أي ضرر تقريبا بسبب الحرب (باستثناء بعض الخسائر في سيبيريا في 1918). لكن تحت تلك الواجهة، كان ثمة نظام مصرفي هش ومقدار كبير من التضخم المكبوت. وسمح التخلي عن معيار الذهب بتخفيض قيمة سعر الصرف، لكن الاعتماد الكبير على الواردات عنى أن سياسات تخفيض قيمة العملة يمكن أن تمضي فقط من دون أن تصل إلى حدود زيادة التضخم من طريق

الاستيراد. على هذا النحو، طُبِّق التقشف كأسعار مرتفعة للفائدة في شكل أكثر شمولا من الحالات الأخرى التي عرفناها، وحوّل هذا قفزة ما بعد الحرب في الأوراق المالية وأسواق السلع الأولية إلى انهيار الاثنين الأسود في مارس 1920[58]. وبعد الاثنين الأسود اختفى النمو الاقتصادي كما استغرق الانكماش إجراء جولات متتالية من التقشف جعلت الأمور أسوأ. يقول يوجي كورونوما، «كان المعدل الحقيقي للنمو الاقتصادي -2.7 في المائة في 1922، و- 4.6 في المائة في 1923 و- 2.9 في المائة في 1925»[59].

وعلى الرغم من التراجع شبه الدائم، سعت النخب المصرفية اليابانية ومصرف اليابان إلى عودة سريعة إلى معيار الذهب. لكن في مواجهتها احتشدت مجموعة متنوعة من القطاعات ذات التركيز المحلي من زراعة وعمالة ومصالح تجارية. واستلزم الأمر إجراء مناقشات عامة واسعة في الدوائر الأكاديمية والسياساتية والإعلامية حول ما كان يسمى «جدال كين كايكين [التخلي عن الحظر على الذهب]»[60]. ومما عقّد هذه الصورة أن الحزبين السياسيَّين المهيمنَين، «سيوكاي» و«كنسيكاي»، رغبا معا في العودة إلى معيار الذهب، لكنهما اختلفا حول شروط ذلك[61].

في العام 1928، استعانت النخب المالية وتلك الأجزاء من الحكومة التي كانت تضغط من أجل العودة الفورية إلى معيار الذهب بالصحف الكبرى آنذاك لإقناع الجمهور بالعودة إلى معيار الذهب. وظهرت سلسلة نموذجية من الافتتاحيات في «أوساكا ماينيتشي» في صيف 1928 وربيع 1929. مثلا، عندما عادت فرنسا مرة أخرى إلى معيار الذهب في يونيو 1928، قالت «أوساكا ماينيتشي» إن «فرنسا حققت إلغاء الحظر على الذهب: على اليابان أن تشعر بالعار». وسألت الافتتاحية نفسها السؤال البلاغي التالي: «لماذا لا نتوب عن التخلف عن الركب إذا كنا نعتقد أن أمتنا متحضرة ومن أمم الدرجة الأولى؟»[62]. وفي يوليو 1928 قيل للجمهور إن الانضمام إلى معيار الذهب يتطلب من «الشعب تحمل الألم من عملية جراحية... تصغّر الحجم أولا من أجل توسيع النطاق»[63]. وفي وقت لاحق من ذلك الصيف، رأت افتتاحية أن العودة إلى الذهب ستكون مؤلمة لكنه «ألم ملؤه الأمل. ففي نهاية المطاف سيعيدنا إلى ما كنا عليه»[64].

وبعد تمهيد الطريق إلى التقشف بهذه الطريقة، جاءت الدفعة الأخيرة لعودة اليابان مرة أخرى إلى معيار الذهب من جونوسوكي إينو، وزير المال في الحكومة

الجديـدة لرئيس الـوزراء هاماغوتشي التي تشـكّلت في 1929. كُلِّـف إينو إجراءَ حملة دعائية من شـأنها أن تحسـم الحجـة لمصلحة العـودة إلى معيار الذهب. وأُطلِـق على الجمهـور 13 مليون كتيب، وعشرات البرامـج الإذاعية، والعديد من افتتاحيات الصحـف[65]. ونجح الأمر. يقول كويتشي هامادا وأشـاي نوغوشي «إن شـعار (إلغاء الحظر على الذهب) أصبح مألوفا»[66]. وألّف إينو نفسه العديد من الكتـب القصيرة حول هذا الموضوع، التي كان كل منها انتصارا للتفكير التقشـفي. قـال إينو: «لا يمكننـا تجنب التضييق المـالي والتصفية مرة واحـدة على الأقل في هـذه العمليـة»، و«أضمن طريقة هي في الذهاب مبـاشرة نحو إلغاء الحظر على الذهب... لأننا لا يمكننا تجنب بعض الألم... والتضحية في أي حال»[67]. وسافر إينو في طول البلاد وعرضها حاملا حجته، وطالبا من الناس أن يكونوا مستعدين لتشديد البيئة الاقتصادية التقشفية أصلا[68].

تحققـت رغبة إينو وعادت اليابان إلى معيار الذهب في يناير 1930، مباشرة في المرحلة التي كانت بقية اقتصاد العالم تنكمش فيها. وكانت النتيجة «كسـاد شوا»، وهو أكبر انهيار في النشاط الاقتصادي في تاريخ اليابان خلال السلم. انخفض معدل النمـو في اليابـان إلى -9.7 في المائة في 1930 و-9.5 في المائة في 1931، في حين ارتفع الين نحو سـبعة في المائـة في مقابل الدولار[69]. وانهار الطلـب في الولايات المتحدة وأماكن أخرى على المصنوعات اليابانية فيما خنق ارتفاع الين والانهيار العام التجارة. وسـقط متوسـط مدخول الأسرة اليابانية مثل حجر من 1326 ينا في 1929 إلى 650 ينا في 1931[70]. قد تعتقد أنت أن هذا الأداء قد يشير إلى إعادة نظر في السياسات - لكن النخب المالية اليابانية لم تفعل شيئا من هذا القبيل.

أبقـت الدولة الإنفاق العـام مقيدا طوال عشرينيات القـرن العشرين، فارتفع فقـط من 1.2 مليار يـن إلى 1.4 مليار في مدى ذلك العقد من الزمن. وكان الجيش أكـثر من تحمل وطـأة هذا الانكماش في القيمـة الحقيقية، إذ خُفِّـض إنفاقه من 47.8 إلى 28.4 في المائـة مـن الموازنة خلال الفترة نفسـها[71]. وفي تضخيم للحملة التقشـفية لإينو كان الشـعار الانتخابي لحزبه في 1930 «الاقتصاد، ونزع السـلاح، وتنقية السياسة، وإصلاح السياسات إزاء الصين، وإلغاء الحظر على الذهب»[72]. ولم يكن الجيش مسرورا. لكن إينو تابع سياساته غاضا النظر.

وزِيدَت أسعار الفائدة والبلاد «بين فكّي الركود»، وخُفِّض الإنفاق الحكومي نحو 20 في المائة عن مستواه المنخفض أصلا[73]. وبحلول موعد إقرار معاهدة لندن البحرية، التي وضعت البحرية اليابانية في مرتبة دونية دائمة، في أكتوبر 1930، كان السيل قد بلغ الزبى لدى الجيش. أطلق مؤيد للجيش في نوفمبر 1930 النار على رئيس الوزراء هاماغوتشي الذي تُوفِّي متأثرا بجراحه في العام التالي. وتابعت وزارة المال سياساتها رابطة الجأش. في بداية 1931 حاولت تخفيض 28 مليون ين أخرى من موازنات الجيش والبحرية. وفي أكتوبر 1931، اكتُشِفت مؤامرة من الجيش للإطاحة بالحكومة. وكانت ثمة صلة بين الواقعتين. وبلغت التوترات بين المدنيين والعسكريين الذروة. وخضعت الحكومة واستقالت في ديسمبر 1931.

كانت الحكومة الجديدة مختلفة تماما. عين حزب «سيوكاي» المعارض، الذي أصبح الآن في السلطة، كوريكيو تاكاهاشي وزيرا للمال. غادر تاكاهاشي معيار الذهب في أسرع وقت ممكن ثم خفّض سعر الحسم على الفواتير التجارية (وهو بحكم الأمر الواقع أدنى سعر للفائدة) من 6.57 في المائة في بداية 1932 إلى 3.65 في المائة في يوليو 1934[74]. وزاد في شكل كبير المعروض النقدي وفرض ضوابط على رأس المال لوقف هروبه. وأصدر تعليماته إلى مصرف اليابان لضمان إصدارات سندات حكومية بعيدة الأجل[75]. وازداد الإنفاق الحكومي بنسبة 34 في المائة أولا، وبحلول نهاية 1932 حقق مجموعها 10 في المائة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي[76]. وارتفعت الأسعار، وانخفضت أعباء الديون، وقفز الاقتصاد الياباني للخروج من الركود، محققا نموا سنويا بنسبة 4 في المائة بالقيمة الحقيقية بين 1932 و1936. وعندما ينظر المرء إلى أن بقية العالم كان ينكمش في تلك اللحظة، ويتذكر أيضا أن اليابان كانت، ولاتزال، اقتصادا يقوده التصدير ويعتمد على الاستيراد، سيرى النتيجة مذهلة.

لكن إينو كان لا يزال يناضل من أجل العودة إلى معيار الذهب عندما اغتيل في 1932. وفي وقت لاحق من ذلك العام، اغتيل مدير لمصرف رائد واغتيل أيضا رئيس الحكومة التي كان تاكاهاشي وزيرا فيها. كان التقشف يحصد عددا كبيرا من الضحايا. وكان عقد الزمن من التقشف أقنع الجيش الياباني بأنه «في حالة حرب مع النخبة السياسية المدنية بأكملها»[77]. استبعد الجيش أولا تاكاهاشي، مهندس

الانتعــاش، من مجلــس الوزراء عندما بدأ يقــول إن تعافي الاقتصــاد (آخر 1934) يعنــي أن الوقت حان لتقليص الإنفــاق والقلق من التضخم. بعد ذلك بعامين، قُتِل تاكاهاشي، إلى جانب العديد من الشخصيات السياسية الأخرى، في انقلاب فاشل آخر في فبرايــر 1936. وحل محله في وزارة المال وزير دمية بيد الجيش شــغل مضخات المــال بطاقتها الكاملة. وعندمــا أُعلِنت الحرب أخيرا على الصــين في 1937، توقف التمويل في اليابان، إلى جانب أي حصافة مالية.

التقشــف في اليابان لم يفشل فقط. بل خلق أيضا أسوأ ركود في التاريخ الياباني، وأثار حملة اغتيالات ضد المصرفيين، ومكّن «الرائعين الذين جلبوا لكم بيرل هاربور». الآن، إذا كنتَ تعتقد أن هذا يكفي لإثبات لماذا التقشــف هو فكرة خطيرة، فليس عليك سوى الانتظار لترى ما حدث في فرنسا في الوقت نفسه تقريبا.

الدفاع عن الفرنك - لكن ليس فرنسا: سياسات التقشف الفرنسية 1919 - 1939

على الرغم من أن فرنســا كانت على الجانب المنتصر في الحرب العالمية الأولى، عانــت بــين القــوى المتحالفة كلهــا تدميرا معظم زمــن الحرب أصاب الأشــخاص والممتلكات والثروات. وكان الدمار كبيرا إلى درجة شــكّل معها جعل الألمان يدفعون ثمن الضرر كله جزءا مهما من التخطيط المسبق للموازنة. ومثّل رفض الألمان الدفع، وتوقفهم فعلا عن الدفع بعد التضخم الجامح، مشــكلة كبيرة بالنســبة إلى مسعى الاقتصاد الفرنسي إلى الاستمرار.

أصاب فرنســا بطريقة غريبة نمط الازدهار - الركود - تثبيت الاســتقرار الذي اتســم به الاقتصاد العالمي في بداية عشرينيات القرن العشرين. ومن خلال الاعتماد عــلى التعويضات الألمانية لتغذية جزء كبير من موازنتها، عندما كانت المدفوعات لا تأتي، وجبت مواجهة العجز الناجم في الموازنة بزيادة لأســعار الفائدة لجذب رؤوس الأموال. وفي حالة كهذه، كانت السياســات المعقولة تتمثّل في زيادة الضرائب، وهنا تحديدا التقت الديموقراطية والضرائب معا لإنتاج التضخم[78].

كانت فرنسا مجتمعا منقسما بعمق، إذ سعى اليمين السياسي إلى زيادة ضرائب الإنتاج والاستهلاك على الجميع، في حين أراد اليسار السياسي فرض ضريبة فقط على مدخول اليمين وثروته[79]. ولحماية اليمين، كلما بدا كأن اليسار قد يفوز بالانتخابات،

رفض مصرف فرنسا تجديد سندات الخزانة، أي أدوات الدَّين القريبة الأجل التي تموِّل الحكومة، «ما اضطر السلطات إلى طباعة النقود»[80]. بحلول 1924، وبعد جولات عديدة من إذكاء التضخم بهذه الطريقة، جاء اليمين إلى السلطة، وكما هو متوقع، زاد الضرائب على ناخبي اليسار. فاز اليسار في الانتخابات التالية في العام نفسه لكنه لم يستطع إعادة تحويل العبء. ونتيجة لذلك، تضخم العجز. وفي نهاية المطاف، استقالت حكومة اليسار وفي 1926 فرضت حكومة يمينية بقيادة ريمون بوانكاريه ما يكفي من الضرائب لتسديد العجز. وردا على هذا التوازن في الموازنة والانخفاض في التضخم، اشترى المستثمرون الفرنك. وهذا مكّن فرنسا من العودة مرة أخرى إلى معيار الذهب في 1926 إذ أعادت بناء احتياطاتها. وبين 1926 و1930 استقر الاقتصاد وازدادت تدفقات الذهب، تعززها نسب عالية من الفائدة، إلى درجة أن صحيفة «فيغارو» أعلنت أن فرنسا «تفرح في اقتصادنا الخجول لكن المزدهر في مقابل الاقتصاد المستأثر والمنحط لدى الأعراق الأنجلوسكسونية».

كان هراء قومي متغطرس كهذا طبعا اللحظة المثالية للآثار المجتمعة لهروب رؤوس الأموال متجهة إلى الولايات المتحدة، وانهيار وول ستريت، وأزمة السيولة في أوروبا الوسطى لتصدم الاقتصاد الفرنسي بسرعة كبيرة. وكانت النتيجة انخفاض الناتج القومي الإجمالي بنسبة 7 في المائة والإنتاج الصناعي بواقع 13 في المائة بحلول 1932[81]. وعنت الرغبة في التمسك بمعيار الذهب عندما كان الجميع يغادرونه أن فرنسا لم يمكنها إلا أن تنكمش فيما كان الآخرون جميعا ينتعشون.

ما أنقذ فرنسا إلى حد ما هو أن الركود أصاب في المقام الأول النفقات الرأسمالية والاستثمارية بدلا عن الاستهلاك[82]. لكن حتى في فرنسا، كان الانكماش أكبر من أن تتحمله الديموقراطية. وكانت ثمة حاجة إلى الإنعاش، لكن الإنعاش في ضوء معيار الذهب كان سينتج فقط هروبا لرؤوس الأموال، خصوصا إذا قررت السلطة النقدية عدم التدخل. فلنجاح الإنعاش، كانت الحاجة تدعو إلى سياسات داعمة من مصرف فرنسا، وهو بالضبط ما لم يكن مصرف فرنسا على وشك عرضه.

يقول جوناثان كيرشنر إن مصرف فرنسا كان مؤسسة قوية وغير ديموقراطية تماما خلطت بين مصالحها والمصلحة الوطنية. فعلى الرغم من أنه الوكيل المالي للخزانة الفرنسية، كان أيضا مؤسسة خاصة تضم 40 ألف مساهم، وكان الـ200

الأكبر من بينهم، الذين يُسمّون في الأغلب «الـ 200 عائلة»، يحددون الموظفين والسياسات[83]. وكانوا يدفعون الراتب (الكبير) للحاكم في مقابل تغذية معتادة من الذهب، والتخفيضات، والتوازن في الموازنة، وكلها أفادت الطبقة التي تعتاش على الريوع على حساب الجميع[84]. وفيما كان اليمين السياسي معنيا أصلا، كانت سياسات الأمر الواقع في مصرف فرنسا مخصصة لشل اليسار السياسي. وكان التقشف المستمر النتيجة.

بين 1932 و1936 خُفِّض الإنفاق الحكومي بنسبة 20 في المائة، وانخفض الإنتاج الصناعي بنحو ربع، وارتفع سعر الصرف الحقيقي، وانهار المعروض من النقود[85]. وأدت أي محاولة للتعويض إلى هروب رأس المال، وهو أمر سانده المصرف بنشاط كوسيلة لتأديب الحكومة. وزرع المصرف قصصا في الصحافة لتشويه سمعة التجارب المالية في أماكن أخرى، مصرا على التخفيضات في الموازنة باعتبارها السبيل الوحيد للمضي قدما، وعموما اعترض على أي من السياسات التي روجت لها الحكومة المنتخبة ديموقراطيا ولم تحظَ بموافقته[86].

وكان المثال الحاسم على ذلك تجربة حكومة فلاندان مع الإنعاش في الفترة 1934 - 1935 عندما كانت فرنسا لاتزال ترتبط بمعيار الذهب. اعترض مصرف فرنسا على هذه السياسات على الرغم من أن فلاندان كان سياسيا محافظا. ولم يبذل أي جهد لوقف خروج الذهب من البلاد الذي شجعه الإنفاق الهزيل للحكومة، ما دفع فلاندان في النهاية إلى الاستقالة[87]. وأصدر بيار لافال، الذي حلت سياسات «الانكماش الفائق» الخاصة به محل سياسات فلاندان، ما لا يقل عن 549 مرسوما، نص معظمها على تخفيضات للموازنة. وتراجع الاقتصاد أكثر على الرغم من أن مصرف فرنسا ضمن على نحو متزايد أدوات دين قريبة الأجل لشراء متنفس للافال، وهو أمر لم يفعله المصرف لليسار[88].

وبلغ الموقف ذروته عندما بدأ الجمهور شغبا. وأُخرِج لافال في يناير 1936 وحل محله تحالف عابر للأحزاب اليسارية أُسمِي الجبهة الشعبية. لقد جُرِّب التقشف، ولقد فشل، وجُرِّب مرة أخرى في الانكماش الفائق للافال، وفشل مرة أخرى. أرادت الجبهة الشعبية اللحاق بالدول التي كانت تتمرد على التقليد. وكانت المشكلة طبعا مصرف فرنسا. زادت الجبهة الشعبية الأجور، وخفّضت ساعات العمل، وأصلحت

هيكلية مصرف فرنسا فلا تعود إلى الحكام السيطرة على مجلس الإدارة[89]. وكان هذا جديرا بالثناء للغاية، لكنه أدى ببساطة إلى جولة أخرى من هروب رؤوس الأموال، وزيادة سعر الفائدة، ومزيد من الانكماش. فالسياسات الإنعاشية، في غياب ضوابط فاعلة لرأس المال، تضمن فوز هروب رؤوس الأموال، خصوصا عندما يساعد ذلك المصرف المركزي ويحرّض عليه. وعندما اقترح زعيم الجبهة الشعبية ليون بلوم ضوابط لرأس المال لجعل الإنعاش وزيادة الإنفاق ممكنين، اضطره إلى الخروج من الحكم هروب متزايد لرؤوس الأموال لم يفعل مصرف فرنسا مرة أخرى شيئا لمنعه.

حتى عندما تخلت فرنسا في نهاية المطاف عن معيار الذهب في سبتمبر 1936، لم يتحسن إلا القليل. وفي خلط للاستعارات البلاغية، عندما يمكن لتخفيض قيمة العملة أن يخلق مجالا للتحرك، يجب على الإنفاق أن يتحمّل العبء. لذلك عندما تتصرف السلطة النقدية كسد منيع في وجه السياسات كلها إلا التقشف، سيزيد انخفاض القيمة فاتورة الواردات ويفاقم الركود ببساطة. لقد انتعشت في هذه الفترة معظم الدول التي تركت معيار الذهب من خلال تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى الإنفاق، حتى لو كان ذلك من خلال إعادة التسلح. ومع ذلك، اعترض مصرف فرنسا باستمرار على زيادات في الموازنة كان من شأنها أن تسمح للجيش الفرنسي بتحديث نفسه، وحتى القيام بتعبئة، لمواجهة التهديد الألماني[90]. ونتيجة لذلك، كان الإنفاق على الدفاع الفرنسي بين 1934 و1938 واحدا على 10 من إنفاق ألمانيا[91]. استشاط حكام المصرف المركزي الفرنسي غضبا من «المستوى المنخفض أصلا في شكل مدمر للإنفاق العسكري»، وظلوا يدعون إلى تخفيض نفقات الدفاع حتى وقت متأخر مثل 1940[92] حتى اقتراح التعبئة الوقائية شجع على هروب رؤوس الأموال، وهو شيء لم يفعل مصرف فرنسا، مرة أخرى، شيئا لوقفه[93]. يقول أحد الباحثين في شكل دال، إن هتلر بحلول 1936 كان يعرف شيئا واحدا. كان يجب الدفاع عن الفرنك مهما كلّف الأمر. أما بالنسبة إلى الدفاع عن فرنسا، فكان ذلك مسألة أخرى تماما[94].

الدروس الخطرة للتقشف

علّمتنا فترة ما بين الحربين العالميتين بعض الدروس القيمة حول الأسباب التي تجعل التقشف لا ينجح والأسباب التي تجعل تطبيقه فكرة خطرة. إن بناء نظام

نقدي دولي كامل مع انحياز كامن إلى الانكماش ولا يمكن أن ينجح في الديموقراطية هو فكرة سيئة. هذا أولا. ثانيا، كان أينشتاين على حق. إذا كان فعل الشيء نفسه مرارا مع توقع نتائج مختلفة هو تعريف الجنون، فإن جولات متكررة من التقشف في بلد بعد بلد هو الجنون. لم يأتِ أي خير منه. وبغض النظر عن عدد قليل من التوسعات القريبة الأجل في بداية عشرينيات القرن العشرين عندما لم تكن البلدان مرتبطة بالذهب، لم يفشل التقشف فقط، بل أدى إلى ركود أعمق وأطول، ويمكن القول إنه وضع الأسس للحرب التي ستشعل العالم في الأربعينيات.

واستمرت الأيديولوجيا «التصفوية» الأميركية بعد انهيار وول ستريت، محوِّلة سلسلة من إخفاقات المصارف وعجز طفيف نسبيا في الموازنة إلى أزمة مالية شاملة وركود لم تخف حدته إلا عندما أُنهِي التقشف. واستعاد البريطانيون ببطولة تكافؤ ما قبل الحرب وولّدوا فورا مليون عاطل عن العمل وركودا استمر حتى نهاية الثلاثينيات. وخفّض السويديون الإنفاق في البداية، وفي شكل كلاسيكي جدا، لجعل الأمور أفضل، لكنهم بدأوا بعد ذلك يجربون سياسات إنعاشية في شكل أسبق وأهم من أي بلد آخر، باستثناء اليابانيين. وكان التضخم الجامح في ألمانيا في 1923 لا علاقة له بسياسات التقشف التي أعقبت أو نتائجها النهائية، أي صعود الفاشية الميالة إلى الإبادة الجماعية. بدلا من ذلك وفيما ضرب هروب رؤوس الأموال ألمانيا في آخر العشرينيات، طبِّق التقشف للحفاظ على ربط البلاد بمعيار الذهب، كانت نتيجته رمي الاقتصاد من حافة الهاوية. وكان حزب الأغلبية في مجلس النواب الألماني، الحزب الديموقراطي الاجتماعي، في شكل معاكس، أكثر تقليدية من معارضيه الليبراليين. وكانت النتيجة تقشفا عابرا للأحزاب ترك أبواب السلطة مفتوحة، وسار النازيون مباشرة عبرها.

وخضعت اليابان لجولات عديدة من الانكماش المتعمد بهدف العودة إلى معيار الذهب وهي جولات أثبتت عدم جدواها تماما. وخلال العملية أزعج السياسيون جيشهم كثيرا، فبدأ باغتيال أعضاء بارزين في النخبة المالية وفرض إنعاشا للاقتصاد أكبر بكثير من أي إنعاش استطاع السويديون أو الألمان إدارته في أي وقت مضى. وأخيرا، ظلت فرنسا على معيار الذهب فترة أطول من أي بلد آخر، ويمكن القول إن الأمر انتهى بها وهي تعاني أكثر من غيرها. لقد فقدت وجودها

كدولة مستقلة. كانت النخب المالية الفرنسية تخشى كثيرا من التضخم، فقررت الحفاظ على قيمة الفرنك، ما شل قدرة الجيش الفرنسي على الحشد في وجه هتلر. فالتقشف لم يفشل فحسب – لقد ساعد أيضا في تفجير العالم. هذا هو التعريف الخاص بفكرة خطرة جدا.

لماذا ننسى هذه الدروس؟ كما رأينا في الفصل الخامس، كانت 30 سنة من الأفكار الليبرالية الجديدة التي تفتت تصوراتنا لثلاثينيات القرن العشرين جزءا من الأمر بالتأكيد. فورقة التعليمات الاقتصادية الجديدة هذه لم تنفِ فقط هذا التفسير للأحداث الممكنة. كما رأينا سابقا، هي اقترحت حتى أن العكس هو الصحيح – أن التقشف يؤدي إلى النمو، وأن الركود، وليس الازدهار، هو الوقت المناسب لتخفيض الإنفاق. لكن هل كانت على حق؟ نعود الآن إلى حالات التقشف التوسعي التي فُحِصت سابقا لمعرفة ما إذا كانت حقا لا تجبرنا على تغيير رأينا في التقشف. من هناك ننتقل إلى بعض بلدان الـ REBLL وهجومها الأخير على نجمة الدَّين.

الجزء الثاني: الحالات الجديدة للتقشف: التقلص التوسعي للمالية العامة في ثمانينيات القرن العشرين يلتقي بتحالف الـ REBLL

إعادة نظر (ومراجعة) للتقشف التوسعي

لمجرد تحديث ذاكرتنا حول الأسباب التي يُقال إن التقشف جيد بسببها، على الرغم مما سبق كله، كانت النتائج الرئيسية للأدبيات المتعلقة بالتقلصات التوسعية للمالية العامة كما يلي. أبرزت الورقة الأصلية لجافاتزي وباغانو للعام 1990 التقلص التوسعي للدنمارك في الفترة 1982 – 1986، مدعية أن تحوّلا في النظام السياسي إلى اليمين، زائدا تخفيضا في قيمة العملة، زائدا ربطا للعملة بالمارك الألماني عززت النمو[95]. كذلك «أغراهما» القول إن الشيء نفسه ينطبق على إيرلندا[96]. وبعد خمس سنوات وجد أليسينا وبروتي 14 تعديلا ناجحا في 20 بلدا في مدى 32 سنة، مع تحوّلات إيجابية في توقعات المستثمرين، وتخفيضات على جانب النفقات، وتخفيضا لقيمة العملة أثناء إنجاز العمل[97]. وفُحِصت هذه الحالات بدقة أكبر في مقالهما «حكايات عن تعديل المالية العامة»، الذي قلّص الحلقات الإيجابية الـ 23 الملحوظة في البيانات إلى 10 دراسات حالة. ذكر معدّا التقرير «حالتين تظهر

التوسـعية في شـكل لا لبس فيه: إيرلندا 1987 – وأسـتراليا 1989»[98]. وأصبحت الدنمارك، التي كانت أفضل حالة لدى جافاتزي وباغانو، تبدو الآن نتيجة «مختلطة». ونصت النقطة الرئيسـية لأليسـينا وأردانيا على ما يلي: «بغض النظر عن المستوى الأولي للدَّيـن، إن التعديل المالي العام الكبير الذي يقيّم النفقات ويرافقه اعتدال في الأجور وتخفيض لقيمة العملة هو تعديل توسعي»[99]. ووجد تحديث هذه الورقة الصادر في 2009 تسـعة أمثلة على تعديلات توسعية في المالية العامة، وفي كل حالة «تكون التعديلات الناجحة في المالية العامة مستندة كليا إلى تخفيض للإنفاق ترافقه تخفيضات ضريبية متواضعة»[100]. إن القناة الرئيسـية الناجحة للتقشف التوسعي هي، في الحالات كلها، التوقعات العقلانية للمستهلكين.

طـوال هـذا العمل، يُستشـهَد مرارا بتكيـف إيرلندا في آخـر ثمانينيات القرن العشرين باعتباره أفضل مثال على هذه الفرضية، فيما تؤدي أسـتراليا، ثم أقل منها الدنمـارك والسـويد، أدوارا داعمة. هـذه هي الحالات التي يُفـترَض أن تبين لنا أن الدروس المسـتفادة من العشرينيات والثلاثينيات لم تعد قابلة للتطبيق. وعمدا إلى إثبات أن الركود هو الوقت المناسـب للتخفيض، وأننـا يجب أن نخفّ على جانب الإنفاق، وفي شـكل حاسـم. ولأن الدولة يمكن أن تؤثر في شكل إيجابي في التوقعات المسـتقبلية للمدخول من طريق تخفيض حاسم، يمكن للتقشف أن يكون توسعيا. وإذا كانت هذه الحالات تبرهن في الواقع على هذه الادعاءات، ربما يصبح لدينا بعد ذلك سبب وجيه لننسى الدروس المستفادة من الفترة السابقة. لذلك، هل ترقى إلى عرضها على أنها «تثبت» حجة التقشف؟

الإجابة هي لا، لكن للوصول إليها، عليك أن تجتهد. هذه الأدبيات غير متكافئة للغاية، وشديدة التقنية. يسـتخدم مختلف الباحثين مقاييس واختبارات إحصائية، ويحتـل الجدال حول المزايا ذات الصلة لكل مقياس ومعيار مسـاحة على صفحات الدوريـات الأكاديمية أكبر من الحالات الفعلية نفسـها؛ وتميز الأدبيات تفسـيرات متباينة على نطاق واسع للحالات نفسها. ومع ذلك، تبيّن الخطوط العريضة للنقاش أن دراسـات الحالة لا تصمد عند المسـتوى الجزئي فور وضع المتخصصين بالبلدان أيديهم عليها، بينما عند المستوى الكلي، فإن الحجة لمصلحة الضبط التوسعي للمالية العامة تتعرض في شـكل متزايد لتشكيك – من باحثين من داخل القطاع الأكاديمي،

من داخل صندوق النقد الدولي، وحتى من داخل مدرسة بوكوني نفسها. وللحصول علـى فكرة عن هذا الكم الهائل من المؤلفات، نركز على العمل الأسـاسي والثانوي، وعلى دراسات الحالة الأكثر شيوعا في الأدبيات، وعلى الدراسات الإحصائية الأحدث.

التوقعات والتوسع والتقشف في حالات الثمانينيات

نبدأ مـع الدنمارك، الحالة الأفضل لدى جافاتزي وباغانـو، لكنها الحالة التي اختار أليسينا وأردانيا تسميتها بـ«المختلطة». ويشير أليسينا وأردانيا إلى أن حجم التعديـل في الدنمارك كان كبيرا، عند نحو 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وكان «موزعـا بالتسـاوي تقريبـا بين تخفيـض الإنفاق وزيـادة الضرائب»[101]. ويقولان بأن المؤسسـات المركزية التي تفاوض على الأجور تمسـكت بنمو الأجور في حين ثُبِّت سـعر صرف العملة بدلا مـن تخفيض قيمتها. وأدى ذلك إلى تراجع للتضخـم بدلا من تخفيض قيمة العملة، مـا أدى على الرغم من ذلك إلى تراجع في تكاليف وحدة العمل. لكن أليسـينا وأردانيا يشيران إلى أن النمو، بعد الضبط الأولي الناجح للمالية العامة، انخفض في شـكل كبـير في الفترة 1988 – 1989 في حين ارتفعت معدلات البطالة، وكان السبب الرئيسي إنهاء المساومة المركزية على الأجور – لذلك فالحالة بالنسـبة إليهما «مختلطة». وكذلك يشير روبرتو بروتي، في مقالـة منفصلة، إلى أن النمو، بعد الضبـط الأولي الناجح، «تباطأ ثم توقّف فيما انخفض الاستهلاك لثلاث سنوات»[102].

أمـا إعادة التقييـم التي أجراها أولـف برغمان ومارتن هاتشينسـون للضبط الدنماركي في الفترة ما بين 1982 – 1986 فتدعم على نطاق واسـع تفسـير أليسـينا وأردانيا، لكن برغمان وهاتشينسون يشددان بقوة أكبر على قناة التوقعات بوصفها الآلية الأساسية لتفسير التعديل الإيجابي. وتشير دراستهم للدنمارك إلى تحوّل كبير في الموازنـة والنمو القوي الذي ظهـر في 1984 – 1986. لكنهما لا يعترفان بأن التراجع الكبـير جدا للاقتصاد حصل مباشرة بعد ضبـط المالية العامة. ونظرا إلى هذا، يجب تخفيـف القدرة على إسـباغ المصداقية على قصة التوقعات. فـإذا غُيِّرت التوقعات عندما برز «تحوّل نظامي» رئيسي في الفترة ما بين 1982 – 1986، كما يقول الكاتبان، فلماذا إذن أنتجت تلك التوقعات نفسها في نهاية المطاف الركود في 1988؟[103].

إن شرح هذا الركود والحفاظ على قناة التوقعات باعتبارها الوسـيلة الرئيسـية للتعديـل يعني إمـا أن تحوّل النظـام لم يكن موثوقا على الرغـم من كل شيء، ما يصعّـب شرح التوسـع الأصلي من طريق التوقعات، أو أن عـلى الكاتبين أن يشرحا لماذا تغيرت توقعات المسـتهلكين والمستثمرين بسبب بعض العوامل الخارجية التي تغلبـت عليهم، وهما لم يقدّما هذا الشرح. ثمة غياب للوضح في أمور كثيرة، وهكذا هـي الحال بالنسـبة إلى حجة قناة التوقعات، التي يدعوهـا بول كروغمان «جنيّة الثقة»، فهي تضعف على الرغم من هذه المحاولة لإثبات أهميتها. في الواقع، لا يرى عمل لاحق أصدره صندوق النقد الدولي، الدنمارك كمثال على «ضبط المالية العامة بدافـع من الرغبة في تخفيض العجـز في الموازنة»، لأن الاقتصاد كان محموما عندما أُجري الضبط. أي أن التخفيضات أُجرِيت خلال ازدهار، وليس خلال ركود[104].

البلد الذي يظهر في شكل روتيني في قائمة الحالات الإيجابية للتقشف التوسعي هـو إيرلندا في آخر ثمانينيات القـرن العشرين. وبالعودة إلى النقاش في «حكايات»، يـروي أليسـينا وأردانيا تجربة إيرلنـدا في 1987 - 1989 كما يـلي. عندما وصلت الديـون الإيرلنديـة إلى 116 في المائة مـن الناتج المحلي الإجـمالي في 1986، تولت السـلطة حكومة يمينية خفّضت التحويلات الاجتماعية، وفاتورة الأجور الحكومية، والضرائـب. وأدى تخفيض قيمـة العملة والاعتدال في الأجـور المتفاوض عليها إلى انخفاض تكاليف وحدة العمالة بنسـبة 12 إلى 15 في المائة. وقفزت معدلات النمو والاستثمار الأجنبي على حد سواء[105]. وكان الأساس في هذا كله، كما قبلا، التخفيض الكبير المستند إلى النفقات بالإضافة إلى اعتدال الأجور وانخفاض قيمة العملة[106].

أما ستيفن كينسيلا فيقدّم رواية مختلفة للأحداث في دراسته الأخيرة للتجربتين التوأم لإيرلندا مع التقشـف: في آخـر الثمانينيات، واليوم في أعقاب الأزمة المصرفية للعام 2008[107]. يؤكد كينسيلا أن إيرلندا لم تعرف توسعا بعد ضبط المالية العامة، كما تدعي الأدبيات، لكنه يلاحظ أن الارتباط لا يعني السببية في هذه الحالة. وقال إنـه لاحظ بـدلا عن ذلك ارتباطا آخـر؛ تزامن ضبط المالية العامـة في إيرلندا «مع فـترة من النمو في الاقتصاد الدولي، مـع وجود تحويلات مالية من الاتحاد الأوروبي، وانفتاح السوق الموحدة، وتخفيض لقيمة العملة جرى في توقيت جيد في أغسطس 1986»[108]. وتشـير ورقة سـابقة كتبها جون كونسـيدين وجيمس دوفي إلى نقطة

مماثلة، أي أن الفارق تحقق بفضل الطفرة في الواردات البريطانية – ما يُسمَّى طفرة لوســون – إلى جانب انخفاض قيمة العملــة في 1986[109]. وتلقى الفكرة دعما من مقالة روبرتو بروتي، الذي يقول عن الحالة الإيرلندية إن «انخفاض الجنيه الإسترليني وتوسع الإنفاق في المملكة المتحدة... عززا الصادرات الإيرلندية»[110].

ويلاحــظ كينســيلا أيضا أن التعديــل خُفِّف إلى حد كبير من خــلال إعفاء من ضريبة المدخول رفع الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل اثنين في المائة[111]. لكن الجزء الــذي يبرز في رواية كينســيلا هو أمر غائب تماما في الإعــادات الأخرى لرواية هذه الأحداث. يقول، «ارتفع متوســط الأجر الصناعي بنسبة فاقت 14 في المائة في الفترة ما بين 1986 – 1989 [ما] زاد الإيرادات الحكومية وزاد... الاســتهلاك الخاص»[112]. ويختتم كينســيلا بأن هذا يجعل التجربة الإيرلنديــة كلها تبدو مثل «قصة كينزية بدائيــة يقترب فيها بلد متقاعس بسرعة إلى متوســطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية» أثناء الطفرة العالمية، أكثر منها حالة انكماش غيّر التوقعات البعيدة الأجل للمســتهلكين الإيرلنديين في شــأن الضرائب والإنفاق[113]. مــرة أخرى، تتعرض قناة التوقعــات الخاصة بالتعديل المُشــاد بها كثيرا، التي تمثّل الادعاء الرئيسي بالشــهرة الخاص بمدرسة التقشف التوسعية، إلى تغلب عوامل أخرى عليها في أفضل الأحوال، إن لم تكــن غائبــة كليا في الحالة الإيرلنديــة[114]. وفي الوقت نفســه، فإن العاملين اللذين يؤديان المهمة فعلا، أي زيــادات الرواتب والارتفاعات العالمية، يغيبان على نحــو مماثل في النموذج المعياري للتوقعات. ويبــدو الأمر كأننا نتحدث عن بلدين مختلفين اسمهما إيرلندا.

إذا لم تقــم الدنمــارك وإيرلندا حقا حجة التقشــف التوســعي والتأثــير المهم جدا للتوقعات، ماذا عن حالة الأسترالية؟ في الواقع، تثير أستراليا مشاكل أكبر لحجة التقشف المعزّز بالتوقعات. درس جون كويغين «حكاية» أليســينا وأردانيا عن التكيف الأســترالي وأعلــن أنها أكــثر قليلا من «بحــث رديء» يتعامل مع الحقائق الأساســية حول هذه المســألة في شــكل خاطئ تماما[115]. ففي رواية كويغين، وخلافا لرواية أليسينا وأردانيا، لم تحصــل تخفيضــات في إعانات البطالــة ولم تُفرَض ضرائب عــلى رأس المال فعلا في الحالة الأســترالية، لذلك يجب إعــلان تأثيرها في تغيير التوقعــات مُلغى وباطلا. فعلى الرغــم من كل شيء، لم يحدث الأمران ولا يمكن أن يكــون لهما تأثير. كذلك فإن الدور

الذي أسـنده أليسـينا وأردانيا إلى المسـاومة على الأجور، كان من خلال تقدير كويغين «عكـس ذلـك تماما لهذه القصة المروية هنا»، فهي أظهرت في الواقع «توسـعا كبيرا في دور الحكومة» وليس انكماشـا[116]. والأمر المثير للاهتمام في هذه الحالة، فعل أليسينا وأردانيا بالنسبة إلى لأستراليا ما فعله برغمان وهاتشينسون بالنسبة إلى الدنمارك - هما يحذفان «فور انتهاء قصتهما تقريبا، حقيقة دخول أسـتراليا في أسـوأ ركود في تاريخها بعد الحرب»[117]. ونظرا إلى تدمير كويغين للحالة الأسترالية، نحن مضطرون إلى استنتاج أن الحالة الإيجابية الأخرى المستشـهد بها أحيانا كثيرة في التقشف التوسعي تنهار على ما يبدو لحظة إضافة أي وزن للأدلة التاريخية عليها. والأهم من ذلك، تغيب تماما مرة أخرى آلية التوقعات، التي تمثّل الادعاء الرئيسي في الأدبيات كلها، في التحليل النهائي.

وأخيرا، تبرز السـويد أحيانا كمثال على الانكماش التوسـعي، وتضع ورقة أصدرها جافاتـزي وباغانـو في الفترة ما بـين 1995 السـويد في 1990 - 1994 كمثال على دور التوقعات، لذلك تستحق هذه الحالة بعض النظر[118]. يدرس جافاتزي وباغانو فترة من التوتر الاقتصادي في السـويد حين اتسـعت الموازنة بدلا عن أن تنكمش، خلافا لأكثرية هذه الأدبيات، واسـتقر الاسـتهلاك بدلا عن أن يتوسـع. لماذا إذن درس الباحثان هذه الحالة المضادة؟ لقد هدفا إلى إظهار عكس الادعاء العادي المتعلق بالتقشف التوسعي وتعزيـزه بذلك. ويعني ذلـك أنهما أرادا إظهار أن التخفيضـات الضريبية أثناء الركود يمكن أن تشـير من خلال قناة التوقعات للمستهلكين إلى أن أوقاتا عصيبة مقبلة - هي السـبب لحصولهم على تخفيض في الضرائب - وهكذا ينبغي ألّا يزيدوا الاستهلاك على الرغم من الزيادة في النقود المتاحة والركود المسـتمر[119]. هي آلية التوقعات نفسـها، لكن هذه المرة يرى المسـتهلكون العقلانيون ما وراء السياسات السيئة لحكومة مبذرة بدلا من الاسـتجابة في شـكل إيجابي لتخفيض أجرته حكومة متقشفة ذات مصداقية. ويُحتمـل أن تقـوي الحالة الادعاءات حـول تأثير التوقعات من خلال توسـيع نطاقها التجريبي. فالأمر لا يقتصر على تخفيضات في الإنفاق تؤدي إلى التوسـع في الاسـتهلاك (التوقعـات الإيجابية) فالتوسـع في الإنفاق يمكن أن يؤدي إلى تخفيض في الاسـتهلاك (توقعات سيئة).

يبدأ جافاتزي وباغانو بالإشـارة إلى أن الديون السويدية نمت من 24.9 في المائة مـن الناتج المحـلي الإجمالي في 1990 حتى 67.8 في المائـة في العام 1994. وإذ أقرّا

بأن السويد مرت بركود حاد في هذا الوقت، يدفعان على الرغم من ذلك بالادعاء القائل إن «أكثر من نصف تدهور الموازنة لا يمكن أن يعزَى إلى الركود»[120]. وتفسر هذا التباين «الإجراءات السياساتية الحصيفة» مثل تخفيض الضرائب وخطط إنقاذ المصارف التي خفضت الاستهلاك الخاص بنسبة تشير إلى أوقات عصيبة مقبلة[121]. وكان تحديدا ما قاد هذا الانخفاض في الاستهلاك في هذه الفترة، على الرغم من الحوافز التعويضية التي اتخذت شكل تخفيض الضرائب، هو «الخوف من توقف الحكومة السويدية عن تسديد الديون السيادية [وهو خوف ازداد] إلى حد كبير بحلول نهاية العام 1992»[122].

وتتمثل أدلة المؤلف على هذا الادعاء في هامش في العائدات بين السندات السويدية التي تستحق بعد 30 عاما وسندات أصدرها البنك الدولي بالعملة والمدة نفسيهما وبلغ «100 نقطة أساس في العام 1993»، بالإضافة إلى سلسلة من عمليات المحاكاة التي أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية واقترحت أن الدين السويدي قد لا يستقر حتى العام 1999[123]. وبسبب الخوف الملازم من التخلف عن التسديد الناتج عن هذا الأمر، انخفض الاستهلاك السويدي 13 نقطة مئوية بين عامي 1989 و1994 «كما بدأ الدين العام يصل إلى مستويات مرتفعة جدا»[124]. هذه التطورات المرعبة، والعمل من خلال التوقعات العقلانية الخاصة بها، كان يجب أن «تقود المستهلكين السويديين إلى الحد من تقديرهم للمدخول المتاح دائما... واستهلاكهم... وتقديراتهم للأرباح المستقبلية من الأصول الإنتاجية»[125]. «هذه المراجعة للمدخول المتاح دائما نحو الانخفاض ربما أطلق شرارتها [من ثم] التراخي الحكومي في شأن المالية العامة... الذي... جعل السويد تراكم الدين العام بمعدل فائق»[126].

نقول في تلخيص للادعاءات الرئيسية لجافاتزي وباغانو، إن الحكومة السويدية زادت الدين العام إلى 67.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال ركود ضخم، لكن معظم الأمر كان من اختيارها. وكان هذا كافيا لخلق هامش في عائدات السندات يساوي واحدا في المائة (100 نقطة أساس = واحدا في المائة = لا أمر يدعو إلى القلق) في مقابل عائدات خاصة بسندات أصدرها البنك الدولي. ويفترض أن هذا الأمر جعل المستهلكين السويديين (الذين يقضون وقتهم على ما يبدو في متابعة

هوامش السندات) يستاؤون إلى درجة أن التوقعات العقلانية والتكافؤ الريكاردي، على الرغم من حصول الأمر في وسط ركود، حركت قناة التوقعات لضمان أن المال المجاني حين وصل من الدولة في شكل تخفيض للضرائب، لم يؤثر في الاستهلاك. فالمستهلكون اعتبروا بعقلانية الحفز بمنزلة إشارة إلى أن أوقاتا رهيبة مقبلة وأبطلوا التوسع من خلال توقعاتهم البعيدة النظر.

أي شخص يعرف الاقتصاد السياسي للسويد، خصوصا في تلك الفترة، لا بد من أن يلاحظ إغفالا كبيرا إلى حد ما في النسخة التي قدمتها هذه الورقة عن الأحداث تعلق بالانهيار الثلاثي لأسواق العقارات وأسواق الأسهم وأسعار الصرف الذي حدث في السويد بين عامي 1989 و1993. كانت السويد فجرت من فورها فقاعة نشأت في أسواقها الخاصة بالعقارات والأسهم بعدما زادت خطوات الحكومة نحو إلغاء التنظيمات في العام 1987 المعروض من الائتمان الخاص على نطاق واسع، لكنك لن تعرف ذلك من هذه الورقة. يقول بيتر إنغلاند إنه في العام 1989 فقط «تراجع مؤشر أسهم البناء والعقارات بنسبة 25 في المائة. وبحلول نهاية العام 1990، كان مؤشر العقارات انخفض 52 في المائة»[127]. وفوق هذا الانكماش الهائل الذي خلف آثارا سلبية كبرى في سوق العمل، تأثرت السويد بالآثار الانكماشية الضخمة لأزمة العملة في الآلية التنفيذية لإدارة الأخطار التي انضمت إلى انهيار العقارات للحد من نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -5.1 في المائة بين عامي 1991 و1993. وبعد ذلك، وفقط بعد ذلك، ارتفعت أسعار الفائدة حقا إلى مستويات كبيرة[128]. ولم يهتم أحد ذرة واحدة بالدين الوطني في هذه المرحلة.

لكن في وضع كهذا، قد لا ينفق المستهلكون كثيرا - حتى لو حصلوا على تخفيضات ضريبية - فهم كانوا تحملوا مقدارا لا بأس به من الديون حين توقعوا أرباحا رأسمالية في الأسهم والعقارات قبل أن يجدوا أنفسهم غرقى. ولتوضيح ذلك، ليست هناك حاجة إلى استدعاء شبح المستهلكين السويديين وهم يشاهدون الهوامش غير المعتادة للسندات فيما يقلقون من الديون الوطنية في أحد أكثر البلدان ملاءة في العالم. هذا هو الحلم التخفيضي لليبرالية الجديدة الباحث عن مجموعة داعمة من المقاييس الاقتصادية. والقول ببساطة إن الديون ستسدد عندما يكون الاقتصاد بخير، وفق الرأي الكلاسيكي الذي يقول به ريتشارد كو ويسميه «ركود الموازنة العامة»، سيكون

كافيا لتفسير ما يجري[129]. وليس عدم ارتفاع الاستهلاك مفاجئا إلا إذا أطرت المشكلة بهذه الطريقة المعاكسة للبديهة في شكل سخيف. ويعتبَر بقاء الاستهلاك ثابتا دليلا على وجود تأثير مألوف للحفز – لم يهبط الاستهلاك على الرغم من الانهيار. كان يجب أن يهبط أكثر من ذلك، لكنه لم يفعل، لأن التخفيضات الضريبية نجحت[130].

باختصار، لا يدعم أي من الحالات المشار إليها عادة في هذه الأدبيات الادعاءات المسوقة في شأنها، خصوصا دور التوقعات في إنتاج التوسعات من طريق التخفيض. ولعل هذا هو السبب الذي جعل الأعمال اللاحقة في هذا التقليد تتحاشى إلى حد كبير دراسات الحالة، وتذهب على نطاق واسع إلى التحليلات الإحصائية. لكن حتى هنا، أثبتت النتائج أنها مثيرة للجدال إن لم تشكل إدانة لحجة التقشف التوسعي. تحديدا، عاكست أعمال أخيرة إلى حد كبير جدا، النتائج التي توصلت إليها ورقة أليسينا وأردانيا الصادرة في العام 2009 والتي أثبتت أنها مؤثرة جدا خلال الأزمة، عنيت الورقة المعنونة «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة». ونظرا إلى هذا، ربما لم يعد ملائما الحديث عن اللحظة الراهنة باعتبارها «ساعة أليسينا»، خصوصا في صندوق النقد الدولي، من بين الأماكن كلها.

فضح «أسطورة التقشف»

شرحت ورقة أليسينا وأردانيا للعام 2009 وعززت واختبِرت وفندت ورمِيت عموما في النار. وتزيد أهم نتائج هذه الدراسات ضعف حجة التقشف التوسعي. أجرى أرجون جاياديف ومايك كونتشال أول دراسة نقدية شاملة لبيانات ورقة 2009 وادعاءاتها الرئيسية[131]. وأشار الكاتبان إلى حالات شذوذ عديدة في الورقة. أولا، من بين الحلقات التوسعية الـ 26 المحددة في البيانات «لم تعرف البلدان المعنية عمليا... تخفيضا للعجز عندما كان الاقتصاد في ركود وزيادة في معدلات النمو... في أثناء تخفيض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي»[132]. وهذا أمر غريب خصوصا بالمقارنة باكتشاف آخر، فعبر هذه الحلقات «كانت البلدان المتخذة أمثلة على نجاح ضبط المالية العامة، في المتوسط، تشهد نموا مطردا في العام السابق لعام التعديل»[133]. وبعبارة أخرى، وعلى عكس أحد الادعاءات الرئيسية في هذه الأدبيات، اتضح أنه لا دولة حاولت هذا فعلا خلال ركود.

واستنادا إلى هذه المقالة، عمد فريق الباحثين في صندوق النقد الدولي الذي وضع التوقعات الاقتصادية العالمية إلى اختبار الفكرة الكاملة الخاصة بالتقشف التوسعي من أسفل الهرم إلى قمته باستخدام مقاييس جديدة وبيانات جديدة[134]. وتتناقض النتائج الرئيسية للفريق بشدة مع تلك الخاصة بمعسكر التقشف التوسعي. تحديدا، وجد الفريق أن المفهوم الرئيسي المستخدم لتقييم إن كان الانكماش توسعيا أو لا - أي فائض الموازنة المعدل دوريا - حَرَف التحليل الأصلي بهدف العثور على حالات إيجابية واستثناء حالات سلبية[135]. فلدى تطبيق قياس بديل لاختبار التقلصات التوسعية وجد الفريق أن تقلصات المالية العامة كانت في الواقع تقلصات. لم يكن ثمة ربح يبطلها[136]. قد تكون ثمة مكاسب يمكن تحقيقها في وقت لاحق بالحد من الديون عبر تسديد الديون ذات أسعار الفائدة المنخفضة، لكن هذا ادعاء مختلف تماما، وأكثر تقليدية تماما[137].

علاوة على ذلك، وفي أمر ذي صلة خاصة بالوضع في منطقة اليورو والولايات المتحدة اليوم، وجد الفريق أن القول بأن التخفيضات في الإنفاق تقلص الاقتصاد بشكل أقل مقارنة بالزيادات الضريبية قول صحيح، لكن هذا لا يحدث بسبب التوقعات بل بسبب قدرة المصرف المركزي على إبطال الانكماش بتخفيض أسعار الفائدة. ونظرا إلى أن أسعار الفائدة عند الصفر أو قريبة منه، لن يكون تأثير كهذا وشيكا حاليا - لا يمكن للمرء أن يتوقع من سياسات كهذه غير الضرر[138]. وأخيرا، حتى تخفيض قيمة العملة، وهو دائما عنصر مهم للتعديلات التوسعية، لن يكون كافيا لتعزيز النمو «لا تستطيع البلدان كلها أن تزيد الصادرات الصافية في الوقت نفسه، لذلك توحي هذه النتائج بأن الانكماش في المالية العامة يرجح أن يكون أكثر إيلاما عندما تجري بلدان كثيرة تعديلات في الوقت نفسه»[139].

وردد مركز بحوث الكونغرس الأميركي الدراسة السابقة الخاصة بجاياديف وكونتشال، بعدما اعتمد الجمهوريون عمل أليسينا، فأجرى دراسة خاصة به للتقشف التوسعي، حكم فيها بين نسختي صندوق النقد الدولي وأليسينا وأردانيا عن الأحداث[140]. ووجد مركز بحوث الكونغرس الأميركي أيضا أن «التعديلات الناجحة في المالية العامة... حصلت عندما كان الاقتصاد عند الناتج المحتمل أو قريبا

منه»[141]. وعلى هذا النحو، فإن تطبيق هذه السياسات على الاقتصادات البعيدة البعد كله عن الناتج المحتمل أمر مشكوك فيه في أحسن الأحوال[142].

بحلول منتصف العام 2011، كان الدعم التجريبي والنظري للتقشف التوسعي يتداعى؛ حتى أن الأعضاء الحاليين في مدرسة بوكوني بدأوا في الانشقاق عنها. وتعتبَر مقالة روبرتو بروتي ذات دلالة خاصة هنا[143]. فعلى الرغم من أن بروتي انتقد المنهجية الجديدة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي للتشكيك في حجة التقشف التوسعي، يقول مع ذلك إن تخفيض الإنفاق بهدف النمو لا ينجح كل الوقت تقريبا، أقله في الأجل القريب.

يركز بروتي على شيء أقر به عمل أليسينا دائما في الواقع، لكنه ربما لم يؤكده بما فيه الكفاية، ومفاده أن مزيج السياسات العامة هو ما يهم. فالمؤسسات التي تساوم على الأجور، والقدرة على تخفيض قيمة العملة، والنمو الذي تقوده الصادرات من الطلب الناشئ في مكان آخر - هذه الأمور مهمة كثيرا. هي في الواقع مهمة أكثر بكثير من التوقعات. ويصادِف أنها موجودة في دول الرفاه الكبيرة مثل السويد والدنمارك وفي أماكن أخرى قليلة ثمينة. لكن إذا كانت الحال على هذا النحو، ثمة شيء جديد أو مفاجئ نلاحظه. تسبب السياسات الانكماشية تقلصات في المالية العامة ما لم يدعمها الطلب الخارجي، وتخفيض قيمة العملة، ومنظمات العمل المحلية التعاونية، وحتى في ذلك الحين، يفضل تطبيق الضبط انطلاقا من النمو المرتفع. ولا تعمد ورقة بروتي فقط إلى «التشكيك في تفسير الثقة»، بل تلاحظ أيضا وفي شكل دال أن، في تلك اللحظة، «يتضح أن طفرة التصدير لا تتوافر للعالم ككل» لدعم سياسات كهذه[144]. وفي السياق الأوروبي حيث كان التقشف يجرب ويختبَر ويجرب مرة أخرى من دون تحقيق مكاسب إيجابية، حتى أعضاء مدرسة بوكوني يجدون صعوبة في الدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه.

وأوصلت ورقتان لصندوق النقد الدولي ظهرتا في يوليو 2011 ويوليو 2012 ساعة أليسينا إلى نهايتها فعلا. بنت الورقة الأولى التي كتبها خايمي غواخاردو وآخرون على ورقة الصندوق الصادرة في اكتوبر 2010 والتي استخدمت أساليب وبيانات مختلفة، ومرة أخرى، وجد المؤلفون نتائج داحضة مماثلة. وإذ أكدوا العمل السابق للصندوق، قالوا بصحة الرأي الذي يعتبر أن زيادة الضرائب تضر أكثر من

تخفيض الإنفاق، لكن هذا لا علاقة له بالتوقعات بل بالسياسات النقدية التيسيرية. وعلاوة على ذلك، ليس العثور على آثار انكماشية من التقلصات قاعدة مفاجئة[145]. لكن المؤلفين، إذ أسندوا عملهم إلى مجموعة واسعة من تمارين المحاكاة، كانوا أجرأ في خلاصتهم مشيرين إلى أن من «نتائج تقديرهم... تقدم القليل من الدعم لفرضية التقشف التوسعي»[146].

لكـن ورقة يوليو 2012 هي التي تطلق في الحقيقة الحجة. فالورقة التي أعدها نيكوليتـا باتينـي وآخرون بعنوان «التقشـف الناجح في الولايـات المتحدة وأوروبا واليابان» - كانت دراسـة للحالات الكبيرة المهمة - تسـحب إلى حد كبير أي بساط يؤمن دعـما نظريا وتجريبيا من تحت حجة التقشـف التوسـعي[147]. وإذ صوب المؤلفـون مباشرة إلى قناة الثقـة، يقولون، «في حين يعقَل أن نخمـن أن آثار الثقة كانـت تـؤدي دورا في عينتنا من حـالات الضبط، لا يبدو أنها خـلال فترات الركود كانـت يوما قوية كفاية لجعل حالات الضبط توسـعية»[148]. وبعد ذلك، يدحضون مباشرة، واحدة بعد أخرى ونقطة بعد أخرى، الادعاءات الأساسية لأطروحة التقشف التوسعي كلها تقريبا.

يقولون، في جملة أمور، إن الضبط في أثناء الانكماش هو محفوف بالأخطار بمقدار الضعف مقارنة به أثناء الانتعاش، وإن الضبط السلس والتدريجي يعمل دائما في شكل أفضـل من الضبط القوي والمفاجئ، وإن التقليص حين يكون أكبر في بدايته منه لاحقا يكـون أكثر انكماشـية ويفاقم عبء الديون إلى الناتج المحـلي الإجمالي، وإن تخفيض الضرائب أقل انكماشية من تخفيض التحويلات الاجتماعية، خصوصا عندما يجري ذلك تدريجيا[149]. أما استنتاج الورقة فدامغ خصوصا ويستحق بالتالي نقلا مطولا.

> يمكن لسـحب الحوافز المالية بسرعة كبيرة جدا في الاقتصادات حيث الناتج يتقلص أصلا، أن يطيل الركود من دون توليد الادخار المتوقع في المالية العامة. وهذا صحيـح خصوصا إذا تركز الضبط على تخفيضات في الإنفاق العام... وإذا كان حجم الضبط كبيرا... ومن وجهة نظر سياساتية، يكتسب الأمـر أهمية خاصة لفترات النمـو الإيجابي ولو كان النمو ضعيفا... ويبدو أن الضبـط الكبير في بدايته والمطبق خـلال ركود، يفاقم تكاليف التعديل في المالية العامة... [و] يؤخر بشـكل كبير تخفيض نسـبة الدين إلى الناتج

> المحلي الإجمالي - ما يمكن أن يؤدي بدوره إلى تفاقم معنويات السوق في كيان ذي سيادة في أوقات انخفاض الثقة، متحديا جهود التقشف في المالية العامة تماما. ومرة أخرى، يصح الأمر أكثر في حالة الضبط المستندة في شكل بارز إلى تخفيضات في الإنفاق العام.

إذا كنت تفكر في تأثير الجولات المتكررة من التقشف في منطقة اليورو، لن تكون مخطئا هنا أيضا. في الواقع، خلصت التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي في أكتوبر 2012 إلى أن المضاعِفات المالية السلبية في منطقة اليورو قُلِّل من شأنها بشكل كبير إلى درجة أن تأثير التخفيضات ضُخِّم عبر الاقتصاد بمقدار ضعف ونصف ضعف[150]. قد يتمكن هذا الأمر من أن يشرح تماما لماذا يمكن وصف الضبط التوسعي في أوروبا الجنوبية بأي صفة إلا صفة التوسع. لقد انتهت ساعة أليسينا لحظة تذكر صندوق النقد الدولي أن التقشف، عندما يطبق على الاقتصادات الحقيقية وحيوات الناس الحقيقيين، لا يزال فكرة خطيرة جدا.

لكن حتى لو فقد صندوق النقد الدولي الإيمان بالتقشف، لا يعني ذلك أن مؤيدي التقشف لن يحاولوا العثور على أمثلة أخرى حيث يفترَض أنه ينجح. فعلى المحك سمعات كثيرة ورأسمال سياسي غارق كبير بما لا يمكن الحقائق من الوقوف في طريق هذه الإيديولوجيا. وفي هذا الصدد ننتقل إلى أمل جديد لمؤيدي التقشف - تحالف الـ REBLL المؤلف من رومانيا وإستونيا وبلغاريا ولاتفيا وليتوانيا. يفترَض أن هذه الدول أثبتت، في العالم الحقيقي وبغض النظر عن عالم القياس الاقتصادي، أن التقشف ينجح. وعلى هذا النحو، لا يبذل اليونانيون والإسبان والجميع ببساطة جهدا كافيا. لكن هل الحالة كذلك حقا؟ ماذا يمكننا أن نتعلم حقا من جهود بلدان الـ REBLL؟ لماذا قررت الذهاب إلى التقشف بحماسة في المقام الأول؟ يقودنا تحول انتباهنا إلى هذا السؤال إلى وجهة نظر مختلفة جدا تتعلق ببلدان الـ REBLL وسياساتها التقشفية، فضلا عن صفاتها المحتملة كنماذج تحتذَى.

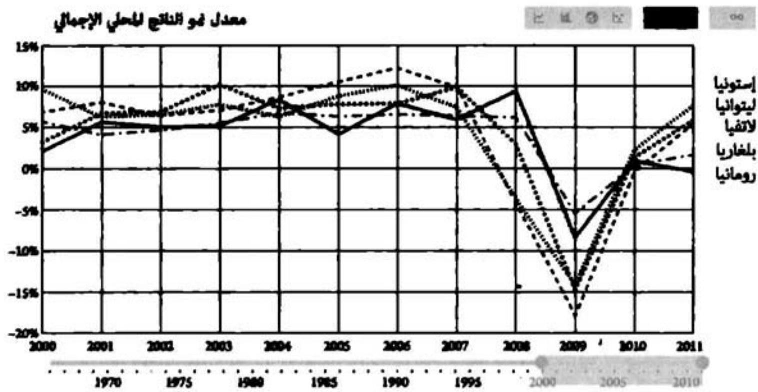
تحالف الـ REBLL ونجمة الدين: مغامرات في الخيال العلمي للتقشف

يبين رسم كاريكاتوري ظهر في مجلة «إيكونوميست» في 9 يوليو 2012 رجلين على الشاطئ. أحدهما رجل بلطيقي أشقر مبتهج يعرض عضلاته.

ويجلس القرفصاء قربه تحت لافتة تقول «الجنوب» رجل كئيب وضيع المظهر يحمل كوب المتسول. هي ليست صورة مضحكة لكيفية نظر النخب السياسية في أوروبا وأماكن أخرى إلى أداء حكاية الأخلاق بين دول البلطيق وأوروبا الجنوبية في صيف العام 2012: الشجاعة في مقابل الاستسلام، والعمل في مقابل الكسل، والتقشف الحقيقي في مقابل التقشف الوهمي. فابتداء من العام 2008 اعتنقت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا طوعا تعديلا عميقا جدا للمالية العامة، فحافظت على عملاتها المرتبطة باليورو في حين انهارت الأسعار والأجور الداخلية. وانضمت رومانيا وبلغاريا إلى هذه الدول في هذه العملية في العام 2009. وبحلول العام 2011، عادت كل هذه الدول إلى مستويات نمو أعلى من بقية أوروبا، خصوصا أوروبا الجنوبية (انظر الشكل 6-1). ربما التقشف نجح على الرغم من كل شيء؟ مرة أخرى، إذا كانت الصورة ترسم ألف كلمة، هذه الصورة ستخطف أنفاسك.

استجابت ترويكا التابعة لصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية، المتعطشة إلى أخبار جيدة على جبهة التقشف، إلى نداء حكومة لاتفيا للانضمام إلى الترويكا في احتفال بنجاح دول البلطيق[151]. وبعد الحفلة في ريغا، قرأ عضو في مجلس إدارة المصرف المركزي الأوروبي مباشرة من البرنامج النصي للتقشف التوسعي:

> إن اتخاذ الإجراءات التقشفية اللازمة في مرحلة مبكرة... سمح لدول البلطيق بالاستفادة من الآثار الإيجابية للثقة... وسمح للاتفيا بالعودة إلى أسواق المال قبل وقت كاف من الموعد المحدد... وسمح للنمو بالانتعاش مرة أخرى بعد انكماشات في الناتج شديدة للغاية... لقد استخدِم مفهوم «الانكماش التوسعي» وانتقِد في النقاش الدائر حول النمو والتقشف. وتؤمن تجربة البلطيق إشارة إلى أن هذا يجب ألا يكون تناقضا لفظيا: حتى لو أرخى ضبط المالية العامة بثقله على آفاق النمو في الأجل القريب، فإن له آثارا إيجابية كبيرة في الأجلين المتوسط إلى البعيد[152].



الشكل (6-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان
الـ REBLL خلال 2000 – 2011

المصدر: بيانات من البنك الدولي؛ آخر تحديث في 6 سبتمبر 2012

وجـاء ثناء من مصادر أخرى بارزة. بالنسـبة إلى المديرة العامة لصندوق النقد الدولي كريسـتين لاغارد، كانت لاتفيا «إلهاما» لأوروبا الجنوبية[153]. وأشار أوليفييه بلانشـار، كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي والمشـكك في التقشـف، إلى أن اللاتفيين «يمكن أن يتحملوا الألم»[154]. وأشادت هيلاري كلينتون أيضا بلاتفيا، قائلة إن التقشـف سيضمن «مستقبلا مستقرا ومزدهرا»[155]. لكن لاتفيا لم تكن وحدها. فالرومانيـون والبلغار تلقوا الثناء من معسـكر التقشـف في وقت لاحق من ذلك الصيف، لينضموا بذلك إلى تحالف التقشف لدول البلطيق[156].

على الرغم من هذه الدول التي تشـكل مثالا مدهشـا على التقشف الهائل في المالية العامة وتدل على انتعاش قوي في النمو، لا تقدم بلدان الـ REBLL في الواقع كثيرا من الأدلة على أطروحة التقشـف التوسعي. لمعرفة السبب، علينا أن نفهم أن الاقتصادات التي بنتها بلدان الـ REBLL لأنفسـها بعد الشـيوعية كانت حادثات تنتظر الحدوث. هذا هو السـبب الذي جعل التقشـف لا بد منه في المقام الأول – لقـد وقعت الحادثة وكلفت هذه البلدان ثروة. إنها حادثة شـهدناها أصلا في هذا الكتاب: إنها أزمة مصرفية أخرى انتهى بها المطاف في الموازنات العمومية للدول. فلا

أحد يفعل هذا النوع من الأشياء للمتعة - ليس حتى التحرريين في البلطيق. نحتاج إلى أن نفهم لماذا أجبِرت بلدان الـ REBLL على هذه الإجراءات الشـديدة قبل أن نتمكن من فهم لماذا لا تثبت تجاربها أطروحة التقشف التوسعي ولا تقدم كثيرا من الدروس المحمولة والعملية إلى بقية العالم.

نموذج النمو في بلدان الـ REBLL

بحلول عشـية أزمة العام 2008، كانت بلدان الـ REBLL طورت نموذجا فريدا للنمو يسـتند إلى الاستثمار الأجنبي الواسـع، وعلى اقتراض أوسع حتى من الخارج، وعلى مؤسسات اقتصادية يمكن وصفها بأنها مفتوحة على الأموال المقبلة والأشخاص المدبِرين. كانت المشـكلة مع نموذج النمو هذا أنه كان عرضة للغاية إلى الصدمات الخارجيـة نظرا إلى الدرجـة العالية من الاعتماد على تدفقـات رؤوس الأموال عبر الحـدود الوطنية، وميله إلى مراكمة عجز كبير في الحسـاب الجاري، وضعف مزمن في أداء صادراته.

انتهـى الأمـر بهـذه البلدان بهـذه الطريقة لأن فـترة ما بعد الشـيوعية من تسـعينيات القرن العشرين كانت إحدى أوسـع فترات نزع صفة التصنيع نطاقا في بلدان الـ REBLL. وهذا ما دفع ما بين 10 إلى 30 في المائة من الجزء الأكثر نشـاطا مـن قوة العمل إلى الهجرة إلى أوروبا الغربية. وفاقمت هذه الخسـائر ضعفا قائما في القدرة على تطوير البنية التحتية، ما أدى بدوره إلى تركيز الاسـتثمار في العقارات والتمويل بدلا من التصنيع. ونتيجة لذلك، لم تكن الصادرات قط جالبا قويا للعملات الأجنبية، ما يعني نقصا في النقد الأجنبي اللازم لتغطية الواردات[157]. وأدى ذلك إلى زيـادة الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والتحويلات المالية من العمالة المهاجـرة تلـك كلها لتأمين تمويل لحالات العجز الكبيرة هـذه. لكن على الرغم من هذه المشاكل، نمت هذه الاقتصادات بسرعة، فبحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين كان ثمة كثير من الائتمان في المصارف المحلية لتمويل الاسـتهلاك. وكانت ثمة مشكلة واحدة فقط - لم تكن المصارف المحلية محلية - وكذلك تمويلها.

بتشـجيع من احتمال انضمام بلدان الـ REBLL إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أمر جعل هذه الدول تبدو كأصول مقيمة بأقل من قيمتها ومن شـأن قيمتها أن تقفز

ببساطة من طريق اعتماد اليورو، مضت المصارف النمساوية والفرنسية والألمانية والسويدية، وحتى اليونانية، في جولة تسوق لشراء مصارف أوروبا الشرقية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وأصبحت القطاعات المصرفية لبلدان الـ REBLL في وقت قصير مملوكة بنسبة تتراوح بين 80 و100 في المائة تقريبا لجهات أجنبية[158]. وقدمت هذه المصارف إسهاما صغيرا في الاستثمار الصناعي، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود ما يكفي من الصناعات في بعض تلك الدول التي يمكن للمرء أن يستثمر فيها، لذلك قدمت المصارف بدلا من ذلك كثيرا من القروض الاستهلاكية إلى مواطني بلدان الـ REBLL الذين يعانون ضائقة مالية وإلى المضاربين العقاريين. ونظرا إلى الهامش القائم بين تكاليف التمويل التي تتحملها المصارف في بلدانها والأسعار التي يمكنها الإقراض عندها محليا، مثل الأمر صفقة جيدة للأطراف المعنية كلها. وشجع ذلك اللاعبين المحليين أيضا على تجميع قروض بالعملات الأجنبية، وبالتالي بناء قنابل موقوتة في موازناتهم العمومية المقرر أن تنفجر لحظة تحرك أسعار الصرف في اتجاه معاكس[159].

خلقت مضخة الائتمان العابرة للأوطان Transnational هذه فقاعة بناء هائلة جعلت من التجارب العقارية الإسبانية والإيرلندية تبدو وديعة بالمقارنة. فإسبانيا وإيرلندا حققتا نموا سنويا تافها في نفقات البناء بلغ ستة وثمانية في المائة على التوالي خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وكانت رومانيا متقاعسة بزيادة سنوية بلغت 11 في المائة. أما بلغاريا فنسفت المنحنى بزيادة سنوية قاربت 20 في المائة[160]. لذلك، وعلى الرغم من أن دول الـ REBLL خفضت بانكباب ديونها حتى قبل الأزمة، زاده مواطنوها وشركاتها أضعافا مضاعفة في شكل أصول غير منتجة، على خلفية صادرات ضعيفة وعجز في الحساب الجاري، وذلك باستخدام المصادر الأجنبية الرخيصة للائتمان. وكان المطلوب كله لجعل هذا النظام برمته ينفجر هو المفجر – وهذا ما قدمته المصارف الأجنبية أيضا.

أزمة مصرفية أخرى أيضا

ضربت أزمة 2008 بلدان الـ REBLL كمزيج من أزمة في الحساب الجاري – تراجعت الصادرات، وجف تمويل الواردات، وانفجرت حالات العجز الكبيرة

أصـلا - وانفجار لفقاعات العقارات فور محاولة المصارف الأجنبية التي امتلكت قطاعاتها المالية تغطية خسائرها من أزمة الائتمان. وكما ناقشنا في الفصل الثاني، عندما يتكبد مصرف خسارة في جزء واحد من محفظته، يتطلع إلى تصفية الأصول في أي مكان آخر في المحفظة لتغطية تلك الخسارة[161]. وكانت بلدان الـ REBLL تحديـدا «مكانا آخر في المحفظة». ولأن المصارف الأم لمصارف بلدان الـ REBLL هـذه قلقت على المـلاءة المالية لعملياتهـا الجارية في بلدانهـا في أعقاب أزمة مـصرف «ليمان براذرز»، أبلغت حكومات الـ REBLL أنها تفكر في الانسـحاب مـن بلدانها لتوفير السـيولة اللازمة لعملياتها المركزيـة (في بلدانها الأم). ونظرا إلى أن المؤسسـات الاقتصاديـة في بلدان الـ REBLL مفتوحـة للغاية وصديقة للأسواق، لم تملك هذه الدول أي وسيلة للحفاظ على رؤوس الأموال لديها. وعلى هذا النحو، اكتشـفت فجأة أن المصارف الغربية لم تملك فقط مصارفها - كانت تملـك أيضـا إمداداتها الماليـة. وإذ اسـتقـر الخـوف، بـدأ المال يتدفـق خارجـا، وضـاق الطلـب الخارجـي، وانفجرت فقاعـات البنـاء، وانهـارت اقتصادات بلـدان الـ REBLL (الجدول 6-1).

الجدول (6-1): نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستهلاك
في بلدان الـ REBLL خلال 2009

البلد	التغير في الناتج المحلي الإجمالي	التغير في الاستهلاك
رومانيا	6-	10.1-
إستونيا	14-	15.6-
بلغاريا	5.5-	7.6-
لاتفيا	7-	22.6-
ليتوانيا	14-	17.51-

المصدر: يوروستات

عنـد هذه النقطة، تدخل الاتحاد الأوروبي وصنـدوق النقد الدولي ودبرا إنقاذا ضخما للأنظمة المالية الأوروبية الوسطى والشرقية – بعبارة أخرى، الشركات التابعة الخارجيـة المملوكـة بالكامل للمصـارف الغربية – فقط عندما بلغت الحسـابات الجارية في هذه الدول لحظة الانفجار. خلال العام 2009 في فيينا، وقبل وقت طويل من أي خطة إنقاذ يونانية أو إيرلندية، وقعت اتفاقية بين المصارف الغربية والترويكا (المصرف المركـزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمفوضيـة الأوروبية) ورومانيا وهنغاريا ولاتفيا، ألزمت المصارف الأوروبية الغربية بالاحتفاظ بأموالها في مصارفها بالبلـدان الأوروبية الشرقية إذا التزمت حكومات هذه البلدان بالتقشـف لتحقيق الاسـتقرار في الموازنـات العمومية للمصـارف المحلية[162]. ومنع اتفـاق فيينا أزمة السـيولة من الانتشـار إلى بقية بلدان الـ REBLL، ما دام ضمان الموازنة العمومية نفسـه (التقشــف) طبق في أماكن أخرى – وهذا ما كان. مرة أخرى، كان كل شيء يتعلـق بإنقاذ المصارف، وألقِيت فاتورة القيام بذلك، في شـكل تقشـف وارتفاع في أسـعار الفائدة وبطالة وما إلى ذلك، مرة أخرى على عاتق الموازنة العمومية للقطاع العـام في الدول المعنية. ومن ثـم، وفي وقت مبكر مثل العام 2009، وفي حين كانت الولايـات المتحدة وأوروبا الغربية تعيد اكتشـاف كينز، كانـت بلدان الـ REBLL تطبق حزما تقشـفية محلية لإنقاذ مصارف البلدان المركزية للاتحاد الأوروبي. وإذا كنت تعتقد أنك سـمعت هذه القصة أصلا، فلأنك سمعتها. إنها شكل من الأشكال السابقة لما يجري في منطقة اليورو مع الديون السيادية للدول الطرفية وانكشافات المصارف في الدول المركزية.

ونظـرا إلى هذا الانهيار والإنقاذ الانكماشي، كان حجم الضبط في أعقاب الانهيار هائـلا: 17 في المائة مـن الناتج المحلي الإجمالي في لاتفيـا، و13 في المائة في ليتوانيا، وتسـعة في المائة في إسـتونيا، مع فرض نصفه في السنة الأولى، وإلقاء معظمه، وفق توصيات أليسـينا، على عاتق جانب النفقات[163]. وأصبح تخفيض الأجور في القطاع العام بنسـب في خانـة العشرات القاعدة عـبر بلدان الـــ REBLL على الرغم من احتجاج مدير إدارة صندوق النقد الدولي آنذاك دومينيك سـتروس كان، على الأقل في حالـة رومانيـا، بالقول إن الحكومة يجب بدلا عن ذلـك أن تفرض ضرائب على الأغنيـاء[164]. وعاثت التخفيضـات الضخمة في الإنفاق فسـادا في مجالات الصحة

والتعليم والحماية الاجتماعيـة[165]. وازدادت الضرائب، لكن فقط كضرائب تنازلية عــلى القيمة المضافة وضرائب على العمالة. وتــلا تهرب ضريبي هائل متوقع، فاقم ببساطة الوضع المالي العام.

دعونــا نتوقف للحظة لنســتوعب الأمر. ثمــة مجموعة مــن الاقتصادات غير المســتدامة وغير المســتقرة بوضوح والممولة بفقاعات الائتــمان الأجنبي، انفجرت كــما هو متوقع تمامــا لحظة تعرض هذه الاقتصــادات إلى صدمة. ويفترَض الآن أن تكــون هذه الدول قدوة تتبعها بقية العالم؟ إســبانيا هي في حالة ســيئة بالتأكيد، لكــن هل يفترَض حقا بها أن تجــوف اقتصادها تماما وتعيش على مزيد من الأموال الأجنبية المقترضة؟ هل يفترَض بإيطاليا أن تتخلى عن قطاع التصدير التنافسي وتبيع مصارفها؟ من شأن ذلك أن يكون ما يعنيه في الواقع «الاقتداء ببلدان الـ REBLL». في الواقع، هذه البلدان المســماة «نماذج» ليست أكثر بكثير من أسوأ ملامح إيرلندا وإسبانيا واليونان مجتمعة، مع عدم وجود أكياس هواء تعويضية، ومع إضافة عمل ســياسي عرقي قائم على مبدأ فرق تســد، وورقة تعليمات تحررية. لقد انتعشــت بلدان الـ REBLL، لكن لماذا يريد أي شــخص نسخ السياسات التي أدت إلى نموذج كهذا من النمو غير المســتقر وغير العادل في المقام الأول؟ ما الدروس إذا التي علينا أن نتعلمها من تحالف الـ REBLL إذا كان التشبه بها أكثر ليس أحد هذه الدروس؟

دروس الحياة من تحالف الـ REBLL

نبدأ أولا بالسؤال هل تثبت حالات بلدان الـ REBLL فعلا أن التقشف التوسعي ينجــح؟ الإجابة هــي بالتأكيد لا. ولئن صــح تقريبا أن التقشــف في نهاية المطاف، وبعد خســائر فادحة على صعيد الرعاية، وضع بلدان الـ REBLL على مسار النمو التصاعدي - وهذا صحيح تقريبا لأن لاتفيا عاودت النمو عندما انتهى التقشــف في العام 2010 - يتضح أيضا أن التقشف بعد الانهيار لم يفعل شيئا لمنع تعميق الأزمة الاقتصادية التي استدعته. ولم تكن لعودة النمو أي علاقة بصدمة إيجابية للتوقعات هي محورية في ادعاء التقشف التوسعي. خذ لاتفيا، مثلا، لأنها استضافت الاحتفال بنجاحها. غادر نحو 4 في المائة من اللاتفيين البلاد بين العامين 2008 و2011[166]. وفي 2009، صنف 79 في المائة من اللاتفيين الذين شملهم استطلاع الوضع الاقتصادي في

بلادهم بأنه «سـيئ». وبحلول العـام 2011، عندما كان معدل النمو في لاتفيا أعلى المعدلات في الاتحاد الأوروبي، اعتبر 91 في المائة اللاتفيين الذين شـملهم اسـتطلاع الوضع الاقتصادي «سيئا»، وقال 58 في المائة إن الأسوأ لم يأت بعد[167]. إن أفضل ما يمكـن أن يقَال في هذه الحالة المفترض أنها الأفضل هو أن التوقعات قد تتبع النمو مع فارق لكنها بالتأكيد لا تقوده.

ثانيا، كان اللحاق بالركب الذي اجتذب إشـادات كثيرة محدودا وهشـا ويرجح أن ينعكـس. فأي من بلـدان الـ REBLL لن يغلق بحلول العام 2013 فجوة الناتج التي فتِحت في العام 2009. وحتى بعد سـنوات عديدة من النمو المرتفع، سـتبقى دول الـ REBLL، خصوصا دول البلطيق، بعيدة سـنوات من استرداد خسارة الناتج التي ولدها التقشـف. وهي لا تـزال أفقر منها في بداية التقشـف على الرغم من الجهـود كلها التي تبذلها. وحتى في معدلات النمو المتفائلة إلى حد ما التي يقدرها صندوق النقد الدولي، ستسـتغرق لاتفيا حتى العام 2015 للعودة إلى مستويات ما قبل الأزمة في الإنتاج[168]. وفي الواقع، ترجح المفوضية الأوروبية أن يكون نمو بلدان الـ REBLL خلال السنوات القليلة المقبلة أبطأ من أن يحافظ على الانتعاش. ووفق تقديرات المفوضية الأوروبية، ستشهد بلدان الـ REBLL سقوط معدلات نموها بعد العام 2012 إلى مسـتوى أكثر تواضعا بكثير يساوي اثنين في المائة سنويا[169]. وهذه المسـتويات لا يزال يحتمَل أن تكون أعلى منها في الدول المركزية في منطقة اليورو، لكـن المهمة التي تواجه بلدان الـ REBLL أصعب بكثير نظرا إلى حجم خسـائرها والهشاشة التي لم تعالَج لنماذج نموها[*].

ونظـرا إلى هذا، إن انتعاش بلدان الـ REBLL هو ببسـاطة غير كبير بما يكفي لعكـس الارتفاع الكبـير في معدل البطالة في هذه البلـدان في أي وقت قريب. مرة أخرى، مع لاتفيا شـعار التقشف كمثال لدينا، يتوقع صندوق النقد الدولي أن تبقى البطالـة اللاتفيـة في خانة العشرات حتـى العام 2017، وهذا مـع توقعات وردية للنمـو[170]. ولا يختلف هذا عن الوضع في بلدان الـ PIIGS. وإذا أضفنا الأشـخاص

(*) وفق إحصائيات «يوروسـتات»، حققت إستونيا نموا بواقع 1.6 و2.1 في المائة في 2013 و2014 على التوالي، فيما بلـغ الرقمان في لاتفيـا 4.2 و2.4 في المائة، وفي ليتوانيا 3.3 و2.9 في المائـة: http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&init=1&plugin=1&language=en&pcode=tec00115. [المترجم].

الذين يعملون بـــدوام جزئي أو أوقفوا البحث عن عمل، نحصل على ذروة البطالة/العمالــة الناقصــة عند 30 في المائة في العام 2010 و21 في المائة في الربع الثالث من العام 2011. وإذا أضفنا الهجرة إلى هذا الرقم، ينتهي بنا المطاف مع معدل للبطالة/العمالة الناقصة عند 29 في المائة في ذروة الانتعاش اللاتفي[171].

ثالثا، لم ينجح التقشــف على النحو المفترض في مجالين أساســيين: أجور العاملين في القطاع الخاص والديون وحالات العجز الحكومية. لم تحدث تخفيضات الأجور في القطاع الخاص على النطاق اللازم للسماح بزيادة التنافسية في التكلفة إلى المستوى الفاعل الذي حددته خطط التقشــف[172]. فتكاليــف وحدة العمل تراجعت ببطء خلال برامج التقشــف عــلى الرغم من التخفيضات الهائلــة في القطاع العام. وهذا يعنــي أن زيادات في الأجــور في أوروبا الغربية كانت الأمــر الوحيد الكفيل بجعل الأجور النســبية في بلدان الـ REBLL تهبط إلى مستويات أقدر على المنافسة، وهذا ليس مرجحا في أوروبا الغربية في خضم الركود المزدوج الناجم عن التقشــف. كذلك لم تخفض حزم التقشــف في بلدان الـــ REBLL العجز في الموازنة بالسرعة المتوقعة نظريا. فلاتفيا وليتوانيــا ورومانيا أدارت عجزا في الموازنة أعلى بكثير في ذروة برامج التقشف في 2009 – 2010 مقارنة باليونان أو إسبانيا.

ويفترَض أيضا بالتقشــف أن يخفــض الدين. في الواقع، هــذا هو بيت القصيد مــن التقشــف. لكن ذلك لم يحصــل في بلدان الـ REBLL كــما لم يحصل في بلدان الـــ PIIGS. وفي حين أن كلا من بلدان الـ REBLL كان يملك مســتويات منخفضة للغايــة من الديــون – أقل من 20 في المائة من الناتج المحــلي الإجمالي – لدى بدء الأزمة، وتوافرت له بعد اتفاق فيينا ميزة تمثلت بســوق للســندات السيادية مليئة بمســتثمرين طويلي الأناة (محليين أو أجانب مرتبطين بالترويكا) خففوا من ضغوط سوق السندات، لدى هذه البلدان كلها الآن، باستثناء إستونيا، ديون أكبر من ديونها في البدايــة، والديــون الحالية هي في بعــض الحالات أكبر بكثير من الســابقة[173]. ومقارنة، تخيل ما كان ســيحدث لو تضاعفت فعلا مســتويات الديون اليونانية أو الإيطاليــة أربعة أضعاف، كما حصل مع الدين اللاتفــي عندما انطلق من 10.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 42 في المائة في 2012. وفعلا، ســتكون بلــدان الـ REBLL مثقلة بمســتويات أعــلى بكثير من الدين لفترة طويلة بســبب

التقشف. فبعيدا من تفجير نجمة الدين، بنت هذه الدول بأنفسها نجمة أكبر. ومرة أخرى، لم تستحق النتيجة ببساطة هذه التكلفة كلها.

رابعا، والأكثر أهمية لجهة تصدير هذا «النجاح» إلى أي مكان آخر، لا يمكن استخدام الطلب الخارجي الذي تسبب في بلدان الـ REBLL بانتعاشها مرة أخرى لإنعاش بلدان الـ PIIGS أو أي بلد آخر. في حين تعتمد بلغاريا ورومانيا على الطلب المحلي والروابط بقطاع السيارات الألماني باعتبارهما المحرك الرئيسي للاقتصاد، تشكل الصادرات نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي لدول البلطيق. لأنه هو بالضبط الطلب المحلي الذي يعاني أكثر عندما يُنفَّذ التقشف، وهذا يترك الصادرات هي المحرك الرئيسي للنمو. وفي حين شهدت بلدان الـ REBLL كلها، خصوصا دول البلطيق، زيادات كبيرة في الصادرات، هذا لا يقدم أملا يذكَر لأي بلد آخر لأن الشركاء التجاريين الرئيسيين لبلدان الـ REBLL هي البلدان التي تجنبت الركود إلى حد كبير منذ 2008، مثل ألمانيا، أو انتعشت بسرعة كبيرة، مثل السويد وفنلندا وروسيا(*) ولن يحقق نمو فنلندا كثيرا لإيطاليا وإسبانيا.

تعتبَر دول البلطيق قريبة من اقتصادات إسكندنافيا، فهي تقدم لها عمالة أرخص وبيئة أعمال قريبة ثقافيا ومنخفضة الضرائب والتنظيمات. إسبانيا لا تستطيع أن تفعل ذلك. هي أبعد مما ينبغي، والأهم، أنها أكبر من أن تكرر الخدعة نفسها. وفي حين أن رومانيا وبلغاريا من الدول ذات الحجم المتوسط والمدخول المتوسط، تعتبَر دول البلطيق ضئيلة. فالحجم المتوسط لدول البلطيق يساوي تقريبا مدينة نيويورك بأحيائها الخارجية. ويمكن لهذه الدول البقاء والنجاة في شقوق الاقتصاد العالمي بطريقة لا تستطيعها الاقتصادات الكبيرة. هل يمكنك أن تتخيل ماذا سيحدث للاستقرار السياسي إذا ترك 4 في المائة من العمالة في أوروبا الجنوبية بلدانها في فترة ثلاث سنوات؟ إلى أين سيذهبون للبحث عن عمل؟ إلى ليتوانيا؟

أخيرا، إن سياسات التقشف التي جعلت تخفيضات بهذا الحجم ممكنة في بلدان الـ REBLL لا يمكن تكرارها في الطرف الجنوبي، ولا ينبغي أن نتمنى لها ذلك. كان العمل السياسي العرقي المثير للانقسام إلى حد ما البطاقة التي لعبتها

(*) المقصود بروسيا روسيا ما قبل العقوبات الاقتصادية الغربية المرهقة المفروضة منذ بدء الأزمة الأوكرانية في آخر العام 2013. [المترجم].

حكومات الـ REBLL في بعض دول البلطيق لعزل المعارضة للتقشــف وتهميشــها. وحيــث لم تلعَب تلــك البطاقة، في رومانيــا وبلغاريا، كان احتجــاج المواطنين قويا بمــا فيه الكفاية لإبطاء حملة التقشــف، قبل هزيمتها أخــيرا في صناديق الاقتراع في رومانيــا خلال ديســمبر 2012(*). ومــرة أخرى، لنأخذ لاتفيا مثــالا، كان أكبر حزب سياسي معاد للتقشف حزب مرتبط باللاتفيين ذوي الأصول الروسية، ما جعل العمل الســياسي القائم على مبدأ فرق تســد الضروري لعزلهم أسهل بكثير نظرا إلى تاريخ لاتفيا وروســيا، أســهل بكثير[174]. وليس لعب بطاقــة القومية لفرض تخفيضات في الموازنة عملا سياســيا تكون نهايته حســنة، كما نعرف مــن تجربة ثلاثينيات القرن العشرين[175]. وربما إذن تصمد مرة أخرى تلك الدروس القديمة من الثلاثينيات أمام التدقيق في شــكل أفضل بكثير من الدروس الجديدة التي نشــجع على تعلمها من بلدان الـ REBLL.

خلاصــة القول إن تحالف الـ REBLL لا يثبت حجة التقشــف التوســعي أكثر مما تثبت اليابان بين الحربين العالميتين حجة الكينزية المعقولة. فالهياكل السياسية والاقتصادية لهذه الدول ليست قابلة للنقل وغير مستقرة. ولا يثبت عملها السياسي شيئا عن التوقعات أو استدامة ضبط المالية العامة. إن انتعاشاتها واقتصاداتها هشة في طبيعتها، وتســتند إلى مصادر طلب لا يمكن تكرارها في أماكن أخرى. وهي تعاني مزيــدا من الديون مقارنة ببداية التقشــف. وبعيدا عن كونهــا نموذجا، هي تذكير بعدم جدوى التقشف وتكاليفه.

عندمــا يبحث زعماء العــالم الحريصون على إضفاء الشرعيــة على الضرر الذي ألحقوه فعلا بحيوات الملايين مــن مواطنيهم عن أمثلة كهذه للدفاع عن أفاعيلهم، فيصفقون لهذه الدول لأنها خلقت البؤس، يظهر لنا شيء واحد قبل كل شيء. يبقى التقشــف إيديولوجيــا في مأمن من الحقائق والتفنيد التجريبي الأســاسي. هذا هو السبب الذي يبقيه، على الرغم من الأدلة التي يمكن أن نرفعها لمصلحته، متفرقة أو مجتمعة، فكرة خطيرة جدا.

(*) تسببها باضطرابات في بلغاريا في العام 2013. [المترجم].

الجزء الثالث
استنتاج

7

نهاية الصيرفة وقصص جديدة وزمن ضريبي مقبل

«لقد أدى الإنقاذ إلى دَين. وأدى الدّين إلى أزمة. وأدت الأزمة إلى التقشف»

المؤلف

تخمين بدلا من خاتمة

تفحّص هذا الكتاب حجة التقشف باعتباره على حد سواء سياسات اقتصادية معقولة ومجموعة متماسكة من الأفكار الاقتصادية، وأنه وجد أن التقشف يعاني نقصا في الناحيتين. التقشف لا ينجح. نقطة على السطر. وبمقدار ما يحتوي السجل الأحفوري على عدد قليل من حالات تبدو وكأنها «حالات من الضبط التوسعي للمالية العامة»، كما رأينا في الفصل السادس، فإن هذه الحالات إما تُحرَّك من طريق عوامل أخرى غير تلك التي يقول بها أنصار التقشف، أو أن هؤلاء الأنصار ببساطة قرأوا هذه الحالات بشكل خاطئ. أما التوقعات التي تؤدي إلى جنيات الثقة فهي حقا قصص خرافية. ويمكن بسهولة شرح الحالات الإيجابية القليلة

التـــي يمكننا أن نجدها من طريـــق تخفيض قيمة العملة وإبرام مواثيق متكيفة مع النقابات. وفي شـــكل عام، كان نشر التقشـــف كسياســـات اقتصادية فاعلا في جلب السلام والازدهار إلينا، والأهم من ذلك الانخفاض المطرد للديون، كما كانت القبيلة المغولية الذهبية فاعلة في تعزيز تنمية الفروســـية الأولمبية. لقد جلب إلينا بدلا من ذلك سياســـات طبقية، وأعمال شغب وعدم استقرار سياسي، وديونا أكثر وليس أقل، واغتيالات، وحروبا. ولم ينجز مرة واحدة قط ما وعد به.

وعـــلى صعيـــد إحدى مجموعـــات الأفكار، فإن مـــا يبدأ غيابـــا في تاريخ الفكر الاقتصادي الليبرالي يصبح فصاما حول دور الدولة في الاقتصاد - مشـــكلة «لا يمكن التعايـــش معها، ولا يمكن العيش من دونها، ولا يُراد دفع تكلفتها» - قبل أن يصبح بدوره عصابا يتعلق بالدولة في شـــكل عام. وبعد طرد التقشف من القسم الأساسي للأفكار المعقولة بعد الكســـاد العظيم، انتظر التقشـــف فرصتـــه، ومكّنته تطورات فكرية أخرى داعمة خلال سباته الطويل في مؤسسات ألمانيا وفي أذهان الاقتصاديين النمســـاويين والإيطاليين في الولايات المتحدة، وعاد إلى الظهور الكامل في تسعينيات القرن العشرين والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وطُبِّق التقشف بقوة استثنائية خلال الأزمة المالية الأوروبية الحالية، وأنتج بالضبط الفشـــل نفســـه الذي يتوقعه المرء إذا تقصّى التاريخ الفكري والطبيعي السابق للتقشف. كانت تكاليف هذه الغطرسة المعرفية والإصرار الأيديولوجي، وســـتظل، رهيبة[1]. وإذا كان على واضعي السياســـات الاقتصادية الأوروبية أن يقسموا، مثل الأطباء، أنهم «لن يتسببوا بأي ضرر»، لمُنِعوا جميعا من «ممارسة» الاقتصاد. وإذا أصبح التقشـــف التعويذة السياســـاتية للولايـــات المتحدة في أي وقـــت قريـــب، على الرغم من الأدلة كلها على عكـــس ذلك حتى الآن، يمكن أن نتوقع أن تكون مدمرة على حد ســـواء هناك أيضا، وتذكر أننا، نحن الأمريكيين، أكثر تسلحا(*).

ومع ذلك، ليســـت الرغبة في تطبيق التقشـــف مجرد رغبـــة أيديولوجية، على الرغم من أنها كذلك. هناك أيضا أســـباب مادية جيدة لاســـتمرار تطبيق التقشف،

(*) في الواقـــع، خضعت المســـألة في الولايات المتحدة لمد وجزر بين الديموقراطيين الحاكمـــين بزعامة الرئيس أوباما والجمهوريين المعارضين لكن الديموقراطيين تمكّنوا عموما من تجنيب بلادهم الكأس المرة للتقشف. [المترجم].

خصوصــا في أوروبا – تتمثّل في إخلاء مســاحة في الموازنة العمومية للدول في حال انهيار أحد المصارف الأكبر من أن تُنقَذ. فما بدأ كأزمة مصرفية في الولايات المتحدة لايزال كذلك في أوروبا. وأعطى اليورو هذه المشــكلة دفعا قويا من طريق تحويله في شــكل فاعــل الاقتصاد الأوروبي في القــرن الحادي والعشريــن إلى معيار ذهبي كلاســيكي. وكانت النتائج مرة أخرى بشــعة كما كان متوقعا. كيف وصلنا إلى هذه الفوضى مرة أخرى؟

بمعنى ما – إذا تركنا وراءنا أمّ الاتجار بالخطر المعنوي التي كانت مولّد الجانب الأوروبي من الأزمة – كانت شرارة هذا كله حالة كلاســيكية من النوايا الحسنة التي ســاءت. ففي حين كان النظام المالي في الولايــات المتحدة، كما رأينا في الفصل الثاني، حادثة تنتظر الحدوث، تمثّل الأمر الذي دفعنا إلى أســفل المســار المعين الذي نجد أنفســنا عالقــين فيه الآن في قرار إنقــاذ المصارف، بدءا من «برنامــج إغاثة الأصول المعسرة» US TRAP (تراب) في 2008.

وقدّمتُ في مرحلة ســابقة من الكتاب مقارنة للسبب الذي جعل الحكومات، خصوصا حكومة الولايات المتحدة، تفعل ذلك: 150 مليونا ونيفا من العمال، و72 في المائة يعيشــون على رواتبهم فقط، و70 مليون قطعة ســلاح، ولا مبالغ نقدية في أجهزة الصراف الآلي. لايزال الأمر يوجّه العقل. في 2008 اعتقدتُ شــخصيا بأن إنقــاذ المصارف هو الشيء الصحيــح الذي ينبغي عمله. فكــرت، «لم يكن هناك بديل». لكن كما هي الحال منطق «غياب البديل»، ثمة بدائل دائما. وعندما ننظر الآن في تكاليــف هذا القرار، أنا لم أعد متأكــدا من أنه كان الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله.

إلى التكاليــف المباشرة للأزمة التي نوقشــت في الفصل الثــاني لا بد من إضافة الخراب والهدر الناجمين عن ســنوات من سياسات التقشف التي تكلف أكثر بكثير من أي سباق بسيط على السحب من المصارف، مهما كان كبيرا. ربما كان يجب علينا الســماح بإفلاس المصارف. نعم، تقول الأخطــار النظامية بخلاف ذلك. لكن إذا كان البديل لا ينتج سوى 10 سنوات أو أكثر من التقشف، فنحن حقا في حاجة إلى إعادة التفكــير فيما إذا كانت تكاليف تفاقم الأخطار النظامية أســوأ من التقشــف الذي لدينا أصلا الآن، ولانزال نضع أنفسنا فيه.

لقد أدى الإنقاذ إلى دَين. وأدى الدَّين إلى أزمة. وأدت الأزمة إلى التقشــف. ربما كان في إمكاننا تجنب هذا التسلســل - أظهر هذا الكتاب وجود لحظات اختيار. لم يكن هناك شيء لا مفر منه في شــأن التقشــف - حتى لو كان سببه الجذري نظاما مصرفيــا أكبر من أن يُنقَذ عالق في معيار ذهبي حديث/جهاز نقدي كارثي يبدو أنه قلص الخيارات إلى «إضافة ســيولة من المصرف المركزي، وضغط الموازنة، والصلاة». لكن هل كنا نســتطيع القيام بشيء آخر؟ أريد اســتخدام ما تبقى من هذا الفصل لاستكشاف ما إذا كانت لعبة الإنقاذ، على غرار التقشف في حد ذاته، تستحق هذه التكلفة كلها لإبقاء المصارف على قيد الحياة.

جزء مما يلي هو تخمين - قد يكون نموذج الأعمال المصرفية الاستثمارية يُحتضَر. إذا كان الأمر كذلك، فالمال الذي أنفقناه وخسرناه في حالة ركود أُهدِر على نظام قد يكــون في تراجع نهــائي على أي حال. وثمة جزء آخر هو حكاية جديدة من حكايات تعديــل المالية العامة في بلدين صغيرين: أيســلندا وإيرلنــدا. ترك أحدهما مصارفه تفلس وهو الآن في وضع جيد جدا، خصوصا مقارنة بمنطقة اليورو في أوروبا. والآخر أنقذ مصارفه وحكم على نفسه بجيل من البؤس بسبب ذلك.

ويتحوّل الجزء الأخير من هذا الفصل الختامي إلى مسألة كيف ينتهي هذا كله. بينت لنا مناقشــة حالات التقشــف في عشرينيات القرن العشرين، خصوصا الحالة الفرنسية، أن التقشف يولّده جزئيا عدم قدرة المجتمعات، كما اقترح باري أيكنغرين للمــرة الأولى، على الاتفاق عــلى توزيع عادل للعبء الضريبي[2]. ثمة تشــابه قوي يمكن استخلاصه بين فرنسا في العشرينيات وحالة البلدان التي صدمتها الأزمة اليوم. فالبديــل عن التخفيــض هو الضرائب. ونظرا إلى هذا، ثمــة طريقان آخران للخروج مــن الأزمة بالإضافة إلى الخيــارات المعتادة من التضخم، وتخفيــض قيمة العملة، والتقشــف الــذي لا نهاية له (الانكماش)، والإفلاس. ولــن يرحب مجتمع المال بأي من هذين الخيارين، لكن الخيارات الأخرى الموضوعة على الطاولة ليســت عظيمة بالنســبة إليهــم أيضا. هذان الخيــاران البديلان هما، أولا، ما يُعــرَف بالقمع المالي، وثانيــا، محاولة جديدة لجمع جدي للضرائب على المســتوى العالمي. وقد لا يكون هذان الجهــدان المخصصان لإخراجنا من هذه الفوضى شــعبيَّين، لكن أحدهما، أو كليهما، مقبل.

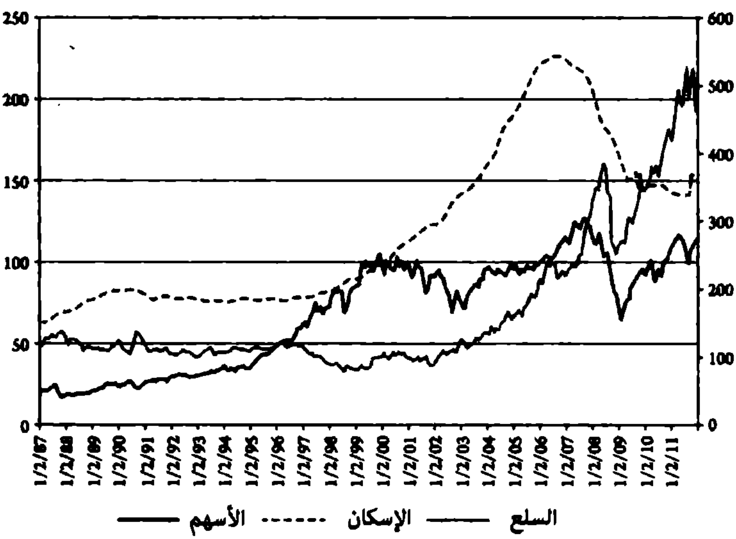
نهاية الصيرفة

يمكـن، وربما ينبغي، النظر إلى قصة الأزمة التي بُنيت في الفصلين الثاني والثالث في سياق أكبر. في نهاية عصر بريتون وودز، عندما تخلّت الولايات المتحدة أخيرا عن معيار الذهب في 1971، اضطرت الدول حول العالم إلى التكيف مع ما وصفه إريك هيلينر بـ «عودة ظهور القطاع المالي العالمي»[3]. كانت أسعار الصرف العائمة وإلغاء التنظيمات وإلغاء الوسطاء وبقية التغيرات، وهي أمور جعلت القطاع المالي القطاع الأكثر ربحية لدى الاقتصادين الأمريكي والبريطاني بحلول العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، بمنزلة النظام الجديد للأشياء. لكن إلى ماذا استند هذا كله حقا؟ على الرغم من كل شيء، يُعتقَد في الشكل الأصح بأن قطاع المال جزء من نظام المعلومات في الاقتصاد: ربط المقترضين بالمقرضين أثناء الوقوف في الوسط للحصول على رسم. هو ليس قطاعا بالمعنى التقليدي للكلمة، وبالتأكيد لم يكن ينبغي له أن ينتج 40 في المائة من أرباح الشركات في الولايات المتحدة عشية الأزمة - فلماذا كان قادرا على فعل ذلك؟

انتهز القطاع المالي العالمي كثيرا من الفرص، ليس من خلال أسواق فعالة بل من طريق الركوب صعودا وهبوطا لثلاث فقاعات عالمية عملاقة مترابطة تتعلق بالأصول وذلك باستخدام كميات هائلة من الرفع المالي. بدأت الفقاعة الأولى في الأسهم الأمريكية في 1987 واستمرت، مع تراجع في عصر التجارة الإلكترونية، حتى 2007. كان أطول صعود لأسواق الأسهم في التاريخ، وانتشر من الولايات المتحدة ليعزز أسواق الأسهم في أنحاء العالم كلها. وبحث النقد الذكي الذي كان يُحقَّق في أسواق الأسهم تلك عن تحوط فوجد العقارات، التي بدأت مرحلة فقاعة عالمية خاصة بها في 1997 واستمرت حتى اندلاع الأزمة في 2006. وحصلت الفقاعة النهائية في السلع التي ارتفعت أسعارها في شكل حاد في 2005 و2006، قبل وقت طويل من سماع أي شخص عبارة «التيسير الكمي»، قبل أن تنفجر الفقاعة بسرعة لأن هذه الأسواق كانت صغيرة نسبيا، بل أصغر من أن تحافظ على كميات من السيولة كهذه تبحث عن السلامة أو العائدات. وترافقت الانفجارات المترابطة لهذه الفقاعات بخسائر في القطاع العالي الأخطار لسوق مشتقات الرهن العقاري لتطلق شرارة الأزمة الحالية. لا بد من أن صورة

مفيدة مرة أخرى. في الشـــكل(7 ـ 1)، نرى فقاعات الأصول الثلاثة هذه («أسهم داو جونز»، و«مؤشر كايس – شـــيلر من ســـتاندرد أند بورز للإســـكان»، وأسعار الذهب/النفط) مقاسة بمرور الزمن.

يمكننا أن نرى بوضوح الانهيار بدءا من المســاكن في 2006 وصولا إلى الأسهم ثم الســلع. وما نراه منذ ذلك الحين هو أســـهم ترتفع بســـبب برامج الســـيولة للمصـــارف المركزية التي تقـــدّم ضمانات تدعمها أصول لشراء الأســـهم الغارقة. وارتفعت أســـعار الســـلع أيضا مع الإقبال المتزايد للمستثمرين عليها في محاولة للعثور على عائد إيجابي في بيئة تتميز بأسعار للفائدة تساوي الصفر. ولم تنتعش العقارات بعد.



الشكل (7 ـ 1): الفقاعة وراء الانهيار (1987 - 2011)

والآن، أوقِفْ الدعم بالســـيولة والسعي إلى العائدات فتبرز مشكلة على صعيد المضي قدما. فأنت لا تستطيع سوى توليد فقاعات بهذا الحجم إذا كانت الأصول إما مقيّمـــة بأقل من قيمتها، أو تُعتبَر على الأقل مقيّمة بأقل من قيمتها، فتكون بمنزلة وقود للفقاعات. اســـتقرت الأســـهم الأمريكية لجيل من الزمـــن في بداية ثمانينيات

القـرن العشرين. وكان الإسـكان في الولايات المتحدة رخيصـا وأنماط الطلب تتغير. وكانت السـلع سـوقا فرعية. وغيّر قطاع المال ذلك كله، فضخّم فئات الأصول هذه وقلّصها وجنى أرباحا على طول الطريق لـ 25 سـنة. وكان الأمر ناجحا طالما استمر، لكن الآن، بعد الانهيار، هل يمكن أنه انتهى؟

تخضـع الدول ذات السـيادة إلى ضغوط، وفي نهاية المطاف سـينتهي دعم السـيولة ومعدلات الفائدة الصفرية وسـيكون الاقتصاد الأساسي أضعف بكثير. وسـتنخفض قيمة الأسـهم وكذلك السـلع، فيما سـيضعف الطلب العالمي، أما الإسكان، باستثناء بعض الأسواق، فلن تزداد قيمته إلى سبعة – 10 في المائة سنويا في أي وقـت قريب. لكن في غياب الوقـود اللازم لدورة الأصول، فإن الموجودات الورقية الرائعة تلك التي يمكن أن يستند إليها تشغيل هذه الطفرات – صناديق المؤشرات المتداولة الخاصة بالسـلع، ومبادلات أسعار الفائدة، والتزامات الدَّين المضمونـة ومبادلات العجز الائتماني – مثلا لا حصرا – لن تعود آلة المال الكبيرة كـما كانت حتـى الآن. وبعد أن ضخّم قطـاع المال كل فئة مـن فئات الأصول على هذا الكوكب وقلّصها، اسـتنفد القطاع نمـوذج النمو الخاص به. وقد يكون نموذج الصيرفة للسنوات الـ 25 الماضية يُحتضَر. وإذا كان الأمر كذلك، فإن حفظ النمـوذج خـلال الانهيار هو مجرد إطالـة باهظة الثمن للعذاب. وفي اسـتباق لعبـارة «اقتصاد الزومبـي» التي وضعها جون كويغين، تحملنا التقشـف لنعيد إحياء أشباه الموتى.

هل هناك أي دليل على هذا التخمين الجريء؟ ثمة دليل لا بأس به. فالمصارف في كل مـكان تخفّـض الرفع المـالي، الأمر الذي سـيقلل الإقـراض ويضرب نموها وبالتالي حجم الأعمال التي تجريها. لقد انخفضت أسعار أسهم المصارف ورسملتها السوقية في شكل كبير خلال السنتين الماضيتين. وتأخذ الإيرادات وفق فئات الأصول في الهبـوط. وتقلّص الضـمان ولم يعد التداول كما كان قبـلا[4]. وتتزايد التكاليف الثابتـة بينما تتقلص المكافـآت ويصغُر القطاع ككل[5]. وفي الوقت نفسـه، يبدو النمـو المتوافر حاصـلا في جانب التجزئة بدلا من جانب الصيرفة الاسـتثمارية[6]. لكن التجزئة تعتمد في شـكل مباشر على الاقتصاد الحقيقي، الذي تقلّص بسـبب التقشـف. باختصار، ربما أفقرنا بضعة ملايين من الناس لإنقاذ هذه الصناعة ذات

المنفعة الاجتماعية المشكوك في صحتها والتي تمر الآن بمراحلها الأخيرة. هذه هي الفكرة المزعجة التي توحي بقوة بأننا ما كان ينبغي لنا حقا أن ننقذ المصارف على الرغم من كل شيء. وهناك سبب آخر للتفكير بهذه الطريقة، بغض النظر عن هذا، واسم السبب دبلن.

حكايات تعديل المالية العامة تُبعَث من جديد: إيرلندا، وأيسلندا، وبدائل التقشف

كانت النكتة الرائجة في بداية الأزمة، قبل انفجار إيرلندا، تقول: ما هو الفرق بين أيسلندا وإيرلندا؟ وكانت الإجابة حرفا واحدا وستة أشهر. واتضح فيما بعد، أن النكتة كانت نبوءة. نوقِشَت إيرلندا في الفصل الثالث، وأُشيرَ فيه إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي نما بين 1994 و2007 بسرعة أكبر مما كان عليه في ثمانينيات القرن العشرين وتسعينياته. وخلال فترة الطفرة هذه، عندما كان المال الرخيص متوافرا في الأسواق العالمية، نما القطاع المصرفي في إيرلندا بسرعة، وعلى ظهر فقاعة الائتمان نمت فقاعة الإسكان. وعندما انفجرت الفقاعة في 2008، أصدرت الحكومة الإيرلندية ضمانا شاملا للمصارف، وبعد وقت قصير أعطت 5.5 مليارات يورو إلى ثلاثة مصارف: «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي»، و«المصارف الإيرلندية المتحالفة»، و«مصرف إيرلندا»[7]. ولسوء الحظ، كانت أصول هذه المصارف أكثر قليلا من القروض العقارية الهالكة، ما عنى أن الخطوة كانت مجرد رمي للمال الجيد بعد السيئ. لكنه مكّن المصارف من الاستمرار، حتى يناير 2009 على أي حال، عندما أُمِّم «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» - في الوقت نفسه الذي اقتُطِعت فيه وفور بملياري يورو من الموازنة العامة. وإذ أدركت الحكومة أن هذه التدابير المخصصة لم تكن كافية لوقف الانهيار الكامل للاقتصاد، أنشأت «مصرفا سيئا»، أسمته «وكالة إدارة الأصول الوطنية» NAMA (ناما)، لإخراج الأصول المسمومة من دفاتر المصارف.

وكانت النتيجة النهائية لهذا النشاط كله ضمانا كاملا لأصول النظام المصرفي بأكمله: إنقاذ شامل. اشترت «ناما» الأصول بأكثر من القيمة الدفترية من أموال دافعي الضرائب، وباعت أسهما فيها إلى المصارف، واستخدمت المصارف في المقابل هذه الأسهم كضمان للحصول على سيولة من المصرف المركزي الأوروبي. باختصار،

مكّنت محاسبة مبتكرة وحكومة داعمة المصارف من السير بعيدا من دون عقاب على المذبحة التي تسببت بها. وحُجِبت إيرلندا عن الأسواق الدولية ووُضِعت تحت رحمة الترويكا المؤلفة من صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية (*). ومنذ ذلك الحين، ضُخَّ أكثر من 70 مليار يورو في نظامها المصرفي - عدد السكان لا يتجاوز نحو 4.5 مليون شخص. واختفى نحو 47 مليار يورو في «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» وحده، ولن تُشاهَد مرة أخرى أبدا(8). ولن تعود «الأصول» التي اشتراها دافعو الضرائب عبر «ناما» في أي وقت قريب. وتبلغ تكلفة إنقاذ المصارف 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ولا يشمل هذا الرقم تكلفة برنامج «ناما»، التي تفوق 70 مليار يورو(9). وفي ظل الترويكا، عانت إيرلندا جولة تلو أخرى من التقشف. ولهذا السبب تُطرَح إيرلندا في أغلب الأوقات كقدوة للتقشف، في إيحاء إلى أن الأمور تتحسن وأن التقشف ينجح. قال الرئيس السابق للمصرف المركزي الأوروبي جان كلود تريشيه في 2010، «لدى اليونان نموذج يُحتذَى وهذا النموذج هو إيرلندا»(10). لكن إذا نظرنا إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على الانهيار والإنقاذ، يصعب أن نرى الانتعاش.

خُفِّضت رواتب العاملين في القطاع العام بنحو 20 في المائة في حين زِيدَت الضرائب التنازلية ورسوم المستخدم(11). وخُفِّض الإنفاق على الرعاية والإنفاق الاجتماعي في شكل حاد(12). وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة -2.97 في المائة في 2007، و-6.99 في المائة في 2008، و-0.43 في المائة في 2010. وعاد النمو المنخفض في 2011، لكن عند مستوى معتدل جدا بلغ 0.71 في المائة. لكن حتى هذا النمو المعتدل مشتبه به.

لقد جعل انخفاض معدلات الضريبة على الشركات إيرلندا موقعا شعبيا للشركات المتعددة الجنسيات لتنشئ مقراتها وتعلن أرباحها، ما أدى دورا مهما في ازدهار البلاد(13). لقد أنشأت «غوغل» و«أبل» و«مايكروسوفت» و«فايسبوك» مقرات لها في إيرلندا، لكن لمعظمها عددا قليلا جدا من العاملين في البلاد. وتدفع هذه الشركات معدل ضريبة على الشركات يساوي 12.5 في المائة في إيرلندا، وهو ما يزيد قليلا على ثلث معدل الـ 35 في المائة الذي تدفعه في الولايات المتحدة(14). ونظرا إلى هذه

(*) خرجت إيرلندا من برنامج الترويكا للإنقاذ في 13 ديسمبر 2013 . [المترجم].

الديناميكية، تضخـم الناتج المحلي الإجمالي الإيرلندي الشركات العالمية التي تحقق عائـدات ضخمة من خلال إيرلنـدا لأغراض ضريبية. وعندما ينظـر المرء في الناتج القومي الإجمالي الإيرلندي، الذي يسـتثني هذه الإيرادات، يتقلّص النمو بنسبة 2.5 في المائة في 2011.

ويوضح هذا الوضع الشاذ أيضا ارتفاع نسبة الصادرات من إيرلندا، التي انتقلت من 80 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2007 إلى 101 في المائة في 2010، وهو أمر يُعتبَر أيضا دليلا على الازدهار بعد الانهيار(15). وتُعتبَر إيرادات الشركات المتعددة الجنسـيات التي تعمل انطلاقا من إيرلندا بوصفهـا تصديرا للخدمات الإيرلندية - حتى في غياب أي نشـاط اقتصادي حقيقي. ونظرا إلى هذا، نمت صادرات الخدمات أسرع من صادرات السلع بخمسة أضعاف(16).

لكن، وكما يقول بصراحة مارتن مالون من «مينت بارتنرز»، «إن الزيادة الكاملة في 2007 - 2012 لصـادرات الخدمات لإيرلندا هي زبـد كامل تقريبا... هي مبالغ بها بواقع 30 مليار يورو، وهي لو قِيسَـت في مقابل الناتج القومي الإجمالي تساوي نحو 25 في المائة من المجموع»(17). هذه المبالغة في الانتعاش الذي تقوده الصادرات تفسّر لماذا ارتفعت معدلات البطالة في شـكل مطرد، من 4.5 في المائة في 2007 إلى 14.8 في المائة بحلول منتصف 2012، حتى مع ارتفاع الهجرة في شكل ملحوظ، من 46 ألفـا و300 مهاجـر في 2007 إلى 80 ألفـا و600 مهاجر في 2011 على الرغم من هذا الازدهار المفترض. وكانت نسـبة الدَّين الإيرلندي إلى الناتج المحلي الإجمالي 32 في المائة في 2007. وتبلغ اليوم 108.2 في المائة بعد ثلاث سـنوات من التقشف. وفي الواقع، إذا أُضيفَت تكلفة «ناما» إلى الحسابات الوطنية، فإن نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي في إيرلندا ستنافس نظيرتها في اليونان. لقد أنقذت إيرلندا مصارفها، ثم راهنت على انتعاش تقوده الصادرات خلا من تخفيض لقيمة العملة وبُنِي على صادرات وهمية تخلق فرص عمل قليلة جدا ولا تحصل إلا بفضل التهرب الضريبي. وعلى ما يبدو، هذه هي القدوة لليونان.

ليسـت دبلن مكانا سـعيدا هذه الأيام، ولا يُحتمَل أن تكون كذلك لسنوات كثـيرة مقبلة. فالحكومة الإيرلندية، التي أجرت تخفيضات بقيمة 24 مليار يورو منذ 2008، تخطط لفرض ضرائب تساوي 8.3 مليار ولتخفيضات بواقع 3.5 مليار

في 2013[18](*). إن إنقـاذ المصارف وإرهاق الموازنـة العمومية للدولة هو عمل مكلـف، حتى مع نمو حقيقـي تقوده الصادرات. وكالعادة، لن يؤدي اسـتمرار التقشف إلا إلى جعل الأمور أسوأ.

أما أيسـلندا فكانـت، في جوانب كثيرة، تبدو كإيرلندا ثملة. كانت نسـبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي في 2007 نحو ألف في المائة. لذلك عندما وقعت أيسـلندا في مأزق، كان الأمر على وشـك التحول إلى أمّ كل الأزمات المصرفية. لكن كان ثمة فارق واحد مهم. في حين اتبعت إيرلندا شـعار التقشف، فخفّضت الإنفاق وأنقذت مصارفها، سـمحت أيسـلندا لمصارفها بأن تفلس وخفّضـت قيمة عملتها وفرضـت ضوابط عـلى رأس المال وعززت تدابير الرعايـة. والمقارنة بين الاثنين هي أقرب تجربة طبيعية لآثار التقشف وعمليات الإنقاذ التي يمكن للمرء أن يعثر عليها.

كان تحول أيسـلندا من ديموقراطية اجتماعية حمائية Protectionist إلى مركز للتمويل الدولي يقوم على عدم التدخل سريعا وصاخبا. بحلول 2007، كان متوسـط المدخول السـنوي ارتفع إلى ما يعادل تقريبا 70 ألف دولار أمريكي. وارتفعت قيمة الأسـهم الخاصة بـ 15 شركة مدرجة في البورصة الأيسـلندية سـبع مرات بين 2002 و2007، وازدادت قيمة سوق العقارات المحلية أكثر من مرتين[19]. وكانت وراء هذه الفقاعة - المصارف الأيسـلندية الثلاثة - «غليتنير» و«لاندسـبانكي» و«كاوبثينغ». وجعل الهيكل المالي لهذه المصـارف «المصرف الإنكليزي - الإيرلندي» يبدو نموذجا لـلإدارة الجيدة. فبين 2004 و2008، ارتفعت قيمة القروض في المتوسـط بنحو 50 في المائة سـنويا. وموّلت المصارف نفسـها أساس هذه القروض ثم استثمرت بكثافة في الأسـهم الخاصة بها. وعند إضافة التمويل المشـترك بين هذه المصارف الثلاثة إلى الصورة، يبلغ الاستثمار الذاتي 70 في المائة من القاعدة الرأسمالية لهذه المصارف[20]. إذا كنت تفكر في صناديق الاسـتثمار الكبيرة من عصر انهيار وول ستريت في 1929، فأنت لا تجانب الصواب كثيرا. وعلى خلفية هذه المضخة الائتمانية، ازداد الاستهلاك الخاص وقفزت قيمة العملة الأيسـلندية بسرعة. وبحلول 2005، أصبحت أيسـلندا البلد صاحب القطاع الخاص الأكثر مديونية في العالم.

(*) هذا ما حصل ولم تعدِ الحكومة بزيادة الإنفاق إلا في 2015 وذلك خلال السنوات الخمس التالية: http://www.ft.com/intl/cms/s/032/f632fc-edb011-e4987-e-00144feab7de.html#axzz3jdcf4RA0. [المترجم]

وبحلـــول 2006، بـــدأت أيســـلندا تثير الامتعـــاض في الخـــارج[21]. في فبراير من ذلك العـام، أصدرت «فيتش» تقريرا جاء فيه أن طفرة الائتمان الأيســلندي كانت مدعــاة للقلق، وتوقّع بدقة أن تباطؤا عالميا طفيفا حتى من شــأنه إغراق المصارف الأيسلندية[22]. والأخطر من ذلك أن سيولة المصارف الأيسلندية بدأت تنفد. وبدأت المصــارف تتبادل ســندات الدّين فيما بينها ثم تســتخدمها كضمانات للاقتراض من المــصرف المركزي. وبحلول نهاية 2008، كان المــصرف المركزي أقرض المصارف 500 مليار كرونة أيسلندية[23].

وبحلــول 2008، لاحظ المصرف المركزي الأيســلندي أن ســيولته تنفد عندما لاحــظ «غليتنير»، الذي كان يكافح لإعادة تمويل نفســه منذ بداية العام، أنه لا يستطيع الوصول إلى أسواق التمويل. وعرض المصرف المركزي عليه قرضا يساوي 25 في المائــة مــن احتياطاته في مقابل ملكية 75 في المائــة منه، أي تأميم بحكم الأمر الواقع، الأمر الذي حفّز الأسواق للتحرك. وضربت تداعيات «غليتنير» فورا مصــادر التمويــل للمصارف الأخرى إلى درجة أن الائتــمان الخاص بين المصارف توقف فيما سحب المودعون أموالهم. وفي الوقت نفسه، لم يكن المصرف المركزي في موقف يســمح لــه بمواصلة أداء دور مقرض الملاذ الأخــير بعدما أعطى أصلا أجزاء كبيرة من احتياطاته.

ربما عبرت أيســلندا نهر الروبيكون(*) مــن دون أن تدرك ذلك. كانت الآن في موقــف يمنعها من إنقاذ مصارفها حتــى لو أرادت، وهي لم تكن في منطقة اليــورو لذلك لم يكن المصرف المركزي الأوروبي ملزما بالمســاعدة. في 6 أكتوبر 2009، أصدرت الحكومة قانون الطوارئ الذي أعطاها ســلطة الاســتيلاء على المؤسســات الماليــة المتعثرة، متجــاوزة المصرف المركــزي[24]. كانت أي خطط أضمرها المصرف المركزي لإنقاذ المصارف في حكم الميتة الآن. وسُمِح للمصارف بأن تفلس وتُوضَع في الحراســة. لم تُجعَل ديونها عبئا اجتماعيا. بدلا من ذلك، تحمّل مالكو السندات والدائنون الأجانب العبء الأكبر للتعديل[25]. واستُدعِي صندوق النقد الدولي.

(*) نهــر في إيطاليــا كان عبوره يمثل مغامرة وحين عبره يوليوس قيصر في العام 49 قبل الميلاد مهّد الطريق لنفســه لحكم الدولة الرومانية. [المترجم].

إلى حـد كبير، لم تكن الطريـق إلى الأمام طريق التقشـف. كان التركيز الفوري لبرنامـج صندوق النقد يتعلق بمنع أسـعار الصرف من التدهور إلى درجة تسـبب تضخـما جامحـا في اقتصاد يعتمد على الواردات في شـكل كبير كاقتصاد أيسـلندا. وخلافـا لعقيدة صندوق النقد، وُضِعت ضوابط على رأس المال أبقت المسـتثمرين في الداخـل. وعُيِّنت ثلاثة مصارف جديدة لتولي إدارة الحسـابات المحلية والأصول الفاعلـة. وتُرِكت الأصول غير الفاعلة في المصارف القديمة المفلسـة. وتُرِكت للدائنين حرية المطالبة بهذه الأصول، لكن ليس الأصول المحوَّلة إلى المصارف الجديدة. بعبارة أخرى، قررت الحكومة السـماح المؤسسـات الدائنة بتحمل تكلفة الانهيار بدلا من دافعي الضرائب.

وعنى السـماح للمصارف بالإفلاس أنها كانت أقل استنزافا ماليا للدولة. لقد كلفت إعادة رسـملتها نحو 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لأيسـلندا[26] – وهو مبلغ ضخم بالنسـبة إلى بلد صغير، لكنه أقل بكثير من التكلفة الخاصة بخطة الإنقاذ الإيرلندية والتي لاتزال تتزايد عبر «ناما». وفي 2012 بلغت نسـبة الدَّيـن إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيسـلندا 99 في المائة، وهو رقم كان مقدرا لـه أن يكون أعلى من ذلك بكثير لو أُنقِذت المصارف[27]. وبدلا من التقشـف، واصلت الحكومة سياسـات توسـعية وراء هذه ضوابط رأس المال تلك في العام الأول، تلاهـا ضبط للمالية العامة موزع بالتسـاوي. وشـد الجميع الأحزمة إذ ترافقت التخفيضات مع تحول إلى قانون للضرائب أكثر تقدمية شـمل زيادات ضريبيـة كبيرة لكبار أصحـاب المداخيل وتدابير لمسـاعدة الأسر ذات المداخيل المنخفضة والمتوسطة.

لجهة النمو، نجحت أيسـلندا في شكل أفضل من أي أمل كان يمكن التجرؤ عليه. لقد توقع صندوق النقد الدولي انكماشا بنسبة 10 في المائة في 2009، لكن الانكـماش تحوّل إلى 6.5 في المائة. يبدو – وفق جون كوكرين – أن المضاعِفات الماليـة موجودة عـلى الرغم من كل شيء. في 2010، انكمش الاقتصاد بنسـبة 3.5 في المائة، وفي 2011 عاد النمو بنسـبة ثلاثة في المائة، استنادا في شكل جزئي إلى الصـادرات الحقيقية للسـلع والخدمات[28]. واسـتمر النمو بمعدل مماثل في 2012، واضعا أيسـلندا قرب أعلى معـدلات النمو في بلدان منظمة التعاون

الاقتصادي والتنمية[29]. ومع معدلات هامشية مرتفعة من الضرائب وعودة النمو ومراقبة رؤوس الأموال وتضييق مساو في المالية العامة، تستهدف أيسلندا القضاء على العجز في موازنتها في 2014 وامتلاك فائض في الموازنة يبلغ خمسة في المائة في 2016[30](*).

وعلى عكس إيرلندا، كان نمو العمالة في أيسلندا قويا. ارتفعت البطالة في شكل كبير بعد الأزمة، فانتقلت من أدنى مستوى قبل الأزمة عند أكثر بقليل من اثنين في المائة إلى تسعة في المائة في 2009. لكن حتى في الأوج، كان معدل البطالة في أيسلندا أقل من المتوسط الأوروبي وأقل بكثير من المستويات في الدول التي تعاني أزمات أخرى[31]. وبلغ معدل البطالة أقل بقليل من ستة في المائة في أكتوبر 2012. ولوضع الأمر في السياق، لا تتباهى أي دولة بمعدلات أدنى من البطالة باستثناء النرويج وسويسرا والنمسا وهولندا وألمانيا - التي لم يشهد أي منها أزمة خطيرة[32].

وأخيرا، انظر في هذه المكافأة لتجربة الأيسلنديين في عدم إنقاذ مصارفهم. بعد انخفاض الأجور الحقيقية في البداية بسرعة كبيرة، ها هي ترتفع بوتيرة سريعة[33]. وساعد هذا الأمر في عكس اتجاه التفاوت المتزايد الذي شهدته الفترة بين 1995 و2007، عندما ارتفع مُعامِل «جيني» بعد حسم الضرائب من 0.21 نقطة إلى 0.43، وجاء معظم الارتفاع بسبب المدخول المرتفع لكبار أصحاب المداخيل - وهي ظاهرة تشهدها المجتمعات الشديدة التمويل كلها. وبحلول 2010، عندما انهار المدخول الرأسمالي وأُصلِح قانون الضرائب، دُفِع مُعامِل «جيني» إلى التراجع إلى 0.245 نقطة[34].

هل يمكننا التعميم من أيسلندا إلى مكان آخر؟ على الرغم من كل شيء، قلنا سابقا لا ينبغي تعميم تجربة بلدان الـ REBLL على دول أكبر بكثير في أوروبا الجنوبية. إذن ما المختلف هنا؟ على الرغم من أن أيسلندا هي صغيرة تعريفا، ما يهم في هذه الحالة ليس حجم البلد، أو سكانه، بل حجم المصارف نسبة إلى

(*) شهدت موازنة أيسلندا عجزا يساوي اثنين في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 و2.1 في المائة في 2015، لكن النسب تقل عن سقف الثلاثة في المائة المنصوص عليه في اتفاقية ماسترخت التي أسست الاتحاد الأوروبي وقلما تمكنت الدول الأعضاء من الالتزام به، علما بأن أيسلندا ليست عضوا في الاتحاد وهي سحبت في 2015 طلبا للانضمام إليه كانت تقدمت به في 2009: http://www.oecd-ilibrary.org/economics/government-deficit_gov-dfct-table-en [المترجم].

حجم الاقتصاد، ونسبة أصول المصارف إلى الناتج المحلي الإجمالي. في أيسلندا، كانت هذه النسبة نحو 10 إلى واحد في وقت الانهيار. في الولايات المتحدة، كانت هذه النسبة أكثر من واحد إلى واحد بقليل. شهدت أيسلندا انهيارا أسوأ 10 مرات مقارنة بأسوأ سيناريو عرفته الولايات المتحدة، وهي لم تنجُ فحسب، بل ازدهرت أيضا.

ولم تنجُ أيسلندا بالسماح لمصارفها بأن تفلس فحسب، بل أصبحت كذلك مجتمعا أكثر صحة وأكثر مساواة حين فعلت ذلك. وعلى الرغم من أن إيرلندا بلد صغير، وأيسلندا هي حرفيا بحجم مدينة بل ومدينة صغيرة، ربما لايزال هناك، بالمقارنة بين هذه الدول، درسان أساسيان من دروس التاريخ الطبيعي من التقشف. أولا، عندما تخالف دولة في شكل تام قواعد اللعبة الخاصة بالتقشف، لن تنجو فحسب، بل ستزدهر أيضا. ثانيا، قبل كل شيء، عليها عدم إنقاذ المصارف الخاصة بها[35].

زمن الضرائب يقترب

إذن لو أعطتنا أيسلندا درسا إيجابيا، إلى أين نذهب من هنا؟ عادة، تكون خيارات المضي قدما في المجتمعات المثقلة بالديون محدودة وسيئة في شكل موحد: التضخم (سيئ لرأس المال والدائنين)، والانكماش (سيئ للعمال والمدينين)، وانخفاض قيمة العملة (سيئ للعاملين في الأجل البعيد ومستحيل بالنسبة إلى اليورو)، والتوقف عن التسديد (الجميع يخسرون). ويُعتبَر الإعفاء من الديون توقفا عن التسديد في شكل معين، وهو ما جعلته أيسلندا جزءا من استراتيجيتها لتنظيف سوق الرهن العقاري لديها. وكان في مقدور الولايات المتحدة فعلا أن تفعل بعضا من ذلك، لكن لم يُسمَح للمصارف بالإفلاس، سيقاوم الدائنون دائما الإعفاء. إذن ماذا يبقى لنا؟ بالتأكيد مزيد من التقشف في الأجلين القريب والمتوسط. لكن دروس عشرينيات القرن العشرين تشير إلى أن المطاف سينتهي بالتقشف وقد حفز أحد الخيارات الأخرى: تخفيض قيمة العملة، أو التضخم، أو التوقف عن التسديد. هل ثمة مسار مستقبلي بديل أكثر استقرارا؟ نعم، هناك اثنان، وليس أي منهما رائعا، لكنهما، كما قال تشرشل عن الديموقراطية، أسوأ الخيارات باستثناء البدائل.

تُعرَف الطريق الأولى عادة باللقب التحقيري، القمع المالي. وناقشــت كارمن راينهاردت وإم بيلين إسبرانشيا أخيرا هذه الطريق الممكنة[36]. ومن طريق فحص الحلقات الماضية من المديونية العالية، خلُصتا إلى أن الدول تعيد هيكلة نظمها المالية في فترات الأزمات بطريقة تسمح لهم بخلق «جماهير أسيرة». و«تُشجِّع» المصارف وصناديق التقاعد وأصحــاب الديون البعيدة الأجل الأخرى من خلال ضوابط رأس المال، وسقوف أسعار الفائدة، وغيرها من الأدوات للاحتفاظ بكمية كبيرة من الســندات الحكومية. ثم تدفع الحكومة معدل فائدة اسمي منخفضا للســند فيما تدير موازنة شــبه متوازنة بمعدل إيجابي لكــن قليل من التضخم. وهذا يخلق ســعر فائدة حقيقيا ســلبيا فاعلا للســندات فتتقلص قيمة الديون بمرور الوقت.

إن القمع المالي هو أساســا ضريبة على مالكي الســندات المقيدين وينجح في شــكل أفضل عندمــا تكون المصارف في وضع صعــب - كحين تخسر المال وتعتمد على التمويل الحكومي، تماما مثلما هي اليوم. وأدت سياســات كهذه «دورا أساســيا في تخفيــض المخزونــات الضخمة من الديــون التي تراكمت خلال الحــرب العالمية الثانية أو تصفيتها»[37]. وتجد راينهاردت وإسبرانشــيا أن «ضريبــة التصفية» التــي يولّدها القمع المالي بلغــت، في حالتي الولايات المتحــدة والمملكة المتحدة بعد الحــرب العالمية الثانية، مــا يعادل ثلاثة إلى أربعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في الســنة[38]. ويســّهل جمع هذه الأموال تخفيض الديون في شــكل كبير بمــرور الوقت، ويغني عن الحاجة إلى فترة مماثلة من التقشــف المديد - التقشــف الذي لن ينجح في أي حال لأنه سيسبب زيادة الدَّين وليس تراجعه.

إذن نحن نتحدث عن الضرائب، التي لا يحبها أحد. لكن بما أنني اكتشفت أنني دفعــت في 2010 ضرائب أكــثر من شركة «جنرال إلكتريــك» - دفعت حقا وكذلك أنت - أنا على اســتعداد لإعطاء القمع المالي فرصة[39]. نعم، هو ســيحد في شــكل كبير من فرصي لشراء المشــتقات الغريبة والاتجار بها والمشاركة في ألعاب المراجحة المالية الدولية، لكن هل تعرف شــيئا؟ أنا على اســتعداد للتخلي عنها. بعد 30 سنة من ذهاب المكاسب كلها والتخفيضات الضريبية كلها إلى الأشخاص الذين جلبوا لنا

الفقاعة، آن أوان الثأر. ليس بسبب «احتلوا وول ستريت» وليس بسبب تفضيلاتي الشخصية، بل لأنه أمر أسهل بكثير وأكثر فاعلية مقارنة بفرض التقشف الجالب للهزيمة الذاتية المحتم أن يحدث.

وبالحديث عن الضرائب، هي لن تكون فقط تصفية شبه خفية متطورة و/أو ما يسمى ضرائب «توبين»(*) المفروضة على المعاملات المالية. فللضرائب الشخصية مجال للنمو أيضا – خصوصا في الولايات المتحدة. أشار تحليل حديث لمركز بحوث الكونغرس، يعطينا فكرة عمّا يمكن أن يفكر به الكونغرس، إلى أن المعدل الهامشي الأعلى لضريبة المدخول في الولايات المتحدة في أربعينيات القرن العشرين وخمسينياته، التي شهدت ذروة القوة الأمريكية، «كان عادة فوق 90 في المائة» في حين «كانت أعلى ضريبة على الأرباح الرأسمالية 25 في المائة». في الوقت نفسه، «ارتفعت حصة الإيرادات المحققة للأسر الأمريكية الأعلى مدخولا، التي تشكّل 0.1 في المائة من إجمالي الأسر الأمريكية، من 4.2 في المائة في 1945 إلى 12.3 في المائة في 2007» [40]. هذا التجاور للملاحظات مثير للاهتمام على أقل تقدير. هذه التخفيضات والمكاسب تبررها طبعا حجة جانب العرض القائلة إن توافر مزيد من الأموال في أعلى الهرم يؤدي إلى مزيد من الاستثمار والنمو. وفي شكل مثير للاهتمام، يخلص التقرير إلى أن «نتيجة التحليل تشير إلى أن التغيرات التي شهدها في مدى السنوات الـ 65 الماضية أعلى معدل للضريبة الهامشية وأعلى ضريبة للأرباح الرأسمالية لا تظهر مترابطة مع النمو الاقتصادي»[41]. لكنها تبدو «مترابطة مع تركيز متزايد للمدخول»[42]. ونظرا إلى أن الدولة الفدرالية الأمريكية تنفق 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في حين تجبي 18 في المائة فقط، قد يخلص مراقب ساخر إلى أن تركز هذا المدخول كله في أيدي قلة من الناس قد يجعله هدفا جيدا بغرض تخفيض ذلك العجز في الموازنة.

ومما يدفعنا أكثر في هذا الاتجاه أن العديد من الاقتصاديين، الجديين جدا والمنتمين إلى التيار السائد في شكل كامل، بدأوا يقولون أشياء كان لا يقولها قبل

(*) Tobin Taxes: مقترح قدمه الاقتصادي الأمريكي جيمس توبين للإشارة إلى الضرائب المفروضة على كل التحويلات، من عملة إلى أخرى، في سوق التبادلات المباشرة. [المحرر].

بضع سـنوات سوى يساريين ساخطين جالسين في حانة. مثلا، بدأ اقتصاديون متخصصون في الضرائب على جانبي المحيط الأطلسي يقولون بأن زيادة الضرائب على أصحاب المداخيل الأعلى يمكن أن تدفع إلى تخفيض الديون. على ما يبدو، ليست ثمة حاجة إلى التقشف، على الرغم من كل شيء. فمنذ أن استفادت فئات المدخول المرتفع أكثر من غيرها من التخفيضات الضريبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لا تبدو زيادة العبء الضريبي عليهم قليلا فقط إلا خطوة عادلة جدا. المستشار الاقتصادي السابق للرئيس بوش غلين هوبارد يعتقد بأن رفع الضرائب على الشريحة الأعلى لن يجمع إيرادات كافية لإحداث تأثير في الديون(43). وعلاوة على ذلك، وجد المرشح الرئاسي في 2012 ميت رومني أن إعادة توزيع كهذه «غير أمريكية»، مبديا جهلا مذهلا بسياسات دوايت أيزنهاور (جمهوري)(44). لكن هناك كثيرا من المجال لفرض ضرائب على الشريحة الأعلى بسبب عمليات الإنقاذ. إنها الهدية التي لا تكف عن العطاء. بعد انهيار 1929 انخفض عدم المساواة في المدخول والأجور في القطاع المالي في شكل حاد نسبة إلى الأرباح العادية، لكن الأمر لم يتكرر في الانهيار الحالي، لذلك فإن فرض الضرائب الآن سيكون مجرد إعادة لأموال الإنقاذ إلى دافعي الضرائب. ولا تلقى هذه الفكرة صدى لدى الدوائر التقدمية في الولايات المتحدة فقط.

احتسب فريق من الاقتصاديين الألمان أخيرا أن ضريبة على رأس المال تُفرَض لمرة واحدة بقيمة 10 في المائة من صافي الثروة الشخصية التي تتجاوز 250 ألف يورو لكل دافع ضرائب قد يزيد الإيرادات بنسبة تسعة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وستطال هذه الضريبة أغنى ثمانية في المائة من الألمان، الذين يملكون مجتمعين ثلثي الثروة الوطنية. ولو استهدفت الضريبة من يملكون 500 ألف يورو (2.3 في المائة من دافعي الضرائب) ومليون يورو (0.6 في المائة من دافعي الضرائب)، ستبقى الجباية قادرة على جمع ما يعادل 6.8 و5.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ولأنها جباية لمرة واحدة بسبب «طوارئ الدّين»، وحتى مع احتساب «آثار التوقعات»، لا ينبغي لسياسات كهذه أن تؤدي إلى تغيرات جذرية في السلوك الاستثماري أو هروب لرأس المال شرط أن تلتزم الدولة بالمصداقية لإبقائها على أنها ضريبة لمرة واحدة(45). وكما هي الحال في

الولايات المتحدة، تبدو المساحة المتاحة لمزيد من الضرائب في أوروبا في الطرف الأعلى للتوزيع وافرة جدا، لأن المداخيل الهامشية الأعلى أدنى بما لا يقل عن 20 نقطة مئوية من تلك التي من شأنها تحقيق أقصى مقدار من العائدات الضريبية للحكومة[46].

ويذهب بيتر دايموند من معهد ماساتشوستس للتقنية وإيمانويل سايز من جامعة كاليفورنيا ببيركلي أبعد من ذلك، فيقولان بأن فرض ضرائب على شريحة الواحد في المائة الأعلى بنسبة تفوق 80 في المائة من شأنه أن يزيد الإيرادات لا أن يقللها[47]. ويقولان صراحة إن «أصحاب المداخيل المرتفعة للغاية ينبغي أن يخضعوا إلى معدلات عالية ومتزايدة من الضرائب الهامشية»[48]. ووفق حساباتهما، فإن زيادة متوسط الضرائب على المدخول على شريحة الواحد في المائة الأعلى إلى 43.5 في المائة من مستوى 22.4 في المائة المقرر في 2007، من شأنها زيادة الإيرادات بنسبة ثلاثة في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يكفي لسد العجز الهيكلي للولايات المتحدة، في حين أنها تترك لأصحاب المداخيل المرتفعة جدا بعد حسم الضرائب مداخيل أعلى مما توافر لهم في عهد نيكسون[49].

أخيرا، ثمة مناجم ذهب في الخارج أيضا. فمع هذا المال كله الذاهب إلى قمة توزيع المدخول في مدى السنوات الـ 30 الماضية، ظهرت صناعة كاملة لإخفاء ذلك. للأسف، اختبأوا في مرأى من الجميع في حفنة من الملاذات الضريبية مثل جزر كايمان وسويسرا. وإذا أرادت الدول الكبيرة والقوية مطاردتهم إلى هناك، هي تعرف تماما أين تبحث، وهذا ما تفعله في الآونة الأخيرة[50]. وفي الواقع تقدّر دراسة جديدة أجراها جيمس هنري من شبكة العدالة الضريبية أن ثمة ما يصل إلى 32 تريليون دولار، وهو ما يزيد على الدَّين القومي للولايات المتحدة بأكمله مضروبا في اثنين، مخبأة بعيدا في الخارج ولا تُدفَع عليها ضرائب، الأمر الذي يجعلها هدفا مغريا جدا في الواقع[51].

فكر في هذا للحظة. جُرِّب التقشف وسيبقى يُجرَّب، على الأقل في منطقة اليورو، إلى أن يُتخلَّى عنه أو يسقط بالتصويت العام. هو لا ينجح. في الواقع، وكما رأينا مرارا وتكرارا، هو يجعل الدَّين أكبر وليس أصغر. وبالتالي فإن الدَّين موجود،

ويجب تسديده أو إسقاطه. ونظرا إلى أن الإعفاء أمر غير محتمل إلا في كرسي الاعتراف، وأن الخيارين الآخرين، التضخم والتوقف عن التسديد، أسوأ منه، لا مفر إلى حد كبير في مدى السنوات القليلة المقبلة من القمع المالي، وستصبح زيادة الضرائب على أصحاب المداخيل الأعلى جزءا من المشهد. إن المفاوضات الجارية (في وقت كتابة الكتاب) على زيادة الضرائب كجزء من الحل لمعضلة الهاوية المالية في الولايات المتحدة خلال 2013 هي مجرد بداية. هذه هي الطريقة التي سنتعامل بها مع ديوننا - من خلال الضرائب وليس من خلال التقشف. ليس لأن التقشف غير عادل، وهو كذلك، وليس لأن هناك مدينين أكثر من الدائنين، وهو كذلك، وليس لأن الديموقراطية لديها ميل إلى التضخم، وهو ليس كذلك، لكن لأن التقشف ببساطة لا ينجح.

الهوامش

مقدمة المترجم

(1) http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/HayatINT/2012/1/6/ الوكالات-الكبرى-للتصنيف-الائتماني-هل-تصنع-الأزمات-أم-تواكب-المعالجات.html.

(2) https://www.stratfor.com/topics/economics-and-finance/europes-economic-crisis.

(3) http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2015/6/7 اليونان-بحاجة-لبعث-الأمل.

(4) http://blogs.lse.ac.uk/europpblog/2015/09/07/the-eurozone-crisis-has-deeply-eroded-the-eus-accountability-structures.

(5) http://www.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual.

(6) http://www.tradingeconomics.com/russia/gdp-growth-annual.

(7) http://www.wsj.com/articles/a-global-recession-may-be-brewing-in-china-1439764500.

(8) http://www.ansa.it/english/news/2015/09/04/g20-ministers-to-reiterate-no-to-competitive-devaluations_f9593940-797e-477f-ae95-5b1d23a105c5.html.

المقدمة

(1) إن كتاب توني جودْت، الشر يسافر في الأرض (2010)، واجب القراءة في هذا المجال.

(2) إيزابيل ســوهيل وجون إي مورتون، «الحــراك الاقتصادي: هل الحلم الأميركي حي وبخير؟»، صندوق بيو الخيري، 2009، مشروع الحراك الاقتصادي؛ توم هرتز، «فهم الحراك في أميركا»، واشنطن العاصمة، مركز التقدم الأميركي، 26 أبريل، 2006.

الفصل الأول

(1) جون كوكرين «الحفز المالي العام، أو التضخم المالي العام، أو مغالطات المالية العامة؟» الإصدار 2.5، 27 فبراير 2009، http://faculty.chicagobooth.edu/john.cochrane/research/Papers/fiscal2.htm.

(2) لمعالجة أكاديمية رائدة للعلاقة بين عدم المساواة والائتمان، انظر في راغورام جي راجان، خطــوط الصدع: كيف لا تزال الكســور الخفية تهدد الاقتصاد العالمي (برينســتون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010).

(3) «تخفيــض التقييم البعيد الأجل للولايات المتحدة الأميركية إلى AA+ بســبب الأخطار السياسية وارتفاع أعباء الديون. توقعات سلبية». ستاندرد آند بورز، 5 أغسطس 2011.

(4) أوليفييه بلانشار، «مراجعة لـ 2011: أربع حقائق صلبة»، صندوق النقد الدولي مباشر، 21 ديسمبر 2011،
http://blog-imfdirect.imf.org/2011/12/21/2011-in-review-four-hard-truths/.

(5) الأرقام من موقع اقتصادات التجارة
http://www.tradingeconomics.com/data-all-countries.aspx.

(6) تعنينا في الفصل الثالث كثيرا كيفية اندراج المصارف الكبرى في أوروبا في قصتنا المتعلقة بالأسباب التي جعلت التقشف اللعبة الوحيدة في الساحة.

(7) تحدث مشـكلة الملاءة عندما تصبح المشـاكل القريبة الأجل للسـيولة بعيدة الأجل. ويوقف إغراق الأسواق بالنقود تحول المشاكل من قريبة الأجل إلى بعيدة الأجل.

(8) كان يُفترَض أن يسبب العجز التضخم. واتضح أنه لم يفعل ذلك.

(9) للحصول على الرقم الخارجي والأكثر دقة، انظر في أسواق أفضل، «ثمن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت أكثر من 12.8 تريليون دولار». 15 سبتمبر 2012،
http://bettermarkets.com/sites/default/files/Cost%20Of%20The%20Crisis.pdf.

(10) آرون كيرشـفيلد وإيلينـا لوغوتينكوفا ونيكولاس كومفورت «دويتشـه بنك الأول في أوروبا فيما يضرب الرفع المالي التقويم»، «بلومبرغ»، 27 مارس 2012،
http://www.bloomberg.com/news/2012-03-26/deutsche-bank-no-1-in-europe-as-leverage-hitsmarket-valuation.html.

(11) تايلـر درودن، «تقديم إجمالي موجودات المصارف كنسـبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي للبلد المضيف»، 17 فبراير 2010،
http://www.zerohedge.com/article/presenting-total-bank-assets-percentagehost-countries-gdp.

(12) ليس ذلك فحسب، فالتخفيض من جانب واحد يفاقم نسبة الدَّين إلى الناتج المحلي الإجمالي، ما يجعل الديون القائمة أكثر تكلفة فيما تنخفض الإيرادات الضريبية.

(13) لمثـال رائع على هذه الدعاية الصافية، شـاهد شريط الرسـوم المتحركة الذي أنتجه المصرف المركزي الأوروبي حول «وحش التضخم»
http://vimeo.com/12324309.

(14) هذا هو السـبب الذي يجعل التركيز الذي اسـتهدف قدرة الحكومة اليونانية على بناء تحالف لمصلحة سياسـات التقشـف في العام 2011 نصف إجابة في أحسن الأحوال. إذا كان شركاؤك التجاريـون جميعـا يخفّضون الإنفاق أيضا، فلـن يكون ثمة طلب خارجي للتعويـض عن انهيار الطلب المحلي. فما يفعله ذلك كله هو انكماش لاقتصادك وزيادة ديونك بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص بك.

(15) تتضمـن الطبعـة الثانية مـن العمل الرائع لجـون كويغين اقتصـاد الزومبي فصلا عن التقشـف. جـون كويغين، اقتصاد الزومبي: كيف لا تـزال أفكار ميتة تمشي بيننا (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010).

(16) لي فيليبس، «اندفاع المصرف المركزي الأوروبي إلى التقشف يثير مخاوف في شأن المساءلة الديموقراطية في أوروبا»، «غارديان»، 22 أغسطس 2011. مورت زوكرمان، «أميركا ليس لديها خيار سوى دخول عصرها الخاص من التقشف»، «فاينانشيال تايمز»، 14 يوليو 2011، تعليق «اللائحة أ». ألبرتو أليسينا، سيلفيو أردانيا، روبرتو بِروتي وفابيانو سكانتياريللي (2002)، «السياسات المالية العامة والأرباح والاستثمار»، «المجلة الاقتصادية الأميركية» 92 (3): 571 - 589. بيتر كوي، «ما هي قيمة الاقتصاديين على أي حال؟» «بلومبرغ بيزنس ويك»، 16 أبريل 2009، موضوع الغلاف.

(17) كارمن راينهاردت وكينيث روغوف، النمو في زمن الديون، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15639، كامبريدج، ماساتشوستس، يناير 2010.

(18) انظر في، مثلا، جون أيرونز وجوش بيفنز، «الدَّين الحكومي والنمو الاقتصادي: المطالبات المبالغ فيها حول «عتبة» الدَّين تعاني عيوبا نظرية وتجريبية»، معهد السياسات الاقتصادية، ورقة إحاطة 271، واشنطن العاصمة، 16 يوليو 2010. يهاجم أيرونز وبيفنز بشدة فكرة عتبة الـ 90 في المائة على أساس السببية العكسية، أي يريان أن بطء النمو يسبب تراكم الديون.

(19) سايمون جونسون وجيمس كواك، البيت الأبيض يحترق: آباؤنا المؤسسون وديننا الوطني ولماذا هو مهم لك (نيويورك: بانثيون للكتب 2012)، 163.

(20) المرجع نفسه.

(21) منزي دي تشين وجيفري أي فريدين. عقود ضائعة: صنع أزمة الدَّين الأميركي والانتعاش الطويل (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2011).

(22) بول كروغمان. أنهوا هذا الكساد الآن (دبليو دبليو نورتون، 2012)، 141 - 143.

(23) إريك هيلينر وجوناثان كيرشنر، محرران، مستقبل الدولار (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2009).

(24) لأنها قد تكون صغيرة جدا، على الأقل بالنسبة إلى شخص ليس في القطاع المالي. أعود إلى قضية القمع المالي في الخاتمة.

(25) لمثال نموذجي، انظر في الورقة المؤلفة من صفحتين لمؤسسة بيتر جي بيترسون: «اقتصاد أقوى، تعاملوا مع الديون»، في «بلومبرغ بيزنس ويك»، 27 أغسطس 2012. وهي تحتوي على إسقاط خطي يمتد إلى العام 2040. وبحلول ذلك الوقت، قد تكون جفت الإمدادات العالمية للنفط، وآخر شيء قد نهتم به هو الديون السيادية.

(26) «موازنة حكومة الولايات المتحدة، للسنة المالية العامة 2002»، المكتب التنفيذي لرئيس الولايات المتحدة، 224، الجدول S. 2،

http://www.gpo.gov/fdsys/pkg/BUDGET-2002-BUD/pdf/BUDGET-2002-BUD.pdf.

(27) ألبرتو أليســينا، «التخفيضات الضريبية في مقابل الحفــز: الدليل موجود»، «وول ســتريت جورنال»، 15 ســبتمبر 2010، صفحة الرأي. كارمــن راينهاردت وكينيث إم إس روغــوف، «النمو في زمن الديون»، «المجلــة الاقتصادية الأميركية» 100، 2 (2010): 573 - 578.

(28) تيمــوثي نوا، «تقديم هذا الاختلاف الكبير»، «ســلايت»، 3 ســبتمبر 2010، جزء من سلسلة بعنوان «الولايات المتحدة لعدم المساواة»،
http://www.slate.com/articles/news_and_politics/the_great_divergence/features/2010/the_united_states_of_inequality/introducing_the_great_divergence.html.

(29) انظر في موقع مكتب الإحصاء الأميركي على الإنترنت،
http://www.census.gov/hhes/www/poverty/about/overview/index.html،
قُرِئ في 19 سبتمبر 2011.

(30) روبــرت وايد في جون رافينهيل (2010)، الاقتصاد الســياسي العالمي، الطبعة الثالثة. (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد)، 396.

(31) على الرغم من أن الأجور النقدية للعمال زيدت عندما أُخِذ التضخم في الاعتبار، بقيت راكدة. انظر في لورانس ميشل وهايدي شيرولتز، «قصة حزينة لكن حقيقية عن الأجور في أميركا»، معهد السياسات الاقتصادية، واشنطن العاصمة، 15 مارس 2011،
http://www.epi.org/publication/the_sad_but_true_story_of_wages_in_america/.
لرســم مفيــد عن الموضوع نفســه، انظر في زيد جيــلاني، «فيما الأجور راكــدة، تعمل الأسرة الأميركية النموذجية 26 بالمائة زيادة عن 1975». فكر بالتقدم، 11 يوليو 2011،
http://thinkprogress.org/economy/2011265311/11/07//graph-family-26-percent-wages/?mobile=nc.

(32) لمقارنة القراءتين الأكاديمية والشعبية لهذا، انظر في «إستراتيجيات ضبط أوضاع المالية العامة في عالم ما بعد الأزمة»، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل، إدارة الشؤون المالية. 4 فبراير 2010،
http://www.imf.org/external/np/pp/eng/2010020410/a.pdf.

مورت زوكرمان، «أميركا ليس لديها خيار سوى دخول عصر التقشف الخاص بها»، 14 يوليو 2011، «فاينانشيال تايمز»، تعليق «اللائحة أ»،
http://blogs.ft.com/the-a-list/201114/07//americahas-nochoice-but-to-enter-its-own-age-of-austerity/#axzz2Es8OMDcs.

(33) سميث، آدم (1776)، تحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها، المحرران آر إتش كامبل وأي إس سكينر (إنديانابوليس، إنديانا: صندوق ليبرتي، 1981)، 341.

(34) نلاحظ خصوصا كيف كانت الأزمة أساسا أزمة في «ورقة التعليمات» الخاصة بالنظرية الاقتصادية الكلاســيكية الجديدة. وفي الواقع يمكن اعتبار الأزمة نفســها تجربة لمتانة

هذه الأفكار كلفت 13 مليار دولار، ما يطرح سؤالا مهما جدا. إذا زُوِّرت هذه الأفكار فعلا خلال الأزمة، فلماذا لا تزال النخب المالية والحكومية تستخدمها لتشخيص هذه الأزمة؟

الفصل الثاني

(1) تتكرر المسرحية المعنوية نفسها في تفسير الحكومة البريطانية لأحداث الشغب في أغسطس 2011 وإشادة الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والترويكا بدول البلطيق كأبطال للتقشف في يوليو 2012. تغطي المسرحيات المعنوية الحالات الطارئة كلها.

(2) أنـدرو لـو، «قـراءة في الأزمة المالية: مراجعة لـ 21 كتابا»، غير منشـور، أُعِد لـ «مجلة الأدبيات الاقتصادية»، 24 أكتوبر 2011. متوافر في
http://mitsloan.mit.edu/finance/pdfLo20120109c.pdf.

(3) لو، «قراءة في الأزمة المالية».

(4) راغورام راجان، خطوط الصدع: كيف لا تزال الكسور الخفية تهدد الاقتصاد العالمي (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2010). جيمس بارث وجيرارد كابريو الابن وروس ليفين، حراس المالية: جعل المنظمين يعملون لحسابنا (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة معهد ماساتشوستس للتقنية، 2012). سايمون جونسون وجيمس كواك، ثلاثة عشر مصرفيا: الاستيلاء على وول ستريت والانهيار المالي التالي (نيويورك: بانثيون للكتب، 2010).

(5) غاري غورتون، صفعة من اليد الخفية: رعب العام 2007 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2010).

(6) غريتا آر كريبنر، الاستفادة من الأزمة: الأصول السياسية لصعود قطاع المال (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2011).

(7) كان ثمة نقص في المعروض من سندات الخزانة لأن الحكومات الآسيوية كانت تمتص ما تستطيع امتصاصه منها لتضيف إلى الاحتياطات وتدير أسعار صرف عملاتها. انظر في مارتن وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2008). إريك هيلينر وجوناثان كيرشنر، مستقبل الدولار (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2009)، الفصل الثالث.

(8) كما سنرى لاحقا، هذا الخوف من العدوى هو ما يدفع جزئيا التقشف في منطقة اليورو.

(9) ولقواعد المحاسبة المعروفة باسم «سعِّر بسعر السوق» إسهام أيضا.

(10) من بين الأشياء كلها، يستحق غياب الدولة عن الأسواق الريبو التعليق عليه، لأن غياب الضمان الحكومي للتأمين يفسر ضعف النظام أمام سباق على السحب من المصارف.

(11) ترتبط الأصول بالاقتصاد ويمكن أن تكون مربحة لكل من المشتري والبائع. أما المشتقات فلعبة محصلتها صفر لا يحقق منها المال سوى المصرف على جانبي التجارة لأن ما يقبضه شخص يخسره شخص آخر. أشكر بروس شادويك لهذه الصيغة المقتضبة.

(12) العقود الآجلة المتداولة في الأسواق والعقود الآجلة المتداولة خارج الأسواق تسمح عادة للمشترين بالتحوط من تحركات الأسعار في المستقبل. وتسمح عقود التبادل عادة بتداول الأخطار. أما الخيارات فتمنح الحق في شراء شيء ما أو بيعه في المستقبل.

(13) تُدعى مبادلة العجز الائتماني مبادلة لكنها في الواقع مختلفة تماما عن معظم المبادلات. كانت تُسمّى مبادلة في الأغلب لتجنب القواعد التي ستُطبّق لو سميت باسمها الفعلي أي عقد تأمين. يتطلب التأمين وضع احتياطات جانبا، لكن المبادلات لا تتطلب ذلك، الأمر الذي كان جزءا كبيرا من مشكلتها. مرة أخرى، أشكر بروس شادويك لهذا التوضيح وبيل جاينواي لتشديده على أن غياب التأمين الاحتياطي هو ضعف هيكلي رئيسي لمبادلات العجز الائتماني.

(14) كما سنرى قريبا، كشفت النماذج الاقتصادية المستخدمة في تسعير هذه الأخطار للمستثمرين أن هذه هي الحال.

(15) في شكل ملتبس، كان الكيان الذي يجمع المدفوعات من التزامات الدّين المضمونة يُسمّى أحيانا بالاسم نفسه: التزام الدّين المضمون (أحيانا أداة الاستثمار المهيكلة)، لكن تجاهَل هذا التمييز للأغراض التي لدينا الآن.

(16) مبادلة العجز الائتماني هي في الواقع عقد تأمين مع خيار متضمن فيها لتوليد تدفق من المدخول.

(17) لكن وفقا لبيل جاينواي، في حالة مبادلات العجز الائتماني «ليس البائع المؤمّن للحماية ملزما بإنشاء احتياطات... [و] ليس في حاجة إلى امتلاك أي مصلحة تأمينية في الكيان المشار إليه»، ونتيجة لذلك ظهرت في وقت قصير سوق للأخطار كبيرة جدا وتتمتع بسيولة وغير متمتعة بدعم. وأثبت غياب الدعم أنه موطن الضعف الرئيسي فيها. انظر في بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 163 – 164.

(18) كما ورد أعلاه، خفّضت مشتريات المصارف المركزية الآسيوية للسندات الحكومية الإمدادات من سندات الخزانة، وهذا جعل التزامات الدّين المضمونة أكثر جاذبية.

(19) بيتر إس غودمان، متأخرات: نهاية المال السهل وتجديد الاقتصاد الأميركي (نيويورك: هنري هولت، 2010)، الفصل 5.

(20) جيليان تيت، ذهب الحمقى (نيويورك: الصحافة الحرة، 2009).

(21) أو أداة ذات أغراض خاصة.

(22) التنويع هو أكثر من «عدم وضع البيض كله في سلة واحدة». يسعى التنويع الجيد إلى إضافة أصول غير مترابطة أو مترابطة عكسيا إلى الأصول الأخرى الموجودة في

المحفظــة. لكن يجب أن يُتوقَّع من الأصول غير المترابطة أن تكســب أكثر مما يُتوقَّع الحصول عليه من طريق إيداع نقدي في حســاب جار، لتستحق الأصول غير المترابطة المخاطــرة بالمال والدمج في المحفظة. وعلاوة على ذلك، الأصول غير المترابطة لا تقدم تلــك العائدات بطريقة متزامنــة: ليس عليها أن ترتفع وتنخفض في اللحظة نفســها من الزمن.

(23) لكن ثمة حدودا لكل من الإستراتيجيات. يصح الأمر تحديدا إذا كان الجميع يحاولون تحقيــق تنوع كامل، فبعد ذلك، للمفارقة، سيشــترون في نهاية المطاف كمية أكثر أو أقل من الأصول نفسها، وباستخدام التحوط نفسه لتغطية انكشافهم، وهو ما حدث قبل العام 2006. ويمكن أن تتنوع محافظهم الفردية حتى إذا لم يتنوع مجموع تلك المحافظ. هذا هو الســبب فيما يُســمّى الأخطار النظامية، وهــي جزء من أخطار لا يمكن تنويعها ولن تزول بل ستستمر. وسنستعرض الأمر قريبا.

(24) بيــتر تي لارســن، «غولدمان يدفــع ثمن كونه كبــيرا»، «فاينانشــيال تايمز»، 13 أغســطس 2007، مُقتبَس في دود وآخرون، «كم مشــؤومة هي الأرقام الرياضية الـــ 25»، جامعة كلية دبلن، مركز الأســواق المالية، سلســلة أوراق العمل دبليو بي - 08 - 04 (2008): 1،

http://irserver.ucd.ie/bitstream/handle/101971175//WP-0804-.pdf;jsessionid=0973D543CCE4C7590E24E76120BDEC64?sequence=1.

(25) روجر وينشــتاين، عندما فشــلت العبقرية (نيويورك: رانــدوم هاوس، 2000)، 126 - 127.

(26) دود وآخرون، «كم مشؤومة هي الأرقام الرياضية الـ 25»، 5.

(27) أندرو هالدين، «لماذا فشلت المصارف في اختبار الإجهاد»، (خطاب في مؤتمر ماركوس إيفانز حول اختبار الإجهاد، لندن، 09 - 10 فبراير 2009).

(28) أدت ثلاثــة كتــب صدرت حديثا عملا كبــيرا لتبين لنا كيف أن الأفكار التي تشــكل القطــاع المــالي الحديث وهيكلــه النظري، كانت جــزءا كبيرا مما حــدث من خطأ. أسطورة سوق الرشيدة لجاستن فوكس (2009)، وكيف تفشل الأسواق لجون كاسيدي (2009)، واقتصاد الزومبي لجون كويغين (2010) تعرض في مقدار كبير من التفصيل كيــف بُنِيت النظرية الاقتصادية في الســنوات الثلاثين الماضية، وما افترضته في شــأن العالم، وســبب فشــل تلك الأفكار في أزمة 2007 - 2008. فيما يلي، أود أن ألفت إلى عملهم وإلى أعمالي الســابقة حول هذا الموضوع. وما أشــدد عليــه هنا، وأضيفه إلى مناقشتهم، هو الدور الذي تؤديه النظرية الاقتصادية في تأمين الاستقرار وتعزيز عدم الاستقرار في النظام المالي.

(29) تقول نكتة قديمة إن الخبير الاقتصادي هو شــخص يرى شــيئا ما يحدث في العالم ثم يسأل إن كان صحيحا من الجانب النظري.

(30) انظر في مارك بليث، التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤســسي في القــرن العشرين (كامبريدج: مطبعة جامعــة كامبريدج، 2002). بليث، «عندما تتغــير الليبراليات: مقارنة العمل الســياسي الخاص بالانكــماش والتضخم»، في

التجارب الليبرالية الجديدة الوطنية والإقليمية مع الأفكار العالمية، المحررون آرثر تي دنزاو وتوماس سي ويليت ورافي كاي روي (لندن ونيويورك: روتليدج، 2006)، 71 - 97.

(31) يتجسد هذا في النكتة التالية المنسوبة إلى كينز. عندما سأل صحافيٌ: «إذا كان رجال الأعمال أغبياء كما تظن، كيف يتمكنون من تحقيق الربح؟» أجاب كينز، «سهلة. ينافسون رجال أعمال آخرين».

(32) دُعِي هذا التحليل نقد الأسس الجزئية واقترحه بداية اقتصاديون مثل روبرت لوكاس وروبرت جاي بارو.

(33) لذلك تستمر الاتهامات التي لا تزال مهووسة تُوجَّه إلى «فاني» و«فريدي»، على الرغم من أن قدرتهما على توليد أزمة عالمية تساوي صفرا. ليس ثمة سوى فاني واحد وفريدي واحد، ولا يزال عدد كبير من الولايات في أزمة.

(34) كما سنرى قريبا، هو التفكير نفسه وراء سياسات التقشف في منطقة اليورو.

(35) يشبه هذا قليلا القول إن أولئك الذين يرغبون في شغل وظائف عامة هم الأكثر تأهيلا لشغلها.

(36) يقول أندرو هالدين وروبرت مايو في شأن هذه المجموعة من الأفكار إن ما يسميانها «نظرية تسعير الأصول» هي «ليست نظرية بالمعنى المستخدم عادة في العلوم، بل هي مجموعة من الافتراضات المثالية التي تستند إليها الهندسة المالية. أي أن نظرية تسعير الأصول هي جزء من المشكلة نفسها». هالدين ومايو، «الأخطار الشاملة في البيئة المصرفية»، «نايتشر» 469 (2011): 352.

(37) في النهاية، سُوِّيت عقود مبادلات العجز الائتماني لـ «ليمان»، ووقفت الدولة وراء كل صفقة. انظر في «شركة ائتمان الإيداع والمقاصة تكمل تسوية عقود مبادلات العجز الائتماني ليمان ما أدى إلى صافي تحويلات مالية بـ 5.2 مليار دولار»، 22 أكتوبر 2008. streetinsider.com،

http://www.streetinsider.com/Trader+Talk/DTCC+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Completes+Settlement+of+Lehman+CDS+Contracts+Resulting+In+$5.2B+In+Net+Fund+Transfers/4087312.html.

(38) الرقم 13 تريليون دولار يأتي من تقدير معهد أسواق أفضل لتكاليف الأزمة على الاقتصاد الأميركي، والتي يمكن القول إنه الأكثر شمولا حتى الآن. ويرى المعهد أن «ثمن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت أكثر من 12.8 تريليون دولار»، تقرير أسواق أفضل، 15 سبتمبر، 2012.

http://bettermarkets.com/sites/default/files/Cost%20Of%20The%20Crisis.pdf.

(39) لمصدر جيد حول تكوين الموازنة العمومية لمجلس الاحتياط الفدرالي الأميركي انظر في «العوامل المؤثرة في أرصدة الاحتياط»، مجلس محافظي نظام الاحتياط الفدرالي، http://www.federalreserve.gov/releases/h41/.

(40) أسواق أفضل، «ثمن الانهيار المالي والأزمة الاقتصادية اللذين سببتهما وول ستريت».

(41) إدارة الشؤون المالية لصندوق النقد الدولي، «راصد أوضاع المالية العامة عبر البلدان: نوفمبر 2009»، 3 نوفمبر، 2009، 37،

http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2009/spn0925.pdf.

(42) كما سنرى في الفصل الثالث، ثمة آليات أخرى أقل وضوحا تؤدي دورا أيضا.

(43) المسوح الاقتصادية والمالية العالمية لصندوق النقد الدولي، راصد المالية العامة، مراقبة التحديات المقبلة، 14 - 15. 14 مايو، 2010.

http://www.imf.org/external/pubs/ft/fm/2010/fm1001.pdf.

(44) المرجع نفسه.

(45) انظر في «نتائج مسح الرواتب في أميركا»، الأسبوع الوطني لمرتبات للعام 2010،
http://www.nationalpayrollweek.com/documents/2010GettingPaidIn AmericaSurveyResults_FINAL.pdf.

أناماريا لوساردي ودانيال جاي شنايدر وبيتر تيفانو، «الأسر الضعيفة ماليا»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل الرقم 17072، كامبريدج، ماساتشوستس، 11 مايو 2011 http://www.nber.org/papers/w17072. لورانس ميشل وهايدي شيرولتز «قصة حزينة لكن حقيقية عن الأجور في أميركا»، معهد السياسات الاقتصادية في واشنطن العاصمة، 15 مارس، 2011.

http://www.epi.org/publication/the_sad_but_true_story_of_wages_in_america/.

(46) عدد البنادق مأخوذ من
http://en.wikipedia.org/wiki/Gun_violence_in_the_United_States.

(47) الأرقام كلها في هذا القسم تأتي من الإيداعات المالية غير المصرفية. أرقام الناتج المحلي الإجمالي تأتي من «يوروستات». يمكن العثور على التفاصيل في الفصل الثالث.

(48) نسيم طالب، «السرقة المصرفية الكبرى»، «بروجيكت سنديكيت»، 2 سبتمبر 2011.
http://www.project-syndicate.org/commentary/the-great-bank-robbery.

الفصل الثالث

(1) يعمل العمال اليونانيون في الواقع لساعات أطول من نظرائهم الألمان. انظر في «مستوى إنتاجية العمالة في إجمالي الاقتصاد»، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ابحث عن «إحصائيات متوسط ساعات العمل لدى العمالة»، /http://stats.oecd.org.

(2) داغمار إتش لويش ومارتا رودريغز - فايفز وميكال سلافيك، «حجم الديون الحكومية في منطقة اليورو وتكوينها»، المصرف المركزي الأوروبي، سلسلة أوراق عرضية 132، أكتوبر (2011): 15،

http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp132.pdf.

(3) ليون منغاساريان، «ألمانيا تقول إن الولايات المتحدة تفقد مكانتها كقوة مالية عظمى»، «بلومبرغ»، 25 سبتمبر 2008،

http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=ahUuZ8Z5rkDA&refer=germany.

(4) أنغيلا ميركل في اقتباس في أبراهام نيومان، «الفرار من الأخطار: ألمانيا الموحدة ودور المعتقدات في الرد الأوروبي على الأزمة المالية»، «العمل السياسي والمجتمع الألمانيان» 28، 2 (صيف 2010): 158. كما يقتبس نيومان عن شتاينبروك قوله، «يُضَخ كثير من المال في السوق فيمكن لأسواق رأس المال أن تغرق بسهولة، ما يؤدي إلى فترة من التضخم العالمي»، المرجع نفسه.

(5) «التقرير الاقتصادي للرئيس (2010)»، مطبعة حكومة الولايات المتحدة، (واشنطن العاصمة: مكتب الطباعة الحكومي، 2010)، 87.

(6) مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية (زيو)، «مؤشر زيو للثقة الاقتصادية: التفاؤل يعود»، مركز البحوث الاقتصادية الأوروبية. 18 أغسطس 2009،

http://www.zew.de/en/press/1255/zew-indicator-of-economic-sentiment-optimism-returns.

(7) هنري فاريل وجون كويغين، «توافق وتنافر وأفكار اقتصادية: صعود الكينزية وسقوطها خلال الأزمة الاقتصادية»، مخطوطة غير منشورة (2011)، 16.

(8) كريس جايلز وجيليان تيت، «رئيس صندوق النقد الدولي يحذر من صدمة مالية»، «فاينانشيال تايمز»، 27 يناير 2008،

http://www.ft.com/intl/cms/s/0106230/b0-cd2911-dc-9b2b-00077b07658.html#axzz22sXtZh8H.

أوليفييه بلانشار وجيوفاني ديلاريتسشا وباولو ماورو، «إعادة نظر في سياسات الاقتصاد الكلي»، صندوق النقد الدولي، مذكرة لموظفي صندوق النقد الدولي (2010)،

http://www.imf.org/external/pubs/ft/spn/2010/spn1003.pdf.

(9) فاريل وكويغين، «توافق وتنافر وأفكار اقتصادية»، 22.

(10) روبرت سكيدلسكي، كينز: عودة الأستاذ (نيويورك: بابلك أفيرز، 2009).

(11) لرواية نهائية عن التضخم الألماني، انظر في جيرالد فيلدمان، اضطراب عظيم: السياسة والاقتصاد والمجتمع 1914 – 1924 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1997).

(12) يقيم آدم فيرغسون الحجة التي تقول إن التضخم الألماني الجامح كان حالة من الحفز النقدي المتعمد. أجد حجة فيلدمان أكثر إقناعا وأود أن ألفت إليها هنا. لرؤية بديلة، انظر في آدم فيرغسون، عندما يموت المال: كابوس العجز في الإنفاق وتخفيض قيمة العملة والتضخم الجامح في ألمانيا فايمار (نيويورك: بابلك أفيرز، 2010).

(13) عن الأوردوليبرالية، انظر في بريجيت يونغ وفيلي سملر، «الرؤية الألمانية الجديدة إلى منطقة اليورو: الأوردوليبرالية القائمة على القواعد؟» مخطوطة غير منشورة (2011). وستيفن سيلفيا، «لماذا تختلف ردود الفعل الألمانية والأميركية إلى الأزمة المالية؟» «العمل السياسي والمجتمع الألمانيان» 29، 4 (شتاء 2011): 68 - 77.

(14) انظر في بيتر كاتزنشتاين، «عالم من مناطق» (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2005).

(15) ألان غرينسبان، «التضخم: الخطر الحقيقي الذي يهدد الانتعاش المستدام»، «فاينانشيال تايمز»، 25 يونيو 2009، http://www.ft.com/intl/cms/s/0/e1fbc4e611-6194-de-9e03-00144feabdc0.html#axzz1rw5D7xpm.

(16) جيفري ساكس، «حان الوقت للتخطيط لمرحلة ما بعد الكينزية»، «فاينانشيال تايمز»، 7 يونيو 2010، http://www.ft.com/intl/cms/s/0/e7909286726-b-11df 9f8200144feabdc0.html#axzz1rw5D7xpm.

(17) جان كلود تريشيه، «لا تحفزوا أكثر - حان الوقت الآن للجميع ليتشددوا»، «فاينانشيال تايمز»، 22 يوليو 2010، http://www.ft.com/intl/cms/s/01/b3ae97e-95c611-df-b5ad00144feab49a.html#axzz1rw5D7xpm.

(18) كريس جايلز، «مجموعة العشرين: التغيير كله على صعيد المالية العامة»، «فاينانشيال تايمز»، 5 يونيو 2010، http://blogs.ft.com/money-supply/201005/06//g20-all-change-on-the-fiscal-front/#axzz22zcCMeF9.

(19) ولفغانغ شويبله «لألمانيا المتضررة الحق في تخفيض الإنفاق»، «فاينانشيال تايمز»، 24 يونيو 2010، http://www.ft.com/intl/cms/s/09/edd84347-f3311-df-84a3-00144feabdc0#htmlaxzz22sXtZh8H.

(20) المصرف المركزي الأوروبي، النشرة الشهرية، المصرف المركزي الأوروبي، يونيو 2010، 83 - 85.

(21) ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟» «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (يناير 2012): 232.

(22) «النشرة الشهرية»، المصرف المركزي الأوروبي، يونيو 2010، 84.

(23) أرقام 2010 مأخوذة من stats.oecd.org، وتقول أرقام 2011، «العجز في منطقة اليورو ولدى حكومات الاتحاد الأوروبي الـ 27 يبلغ 4.1 و4.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي»، «يوروستات».

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_PUBLIC/223042012--AP/EN/223042012--APEN.PDF.

(24) جورجيوس پي كوريتاس، «الأزمة اليونانية: الأسباب والآثار» «بانوإيكونوميوس» 57، 4 (ديسمبر 2010): 391 - 404.

(25) أو اشترِ حماية مبادلات العجز الائتماني للسندات، أو بع السندات لتكسب المال على الجانب السلبي، لكن في نهاية المطاف أنت تريد الخروج.

(26) انظر في «بيانات إجمالي صافي الدَّين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لـ 2007، الدول كلها»، «الراصد الاقتصادي»،
http://www.economywatch.com/economicstatistics/economicindicators/General_Government_Net_Debt_Percentage_GDP/2007/.

(27) كما سنفصّل في الخاتمة، يُفضَّل استخدام الناتج القومي الإجمالي بدلا من الناتج المحلي الإجمالي في الحالة الأيرلندية، لأن أيرلندا هي قاعدة للشركات المتعددة الجنسيات الأجنبية التي تعلن الأرباح في أيرلندا لأسباب ضريبية. على هذا النحو، فإن صافي مدخول أيرلندا من المصادر الخارجية والتزاماتها الخارجية ضخمة بالنسبة إلى بلدان أخرى وصادراتها من الخدمات مُبالَغ فيها.

(28) ستيفن كينسيلا وكيفن سوليفان، «تصميم مؤسسي لتنظيم القواعد العليا للأخطار في القطاع المصرفي الأيرلندي: دروس من المصارف الإنجليزية - الأيرلندية في ساعة مينسكي»، «مجلة تنظيم العمل المصرفي» (يصدر في 2013)، 6.

(29) المرجع نفسه، 5.

(30) كينسيلا، «هل أيرلندا حقا؟» 224.

(31) جون مولدين، المرحلة النهائية: نهاية الدائرة العملاقة للديون وكيف يغير ذلك كل شيء (هوبوكين، نيوجرسي: جون وايلي وأولاده، 2011)، 223.

(32) فرانسيسكو كاربالو - كروز، «أسباب الأزمة الاقتصادية الإسبانية ونتائجها: لماذا يأخذ الانتعاش وقتا طويلا؟»، «بانوإيكونوميوس» 58، 3 (2011): 314.

(33) روبرت فيشمان، «حالات الشذوذ في اقتصاد إسبانيا ووضع السياسات الاقتصادية فيها»، «مساهمات في الاقتصاد السياسي» 31 (2012): 67 - 76.

(34) تعرض تقرير أوليفر وايمان حول الخسائر المتوقعة في القطاع المصرفي الإسباني والتي قدّرها بـ 59.3 مليار يورو إلى طعن من بعض المحللين الذين وصفوه بالمعتل، مقترحين خسائر أكبر من ذلك بكثير. انظر في أوليفر وايمان «مراجعة لجودة الأصول وممارسة لاختبار الإجهاد من أسفل الهرم إلى أعلاه»، 28 سبتمبر 2012،
http://www.bde.es/f/webbde/SSICOM/20120928/informe_ow280912e.pdf.

لـرد على التقرير، انظـر في تايلر درودن، «كيف تلاعب أوليفـر وايمان بتحليل خطة إنقاذ قطاع المصارف الإسبانية»، «زيروهدج»، 28 سبتمبر 2012،
http://www.zerohedge.com/news/201228-09-/how-oliverwyman-manipulated-spanish-bank-bailout-analysis.

(35) «مجتمع الشك»، «إيكونوميست»، 3 مايو 2012،
http://www.economist.com/node/21548977.

(36) «بيانـات إجمالي صافي الدَّين الحكومي (كنسـبة مئوية مـن الناتج المحلي الإجمالي) للعام 2012، الدول كلها»، الراصد الاقتصادي،
http://www.economywatch.com/economicstatistics/economicindicators/General_Government_Net_Debt_Percentage_GDP/2012/.

(37) «المملكة المتحدة سـتتجنب مصير اليونان بموازنة صعبة – أوزبورن»، «رويترز»، 20 يونيو 2010،
http://uk.reuters.com/article/201020/06//uk-britain-osborne-budgetidUKTRE65J0UX20100620.

(38) «الاقتصاد البريطاني يواجه أزمة»، «بي بي سي نيوز أونلاين»، 7 فبراير 2010،
http://news.bbc.co.uk/2/hi/8503090.stm.

(39) نيال فيرغسـون، «الأزمة اليونانية مقبلة إلى أمريكا»، «فايننشـيال تايمز»، 10 فبراير 2010،
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/f90bca1011-1679-df-bf44-00144feab49a.html#axzz1syduMdbA.

(40) في شكل ذي معنى، يحصل البحث على «غوغل» عن العبارة «الولايات المتحدة مثل اليونان ربيع 2010» على نحو 73 مليونا الزيارات اعتبارا من 20 ديسمبر 2012.

(41) بيتر وايز «تريشـيه يسـكّن المخاوف من انتشـار أزمة الديون»، «فايننشيال تايمز»، 6 مايو 2010،
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/df61c58e-00f711-df-a4cb-00144feabdco.html#axzz1syduMdbA.

رالف أتكينز وكيرين هـوب وديفيد أوكلي، «تحذير من المصرف المركزي الأوروبي إلى الحكومات المثقلة بالديون»، «فايننشيال تايمز»، 14 يناير 2010،
http://www.ft.com/intl/cms/s/063/b1572411-5926-df-adc3-00144feab49a.html#axzz1syduMdbA.

(42) كارمن راينهاردت وكينيث إس إم روغوف، «الأزمات المصرفية: وخطر تكافؤ الفرص»، المكتـب الوطنـي للبحـوث الاقتصادية، ورقة عمـل، السلسـلة 14587، كامبريدج، ماساتشوستس، ديسمبر 2008.

(43) موريتـز شـولاريك وألان إم تايلور، «انفجـار طفرات الائتمان: السياسـات النقدية ودورات الرفـع المالي والأزمات الماليـة، 1870 – 2008»، المجلة الاقتصادية الأمريكية 102، 2 (أبريل 2012): 1029 – 1062.

(44) حتى الألمان ســيجدون تناقصا سريعا لعائدات اليورو بدأت تدخل بسرعة في 2013، مع استمرار منطقة اليورو في تخفيض الإنفاق سعيا وراء الازدهار.

(45) كانت ثمة حجة ثالثة أكثر «علانية» تقول إن عملة مشــتركة من شــأنها أن تؤدي إلى تعريف أكثر شعبية لأوروبا على مستوى هويات المواطنين. يبدو أن عكس ذلك تماما يحدث في إسبانيا حاليا.

(46) أنا مدين بهذه الرؤية إلى عرض تقديمي بعنوان «هل سيتجاوز اليورو الأزمة؟» قدمه مارتن وولف في جامعة براون، 17 أبريل 2012.

(47) أشكر سايمون تيلفورد لهذه الرؤية.

(48) بــاري أيكنغريــن، أغــلال ذهبيــة: معيار الذهب والكســاد الكبــير 1919 – 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).

(49) يُشــار إلى ذلك أحيانا باســم «مبدأ دارتانيان» وفق صرخة فرســان ألكســندر دوما «الجميع للواحد والواحد للجميع».

(50) انظر في مارتن فيلدشــتاين «الاتحاد الاقتصــادي والنقدي الأوروبي والصراع الدولي»، «فوريــن أفيرز» (نوفمبر/ ديســمبر 1997). «اليورو والظــروف الاقتصادية» المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية ورقة العمل 17617، كامبريدج، ماساتشوســتس، نوفمبر 2011.

(51) بــول كروغمان، بيــع الرخاء: العقل والهراء في عصر اضمحــلال التوقعات (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 1994).

(52) دانييلا غابور وكورنيل بان، «سياســات المالية العامة في الظروف (الأوروبية) الصعبة: التمويــل وأصناف الرأســمالية»، ورقة قُدِّمت في ورشــة العمل «فهــم أزمة أوروبا»، مدرسة بريستول للأعمال، 11 مايو 2012.

(53) يســعى الاتحاد المصرفي الشامل للاتحاد الأوروبي المقترح في سبتمبر 2012 إلى معالجة هذه المشــكلة من خلال جعل المصرف المركزي الأوروبي يرصد المصارف ذات الأهمية النظامية في منطقة اليورو كلها – نحو ســتة آلاف كيان. المشــكلة الرئيســية مع هذا الاقــتراح، بــصرف النظر عن حقيقــة أن المملكة المتحدة ســتظل إلى حد كبير خارج اختصاصه، هي أن الإشراف وحده لا يحل مشكلة الملاءة. إن لم يكن المصرف المركزي الأوروبي على اســتعداد ليصبح مقرض الملاذ الأخير المباشر للمصارف الفردية في أنحاء منطقة اليورو كلها، فإن القول ببســاطة للجهة الوطنية المنظمة إن مصرفا يمســك بـ 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في دفاتره على وشــك أن ينهار لن يفعل شــيئا لحل المشكلة إذا لم تكن الجهة الوطنية المنظمة تملك المال للتعامل مع هذه المشكلة. أما الإنقاذ غير المباشر من خلال آلية الاســتقرار الأوروبي، وهو ما ســعت إليه إسبانيا في ســبتمبر 2012، فلا يزال محدودا بســبب حجم الآلية والمقاومة المتواصلة لها من الحكومــة الألمانية. باختصار، لا يمكنك الالتزام بمصداقية بتوفير ســيولة غير محدودة بأداة محدودة النقود. انظر في الاقتراح في

http://ec.europa.eu/internal_market/finances/docs/committees/reform/20120912-com-2012510-_En.pdf.

(54) اعتبارا من 13 ديسمبر 2012، اتخذ الاتحاد الأوروبي الخطوات الأولى نحو إنشاء اتحاد مصرفي يدرك خطورة هذه المشـاكل. يسمح الاقتراح للمصرف المركزي الأوروبي بالقيام بدور المشرف المشـترك على المصارف مع سـلطة على المصارف الأكبر في منطقة اليورو - المصـارف ذات الأصول التي تفوق 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي أو 30 مليار يورو. ولكن كما هو مبين في الهامش السـابق (53)، على الرغم من أهمية الأمر، فإن الإشراف والمراقبـة عندما لا تملك السـيولة النقدية لتقوم بإنقاذ ذي مصداقية يكونان في أحسن الأحوال خطوة نحو اتحاد مصرفي. هذا ليس إصلاحا مؤسسيا في حد ذاته.

(55) آرون كيرشـفيلد وإيلينا لوغوتيتكوفا ونيكولاس كومفورت، «دويتشـه بنك الأول في أوروبا فيما يضرب الرفع المالي التقييم»، «بلومبرغ»، 27 مارس 2012.
http://www.bloomberg.com/news/2012-03-26/deutsche-bank-no-3-in-europe-as-leverage-hitsmarket-valuation.html.

(56) احتُسـبَت الأرقام كلها هنا من إيداعـات المصارف في 2008 و2011. انظر في المواقع الإلكترونية التالية:
http://media.bnpparibas.com/invest/annual-reports/ra2008en/default.htm.
http://www.credit-agricole.com/en/Finance-and-Shareholders/Financial-reporting/CreditAgricole-S.A.-financial-results/2008.
https://www.db.com/ir/en/content/sec_filings_2008.htm. https://www.commerzbank.com/en/hauptnavigation/aktionaere/service/archive/unternehmensber.
http://www.ing.com/Our-Company/Investor-relations/Annual-Reports/Annual-Reports-Archive.htm.
http://group.barclays.com/about-barclays/investor-relations/financial-results-and-publications/annual-reports.
http://www.investors.rbs.com/report_subsidiary_results. http://www.lloydsbankinggroup.com/investors/financial_performance/company_results.asp#2008.

(57) جاي شـامباو، «الأزمات الثلاث لليورو»، أوراق بروكينغز حول النشـاط الاقتصادي، واشنطن العاصمة، ربيع 2012، 24. متوافر في
http://www.brookings.edu/~/media/Files/Programs/ES/BPEA/2012_spring_bpea_papers/2012_spring_BPEA_shambaugh.pdf.

(58) تقول «سـتاندرد آند بورز»، «نقدّر أن المصارف الأوروبية الـ 20 تقريبا ذات الأهمية النظامية الكبيرة تملك انكشـافات عبر الحدود عـلى دائنين في بلدان الأطراف تتجاوز بكثير رؤوس أموالها الأساسـية الخاصة بها من الدرجة الأولى». «ستاندرد آند بورز»: «الأخطار الخمسة الرئيسية للمصارف الأوروبية»، التقييمات المباشرة: بوابة الائتمان العالمي، 11 أبريل 2012، 3.
http://www.standardandpoors.com/spf/upload/Ratings_EMEA/TheFiveKeyRisksForEuropeanBanks_11April2012.pdf.

(59) سايمون تيلفورد وفيليب وايت، «لماذا تهدد القواعد الأكثر صرامة منطقة اليورو»، مركز الإصلاح الأوروبي في لندن، نوفمبر 2011، 5 - 6. يضيفان أن «الدول ذاتها التي أصرت على التعديلات الاقتصادية الموجعة في البلدان المدينة كانت في كثير من الأحيان الدول نفسها التي بذلت الجهد الأكبر لإخفاء هشاشة المصارف الخاصة بها»، المرجع نفسه، 8.

(60) كان «سي إتش كليرنت» في لندن المكان المفضل. ووفق موقعه على الإنترنت، يتعامل «سي إتش كليرنت» بما قيمته 12 تريليون دولار من صفقات الريبو كل شهر بالقيمة الاسمية. انظر في «المدخول الثابت»، سي إتش كليرنت، http://www.lchclearnet.com/fixed_income/.

(61) هيون سونغ شين، «التخمة المصرفية العالمية وعلاوة أخطار القروض»، ورقة قُدِّمت في محاضرة مونديل - فلمينغ، 2011، المؤتمر البحثي السنوي لصندوق النقد الدولي، 10 - 11 نوفمبر، 2011، 17. متوافر في http://www.princeton.edu/~hsshin/www/mundell_fleming_lecture.pdf.

(62) غابور وبان، «أصناف الرأسمالية للفصول كلها: السياسات المالية في الأزمة الأوروبية»، مخطوطة غير منشورة (ربيع 2012)، 9، الرقم 1.

(63) شين، «تخمة المصرفية العالمية»، 20.

(64) المرجع نفسه، 21.

(65) غابور وبان، «أصناف الرأسمالية»، 12.

(66) المرجع نفسه، 14.

(67) «مصرف التسويات الدولية»، «كوارترلي ريفيو» (يونيو 2010): 19.

(68) بول دي غراواي، «كيف لا تكون مقرض الملاذ الأخير»، تعليق لمركز دراسات السياسات الأوروبية، مركز دراسات السياسات الأوروبية، بروكسل، 23 مارس 2012، 2.

(69) شامباو، «الأزمات الثلاث لليورو».

(70) نظرة عامة ممتازة من جانب آخر يقدمها فيليب آر لين، «أزمة الديون السيادية الأوروبية»، «مجلة آفاق اقتصادية» 26، 3 (صيف 2012): 49 - 68.

(71) لا تزال دول منطقة اليورو تملك المصارف المركزية الخاصة بها، لكنها مصارف مركزية بالاسم فقط. هي حقا الجهات المخولة معالجة المدفوعات المتعلقة بالتبادلات بين دول منطقة اليورو من خلال شبكة تسمى نظام الهدف الثاني. ويشعر بعض الاقتصاديين بقلق كبير من أن تهدد الاختلالات في هذا النظام بإفلاس المصرف المركزي الألماني. ويهمل آخرون الإمكانية تماما. ومن الأمور ذات الدلالة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي أن المطلعين لا يمكنهم حتى الاتفاق على كيف تعمل هذه المؤسسات في الواقع. للحصول على ملخص مفيد للمواقف، انظر في سيلفيا مرلر وجان بيساني فيري، «توقف مفاجئ في منطقة اليورو»، «الإسهامات السياساتية لبروغل» 6 (مارس 2012): 1 - 16.

http://www.bruegel.org/publications/publicationdetail/publication/718-sudden-stops-in-the-euro-area/.

(72) جيليــان تيــت، «حــذار التكاليــف الخفية فيما المصــارف تتوقع خــروج اليونان»، «فاينانشيال تايمز»، 24 مايو 2012،
http://www.ft.com/intl/cms/s/073/c76b8a-a5b411-e1-a3b4-00144feabdc0.html#axzz241THBegL.

(73) داني رودريــك، اقتصاد واحد والعديد من الوصفات (برينســتون، نيوجرسي: مطبعة جامعــة برينســتون، 2007). ديفيــد آر كاميرون، «توســيع الاقتصاد العــام: تحليل مقارن»، «المجلة الأمريكية للعلوم السياسية» 72، 4 (ديسمبر 1978): 1243 – 1261.

(74) فريدريك هايك، الطريق إلى العبودية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1994).

(75) بول دي غروي، «محاربة العدو الخطأ»، «فوكس»، 19 مايو 2010،
http://new.voxeu.org/article/europe-s-private-versus-public-debt-problem-fighting-wrongenemy.

مقدمة الفصول الرابع والخامس والسادس

(1) جــون ماينــارد كينز، النظريــة العامة للتشــغيل والفائدة والمــال (أورلاندو: مطبعة هاركورت 1964)، 3.

(2) حتى هنا، الأمر مثير للجدل. انظر في ها جون تشــانغ، ركل السلّم بعيدا: إستراتيجيات التنمية من المنظور التاريخي (لندن: مطبعة أنثم، 2002).

(3) ديفيد كولاندر، اتصالات شخصية، 7 أغسطس 2012.

(4) يقول الســير جيمس ســتيوارت، باعتباره ضوءا رائدا للتنوير الإســكتلندي، حول كيف تقوض الأســواق الطموح الســيادي، «ينظر رجل الدولة حوله باستغراب. هــو الذي كان متعودا أن ينظر إلى نفســه باعتباره الرجــل الأول في المجتمع... يرى نفســه وقد حجبته... الثروات الخاصة، التــي تتجنب قبضته عندما يحاول الاســتيلاء عليها». ســتيوارت في ألبرت هرشــمان، العواطــف والمصالح: الحجج السياســية للرأســمالية قبل انتصارها (برينســتون، نيوجــرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1977)، 82.

(5) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984).

(6) يقــول روســو في شــكل لا يُنــسى، «إن أول كائن بشري وضع ســياجا حول قطعة من الأرض وقال: هذه الأرض أرضي، ووجد أناسا آخرين كانوا من البساطة إلى درجة أنهم صدّقوه، كان هو المؤسس الأول للتجمع المدني». جان جاك روسو، الكتابات السياسية الأساسية (إنديانابوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، 60.

(7) هرشمان، العواطف والمصالح.

(8) ألكسندر غرشنكرون، التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي: كتاب مقالات (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة بلكناب التابعة لمطبعة جامعة هارفارد 1962). جيوفاني أريغي، آدم سميث في بكين: أنساب القرن الحادي والعشرين (نيويورك: فيرسو للكتب، 2007). داني رودريك، مفارقة العولمة (نيويورك: دبليو دبليو نورتون، 2011).

(9) ألبرت هرشمان، بلاغة رد الفعل: العناد والعبث والشقاء، (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة بلكناب، 1991).

(10) بما أن هذا الموضوع يمكن أن يشغل وحده كتابا كاملا، أناقش هنا ما أعتبره المساهمات الرئيسية لهذه الحساسية، وهي تمتد من القرن السابع عشر إلى الوقت الحاضر. يستند الاختيار إلى فئة في تاريخ الفكر الاقتصادي أدرّسها منذ العام 1997، هي الكلاسيكية في الاقتصاد السياسي. لكتابين رائعين عن الفكر الاقتصادي المبكر يستند إليهما هذا القسم، انظر في هرشمان، العواطف والمصالح (1977) وميرفي، نشأة الاقتصاد الكلي (2009).

(11) كينز، النظرية العامة. جوزيف أي شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورشبوكس، 1942).

(12) بليث، التحولات الكبرى.

(13) ميلتون فريدمان، الرأسمالية والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1962)، المقدمة، xiv.

الفصل الرابع

(1) جون لوك، المقالة الثانية حول الحكومة المدنية (إنديانابوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، المجلد 26.

(2) المرجع نفسه، المجلد 27.

(3) المرجع نفسه، المجلد 28، المجلد 33.

(4) المرجع نفسه، المجلد 31.

(5) المرجع نفسه، المجلد 46. يقول لوك، «وبالتالي جاء استخدام المال، وهو شيء دائم على الرجال الإبقاء عليه من دون هدر»، المرجع نفسه، المجلد 47.

(6) المرجع نفسه، المجلد 50.

(7) لدى لوك تبقى المسألة غامضة حول ما إذا كانت موافقة الشعب فاعلة أو غير مباشرة ينتجها المندوبون التشريعيون. وبغض النظر عن ذلك، كان الممثّلون أصحاب الممتلكات. ولم يكن لوك مؤيدا ديموقراطيا للاقتراع الشامل كما لا تزال الولايات المتحدة «جمهورية» ليبرالية فضلا عن ديموقراطية.

(8) لوك، المقالة الثانية، المجلد 140.

(9) المرجع نفسه، المجلد 222 و227.

(10) ديفيـد هيـوم، «عـن الائتمان العـام» 1752. II ix 28، نقلها أنطوان ميرفي، نشـأة الاقتصاد الكلي (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 2009)، 111.

(11) ميرفي، «نشأة»، 105.

(12) هيوم، «المقالات المعنوية والسياسـية والأدبية»، مكتبـة الاقتصاد والحرية، عن المال I،

http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#Part II, Essay IX, OF PUBLIC CREDIT.

(13) سـتيفن جي ميديما ووارن جاي سـاميويل، تاريخ الفكر الاقتصادي: قارئ (نيويورك: روتليدج)، 142.

(14) المرجع نفسه.

(15) المرجع نفسه، 143.

(16) هيوم، «المقالات المعنوية والسياسية والأدبية»، عن الائتمان العام، II.IX. 5.

http://www.econlib.org/library/LFBooks/Hume/hmMPL32.html#Part II, Essay IX, OF PUBLIC CREDIT.

(17) المرجع نفسه، II.IX 12.

(18) المرجع نفسه، II.IX 14.

(19) المرجع نفسه، II.IX 25 و26.

(20) «ألمانيـا تعرض إرسـال رجـال الضرائب إلى اليونـان»، «المحلي: أخبـار ألمانيا باللغة الإنجليزية»، 25 فبراير 2012،

http://www.thelocal.de/national/2012022540979-.html.

كيـارا فاسـاري، «وكلاء الضرائـب الإيطاليين على خـط المواجهة لـرد الفعل المضاد للتقشف»، «بلومبرغ»، 17 مايو 2012،

http://www.bloomberg.com/news/2012-05-16/italy-tax-agents-on-frontline-of-anti-austeritybacklash.html.

(21) ديف كنسـاس، «المسـتثمرون لن يحبوا موازنة أوباما»، «وول سـتريت جورنال»، 8 مارس 2009،

http://online.wsj.com/article/SB123646725826362641.html?KEYWORDS=obama+government+spending+crowding+out.

ديف كانسـاس «أوباما يحتاج إلى الانتقال إلى الوسـط»، «وول ستريت جورنال»، 22 يوليو 2009،

http://online.wsj.com/article/SB100014240529702039469045743023325781898 64.html?KEYWORDS=obama+government+spending+crowding+out.

(22) سايمون جونسون وجيمس كواك، البيت الأبيض يحترق: آباؤنا المؤسسون ودينـنا الوطني ولماذا هو مهم لك (نيويورك: راندوم هاوس، 2012). كارمن راينهاردت وكينيث إم إس روغوف، عقد من الدَّين (لندن: مركز بحوث السياسات الاقتصادية، 2011).

(23) «البيان الشهري للدَّين العام للولايات المتحدة: 31 يناير 2011»، وزارة الخزانة الأمريكية،

http://www.treasurydirect.gov/govt/reports/pd/mspd/2011/opds012011.pdf.

(24) آدم سميث، ثروة الأمم (بوفالو، نيويورك: بروميثيوس للكتب، 1991)، 587.

(25) للمحة جيدة عن اقتصاد سميث، انظر في ميرفي، «نشأة»، 155 - 179.

(26) ألبرت هرشمان، العواطف والمصالح: الحجج السياسية للرأسمالية قبل انتصارها (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1977).

(27) ميرفي، «نشأة». على الرغم من أن بعض المعلقين يعتبرون سميث ناقدا للمصارف، ثمة أجزاء أخرى من ثروة الأمم يبدي فيها حماسة إيجابية نحوها.

(28) آدم سميث، تحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها (إنديانابوليس، إنديانا: هاكيت، 1996)، 64.

(29) قد يؤدي الأمر إلى التضخم، لكن هذا أمر آخر، وهو أمر لا يبدو، في شكل غريب، أنه شغل سميث كثيرا.

(30) سميث، تحقيق، 64، 65.

(31) المرجع نفسه، 66.

(32) المرجع نفسه.

(33) المرجع نفسه، 76.

(34) المرجع نفسه، 66.

(35) المرجع نفسه، 73.

(36) المرجع نفسه، 74.

(37) المرجع نفسه، 66.

(38) المرجع نفسه، 77.

(39) المرجع نفسه، الكتاب الخامس.

(40) المرجع نفسه، 177.

(41) المرجع نفسه، 181.

(42) يضيف إلى ذلك أن الضرائب يجب أن تكون حتمية ومريحة ومنخفضة، سميث، ثروة الأمم، 498 - 499.

(43) يعتبر سميث الإيجارات المستمدة من الأراضي تعسفية. ويعتبر الضرائب المستخلصة مـن المنتجات من الأرض ضريبة خفية على المُلاك. وبالمثل، فالضرائب على أجور اليد العاملة هي من الضرائب المستـترة على صاحب العمل. انظر في سميث، ثروة الأمم، 508 - 509، 535.

(44) سميث، ثروة الأمم، 556.

(45) المرجع نفسه، 556.

(46) المرجع نفسه، 576.

(47) المرجع نفسه، 579.

(48) هذا موضوع سنراه يعاود الظهور في أعمال جوزيف شومبيتر.

(49) المرجع نفسه، 581.

(50) المرجع نفسه.

(51) المرجع نفسه، 588، 588 - 589.

(52) المرجع نفسه، 589.

(53) المرجع نفسه، 590.

(54) كارمن راينهاردت وكينيث إس روغوف، هذه المرة مختلفة: ثمانية قرون من الحماقة المالية (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2009).

(55) ميرفي، «نشأة»، 176 - 185.

(56) المرجع نفسه، 43 - 71.

(57) بن إس برنانكي، «تخمة الادخار العالمي وعجز الحساب الجاري الأمريكي»، تصريحات أدلى بها المحافظ بن برنانكي في محاضرة هوميروس جونز، سانت لويس، ميزوري، 14 أبريل 2005. وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي، (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2008).

(58) انظر في فيليب بليكرت «Ungleichgewichte»، «فرانكفورتر ألجماينه تسـايتونغ»، 13 أغسطس 2012،

http://www.faz.net/aktuell/wirtschaft/aussenhandel-ungleichgewichte-11854842.html.

(59) جوليـا كوليـوا، «أنغيلا ميركل شـعار التقشـف، وربة المنزل الشـوابية المقتصدة»، «غارديان»، 17 سبتمبر 2012،

http://www.guardian.co.uk/world/2012/sep/17/angela-merkelausterity-swabian-housewives.

(60) ديفيد ريكاردو، مبادئ الاقتصاد السـياسي والضرائب (نيويورك: بروميثيوس للكتب، 1996)، 66.

(61) المرجع نفسه، 73.

(62) المرجع نفسه، 74.

(63) إرنســت غيلنر، الأمــم والقومية (إيثــاكا، نيويورك: مطبعة جامعــة كورنيل، 1983). بنديكت أندرسون، المجتمعات المتخيلة (نيويورك: فيرسو للكتب، 1983). جون برولي، القومية والدولة (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1994).

(64) بــولاني، التحــول الكبــير. توماس همفــري مارشــال، المواطنة والطبقــة الاجتماعية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 1950).

(65) جون ستيوارت ميل، مبادئ الاقتصاد السياسي، الكتاب الخامس، الفصل السابع.

(66) للاطــلاع على الفكر الليبرالي الاجتماعي، انظر في يوحنــا أليت، الليبرالية الاجتماعية: الاقتصاد الســياسي لجاي أي هوبســون (تورونتو: مطبعة جامعــة تورونتو، 1978). ديفيد واينشــتاين، «الليبرالية الاجتماعية لإل تي هوبهاوس وإعادة تصور للنفعية في القرن التاسع عشر»، «مجلة تاريخ الأفكار» 57، 3 (1996): 487 - 507.

(67) للاطلاع على هذه المدرسة الفكرية، انظر في بيتر جاي بويتكي، رفيق إلغار إلى الاقتصاد النمساوي (نورثلمبتون: إدوارد إلغار المحدودة للنشر، 1994).

(68) كينز، النظرية العامة، 383.

(69) هربــرت هوفر، مذكرات هربرت هوفر: الكســاد العظيم، 1929 - 1941 (نيويورك: شركة ماكميلان)، 30.

(70) المرجع نفسه.

(71) هربرت شــتاين، ثــورة المالية العامة في أميركا (شــيكاغو: مطبعة جامعة شــيكاغو، 1969)، الفصل 1.

(72) مارك بليث، التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002)، 51 - 52.

(73) ويســلي سي ميتشل، «دورات الأعمال» في مؤتمر لجنة الرئيس حول البطالة، ودورات الأعــمال والبطالة (نيويورك: ماكغروهيل 1923)، 10، نقلها دين إل مايو من الصفقة الجديــدة إلى الاقتصــاد الجديد: الرد الأمريــكي على ركود 1937 (نيويــورك: غارلاند مطبعة، 1981)، 69.

(74) جوزيف شومبيتر في دوغلاس براون، الاقتصاد في برنامج الانتعاش (نيويورك: ويتلسي هــاوس، 1934). جاي برادفورد ديلونغ «دورات التصفية والكســاد العظيم»، 1991، ورقة غير منشورة، متوافرة في
http://econ161.berkeley.edu/pdf_files/liquidation_cycles.pdf.

(75) ديلونغ، «دورات التصفية» 8.

(76) يقول شــومبيتر، «أي إحياء يكون فقط بســبب الحفــز الاصطناعي... يترك جزءا من المهمــة المتعلقــة بحالات الركــود غير مكتمــل ويضيف إلى بقايا غــير مهضومة من الاختلال». شومبيتر (1934)، 16، في ديلونغ، «دورات التصفية» 9.

(77) المرجع نفسه، 9.

(78) بليث، التحولات الكبرى، 72 - 75.

(79) بيتر جاي أليسون، «السبب والنتيجة: السياسات الحكومية والأزمة المالية»، «مراجعة نقدية» 21 (2009): 365 - 377.

(80) جيفري فريدمان، «أزمة سياسية وليس اقتصادية: التعقيد والجهل وفشل السياسات»، «مراجعة نقدية» 21 (2009): 127 - 185.

(81) مذكرات في شـأن بعض المقترحات المتعلقة البطالـة، قدمها وزير العمل إلى البرلمان، مايو 1929 (لندن: مكتب قرطاسية صاحب الجلالة، 1929).

(82) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984)، الفصلان. 1 و2.

(83) روينـا كراوفـورد وآخرون، «مسـح الإنفاق العام في المملكـة المتحدة»، المذكرة التلخيصية لمعهد الدراسـات المالية 43، معهد الدراسـات المالية، لندن، سـبتمبر 2009، 5، الجدول 2.2.

http://www.ifs.org.uk/bns/bn43.pdf.

(84) جوان روبنسون، «الأزمة الثانية للنظرية الاقتصادية»، «المجلة الاقتصادية الأمريكية» 62، 1/2 (مارس 1972): 2.

(85) سـتانلي بالدوين، نقلها كيث ميدلماس وجون بارنز، بالدوين: سيرة (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسـفورد، 1972) ثم نقلها جورج سي بيدين «رأي الخزانة في الأشـغال العامة والعمالة في فترة ما بين الحربين»، «مجلة التاريخ الاقتصادي» 37، 2 (مايو 1984): 169.

(86) جـون مايـنـارد كينـز، الكتابـات المجمعة لجون ماينـارد كينز: المجلـد الثامن (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج)، 19-23، نقلها بيدين، «رأي الخزانة» 170.

(87) جـون كويغين، اقتصاد الزومبي (برينسـتون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينسـتون، 2012).

(88) روبنسون، «الأزمة الثانية»، 1.

(89) المرجع نفسه، 4. وبعبارة أخرى، إذا كان المستثمرون غير متأكدين في شأن المستقبل ويترددون في الاستثمار، يتعدّل المدخول والعمالة نحو الانخفاض.

(90) خطاب الموازنة لتشرشل، مجلس العموم 1929، نقلها كويغين، اقتصاد الزومبي، 213.

(91) جـورج سي بيدين «كينز، وزارة الخزانة والبطالة في الثلاثينيات»، «أوراق أكسـفورد الاقتصادية» 32، 1 (مارس 1980): 6.

(92) بيديـن، «رأي الخزانـة»، 173. ومثـير للاهتمام أن هذا يمثّل الحجة نفسـها التي يقدمها اليوم المؤرخ المحافظ نيال فيرغسـون للأسباب التي تجعل سياسات الحفز لا تنجـح. انظر في نيال فيرغسـون: «إنه الاقتصاد الغبي»، جو بوسـنر فايروركس وشركاه، رأي مصوّر،

http://www.joeposner.net/video/niall-ferguson-its-the-stupid-economy.

(93) انظر في مناقشة هندرسون في بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 246 - 247.

(94) جاينواي، ممارسة الرأسمالية، 248.

(95) انظر في رأي هوبكنز في بيدين، «رأي الخزانة»، 175، 176.

(96) بيدين، «رأي الخزانة»، 176.

(97) المرجع نفسه.

(98) المرجع نفسه، 177.

(99) بيدين «كينز، وزارة الخزانة»، 9.

(100) أيكنغرين، الأغلال الذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).

(101) بليث، التحولات الكبرى.

(102) المرجع نفسه.

(103) على الرغم من أن بعض الكتّاب يصورون الكساد في المملكة المتحدة على أنه انتهى فعليا بحلول العام 1934، تركز الانتعاش في المقام الأول في لندن. وضعفت بقية البلاد مع ارتفاع معدل البطالة للفترة المتبقية من العقد. انظر في نيكولا كرافتس وبيتر فيرون، «دروس من الكساد العظيم في الثلاثينيات»، «مجلة أكسفورد للسياسات الاقتصادية» 26، 3 (2010): 285 - 317.

(104) كينز، النظرية العامة.

(105) روبنسون، «الأزمة الثانية»، 8.

(106) كينز، النظرية العامة، 4 - 22، 46 - 51.

(107) المرجع نفسه، 147 - 174.

(108) للحجة التي تقول إن النظرية العامة لكينز كانت تستند كثيرا إلى المعرفة الاحصائية، انظر في نيكولاس وير، «أكثر من مجموع لأجزائها: نظرية كينزية في المعرفة الإحصائية»، «مجلة الاقتصاد الفلسفي» 4، 2 (2011): 65 - 92.

(109) كينز، النظرية العامة، 104.

(110) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورشبوكس، 1942)، 392، 294.

(111) أركز على مجلد شومبيتر الصادر في 1942 وليس مجموعته المؤلفة من مجلدين الصادرة في 1939 بعنوان دورات الأعمال: تحليل نظري وتاريخي وإحصائي للعملية الرأسمالية (لندن: ماكغروهيل، 1939) لأن دورات الأعمال هي إلى حد كبير إعادة صياغة لعمله السابق أكثر منها رد فعل على تطورات معاصرة. وذلك باستثناء جملة واحدة يقول فيها، «يبدو في الواقع أن ثمة عنصرا من الحقيقة في الرأي الشعبي القائل

بوجوب حصول مساعدة من خارج كيان الأعمال، يكون من عمل الحكومة أو من فرصة أو حدث مواتيين مثلا، إذا أريدَ أن يكون هناك انتعاش على الإطلاق». تبقى، مع ذلك، جملة واحدة. شومبيتر، دورات الأعمال، 1: 154. أشكر بيل جاينواي للفت انتباهي إلى هذا الجانب من دورات الأعمال.

(112) المرجع نفسه، 132.

(113) المرجع نفسه، 32.

(114) المرجع نفسه، 83.

(115) المرجع نفسه، 106.

(116) المرجع نفسه، 124.

(117) المرجع نفسه، 127، 133.

(118) المرجع نفسه، 137، 134.

(119) المرجع نفسه، 145، 152 - 153.

(120) المرجع نفسه، 160.

(121) المرجع نفسه، 161.

الفصل الخامس

(1) Erst Sparen, Dann Kaufen! (ادخر أولا ثم تسوّق) هو الشعار النمساوي/ الأوردوليبرالي نفسه على البطاقة البريدية الألمانية الصادرة في العام 1952 الملصوقة على باب براد منزلي.

(2) جوزيف شومبيتر، الرأسمالية الاشتراكية والديموقراطية (نيويورك: هاربر تورشبوكس، 1942)، 82.

(3) بيتر أي هال وديفيد سوسكيس، الأصناف الرأسمالية: الأسس المؤسسية للميزة التنافسية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 2001)، 1 - 55.

(4) مارك تومسون، «بقاء القيم الآسيوية على أنها نقد للحضارة»، «النظرية والمجتمع» 29، 5 (2000): 651 - 686.

(5) لا يزال العرض الكلاسيكي لهذه الأطروحة هو بارينغتون مور، الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديموقراطية (بوسطن: مطبعة بيكون، 1966). ألكسندر غرشنكرون، التخلف الاقتصادي من منظور تاريخي (كامبريدج، ماساتشوستس: هارفارد مطبعة بلكناب، 1962).

(6) وو كامينغز، محرر الدولة التنموية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل 1999). كذلك فولفغانغ ستريك ويامامورا، أصول الرأسمالية غير الليبرالية (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج 2002).

(7) غرشنكرون، التخلف الاقتصادي. ليونارد سيبروك، المصادر الاجتماعية للسلطة المالية (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).

(8) تأسســـت أول دولة رفــاه في العالم في ألمانيــا، في القـرن التاســع عـشر، علـى يـد أوتـو فون بسمارك.

(9) ديفيـد جاي غربر، «دسـترة الاقتصاد: الليبراليـة الألمانية الجديدة وقانون المنافســة وأوروبا الجديدة». «المجلة الأميركية للقانون المقارن» 42 (1994): 30.

(10) المرجع نفسه، 42.

(11) المرجع نفسه، 44. لاحظ مرة أخرى القلق من القوة الخاصة فضلا عن العامة.

(12) والـتر أويكِن، مبادئ السياســات الاقتصادية، (توبنغن: يـوت سي بي موهر، 1952)، 334، 336، نقلهــا جوزيــف هايــن «أفكار متضاربة: تطـور دولتا الرعايــة الألمانية والإيطالية ومؤسســاتهما الدينية»، رســالة دكتــوراه غير منشــورة، المعهد الجامعي الأوروبي في فلورنسا، نوفمبر 2012، 223.

(13) بوم، نقلها غربر «دسترة الاقتصاد».

(14) أويكِن، نقلتها ســالي رازين، «الأوردوليبرالية والســوق الاجتماعية: الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في ألمانيا»، «الاقتصاد السياسي الجديد» 1، 2 (1996): 233 – 257، ثم نقلها فولكر برغهان وبريجيت يونغ، «تأملات في عمل فيرنر بونفلد الحرية والدولة القوية: عن الأوردوليبرالية الألمانية والأهمية المستمرة للأفكار الأوردوليبرالية لفهم دور ألمانيا (المطعون بــه) في حل أزمة منطقة اليورو»، يصدر في «الاقتصاد الســياسي الجديد»، ص12 من النسخة المخطوطة.

(15) غربر «دسترة الاقتصاد»، 45.

(16) برغهان ويونغ، «تأملات»، هنا وهناك.

(17) رالــف بتــاك، «الليبرالية الجديــدة في ألمانيا: إعادة النظر في الأســس الأوردوليبرالية لاقتصــاد الســوق الاجتماعية» في الطريق من مونت بيليريــن: صناعة الفكر الليبرالي الجديد الجماعي، المحرر فيليب ميروفســكي وديتر بليفي (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد، 2009)، 102.

(18) غربر «دسترة الاقتصاد»، 48 – 49.

(19) إذا لمست أصداء لكارثة منطقة اليورو هنا، ينبغي لك ذلك.

(20) بصورة فجة، العرض يخلق الطلب الخاص به.

(21) كارل فريدريــش جاي، «الفكر الســياسي لليبرالية الجديــدة»، «المجلة الأمريكية للعلــوم السياســية» 49، 2 (1955): 511. ومن الأمثلة المعــاصرة على الإنجاز في مقابل عائق المنافسة قارن بالمنافسة على المنتجات التي تحدث بين «بي إم دبليو» و«مرســيدس». تحسّن هذه المنافســة منتجات الشركتين فتبيع الشركتان سيارات أكثر. الآن، قارن هذا بمعارك براءات الاختراع بين «أبل» و«سامســونغ» فالمنافسة هنــا عائــق. هي مصمَّمة لإبقاء كل شركة الأخرى خارج الســوق بغض النظر عن جودة المنتج.

(22) كريستشـان وارتن، «مبادئ اقتصاد السـوق الاجتماعي: أصولهـا والتاريخ المبكر»، «مجلـة الاقتصـاد المؤسـسي والنظـري»، 413 :(1979) (H3) Bd. 135. يقول رائد الأوردوليبراليـة فيلهلـم روبـكي: «لا يمكن لنظـام تنافسي أصلي ومنصـف ويعمل بسلاسـة أن يستمر في الواقع من دون إطار معنوي وقانوني حكيم ومن دون إشراف منتظـم على الظروف التي يمكن للمنافسـة أن تحدث فيها». نقلها كريسـتوفر إس ألن، «تخلف الكينزية في جمهورية ألمانيا الاتحادية» في السـلطة السياسـية للأفكار الاقتصاديـة: الكينزية عبر الأمم، المحرر بيتر أي هال (برينسـتون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون 1989)، 281.

(23) وارتن، «مبادئ»، 416.

(24) بتاك، «الليبرالية الجديدة في ألمانيا»، 104.

(25) يلاحظ غربر أن الأوردوليبراليين احتلوا أكثر من نصف المقاعد في المجلس الاستشاري الذي شُـكِّل في 1947 لتقديم المشـورة إلى الحكومة. غربر، «دسـترة الاقتصاد»، 59. كذلك أنفقت رابطة أرباب العمل في ألمانيا الغربية (Die Waage) أكثر من 11 مليون مارك ألماني بين 1952 و1965 على حملات الدعاية لدعم الأفكار الأوردوليبرالية. بتاك، «الليبرالية الجديدة»، 122.

(26) ألن، «تخلف»، في هال، السلطة السياسية، هنا وهناك.

(27) من العواقب الأقل لفتا للنظر للتقسيم في العام 1945 أن ثلثي البروتستانت في ألمانيا اختفـوا في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. وأصبـح الكاثوليك الألمان فجأة أقلية كبيرة أكبر من قبل بكثير. أشكر جوزيف هين لهذه الملاحظة.

(28) «دسـترة»، 61 - 62. يصف بتاك إرهارد بأنه «مشـارك حـاد في التيار الأوردوليبرالي الرئيـسي». بتاك، «الليبرالية الجديدة»، 115. ويصفه فريدريش بأنه «الناطق باسـم عقيدة الليبراليين الجدد في العمل السـياسي الألمـاني والأوروبي». فريدريش، «المجلة الأميركية للعلوم السياسية» 49، 2 (1955): 510.

(29) أشكر جوزيف هين للتفاصيل حول هذه الفترة الانتقالية المهمة.

(30) لوصف لـ Wirtschaftwunder في
http://en.wikipedia.org/wiki/Wirtschaftswunder.

(31) ألن، «تخلف»، 271. يجب أيضا الاعتراف بحقيقة أن هذا كله كان ممكنا في سـياق للاقتصاد الكلي موات بشـكل مدهش - النظام النقدي الدولي لبريتون وودز والقبول الأمـيركي بالمـارك الألماني المقيّم بأقل مـن قيمته نظرا إلى الموقع الإسـتراتيجي لألمانيا في الحـرب البـاردة. لكن هذا الأمر نـادرا ما يحظى باعـتراف، خصوصا بين واضعي السياسات الألمانية.

(32) ألن، «تخلف»، 271 و268.

(33) المرجع نفسه، 277.

(34) المرجع نفسه، 281.

(35) بيتر جاي كاتزنشـــتاين، المحرر، بين السلطة والوفرة (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1976).

(36) كيت ماكنمارا، عملة الأفكار: السياسات النقدية في الاتحاد الأوروبي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1998). نيكولا جابكو، باسم السوق (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).

(37) ها جون تشانغ، ركل السلّم بعيدا: إستراتيجيات التنمية من المنظور التاريخي (لندن: مطبعة أنثم 2002).

(38) أشكر أليكس غوريفيتش لهذه النقطة.

(39) مارتـــن وولف، إصلاح القطاع المالي العالمي (بالتيمور، ماريلاند: مطبعة جامعة جونز هوبكنز، 2010)، 197.

(40) وُلِد شـــومبيتر في النمســا وتدرب فيها وبنى حياته المهنية حول الأفكار النمســاوية. على الرغم من هذا، هو لا يُعتبَر عادة عضوا في المدرسة النمساوية. وأنا أعتبره سفيرا بحكم الأمر الواقع للمدرســة النمساوية في الولايات المتحدة، فيما لا يقل عن جامعة هارفارد. وأظهر ديفيد سيمبسون أن الفروق الطفيفة بين شومبيتر والنمساويين كانت تقنية وليســت موضوعية. ديفيد سيمبسون، «جوزيف شومبيتر والمدرسة النمساوية للاقتصاد»، «مجلة الدراسات الاقتصادية» 10، 4 (1983): 18 - 28.

http://www.emeraldinsight.com/journals.htm?articleid=1709331.

(41) روبنسون، «الأزمة الثانية» 2.

(42) تذكـر، في العالم الكينــزي، ليس الهدف من إنفاق المال لحفــز الاقتصاد أن المال هو المســبب في حد ذاته. بدلا من ذلك، الهدف هو رفع الأســعار بما فيه الكفاية لتغيير توقعات المستثمرين، الأمر الذي يؤثر بدوره في التشغيل والاستهلاك.

(43) بن برنانكي، «الاعتدال العظيم»، تصريحات في اجتماعات الرابطة الاقتصادية الشرقية في واشنطن العاصمة، 20 فبراير 2004.

http://www.federalreserve.gov/boarddocs/speeches/200420040220//default.htm.

(44) معــدل الفائدة عــلى القرض أقل من معدل العائد على الموجــودات نظرا إلى ارتفاع الأسعار، لكن كلما ازدادت أسعار الفائدة، ازداد تقلص العائدات.

(45) لودفيغ فون ميزس، «النظرية النمساوية حول دورة التجارة»، في النظرية النمساوية حول دورة التجارة ومقالات أخرى، المحرر ريتشارد إم إيبلينغ (أوبورن، ألاباما: معهد لودفيغ فون ميزس، 1996)، 30.

(46) المرجع نفسه، 31.

(47) وهناك أيضا «القمع المالي» - ننتقل إليه في خاتمة هذا الكتاب.

(48) لودفيغ فون ميزس في إيبلينغ، النظرية النمساوية، 33.

(49) غوتفريد هابرلر، «المال ودورة الأعمال»، في إبيلينغ، النظرية النمساوية، 37 – 65.

(50) موراي إن روثبارد، «الكساد الاقتصادي: أسبابه وعلاجه»، في إبيلينغ، النظرية النمساوية، 65 – 93.

(51) بيتر بويتكي، «هل الاقتصاد النمساوي اقتصاد هرطوقي؟» موقع الاقتصاديين النمساويين،

http://austrianeconomists.typepad.com/weblog/200805//is-austrian-eco.html.

(52) انظر في كثير من المشاعر المؤيدة للنمساويين في الموقع الإخباري الخاص بصناديق التحوط www.zerohedge.com.

(53) جون ماينارد كينز، النظرية العامة للتشغيل والفائدة والمال (نيويورك: هاركورت مطبعة، 1963)، 3.

(54) مكتب الولايات المتحدة لإحصائيات العمل، بيان صحافي، «ملخص أعضاء الاتحاد»، 27 يناير 2012،

http://www.bls.gov/news.release/union2.nr0.htm.

(55) إيرفينغ فيشر، «نظرية تقلّص الدَّين الخاصة بحالات الركود العظيمة»، «إيكونومتريكا» 1، 4 (1933): 337 – 357.

(56) جون كويغين «الاقتصاد النمساوي: ردا على بويتكي» نشر في JohnQuiggin.com 18 مارس 2009،

http://johnquiggin.com/200918/03//austrian-economics-a-response-to-boettke/.

(57) حظا سعيدا مع ذلك. الصومال هو مثال ساطع على هذه الاقتصادات السياسية التي تغيب عنها الدولة.

(58) للحصول على معلومات أكثر تفصيلا، انظر في بليث، التحولات الكبرى، الفصلين 5 و6.

(59) ميلتون فريدمان، «دور السياسات النقدية»، «المجلة الاقتصادية الأميركية» 58، 1 (مارس 1968): 1 – 17.

(60) ميلتون فريدمان وآنا شوارتز، تاريخ النقد في الولايات المتحدة 1867 – 1960 (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 1971).

(61) أي دبليو فيليبس، «العلاقة بين البطالة ومعدل التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة، 1861 – 1957»، «الوضع الاقتصادي» 25، 100 (نوفمبر 1958): 283 – 299.

(62) مايكل بلياني، صعود الاقتصاد الكلي الكينزي وسقوطه (لندن: ماكميلان، 1985)، 140، الحروف المائلة من عند المؤلف.

(63) تسمى نظرية الاختيار العام في الأغلب مدرسة فرجينيا للاقتصاد السياسي.

(64) بوكانـــان وفاغنر، الديموقراطية في العجز: الآثار الاقتصادية للورد كينز (إنديانابوليس، إنديانا: صندوق ليبرتي 1977)، الاقتباس موجود في النسخة الإلكترونية من النص، http://www.econlib.org/library/Buchanan/buchCv8c5.html#8.5.25.

(65) ميلتون فريدمان، «التضخم والبطالة: الأبعاد الجديدة للعمل الســياسي»، في ميلتون فريدمان، اقتصاد النظرية النقدية (لندن: معهد الشؤون الاقتصادية، 1991)، 105.

(66) فــين كيدلاند وإدوارد بريســكوت، «قواعد بــدلا من التقديــر: التناقض في الخطط الأمثل»، «مجلة الاقتصاد السياسي» 85، 2 (1977): 473 – 490.

(67) لمقدمــة جيــدة إلى العمــل الســياسي الــذي كان وراء اســتقلال المــصرف المركزي، انظر في آدم بوســن، «اســتقلال المصرف المركزي ومصداقية تراجــع التضخم: حلقة مفقودة»، «أوراق أكســفورد الاقتصاديــة» 50، 3 (1998): 335 – 359. إيلين غرابل، «الإيديولوجيا، والســلطة، وصعود مؤسسات النقد المستقلة في الاقتصادات الناشئة»، في أوامر نقدية: اقتصاد غامض وعمل ســياسي في كل مكان، المحرر جوناثان كيرشــنر (إيثــاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2003). شــيري بيرمــان وكاثلين ماكنمارا، «مصرف للديموقراطية»، «فورين أفيرز» 78، 2 (أبريل/ مايو 1999): 1 – 12.

(68) بوسن، «استقلال المصرف المركزي».

(69) بريــان باري، «هل تتســبب الديموقراطيــة في التضخم؟ الأفكار السياســية لبعض خبراء الاقتصاد، في العمل السياسي الخاص بالتضخم والركود الاقتصادي، المحرر ليون إن ليندبرغ وتشارلز إس ماير (واشنطن العاصمة: مطبعة معهد بروكينغز، 1985): 280 – 315.

(70) مارك بليث، «النماذج والمفارقة: العمل الســياسي للأفكار الاقتصادية في لحظتين من الأزمة»، «الحوكمة: مجلة الدولية للسياســة والإدارة والمؤسســات» 26، 4 (ديســمبر 2012): 1 – 19.

(71) بيرمان وماكنمارا، «مصرف للديموقراطية».

(72) بول كروغمان، «هوس هيكلي»، «ضمير شخص ليبرالي»، مدونة، 8 يونيو 2012، http://krugman.blogs.nytimes.com/201208/06//the-structural-obsession/.

(73) ســتيفن شــولمان، «المعدل الطبيعي للبطالة: مفهوم ونقد»، «مجلة الاقتصاد ما بعد الكينزي» 11، 4 (صيف 1989): 509 – 521.

(74) دانيال سي دينيت، الفكرة الخطرة لداروين: التطور ومعاني الحياة (نيويورك: سايمون وشوستر 1996)

(75) بليث، التحولات الكبرى، 147 – 151. بوسن، «استقلال المصرف المركزي».

(76) جــون ويليامســون، «التاريــخ القصير لإجماع واشــنطن»، ورقــة بتكليف من مركز برشــلونة للشؤون العالمية لمؤتمر بعنوان «من إجماع واشــنطن إلى الحوكمة العالمية الجديدة»، برشلونة، 24 – 25 سبتمبر 2004، الاقتباس من ص1.

(77) المرجع نفسه، 1، الحروف المائلة من عندي.

(78) ويليامسـون، «لمحـة تاريخية موجزة»، 2. ثمة دلالة لحقيقـة أن الانضباط المالي هو أول بين متكافئين.

(79) انضمـت كوريا الجنوبيـة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في 1986. في مكان آخر، ينتقل ويليامسون من الادعاء بأن هذه الأفكار تشكل الممارسات الفعلية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى الادعاء بأنها «مستمدة من تلك الكتلة من التعميمات التجريبيـة القوية التي تشـكل جوهر الاقتصاد». جون ويليامسـون، «الديموقراطية وإجماع واشنطن»، «التنمية في العالم» 21، 8 (أغسطس 1993): 1113.

(80) كاثرين ويفر، فخ النفاق: البنك الدولي والفقر الإصلاح (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون، 2008).

(81) لتأريخ لـ «مارش أوف دايمز»، انظر في
http://www.marchofdimes.com/mission/history.html.

(82) لويـس بولي، من انتخب المصرفيـين؟ المراقبة والتحكم في الاقتصـاد العالمي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل 1998).

(83) داني رودريـك، «وداعا توافق واشـنطن، مرحبا ارتباك واشـنطن؟»، «مجلة الأدبيات الاقتصادية» 44، 4 (ديسمبر 2006): 973.

(84) البنك الدولي، النمو الاقتصادي في التسعينيات: التعلم من عقد من الإصلاح. (واشنطن العاصمة: البنك الدولي 2005)، نقلها رودريك، «وداعا توافق واشنطن»، 976.

(85) باربرا سـتولينغز وبيريز ويلسـون، «هل مات الإصلاح الاقتصادي في أميركا اللاتينية؟ البلاغـة والواقـع منذ 2000»، في «مجلة دراسـات أميركا اللاتينيـة» 43، 4 (2011): 755 - 786.

(86) راوي عبدالعال، قواعد رأس المال: بناء القطاع المالي العالمي (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 2006).

(87) رودريك، «وداعا توافق واشنطن»، 975.

(88) أظهرت دراسـات أن النمو الاقتصادي هو أكثر عرضة للتراجع خلال تطبيق برنامج لصنـدوق النقد الدولي وبعد انتهائه، في حـين يزيد التفاوت الاجتماعي. وأمام هذا الواقع، تخلت الحكومات اليسـارية في دول مثل البرازيل عن شروط صندوق النقد الـدولي واعتمدت مزيجا من السياسـات أكثر هرطقة من ذلـك بكثير. انظر، مثلا، في كورنيـل بان، «نمـوذج جديد أو تقليدية معدلة: التنمويـة الليبرالية الجديدة في البرازيل»، «مجلة الاقتصاد السياسي الدولي» 1 - 34. النشر الأول على الإنترنت،
http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.108009692290.2012.660183/.

(89) جاك جاي بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي: مؤسسـة معمّرة صلبة»، «التمويـل والتنمية»، ديسـمبر (1997): 16 - 19. «النموذج النقدي لصندوق النقد الـدولي في سـن الـ 40» صندوق النقـد الدولي، ورقة العمـل 49/97، صندوق النقد الدولي: واشنطن العاصمة، أبريل (1997): 1 - 20،
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp9749.pdf.

(90) بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي»، 17، الحروف المائلة من عندي.

(91) بولاك، «النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي»، 18.

(92) وفق المؤرخ الرسمي لصندوق النقد الدولي، جاء المحرك المعادي للتضخم لنموذج بولاك من معلّم بولاك، يان تينبرغن، وهو مسؤول في المصرف المركزي في هولندا خلال سنوات ما بين الحربين ما قبل الكينزية. انظر في مارغريت غاريتسن دي فريس، «تعديل ميزان المدفوعات 1945 – 1986: تجربة صندوق النقد الدولي»، واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، 1987، 29 – 30.

(93) لدراسة متفوقة للسنوات الأولى من صندوق النقد الدولي، انظر في سارة باب، «التضمين والتضخم والأنظمة الدولية: صندوق النقد الدولي في فترة مبكرة بعد الحرب»، «المجلة الأميركية لعلم الاجتماع» 113 (2007): 128 – 164.

(94) البنك الدولي، النمو الاقتصادي في التسعينيات.

(95) كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1944): 143.

(96) جيمس إم بوكانان، «علم التمويل: التقليد الإيطالي في نظرية المالية العامة»، في نظرية المالية العامة والاقتصاد السياسي، المحرر جيمس إم بوكانان (تشابل هيل: مطبعة جامعة نورث كارولينا، 1960)، 23 – 76.

(97) أنجيلو سانتاغوستينو، «مساهمة الفكر الليبرالي الإيطالي في الاتحاد الأوروبي: إينودي وتراثه من ليوني إلى أليسينا»، «مجلة الاقتصاد الأطلسي»، أغسطس 2012. نشرت على الإنترنت في
http://link.springer.com/content/pdf/10.10072%Fs112930-9336-012-.

(98) فرانسيسكو فورت وروبرتو ماركيوناتي، «الاقتصاد الليبرالي لدى لويجي إينودي»، جامعة تورينو، قسم الاقتصاد، ورقة العمل 2010/02، 9،
http://www.cesmep.unito.it/WP/20102/_WP_Cesmep.pdf.

(99) نقله فورت وماركيوناتي، «الاقتصاد الليبرالي لدى لويجي إينودي»، 24.

(100) نقله سانتاغوستينو، «مساهمة»، 6.

(101) يجب أن يلاحظ المرء أيضا أن تأثير خريجي بوكوني يمتد إلى أبعد من المجال الأكاديمي. مثلا، كان ماريو مونتي، رئيس الوزراء الإيطالي الحالي [بين 2011 و2013 – المترجم] المفروض من الاتحاد الأوروبي، رئيسا/ عميد سابقا لكلية بوكوني. وكورادو باسيرا، الوزير الحالي للتنمية الاقتصادية في إيطاليا [بين 2011 و2013 – المترجم]، هو خريج بوكوني، وكذلك فيتوريو غريلي، الوزير الإيطالي للاقتصاد والتمويل [بين 2012 و2013 – المترجم]. أشكر لورنزو موريتي لهذه الرؤية.

(102) ألبرتو أليسينا وغيدو تابيليني، «نظرية إيجابية في عجز المالية العامة والدَّين الحكومي في الديموقراطية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 2308، كامبريدج، ماساتشوستس، يوليو 1987، نُشرت باسم «نظرية إيجابية في عجز المالية العامة والدَّين الحكومي»، «مجلة الدراسات الاقتصادية» (1990) 57: 403 – 414.

(103) للحصول على نظرة ممتازة إلى هذه المنطقة، انظر في بروس بارتليت، «تجويع الوحش: أصول استعارة الموازنة وتطورها»، «المجلة المستقلة» 12، 1 (صيف 2007): 5 - 26.

(104) أليسينا وتابيليني، «نظرية إيجابية»، 2.

(105) تورستن بيرسون ولارس إي أو سفينسون، «لماذا يعاني عالم محافظ بعناد عجزا: السياسات تفضيلات غير متناسقة مع الزمن»، «مجلة الاقتصاد الفصلية» (مايو 1989): 325 - 345.

(106) المرجع نفسه، 326.

(107) هناك عيب كبير إلى حد ما في هذا النموذج. إذا أنفق المسؤولون المحافظون الحاليون بما فيه الكفاية، قد يسببون طفرة يمكن أن تكفل إعادة انتخابهم، الأمر الذي سيوقعهم في مطب ذلك الدّين كله الذي راكموه. ويمكن لشخص ما مناشدة الناخبين ذوي التوقعات العقلانية لحل المشكلة. لكن إذا فعل شخص ذلك، عليه أن يفترض أن هؤلاء الناخبين العقلانيين أنفسهم من شأنهم أن يعرفوا أن المحافظين كانوا سيفعلون ما فعلوه قبل فعله، فلا تنطلق العملية برمتها.

(108) بيرسون وسفينسون، «لماذا يعاني عالم محافظ بعناد»، 337.

(109) فرانشيسكو جافاتزي وماركو باغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، النشرة السنوية للاقتصاد الكلي 1990، كامبريدج، ماساتشوستس، 75 - 122. وبالمناسبة، الأول هو أستاذ في كلية بوكوني في حين أن الأخير هو رئيس معهد إينودي للاقتصاد والتمويل.

(110) خبراء لتقييم التطور الاقتصادي الإجمالي في 1981، قبل تصويبات المسار في المالية العامة والنقد في 1981، 4 يوليو 1981، متوافر في
http://www.sachverstaendigenratwirtschaft.de/fileadmin/dateiablage/download/gutachten/0901061.pdf.

(111) إم هلفيغ وإم يات إم نيومان، «السياسات الاقتصادية في ألمانيا: هل كان ثمة استدارة؟»، «السياسات الاقتصادية» (5 أكتوبر 1987): 137 - 138.

(112) جافاتزي وباغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة»، 80.

(113) المرجع نفسه، 81.

(114) المرجع نفسه.

(115) المرجع نفسه، 82.

(116) المرجع نفسه، 103.

(117) المرجع نفسه.

(118) المرجع نفسه، 105.

(119) ألبرتو أليسينا وروبيرتو بِروتي، «التوسعات المالية العامة والتعديلات المالية العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 5214، كامبريدج، ماساتشوستس، أغسطس 1995.

(120) المرجع نفسه، 4.

(121) المرجع نفسه، 17.

(122) المرجع نفسه، 17 – 18.

(123) المرجع نفسه، 18.

(124) المرجع نفسه، 22 و23.

(125) المرجع نفسه، 24.

(126) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، النشرة السنوية للاقتصاد الكلي 1998 و«السياسات الاقتصادية» 13، 27 (1998): 489 – 545.

(127) المرجع نفسه، 490.

(128) المرجع نفسه، 491.

(129) المرجع نفسه، 492. تتبادر إلى الذهن هنا «العلاج بالصدمة» في اقتصاد روسيا و«الصدمة والرعب» من الحرب على العراق ومذاهب فاشلة مماثلة.

(130) العجز الهيكلي هو العجز الذي يمكن أن ينشأ لو كان الاقتصاد ينتج وفق إمكاناته. ويعزى الفارق بين العجز الفعلي والعجز الهيكلي إلى العوامل الدورية، ما يجعل الاقتصاد ينتج بأقل من إمكاناته. أشكر ستيفن كينسيلا لهذا التعريف.

(131) أليسينا وأردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، 498، الاقتباس من ص 499.

(132) تذكّر أنه بالنسبة إلى جافاتزي وباغانو، كانت الدنمارك الحالة الإيجابية وأيرلندا الحالة المختلطة، أليسينا وأردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، المرجع نفسه، 514.

(133) المرجع نفسه، 514.

(134) المرجع نفسه، 514 – 515.

(135) المرجع نفسه، 516. وخلص الباحثان إلى «أن التعديل المالي الكبير الذي يستند إلى النفقات ويترافق مع اعتدال في الأجور وتخفيض في قيمة العملة هو توسعي»، (الحروف المائلة من عندي).

(136) تؤدي اجتماعات مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية الوظيفة التنسيقية نفسها بين وزراء المال الأوروبيين كما يفعل وزراء المال في مجموعة العشرين، وفق ما نوقش في الفصل الثالث.

(137) بيتر كوي، «كينز في مقابل أليسينا: أليسينا من؟» «بلومبرغ بيزنس ويك»، 29 يونيو 2012،

http://www.businessweek.com/stories/201029-06-/keynes-vs-dot-alesina-dot-alesinawho.

(138) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أردانيا، «تغيرات كبيرة في السياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15434، كامبريدج، ماساتشوستس، أكتوبر 2009.

(139) ميلتون فريدمان وروز فريدمان (1962)، الرأسمالية والحرية (شيكاغو: مطبعة جامعة شيكاغو، 1982)، vii.

(140) أليسينا وأردانيا، «تغيرات كبيرة»، 15.

(141) المرجع نفسه، 3.

(142) المرجع نفسه، 4.

(143) المرجع نفسه، 5.

(144) المرجع نفسه، 9.

(145) المرجع نفسه، 12.

(146) المرجع نفسه.

(147) المرجع نفسه، 13.

(148) المرجع نفسه. أعتقد أن روبرت سولو سأل مرة، لماذا في هذه النماذج عندما تشتري الحكومة آلة كاتبة، يُعتبَر الأمر خسارة، لكن عندما يشتري أسوأ مؤلف واحدة، ما دام في القطاع الخاص، يؤدي الأمر إلى النمو؟

(149) ألبرتو أليسينا، «تعديل المالية العامة: درس من التاريخ». ورقة أُعِدت لاجتماع مجلس الشؤون الاقتصادية والمالية في مدريد، 15 أبريل 2010، متوافر في

http://www.economics.harvard.edu/files/faculty/2_Fiscal%20Adjustments_lessons.pdf.

(150) المرجع نفسه، 4.

(151) المرجع نفسه، 7.

(152) المرجع نفسه، 10.

(153) المرجع نفسه.

(154) أنيس تشودري، «إعادة نظر في الأدلة إلى توسعية التقشف: ساعة أليسينا». VoxEU، 28 فبراير 2012،

http://www.voxeu.org/debates/commentaries/revisiting-evidenceexpansionary-fiscal-austerity-alesina's-hour.

(155) كينز، النظرية العامة، 3.

(156) المرجع نفسه.

الفصل السادس

(1) لاحظ أنني لأغراض هذا الكتاب، لا أسعى إلى إظهار أن أتباع كينز أو أي شخص آخر «على حق» وأن السياسات الإنعاشية أنقذت الموقف. كل ما عليّ القيام به هنا هو إظهار أن التقشف لا ينجز ما يعد به. وليس إثبات أن كينز على حق ضروريا لإثبات أن التقشف على خطأ. هدفي هنا هو أكثر محدودية. يمكن القول إن كينز على حق، لكن هذا في كتاب آخر. انظر في بليث، التحولات الكبرى.

(2) رالف بينكو، «علامات معيار الذهب تبرز من ألمانيا»، «فوربس»، 24 سبتمبر 2012،

http://www.forbes.com/sites/ralphbenko/201224/09//signs-of-the-gold-standard-areemerging-from-germany/.

روبين هاردينغ وآنا فيفيلد، «الجمهوريون ينظرون في العودة إلى معيار الذهب»، «فاينانشيال تايم»، 23 أغسطس 2012،

http://www.cnbc.com/id/48770752/Republicans_Eye_Return_to_Gold_Standard.

(3) لياقت أحمد، لوردات المال (نيويورك: كتب بنغوين، 2009). فريد إل بلوك، أصول الاضطراب الاقتصادي الدولي (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1977). كارل بولاني، التحول العظيم (بوسطن: مطبعة بيكون، 1984). باري أيكنغرين، الأغلال الذهبية: معيار الذهب والكساد الكبير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992).

(4) لأنها لا تُطبَع إلا بأمر من الحكومة.

(5) معنى «تقليدي» أنك تعتقد بأنه قيّم لأن الآخرين يعتقدون أنه قيّم - هو تقليد.

(6) في شكل أكثر تحديدا، إذا رغب حاملو نقود أجنبية في نقود يمكن أن تُنفَق محليا، يمكنهم أن يأخذوا الورقة الأجنبية إلى مصرف محلي ومبادلتها لقاء حسم (قارن الأمر بشراء العملة وبيعها بعد رحلة في الخارج)، أو يمكنهم إعادتها إلى بلادهم واستبدال ذهب بها هناك «بالتعادل» وشراء عملتهم بالتعادل في بلادهم في مقابل الذهب الذي تلقوه. على هذا النحو، يمكن الاحتفاظ بالعملة الأجنبية، وهي ستحتفظ بقيمتها.

(7) تذكر الخطاب الشهير الذي ألقاه ويليام جيننغز برايينت بعنوان «الصليب الذهبي» الذي اعتبره الخطيب معادلا زراعيا لمطالب العمال الصناعيين بسيطرة النقابات على الأجور.

(8) خمسة، بما في ذلك الحالة الخاصة للقمع المالي. انظر في الخاتمة.

(9) مرة أخرى، إذا كنت تفكر هنا بمنطقة اليورو، فلست على خطأ.

(10) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 9.

(11) ميغيل ألمونيا وآخرون، «من الكساد الكبير إلى أزمة الائتمان الكبرى»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15524، كامبريدج، ماساتشوستس، نوفمبر 2009.

(12) فريد بلوك، أصول الاضطراب الاقتصادي الدولي (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1977).

(13) بلوك، أصول، 20.

(14) ثمة أيضا دور هنا تؤديه «مبادلة الأولوية» التي حصلت عندما عمدت خطة يونغ للعام 1929 المخصصة لدفع التعويضات إلى إعطاء الأولوية على صعيد العجز عن تسديد الائتمان إلى المطالبات بالتعويضات على حساب المطالبات التجارية، خلافا للترتيبات المعتمدة سابقا في خطة دوز. وفور إزالة هذا الشرط لحماية الائتمان في 1929، خرج رأس المال التجاري (أي الأمريكي) من ألمانيا. لمناقشة لهذه الظاهرة، انظر في ألبرخت ريتشل، «مشكلة التحويل الألمانية، 1920 – 1933: منظور الديون السيادية»، مدرسة لندن للاقتصاد، مركز الأداء الاقتصادي، ورقة المناقشة 1155، يوليو 2012،

http://cep.lse.ac.uk/pubs/download/dp1155.pdf.

(15) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 226.

(16) الحالات المعنية هي التخفيضات التي طبقتها ألمانيا والدول الجديدة في أوروبا الشرقية في الفترة 1920 – 1921. ويُستشهَد أيضا بالولايات المتحدة أحيانا كحالة تقشف توسعي في هذه الفترة. لدحض لهذا الرأي، انظر في دانيال كوين، «مذكرة حول الكساد الأمريكي في 1920 – 1921 حجة للتقشف»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 155 – 160.

(17) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 123.

(18) هربرت شتاين، الثورة المالية العامة في أمريكا: السياسات في السعي إلى الواقع (واشنطن العاصمة: مطبعة أي إي آي، 1996)، 14.

(19) المرجع نفسه، 20.

(20) شتاين، «الثورة المالية»، 26.

(21) المرجع نفسه، 31.

(22) هربرت هوفر، أوراق الدولة، المجلد 2، 105، نقلها دين إل مايو، من الصفقة الجديدة إلى الاقتصاد الجديد: الرد الأمريكي على ركود 1937 (نيويورك: غارلاند مطبعة، 1981)، 33.

(23) مكتب الولايات المتحدة للتعداد والإحصاء، الإحصائيات التاريخية، من أزمنة الاستعمار إلى 1957، واشنطن العاصمة، 1960، 70.

(24) لكـــن إذا كنت مهتما، انظر في مارك بليث، «ما وراء المشــتبه بهم المعتادين: الأفكار وعـــدم اليقين وبناء الأوامر المؤسســية»، «مجلة الدراســات الدولية الفصلية» 51، 4 (ديسمبر 2007): 747 - 759.

(25) بليث، التحولات الكبرى، 74 - 77.

(26) فرانكلـــين روزفلت، الأوراق العامة لفرانكلين روزفلت وخطاباته، المجلد 7 (نيويورك: ماكميلان، 1938)، 236 - 247.

(27) بلوك، أصول. تشــارلز بي كندلبرغر، العالم في كســاد، 1929 - 1939 (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا، 1986).

(28) إن إف أر كرافتــس، «البطالــة البعيــدة الأجل في بريطانيــا في الثلاثينيات»، «مجلة التاريخ الاقتصادي» 40، 3 (1987): 427.

(29) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 283.

(30) التوقعــات الاقتصادية العالميــة لصندوق النقد الدولي، «الخـيِّر والشرير والقبيح»، في التعامل مع الديون المرتفعة والنمو البطيء، الفصل 3 أكتوبر 2012، 110.
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201202//pdf/text.pdf.

(31) المرجع نفسه، 111.

(32) إريك لندبرغ، «صعود النموذج الســويدي وسقوطه»، «مجلة الأدبيات الاقتصادية» 23 (مارس 1985): 5.

(33) المرجع نفسه.

(34) غوستاف كاسل منقولا في فيلي برغســتروم، «برنامج الحزب والسياسات الاقتصادية: الحزب الديموقراطي الاشــتراكي في الحكومــة»، في خلق الديموقراطية الاجتماعية: قرن من حزب العمل الاشــتراكي الديموقراطي في السويد، المحرر كلاوس ميسغلد وآخرون. (جامعة بارك: ولاية بنسلفانيا جامعة أكسفورد، 2000)، 136.

(35) شــيري بيرمان، اللحظــة الديموقراطية الاجتماعية: الأفكار والعمل الســياسي في صنع أوروبا ما بين الحربين (كامبريدج، ماساتشوســتس: مطبعة جامعة هارفارد، 1998)، 154.

(36) برغستروم «برنامج الحزب»، 138.

(37) بليث، التحولات الكبرى، 113 - 115.

(38) بيني كارلسون، «التراجع الطويل: غوستاف كاسل وايلي هكشر حول الاقتصاد الجديد في الثلاثينيات»، في الفكر الاقتصادي الســويدي: استكشافات وتطورات، المحرر لارس يونونغ (لندن: روتليدج، 1987)، ص 181.

(39) سفين شــتاينمو، «المؤسسات السياسية والسياسات الضريبية في الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا»، «السياسة العالمية» 41، 4 (يوليو 1989): 500 - 535.

(40) بليث، التحولات الكبرى، 119 - 123.

(41) رودولف مايدنر، «مفهومنـا للطريق الثالث: بعض الملاحظات على عقيدة الاجتماع السـياسي للحركة العمالية السـويدية»، «الديموقراطية الاقتصادية والصناعية» 1، 3 (أغسطس 1980): 349.

(42) مانكور أولسون، «لمعان الشفق القطبي الشمالي. بعض الأسئلة حول السويد»، معهد البحوث الاقتصادية، جامعة لوند، 1991.

(43) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 128.

(44) ريتشل، «مشكلة التحويل الألمانية»، 7.

(45) شاكت (1927)، 76، في أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 136.

(46) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 139.

(47) بيرمان، لحظة الديموقراطية الاجتماعية، 178.

(48) وتخفيـض خطة يونغ أولوية الديون التجارية. انظر في ريتشـل، «مشـكلة التحويل الألمانية»، 8 - 13.

(49) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، x.

(50) فلهلم ديتمان، نقله بيرمان، لحظة الديموقراطية الاجتماعية، 189.

(51) المرجع نفسه.

(52) هيلفردينغ، نقله بيرمان، لحظة الديموقراطية الاجتماعية، 192.

(53) فريتز نفتالي، نقله بيرمان، لحظة الديموقراطية الاجتماعية، 193.

(54) برنامـج الطوارئ الاقتصادية للحزب النازي (ميونيخ: دار إيهر للنشر، 1932). متوافر في
http://www.calvin.edu/academic/cas/gpa/sofortprogramm.htm.

(55) آدم تـوز، تكاليف الدمار: قيـام الاقتصاد النازي وانهيـاره (نيويورك: كتب بنغوين، 2006).

(56) جون مايناردكينز، «الولايات المتحدة وخطة كينز»، «نيو ريبابليك»، 29 يوليو 1940، نقلها بيل جاينواي، ممارسة الرأسمالية في اقتصاد الابتكار (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2012)، 254.

(57) «مـن هؤلاء الرائعون الذين جلبوا لكم بـيرل هاربور» هو عنوان الكتاب الذي ألهم البرنامج التلفزيوني رجال مجانين. انظر في
http://en.wikipedia.org/wiki/Jerry_Della_Femina.

وأنا أستخدمها هنا لا لأكون مضحكا بل لأنها دقيقة بشكل أساسي. لقد مكّن التقشف الجيش الياباني، وبالتالي جاء إلى العالم ببيرل هاربور.

(58) جوناثان كيرشنر، استرضاء المصرفيين: الحذر المالي على طريق الحرب (برينستون، نيوجرسي: مطبعة جامعة برينستون 2007)، 62.

(59) يوجي كورونوما، «كساد شوا: وصفة لأزمة لمرة واحدة في القرن». مركز اليابان للبحوث الاقتصادية، ورقة بحثية، أبريل 2009، 2.

(60) كويتشي هامادا وأساهي نوغوشي، «دور الأفكار المسبقة في سياسات الاقتصاد الكلي: تجارب اليابان في حلقتين انكماشيتين». مركز النمو الاقتصادي، جامعة يال، ورقة المناقشة 908، نيو هافن، كونكتيكت، مارس 2005،
http://www.econ.yale.edu/growth_pdf/cdp908.pdf.

(61) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 62 – 63.

(62) نقله هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 20.

(63) المرجع نفسه.

(64) المرجع نفسه.

(65) هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 16 – 17.

(66) المرجع نفسه، 17.

(67) جونوسوكي إينو، «إلغاء الحظر المفروض على توريد الذهب: نداء إلى الأمة كلها»، نقله هامادا ونوغوشي، «دور الأفكار المسبقة»، 17.

(68) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 71 – 72.

(69) كورونوما، «كساد شوا»، 2.

(70) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 72.

(71) المرجع نفسه، 68.

(72) المرجع نفسه، 69.

(73) المرجع نفسه، 72.

(74) كورونوما، «كساد شوا»، 3.

(75) المرجع نفسه، 3. كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 78.

(76) كورونوما، «كساد شوا»، 3.

(77) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 83.

(78) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، xx.

(79) المرجع نفسه، 173.

(80) المرجع نفسه، 174.

(81) المرجع نفسه.

(82) ستيفن شوكر، «فرنسا وإعادة تسليح الراينلاند، 1936»، «دراسات تاريخية فرنسية» 14، 3 (1986): 332.

(83) «عينت هـذه القلة القوية الحكام الـ 15 والمدققين الثلاثـة الذين أداروا إلى جانب المحافظ والحكام المساعدين، شؤون المصرف»، كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 96.

(84) المرجع نفسه، 97.

(85) المرجع نفسه، 98 - 99.

(86) المرجع نفسه، 100 - 104.

(87) يقول كيرشنر، «لئن كان صحيحا أن قطاع التمويل لم يدفع فلاندان إلى خارج المركب، هـو جعله يتكئ على الحاجز الحديدي، وأمسـك بطوق النجاة، وطرح عليه أسـئلة بصوت عال عن درجة برودة الماء»، المرجع نفسه، 103.

(88) أيكنغرين، الأغلال الذهبية، 371.

(89) المرجع نفسه، 376.

(90) كيرشنر، استرضاء المصرفيين. سـتيفن شوكر «فرنسا وإعادة تسليح الراينلاند، 1936»، «دراسات تاريخية فرنسية» 14، 3 (1986): 299 - 338.

(91) كيرشنر، استرضاء المصرفيين، 108.

(92) المرجع نفسه، 121.

(93) شوكر «فرنسا وإعادة تسليح»، 330 - 331.

(94) جيمس توماس إميرسـون، أزمة الراينلاند: دراسة في الديبلوماسية المتعددة الأطراف، (أميس: مطبعة جامعة ولاية أيوا، 1977)، 80.

(95) فرانشيسكو جافاتزي وماركو باغانو، «هل يمكن للتقليصات الشديدة في المالية العامة أن تكون توسعية؟ حكايات عن اثنين من البلدان الأوروبية الصغيرة»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 3372، مايو 1990،
http://www.nber.org/papers/w3372.

(96) المرجع نفسه، 12.

(97) ألبرتو أليسـينا وروبيرتو بروتي، «التوسـعات المالية العامة والتعديلات المالية العامة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، «السياسـات الاقتصادية» 21 (1995): 207 - 247.

(98) المرجع نفسـه، 514. يذكر أنه بالنسـبة إلى جافاتزي وباغانو، كانت الدنمارك الحالة الإيجابية وأيرلندا الحالة المختلطة.

(99) ألبرتو أليسـينا وسـيلفيا أردانيا، «حكايات عن تعديل المالية العامة»، «السياسـات الاقتصادية» 13، 27 (1998): 516.

(100) ألبرتو أليسينا وسيلفيا أردانيا، «تغيرات كبيرة في سياسات المالية العامة: الضرائب في مقابل الإنفاق»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 15438، 2009، 12.

(101) أليسينا وأردانيا، «حكايات»، 528.

(102) روبرتو بِروتي، «أسطورة التقشف: الألم من دون ربح»، مخطوطة غير منشورة، 16 يونيو، 2011. نُشِرت كورقة عمل لمصرف التسويات الدولية بالرقم 362، ديسمبر 2011،

http://www.bis.org/publ/work362.htm.

(103) مايكل أولف برغمان ومايكل هاتشينسون، «التقليصات التوسعية في المالية العامة: إعادة تقييم الحالة الدنماركية»، «المجلة الاقتصادية الدولية» 24 (1)، (2010): 71 – 93.

(104) انظر في جيمي غواخاردو ودانيال لي وأندريا بيسكاتوري «التقشف التوسعي: أدلة دولية جديدة»، صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 158/11، يوليو 2011، 33. متوافر في
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11158.pdf

(105) أليسينا وأردانيا، «حكايات»، 534 – 535.

(106) المرجع نفسه، 516.

(107) ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36، 1، (2012): 223 – 235.

(108) المرجع نفسه، 233.

(109) جون كونسيدين وجيمس دوفي، «حكايات عن التقليصات التوسعية في المالية العامة في اثنين من البلدان الأوروبية: تأملات استرجاعية واستشرافية»، قسم الاقتصاد، جامعة أيرلندا الوطنية في غالواي، سلسلة أوراق العمل 120، يوليو 2007، 11.

(110) روبرتو بِروتي، «أسطورة التقشف: الألم من دون ربح»، مخطوطة غير منشورة، 16 يونيو، 2011. نُشِرت كورقة عمل لمصرف التسويات الدولية بالرقم 362، ديسمبر 2011.

(111) المرجع نفسه، 234.

(112) المرجع نفسه.

(113) المرجع نفسه.

(114) لاحظ روبرتو بِروتي أيضا أن التوسع الأيرلندي هو «ملحوظ أقل بكثير مما كان يُعتقَد سابقا». انظر في بِروتي، روبرتو بِروتي، «أسطورة التقشف»، 4.

(115) جون كويغين، «التقشف التوسعي: بعض البحوث الرديئة»، متوافر في
http://crookedtimber.org/201124/10//expansionary-austerity-some-shoddy-scholarship/.

(116) المرجع نفسه.

(117) المرجع نفسه.

(118) فرانشيسكو جافاتزي وماركو باغانو، «آثار غير كينزية لتغيرات السياسات المالية العامة: أدلة دولية وخبرة سويدية». المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 5322، كامبريدج، ماساتشوستس، نوفمبر 1995.

(119) المرجع نفسه، 3.

(120) المرجع نفسه، 19.

(121) المرجع نفسه، 20.

(122) المرجع نفسه، 21.

(123) المرجع نفسه، 21 - 22.

(124) المرجع نفسه، 23.

(125) المرجع نفسه، 24.

(126) المرجع نفسه، 29. كلمة «تراخٍ» لهما.

(127) بيتر إنغلاند، «الأزمة المصرفية السويدية: الجذور والنتائج»، «مجلة أكسفورد للسياسات الاقتصادية» 15، 3 (1999): 89.

(128) المرجع نفسه، 94.

(129) ريتشارد كو، «العالم في ركود الموازنة العمومية»، «مجلة اقتصاد العالم الحقيقي» 58 (2011): 19 - 37.

(130) إن مناقشة روبرتو بروتي للسويد في «أسطورة التقشف» هي رواية متفوقة للتجربة السويدية تخلص إلى أن ما حقق الفارق لم يكن التوقعات - بل الصادرات. انظر خصوصا في 37 - 41.

(131) أرجون جاياديف ومايك كونتشال، «الطفرة وليس الركود: الوقت المناسب للتقشف». معهد روزفلت، 23 أغسطس، 2010. متوافر في
http://www.rooseveltinstitute.org/sites/all/files/not_the_time_for_austerity.pdf.

(132) المرجع نفسه، 1.

(133) المرجع نفسه، 2.

(134) انظر في دانيال لي (قائد الفريق) وبيت ديفرايس وتشارلز فريدمان وخايمي غواخاردو ودوغلاس أكستون وأندريا بيسكاتوري: «هل تشعر بالألم؟ الآثار الاقتصادية الكلية لضبط أوضاع المالية العامة» توقعات صندوق النقد الدولي الاقتصادي العالمي، أكتوبر 2010،
http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/201002//pdf/3sum.pdf
http://www.imf.org/extermal/pubs/ft/weo/201002//pdf/c3.pdf.

(135) المرجع نفسه، 94.

(136) يـرى المؤلفان تحديدا أن تخفيضا للموازنة بنسـبة واحـد بالمائة من الناتج المحلي الإجـمالي يـؤدي إلى تخفيض بنسـبة 0.5 في المائة في الناتج المحـلي الإجمالي وزيادة بنسبة ثلث بالمائة في معدل البطالة في مدى عامين، المرجع نفسه.

(137) المرجع نفسه.

(138) المرجع نفسه.

(139) المرجع نفسه.

(140) لموقف الجمهوريين، انظر في

http://www.frumforum.com/gops-new-line-budget-cuts-bringboom-times/.

لدراسـة مركز بحوث الكونغرس، انظر في جين جي غرافيـل وتوماس إل هانغرفورد، «هل يمكن لسياسـات المالية العامة الانكماشـية أن تكون التوسعية؟» مركز بحوث الكونغرس 7 – 5700 6 ،R41849، يونيو 2011.

(141) المرجع نفسه، 12.

(142) المرجع نفسه، 15.

(143) برِوتي. «أسطورة التقشف».

(144) المرجع نفسه، 6.

(145) خايمي غواخاردو ودانيال لي وأندريا بيسـكاتوري «التقشـف التوسـعي: أدلة دوليـة جديدة»، صنـدوق النقد الدولي، ورقة العمـل 158/11، يوليو 2011، 5. متوافر في

http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2011/wp11158.pdf.

(146) المرجع نفسه، 29.

(147) نيكوليتا باتيني وجيوفاني كاليغاري وجيوفاني ميلينا، «التقشف الناجح في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان»، صندوق النقد الدولي، ورقة العمل 190/12، يوليو 2012. متوافر في
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp12190.pdf.

(148) المرجع نفسه، 7. الحروف المائلة من عندي.

(149) المرجع نفسه، 8.

(150) الاسـتطلاعات الاقتصادية والماليـة العالمية لصندوق النقد الـدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، «التعامل مع ارتفاع الديون وتباطؤ النمو»، أكتوبر 2012.
www.imf.org/pubs/ft/weo/201202//index.htm.

(151) كريستين لاغارد، «لاتفيا ودول البلطيق: قصة الانتعاش»، ريغا، 5 يونيو 2012.
http://www.imf.org/external/np/speeches/2012060512/.htm.

صنـدوق النقـد الـدولي، مؤتمر حول «الـدروس المسـتفادة من الانتعـاش في دول البلطيق»، ريغا، مقر النقابة العظمى، 5 يونيو 2012،
http://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2012/latvia/index.htm.

(152) يـورغ أسموسـن، عضو المجلـس التنفيذي للمصرف المركـزي الأوروبي، ملاحظات تمهيدية لحلقة النقاش «دروس من لاتفيا ودول البلطيق»، ريغا، 5 يونيو 2012،
http://www.ecb.int/press/key/date/2012/HTML/sp120605.en.html.

(153) «دويتشـه فيلـه»، «صنـدوق النقد الدولي يشـيد باندفاعة التقشـف لدى لاتفيا باعتبارها نموذجا لمنطقة اليورو»،
http://www.dw.de/dw/article/0,,15999966,00.html.

(154) أوليفييه بلانشار، «دروس من لاتفيا»، صندوق النقد الدولي مباشر،
http://blogimfdirect.imf.org/201211/06//lessons-from-latvia/.

(155) نيل باكلي «خرافات وحقائق من نموذج التقشف في البلطيق»، «فاينانشيال تايمز»، 28 يونيو 2012،
http://blogs.ft.com/the-world/201206//myths-and-truths-of-the-baltic-austerity-model/.

(156) لاقى دور بلدان الـ REBLL كلها، بما في ذلك رومانيا وبلغاريا، في الدفاع عن قضية التقشـف المالي العام اعترافا من المستشـارة الألمانية أنغيلا ميركل في خطاب تاريخي أمام البرلمان الألماني في ديسـمبر 2011، «ميركل تعلن الخطوط العريضة للموقف من أزمة اليورو قبل القمة»
http://www.reuters.com/article/201102/12//eurzone-merkel-highlight sidUSL5E7N21JP20111202.

(157) كانت رومانيا استثناء جزئيا إذ ازدادت قيمة صادراتها ثلاث مرات خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، لكن حتى ذلك لم يكن كافيا لإغلاق العجز المتضخم في حسابها الجاري. أشكر كورنيل بان لهذا التصحيح.

(158) سـتاين كلاسـنز ونيلتجي فـان هورين، «المصـارف الأجنبية: الاتجاهـات والتأثير والاستقرار المالي العام»، صندوق النقد الدولي، ورقة عمل، يناير 2012،
http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2012/wp1210.pdf.

(159) دانييـلا غابور، المصارف المركزية والتمويل: رواية رومانية لوقوع أوروبا الشرقية في الرهن العقاري المحفوف بأخطار (باسينغستوك: بالغريف ماكميلان، 2010).

(160) لنمو أسـعار البيوت في الدول الأعضاء الجديدة وعلاقتـه بفقاعة الائتمان الخاصة بأسعار الصرف، انظر في راي باريل وفيليب ديفيس وتاتيانا فيك وألي أورغنازي، «دَين العائلات والاقتراض بالعملة الأجنبية في الدول الأعضاء الجديدة في الاتحاد الأوروبي»، ورقة العمل الرقم 09 – 23، جامعة برونيل، غرب لندن، 6 – 8.

(161) رالـف دي هاس وييفغينيا كورنيينكو وإيلينا لوكويانوفا وألكسـندر بيفوفارسـكي، «مبادرة فيينا والاستقرار المالي في أوروبا الناشئة»، VoxEU، 4 أبريل 2012،

http://www.voxeu.org/article/financial-stability-emerging-europe-vienna-initiative.

(162) أطلقت مبادرةَ فيينا رسائل مكتوبة أرسلها إلى المفوضية الأوروبية عدد من المصارف في أوروبا الغربية كانت شـديدة الانكشـاف على أوروبا الشرقية. انظر في رالف دي هـاس ويفغينيا كورنيينكو، وإيلينا لوكويانوفا وألكسـندر بيفوفارسـكي، «المصارف الخارجيـة ومبادرة فيينـا: تحويل خاطئين إلى قديسـين»، المـصرف الأوروبي لإعادة الإعـمار والتنمية، ورقة العمـل الرقم 143، لندن، 2012. وولفغانغ نتشـه، «مبادرة فيينا / مبادرة التنسـيق المصرفي الأوروبي: تقييم وآفاق»، وزارة المال النمساوية، ورقة العمل 2010/4، 1 - 20.

http://www.bmf.gv.at/Publikationen/Downloads/WorkingPapers/WP_4_2010_The_Vienna_Initiative.pdf.

(163) بنـاء عـلى البيانات الواردة في غابرييل جوديتشـه وإنغريد تومينغ وفرانشيسـكو دي كوميتـي وجوليا لندفاي «ضبط أوضاع المالية العامة في خضم الأزمة»، المفوضية الأوروبية، المديرية العامة للشؤون الاقتصادية والمالية، 1 مارس 2012،

http://ec.europa.eu/economy_finance/events/2012-03-0-v_semminar/pdf/fiscal_consolidation_inthe_en.pdf.

(164) بيان دومينيك ستروس كان على «القناة 6» الفرنسية، 20 مايو 2010، الملف متوافر في http://media.hotnews.ro/media_server1/audio-2010-21-05-7300052-0-dominique-strauss-kahn.mp3.

لتحليل السـياق، انظـر في كورنيل بان، «وقـت أزمة في خطط التقشـف لرومانيا»، «مرصد البلقان والقوقاز»، 28 مايو 2010.

(165) فيكتوريا ستويتشـيو، «التقشـف والإصلاحات الهيكلية في رومانيا»، سلسلة تحليل السياسات الدولية، مؤسسة فريدريش إيبرت، برلين، أغسطس 2012.

http://library.fes.de/pdf-files/idmoe/09310.pdf.

(166) نيل باكلي، «لاتفيا تزن التكاليف البشرية لبرنامجها التقشفي»، «فاينانشيال تايمز»، 6 نوفمبر 2011،

http://www.ft.com/intl/cms/s/0/6fb57f46-0717-11e1-90de-00144feab-dco.html#axzz28AyZGXsw.

إياناتول إسـلام، «لاتفيا: لماذا نحن في حاجة إلى الذهاب أبعد من «نجاح» التقشـف المالي العام»، «مجلة أوروبا الاجتماعية، 18 يونيو 2012،

http://www.socialeurope.eu/201206//latvia-why-we-need-to-go-beyond-the-success-of-fiscal-austerity.

(167) «يوروبارروميـتر» (2009) التقريـر الوطنـي، الملخص التنفيذي، لاتفيـا، الرقم 72، المفوضية الأوروبية، متوافر في

http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb72/eb72_lv_en_exec.pdf [22]

«يوروباروميتر» (2011) النتائج الأولى، الرقم 76، المفوضية الأوروبية، متوافر في
http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/eb/eb76/eb76_first_en.pdf.

(168) إيانانول إسلام وأنيس تشودري، «لاتفيا: تجاوز نقاش التقشف المالي العام»، VoxEU، 27 يونيو 2012،
http://www.voxeu.org/debates/commentaries/latvia-going-beyondfiscal-austerity-debate-1.
صندوق النقد الدولي، جمهورية لاتفيا: المادة الرابعة ومناقشات رصد البرنامج التالي الثاني، البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي، 26 نوفمبر 2012،
http://www.imf.org/external/np/ms/2012112612/.htm.

(169) المفوضية الأوروبية، «التوقعات الاقتصادية الأوروبية: ربيع 2012».

(170) إسلام وتشودري، «لاتفيا: تجاوز»، 2012.

(171) مارك وايزبروت ورببيكا راي، «مركز بحوث السياسات الاقتصادية»، «تخفيض القيمة الداخلية للعملة في لاتفيا: قصة نجاح؟» ديسمبر 2011، 9.

(172) زول دارفاس، «التعديل الداخلي لسعر الصرف الحقيقي: هل ينجح؟» VoxEU، 6 يوليو، 2012.
http://www.voxeu.org/article/internal-adjustment-real-exchange-rate-does-it-work.

(173) قفز الدَّين العام للاتفيا من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2008 إلى 40 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2012.

(174) مايكل هدسون وجيفري سومرز، «ليست لاتفيا نموذجا لحملة التقشف»، «فاينانشيال تايمز»، 21 يونيو 2012،
http://www.ft.com/intl/cms/s/0/73314cbe-baee-11e1-81e0-00144feab-dc0.html#axzz27yGkORAr.

كان العمل السياسي العرقي أقل بروزا في إستونيا، حيث حركت التقشف قوة الليبرالية الاقتصادية الجديدة لدى النخب، ومؤسسات الدولة ضعيفة، والتجارب السابقة مع التقشف. انظر في رينغا رودلا وراينر كاتل، «لماذا اختارت إستونيا التقشف المالي بعد أزمة 2008؟»، «مجلة السياسات العامة» 31 (2)، (2011): 163 – 186.

(175) من المفارقات، لَعِبت البطاقة العرقية في عهد الدكتاتور الروماني نيكولاي تشاوشيسكو خلال نهم سابق إلى التقشف في ثمانينيات القرن العشرين وساهمت في نهاية المطاف في الزوال العنيف لنظامه. انظر في كورنيل بان، «الديون السيادية والتقشف وتغيير النظام: حالة رومانيا في عهد نيكولاي تشاوشيسكو»، «العمل السياسي والمجتمعات في أوروبا الشرقية» (يصدر في 2013).

الفصل السابع

(1) قنـاة الجزيـرة، الدعارة ترتفع في إسـبانيا المتأزمة، فيديو، نشر في 4 أغسـطس 2012،

http://www.aljazeera.com/video/europe/20122012847494846639З/08/.html.

ليز ألدرمان، «وسط التخفيضات، المعلمون اليونانيون يقدمون رسالة إلى الفقراء: أنتم لستم وحدكم»، «نيويورك تايمز»، 24 أكتوبر 2012،

http://www.nytimes.com/201225/10//world/europe/greek-unemployed-cutoff-from-medical-treatment.html?pagewanted=all&_r=0.

(2) بـاري أيكنغريـن، الأغـلال الذهبية: معيار الذهب والكسـاد الكبـير 1919 - 1939 (نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996).

(3) إريـك هيليـنر، الدول وعـودة ظهور القطـاع المـالي العالمي: من بريتـون وودز إلى التسعينيات (إيثاكا، نيويورك: مطبعة جامعة كورنيل، 1994).

(4) لبعـض البيانات، انظر في إميلي كادمان وسـتيف برنارد وتـوم بريثويت، «الخدمات المصرفية الاستثمارية في أرقام»، «فاينانشيال تايمز»، 1 أكتوبر 2012، انظر في

http://www.ft.com/intl/cms/s/0/6dafe58e-0972-11e2a5a9-00144feab-dc0.html#axzz28A9VDZX0.

(5) جيليان تيت، «المصارف قد تفقد جاذبيتها للأفضل والألمع: قد يحمل المستقبل انكماشا مبهرا حقا لقطاع المال»، «فاينانشيال تايمز»، 31 أكتوبر 2012،

http://www.ft.com/intl/cms/s/0/de219c48235-f-11e2-a66b-00144feabdc0.html#axzz2FKXtAl2V.

بريت فيلبين، «وول سـتريت قد تنكمش وتدفع مكافآت أقل»، «ماركت ووتش»، 9 أكتوبر 2012،

http://www.marketwatch.com/story/wall-street-could-shrink-pay-smaller-bonuses-2012-10-09.

(6) أليكـس بريسـتون، «امتـلاك مليون إسـترليني لم يعد دليل غنى: صعـود الخدمات المصرفية الاستثمارية وسقوطها»، «نيو ستايتسمان»، 3 أكتوبر 2012،

http://www.newstatesman.com/business/business/2012/10/1m-isnt-rich-anymore-rise-and-fall-investment-banking.

(7) إيـان غايدر ولويزا نيسـبيت «أيرلندا تنقـذ المصارف المتضررة بـــ 7.7 مليار دولار». «بلومبرغ»، 22 ديسمبر 2008،

http://www.bloomberg.com/apps/news?pid=newsarchive&sid=aMeW ECsf8.0U.

جون موراي براون ونيل دينيس، «أيرلندا تضمن ودائع ستة مصارف». «فاينانشيال تايمز»، 30 سبتمبر 2008، /http://www.ft.com/intl/cms/s.

(8) فينتـان أوتول، «دعونا ننهي التمثيلية قبل حصول رؤســاء الاتحاد الأوروبي على مزيد من السلطة»، «أيريش تايمز»، 29 نوفمبر 2011،

http://www.irishtimes.com/newspaper/opinion/2011/1129/1224308280035.html.

(9) «ناما لن تكون جزءا من الديون الوطنية»،

RTE.ie. http://www.rte.ie/news/20091020//namabusiness.html.

«الحكومة تقاتل لإبقاء ديون ناما خارج دفاترها»،

http://www.independent.ie/business/irish/government-fights-to-keep-nama-debt-off-its-books3078860.html.

(10) جان كلود تريشيه، نقلها ستيفن كينسيلا، «هل أيرلندا حقا قدوة للتقشف؟»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 223.

(11) ليز ألدرمان، «في أيرلندا، يُشــاد بالتقشــف، لكنه مؤلم»، «نيويورك تايمز»، 5 ديسمبر 2011،

http://www.nytimes.com/201106/12//business/global/despite-praise-for-its-austerityireland-and-its-people-are-being-battered.html?_r=2&hpw&.

(12) ألدرمان، «في أيرلندا».

(13) مؤسسة أيرلندا، «أطلق أعمالا في أيرلندا»، الموقع الحكومي،

http://www.enterprise-ireland.com/en/Start-a-Business-in-Ireland/Startups-from-OutsideIreland/Why-Locate-in-Ireland-/Start-Up-friendly-environment.html،

http://www.doingbusiness.org/rankings.

(14) «قاعدة بيانات الضرائب لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»،

http://www.oecd.org/tax/taxpolicyanalysis/oecdtaxdatabase.htm#vat.

(15) مكتب الإحصاء المركزي، «قياس التقدم المحرز في أيرلندا في 2010»،

http://www.cso.ie/en/newsandevents/pressreleases/2011pressreleases/measuringirelandsprogres2010/.

(16) البنـك الـدولي، «صــادرات الســلع والخدمات (كنســبة مئوية مــن الناتج المحلي الإجمالي)».

http://data.worldbank.org/indicator/NE.EXP.GNFS.ZS.

(17) مارتن مالون، «مينت بارتنرز»، محلل للزبائن، يوليو 2012. اتصالات شخصية.

(18) أوتول، «دعونا ننهه التمثيلية».

(19) روبرت وايد، «أيسلندا تشبه إيكاروس [بطل ميثولوجي إغريقي حاول الطيران بأجنحة من ريش وشمع وسقط إلى حتفه حين أذابت الشمس الشمع – المترجم»، «تشالنج» 52، 3 (مايو/يونيو 2009): 5 – 33. روبرت وايد وسيغربيورغ سيغرغرسدوتر. «صعود

أيسلندا وسقوطها واستقرارها وما بعده»، «مجلة كامبريدج للاقتصاد» 36 (2012): 127 - 144.

(20) تقرير لجنة التحقيق الخاصة في أسباب الأزمة المصرفية الأيسلندية، 12 أبريل 2010، http://sic.althingi.is/pdf/RNAvefKafli2Enska.pdf.

(21) دق صندوق النقد الدولي ناقوس الخطر في وقت مبكر في مشاورات المادة الرابعة الخاصة به للعام 2006. صندوق النقد الدولي، أيسلندا، البيان الختامي لمشاورات المادة الرابعة للعام 2006، 15 مايو 2006،

http://www.imf.org/external/np/ms/2006051506/.htm.

(22) «جمهورية أيسلندا - تقرير فيتش في نوفمبر 2006».

http://www.bonds.is/news-analysisrating/credit-rating-news/sovereign-credit-rating/nanar/6565/republic-of-iceland-fitchreport-november-2006.

(23) أنشأت المصارف أيضا حسابات ودائع عبر الإنترنت في بريطانيا وهولندا وأماكن أخرى لضخ الأموال إلى البلاد. وكانت هذه ولادة «آيس سايف»، التي أصبحت فيما بعد مصدرا لخلاف ديبلوماسي خطير بين أيسلندا وبريطانيا وهولندا. ثم ضربت الأزمة.

(24) القانون الرقم 2008/125: حول السلطة في شأن النفقات المالية نظرا إلى الظروف غير العادية في الأسواق المالية، إلخ

http://www.tryggingarsjodur.is/modules/files/file_group_26/fréttir/Act_No1252008-.pdf.

(25) تقرير لجنة التحقيق الخاصة في أسباب الأزمة المصرفية الأيسلندية، المجلد 7، 84 - 85.

(26) ثورولفور ماثياسون وسيغرون دافيدسدوتير، «التكاليف على الدولة من الانهيار المالي الأيسلندي للعام 2008،» «إيكونومونيتور»، 5 ديسمبر 2012،

http://www.economonitor.com/blog/201212//state-costs-of-the-2008-icelandic-financial.

(27) «الدّين إلى الناتج المحلي الإجمالي في أيسلندا»،

http://www.tradingeconomics.com/iceland/government-debt-to-gdp.

(28) إحصائيات أيسلندا،

http://www.statice.is/.

(29) «أيسلندا - البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للعام 2006»،

http://www.imf.org/external/np/ms/2012030212/.htm.

(30) «أيسلندا - البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي حول مشاورات المادة الرابعة للعام 2006».

(31) ستيفان أولافسون وأرلندور سولفي كريستيانسون، «تفاوت المدخول في اقتصاد الفقاعة: حالة أيسلندا 1992 – 2008»، ورقة مؤتمر لمؤتمر لوكسمبورغ لدراسات المدخول، يونيو 2010،

http://www.lisproject.org/conference/papers/olafsson-kristjansson.pdf.

(32) إحصائيات أيسلندا،

http://www.statice.is/.

(33) إحصائيات أيسلندا،

http://www.statice.is/.

(34) أولافسون وكريستيانسون، «خطر الفقر وتوزيع المدخول 2011»، إحصائيات أيسلندا، 26 مارس 2012، http://www.statice.is/.

(35) يعترض بيل جاينواي على هذه المقارنة بين أيرلندا وأيسلندا لسببين (اتصالات شخصية، 4 نوفمبر 2012). هي أولا تنطوي على استخفاف بالأخطار النظامية الناتجة عن فشل المصارف في الاقتصادات الكبرى. ثانيا، هناك فضلا عن الإنقاذ والإفلاس، خيار ثالث، يمكن وصفه بـ «الإنقاذ والإصلاح والإرسال إلى السجن». كل من الاعتراضين صالح. لكن بالنسبة إلى الأول، في حين أن تكاليف التقشف هائلة وحقيقية ودائمة، فإن تكاليف الأخطار النظامية افتراضية إذا توافرت دائما خطة انقاذ. فافتراض أن المرض هو دائما أسوأ من العلاج يعطي المصارف ترخيصا لابتزاز دافعي الضرائب. وعن الاعتراض الثاني، يبدو احتمال «السجن مقابل الإنقاذ» جذابا من الجانب النظري، يشير واقع أن المصارف تدفع مرارا وتكرارا غرامات لقاء آثامها إلى أن هذا المسار الإصلاحي المعين قد يكون مغلقا أكثر مما نود أن نعترف.

(36) كارمن راينهاردت وإم بيلين إسبرانشيا، «تصفية الديون الحكومية»، المكتب الوطني للبحوث الاقتصادية، ورقة العمل 16893، مارس 2011.

(37) المرجع نفسه، 3.

(38) المرجع نفسه، 5.

(39) جايك تابر، «جنرال إلكتريك لم تدفع أي ضرائب في 2010»، «أي بي سي نيوز»، 25 مارس 2011،

http://abcnews.go.com/Politics/general-electric-paid-federal-taxes-2010/story?id=13224558#.UHb2avl26mk.

(40) توماس إل هانغرفورد، «الضرائب والاقتصاد: دراسة تحليلية لمعدلات الضريبة الأعلى منذ 1945»، مركز بحوث الكونغرس R42729، 14 سبتمبر 2012، 1.

(41) المرجع نفسه، 16.

(42) المرجع نفسه.

(43) غلين هوبارد، «انسَ سقف الديون وركّز على الدَّين»، «فاينانشيال تايمز»، 26 مايو 2011،

http://www.ft.com/intl/cms/s/0878-87607668/e-11e0-af98-00144feabdc0.html#axzz28v5uYiL5.

(44) «ميت رومني يقول إن إعادة التوزيع لم تكن قط صفة مميزة لأمريكا». PolitiFact، قُرأ في 14 ديسمبر 2012،
http://www.politifact.com/truth-ometer/statements/2012/sep/20/mitt-romney/mitt-romney-says-redistribution-has-never-been-cha/.

(45) ستيفان باخ وغيرت فاغنر، «فرض الضرائب الرأسمالية من أجل الخلاص من الدّين» VoxEU، 15 أغسطس 2012،

http://www.voxeu.org/article/eurozone-crisis-time-tax-rich.

(46) ستيفان باخ وجياكومو كورنيو وفيكتور شتاينر، «الضرائب المثلى على المدخول الأعلى في ألمانيا»، VoxEU، 29 يونيو 2011،
http://www.voxeu.org/article/taxing-rich-case-germany.

(47) توماس بيكيتي وإيمانويل سايز، «فرض ضرائب على 1 بالمائة: لماذا يمكن لمعدل الضريبة الأعلى أن يفوق 80 في المائة»؟ VoxEU، 8 ديسمبر 2011،
http://www.voxeu.org/article/taxing-7-why-top-tax-ratecould-be-over-80.

(48) بيتر دايموند وإيمانويل سايز، «الحجة لضريبة تقدمية: من بحوث أساسية إلى توصيات سياساتية»، «مجلة آفاق اقتصادية» 25، 4: 165.

(49) المرجع نفسه، 167.

(50) ديفيد جولي، «الولايات المتحدة وسويسرا تبرمان صفقة لتبادل بيانات الحسابات المالية»، «نيويورك تايمز»، 21 يونيو 2012،
http://www.nytimes.com/2012/06/22/business/global/22iht-tax22.html.

(51) جيمس إس هنري، «إعادة نظر في ثمن ما وراء البحار: تقديرات جديدة للثروة العالمية الخاصة المفقودة والمدخول وعدم المساواة والضرائب الضائعة». «شبكة العدل الضريبي»، يوليو 2012، 5،
http://www.taxjustice.net/cms/upload/pdf/Price_of_Offshore_Revisited_120722.pdf.

المؤلف في سطور

مارك بليث

- وُلِد في داندي بأسكتلندا العام 1967 ويُفاخر بأنه ترعرع في عائلة فقيرة.
- أستاذ علم الاقتصاد السياسي في معهد واتسون للشؤون الدولية والعامة بجامعة براون.
- يركز في بحوثه على تأثير عدم اليقين والعشوائية في الاقتصاد.
- من مؤلفاته التحولات الكبرى: الأفكار الاقتصادية والتغير المؤسسي في القرن العشرين (كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج، 2002).

المترجم في سطور

عبد الرحمن أياس

- وُلِد في بيروت بلبنان العام 1968.
- مسؤول القسم الاقتصادي في صحيفة «الحياة».
- يُركز في بحوثه على الشؤون الاقتصادية الغربية والآسيوية.
- من ترجماته في السياسة «البندقية وغصن الزيتون: جذور العنف في الشرق الأوسط» لديفيد هيرست (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2003)، وفي الاقتصاد «التسعينيات الهادرة» لجوزيف ستيغليتز (بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، 2007).

سلسلة عالم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت - وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام 1978.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة ، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة . ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة :

1 - الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة - أدب الرحلات - الدراسات الحضارية - تاريخ الأفكار.

2 - العلوم الاجتماعية : اجتماع - اقتصاد - سياسة - علم نفس - جغرافيا - تخطيط - دراسات استراتيجية - مستقبليات.

3 - الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي - الآداب العالمية - علم اللغة .

4 - الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن - المسرح - الموسيقى - الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

5 - الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء ، كيمياء ، علم الحياة ، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم) ، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية ، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.

وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين ، على ألا يزيد حجمها على 350 صفحة من القطع المتوسط ، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة

مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها. وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين.

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د . ك
للمؤسسات	25 د . ك

دول الخليج

للأفراد	17 د . ك
للمؤسسات	30 د . ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت، ويرسل إلينا بالبريد المسجل على العنوان التالي:

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص. ب 23996 الصفاة - الرمزي البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 22416006 (00965)

داخلي: 1196 /1195 /1194 /1153/1193 /1152

اتحاد الموزعين العرب
ARAB DISTRIBUTORS UNION

كشف بأسماء وأرقام وكلاء التوزيع - أولاً: التوزيع المحلي - دولة الكويت

م	الدولة	وكيل التوزيع	رقم الهاتف	رقم الفاكس	الإيميل
1	الكويت	المجموعة الإعلامية العالمية [redacted]	00965 24826820/1/2	00965 24826823	im_grp50@yahoo.com
		ثانياً: التوزيع الخارجي			
2	السعودية	الشركة السعودية للتوزيع	00966 /14419933 - 14418972	009661 12121766 - 1212774	bander.shareef@saudidistribution.com babiker.khalil@saudidistribution.com
3	البحرين	مؤسسة الأيام للنشر	00973 /17617733 - 36616168	00973 17617744	cir@alayam.com rudainaa.ahmed@alayam.com
4	الإمارات	شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع	00971 43916501/2/3	00971 43918354 - 43918019	eppdc@emirates.net.ae info@eppdco.com essam.ali@eppdco.com
5	سلطنة عُمان	مؤسسة العطاء للتوزيع	00968 24492936 - 24496748 - 24491399	00968 24493200	alattadist@yahoo.com
6	قطر	شركة دار الثقافة	00974 44621942 / 44622182	00974 44621800	thaqafadist@qatar.net.qa
7	مصر	مؤسسة أخبار اليوم	00202 25782700/1/2/3/4/5 00202 25806400	00202 25782540	ahmed_isaac2008@hotmail.com
8	لبنان	مؤسسة نعنوع الصحفية للتوزيع	00961 1666314/5	00961 1653259 00961 1653260	topspeed1@hotmail.com
9	تونس	الشركة التونسية	00216 71322499	00216 71323004	sotupress@sotup.com.tn
10	المغرب	الشركة العربية الأفريقية	00212 522249200	00212 522249214	s.wardi@sapress.ma
11	الأردن	وكالة التوزيع الأردنية	00962 6535885 - 797204095	00962 65337733	alshafiei.ankousha@aramex.com basem.abuhameds@aramex.com
12	فلسطين	شركة رام الله للتوزيع والنشر	00970 22980800	00970 22964133	wael.kassess@rdp.ps
13	اليمن	القائد للنشر والتوزيع	00967 1240883	00967 1240883	alkaidpd@yahoo.com
14	السودان	دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع	002491 83242702	002491 83242703	daralryan_cup22@hotmail.com daralryan_12@hotmail.com

تنويــه

للاطـلاع علـى قائمــة كتـب السلســلة انظـر عدد ديســمبر (كانـون الأول) مــن كل ســنة، حيـث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير 1978.

قسيمة اشتراك في إصدارات
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون		المسرح العالمي	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسات داخل الكويت	25		12		12		20		12		20	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8		10	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36	24	
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24	12	
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48		100
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36		50
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36		50
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24		25

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا / شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / 20م

المجلس
الوطني
للثقافة
والفنون
والآداب

هذا الكتاب...

نجحت الحكومات في كل من أوروبا والولايات المتحدة في تصوير الإنفاق الحكومي إهدارا فاقم الأزمات الاقتصادية، وفرضت سياسات تشمل تخفيضات قاسية في الموازنات (التقشف)، آملةً أن تحل هذه السياسات مشكلة الديون الحكومية المتفاقمة، وهي مشكلة تعتبر من تداعيات الأزمة المالية العالمية التي بدأت في 2008 ولم تنته بعد. ويعني التقشف شدا للأحزمة يبدأ بالحكومات وينتهي بالمواطنين. وينسى مؤيدو هذا الرأي مصدر الديون التي تغرق الحكومات، فالمصدر لم يكن يوما الإنفاق الحكومي المفرط، بل إنفاق الحكومات مبالغ فلكية لإنقاذ مؤسسات مالية تعثرت بسبب الأزمة المالية العالمية التي أسهمت هذه المؤسسات إسهاما كبيرا في إطلاقها وتأجيجها. وهكذا تحولت ديون القطاع الخاص إلى ديون للقطاع العام وبالتالي ديون على المكلفين أو دافعي الضرائب، فيما لم يتكلف مسببو الأزمة والديون الحكومية شيئا.

في هذا العمل، يقول مارك بليث، الأكاديمي المتخصص في الاقتصاد، إن التقشف بحد ذاته فكرة اقتصادية شديدة الخطر، فهي أولا لم تنجح يوما، مستشهدا بأمثلة قريبة العهد وأخرى تعود إلى السنين المائة المنصرمة، بما يجعل عمله تأريخا للتقشف ومضاره. والتقشف برأيه، إن نجح حين تطبقه دولة ما، فلن ينجح بالتأكيد حين تطبقه دول العالم كلها أو معظمها في الوقت نفسه، ويشير إلى أن التقشف العالمي الذي تلا الركود الكبير في عشرينيات القرن العشرين أدى إلى صعود النازية في ألمانيا وعسكرة السياسة في اليابان، وهما تطوران يتحملان المسؤولية الأبرز عن اندلاع الحرب العالمية الثانية. ويشدد بليث على أن التقشف بدلا من أن يعزز معدلات النمو والفرص، أفضى تكرار تطبيقه إلى زيادات في تركز الثروات وتفاقم حالات التوزيع غير العادل للدخل.

ISBN 978 - 99906 - 0 - 487- 0